

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

-الجزائر-

تخصص دراسات دولية

دور المقومات الجيواستراتيجية في توجيه

السياسة الإفريقية للجزائر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات دولية

تحت إشراف:

الأستاذ الدكتور: امحمد برقوق

إعداد الطالب:

بلقاسمي مولود

الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة

- أ.د. بن خليف عبدالوهاب.....رئيسا
أ.د. امحمد برقوق..... مشرفا ومقررا
د. بشاني أحسن.....عضوا مناقشا
د. محمد سي بشير.....عضوا مناقشا
د. عميري عبدالوهاب.....عضوا مناقشا
د. خواص مصطفى.....عضوا مناقشا

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

-الجزائر-

تخصص دراسات دولية

دور المقومات الجيواستراتيجية في توجيه

السياسة الإفريقية للجزائر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات دولية

تحت إشراف:

الأستاذ الدكتور: امحمد برقوق

إعداد الطالب:

بلقاسمي مولود

الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة

- أ.د. بن خليف عبدالوهاب.....رئيسا
أ.د. امحمد برقوق..... مشرفا ومقررا
د. بشاني أحسن.....عضوا مناقشا
د. محمد سي بشير.....عضوا مناقشا
د. عميري عبدالوهاب.....عضوا مناقشا
د. خواص مصطفى.....عضوا مناقشا

نوقشت بتاريخ 2019/06/27

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي جَعَلَنَا مِنْكُمْ هِدًىةً وَمِنْهَا جَا وَاَنْوَاهُ ۗ اَللّٰهُ لَجَاعِلٌكُمْ اُمَّةً وَّاحِدَةً

وَلَا يَحْسَبُ اَنْ يَّبْرُدَ فِيْ مَا اَنۡزَلَهُ

فَاَسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ اِلَى اللّٰهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنۡزِلُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيْهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿

﴿ صدق الله العظيم ﴿ - سورة المائدة الآية 48

ويقول الرسول عليه الصلاة والسلام

﴿ مَا مِنْ حَنْدٍ يَسْتَرْجِعُ اِلَى اللّٰهِ رَجِعًا، يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لِرَجِعَتِهِ اِلَّا حَرَّمَ اللّٰهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ ﴿

أخرجه البخاري ومسلم عن معقل بن يسار

- كلمة شكر وإمتنان -

كثير الحمد وأعظم الثناء لله جل جلاله على توفيقه إياي لإنجاز هذا العمل المتواضع طمعا في المزيد

بمهيئته لقوله تعالى ﴿وَلَمَّا شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾.

ومصادقا لقوله عليه السلام "من أسدى إليكم معروفا فكأنه لم يجدوا فدعوا له"

أقدم شكري الجزيل إلى أستاذي الفاضل المؤطر:

الأستاذ الدكتور "أحمد برفوق"

لقوله الإشراف على هذه الأطروحة فله مني أصدق التحية.

وأثني بجميل بالشكر والعرفان لوطني الغالي الذي لا نرضى وطنا غيره، وإلى كل من جعلني بصحبة

العلم وظلهم ذاكرتني تحفظ لهم قنما من نور علمهم ورفيع أطلاقهم وعلى وأسمهم أستاذتي الذين

تكونهم على يداهم في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية-الجزائر

وأقدم شكري بأجل تقدير إلى لجنة المناقشة التي تكبرهم بماء ومشفقة تقويم وتقييم هذا العمل فجزاهما

الله محني كل خير وإلى كافة الأساتذة والطاقم الإداري الساهرين على إدارة المدرسة الوطنية العليا

للعلوم السياسية-بن مكنون

لكل هؤلاء قدرنا الله على رد جميلهم

-الإهداء-

أهدي ثمرة عملي هذا:

إلى كل من ضموا بأرواحهم في سبيل الله إعلاء كلمة الله وتحريم هذا الوطن

إلى من قال جل جلاله فيهما:

﴿واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا﴾ سورة الإسراء الآية 24

إلى روح جدائي الطامرتين طيبج الله ثراهما وأسكنهما فسيح جنانه.

إلى جميع أفراد عائلتي وأبنائهم بلقاسمي ومحمودي

إلى كافة المعلمين والأساتذة الذين تتلمذت على أيديهم في مساري العلمي.

إلى كل زملاء الدراسة بجامعة مولاي الطاهر بسعيدة و عبد الحميد ابن باديس بمستغانم والمدرسة

الوطنية العليا للعلوم السياسية بالجزائر العاصمة

إلى كل أصدقائي وأبناء مدينتي، إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز أطروحة الدكتوراه

أهدي هذا العمل المتواضع وفاء وحباً.

الباحث: بلقاسمي مولود

مقدمة

لقد أتاح انتهاء الحرب الباردة فرصة لكثير من الدول من أجل تطوير وتعديل سياستها الخارجية على وقع ديناميكيات البيئة العالمية المتحولة عقب تفكك الإتحاد السوفياتي، وتداعياتها على مفهوم القوة وتوازن القوى عالميا وإقليميا، وفي ظل هذه المتغيرات وإنعكاساتها وصولا إلى الإضطرابات السياسية والاجتماعية في الوطن العربي وتداعياتها على القارة الإفريقية، وجدت السياسة الخارجية الجزائرية نفسها أمام تحديات وتهديدات مختلفة، تفرض عليها توجيه سلوكها وفق رؤية إستراتيجية لمقومات قوتها الجيوإستراتيجية لتفعيل دورها الإقليمي في المنطقة الإفريقية وتشكيل مواقفها من منطلق الأمن والدفاع الوطني حيال عدد من المشاكل والقضايا الإقليمية وبعدها الدولي.

1. أهمية وأهداف الدراسة:

أولا: يتميز هذا الموضوع بأهمية علمية وأكاديمية، وخاصة وأن الدراسة تركز على دور المقومات الجيوإستراتيجية في توجيه السياسة الخارجية للجزائر اتجاه إفريقيا في مرحلة تاريخية مهمة من مسار السياسة الخارجية الجزائرية، وخاصة مع ما تشهده المنطقة من تحولات سياسية وأمنية في إطار ما يسمى أحداث الربيع العربي، وما تحمله هذه المرحلة من تهديدات وتحديات للإستقرار الوطني والقدرة على الدفاع.

ثانيا: تعد الجزائر من أكبر الدول من ناحية ما تمتلكه من مقومات جيوإستراتيجية ودورها في الساحة الإفريقية بصفة عامة وفي شمال إفريقيا بصفة خاصة، وهو ما دفع العديد من الباحثين إلى البحث عن مقومات الدور الجزائري وأسباب النجاح والفشل في ظل إحتدام التنافس والتدخل بين القوى الإقليمية والدولية في المنطقة، فالأهمية في هذا الباب تتمثل في الربط بين المقومات الجيوإستراتيجية والدور الجزائري في إفريقيا، والتي تكاد تفتقر الدراسات العربية في هذا الموضوع.

ثالثا: ويحتوي هذا الموضوع على قيمة علمية أخرى تتمثل في محاولة فهم وتوضيح السياسة الخارجية للجزائر تجاه إفريقيا من منطلق دور المقومات الجيوإستراتيجية وكيفية التعامل الجزائري مع مختلف القضايا والأحداث في المنطقة من منطلق الأمن والدفاع الوطني.

2. أسباب إختيار الموضوع:

أبرز الدوافع الموضوعية محاولة لتقديم إطار تفسيري لدور المقومات الجيواستراتيجية في توجهات السياسة الإفريقية للجزائر، والعمل على وضع دراسة علمية أكاديمية للباحثين والقيادات الوطنية تساهم - ولو بشكل متواضع- في بناء سياسة خارجية واقعية تخدم المصالح الإستراتيجية والأمن الوطني بدرجة أولى والتكامل والأمن الإقليمي بدرجة ثانية.

أما الدوافع الذاتية التي جعلنا نهتم بموضوع "دور المقومات الجيواستراتيجية في توجيه السياسة الإفريقية للجزائر"، هو رغبة الباحث في توسيع مداركه العلمية والتعمق في الدور الجزائري وكيفية حماية الأمن الوطني والدفاع عن الدولة، وخاصة أن الجزائر تمتلك العديد من المقومات وتعتبر دولة ذات مركز إستراتيجي بالنسبة للأمن في المنطقة الإفريقية، خاصة وإن قلة الدراسات والمراجع التي تربط بين المقومات الجيواستراتيجية والسياسة الخارجية الجزائرية كانت بمثابة محفز لتناول هذا الموضوع، بالإضافة إلى رغبة الباحث في مواصلة دراسة مذكرة الماستر بعنوان "دور المقومات الجيواستراتيجية في السياسة الخارجية التركية- دراسة في العلاقات التركية-العربية"¹.

3. الدراسات السابقة:

تشمل الدراسات السابقة كل الدراسات المتصلة بالموضوع، ففي موضوع "دور المقومات الجيواستراتيجية في توجيه السياسة الإفريقية" نجد على سبيل المثال لا الحصر:

¹ - بلقاسمي مولود، دور المقومات الجيواستراتيجية في توجيه السياسة الخارجية التركية-دراسة في العلاقات التركية-العربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص دراسات جيوسياسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2013-2014.

أولاً: دراسة للمؤلف "نسيم بلهول" في كتاب بعنوان "عن الجيوإستراتيجية"¹، والتي تحتوي على خمسة فصول، فصل في مفاهيم الجيوإستراتيجية، فصل في أثر العملية السياسية على الحيز الجغرافي، فصل عناصر الجيوإستراتيجية بين الثابت والمتغير، فصل النظرية في الجيوإستراتيجية بين المنطق النظري للحرب وواقع الجغرافيا، وفصل للجيوإستراتيجية بين منطق القوة وواقع المصالح. وتحاول الدراسة تقديم مفهوم للجيوإستراتيجية ولأهمية العامل الجغرافي في فهم منطق حركة قوة الدول، وفهم العلاقة بين الجغرافيا وقوة الدولة وعلى رأسها القوة العسكرية ووعي وإدراك القيادات الوطنية السياسية والعسكرية لأهمية الجغرافيا في بناء الإستراتيجيات والسياسات الدفاعية والأمنية.

ثانياً: كتاب للمؤلف "Philippe Boulanger" بعنوان:

"Géographie militaire et géostratégie: Enjeux et crises du monde contemporain"²

يحتوي هذا الكتاب على 03 أبواب وكل باب 03 فصول بمجموع 09 فصول، ويتطرق الكتاب إلى تحولات النظام الأمني والعسكري في العالم، وديناميكيات العلاقة بين الجيوإستراتيجية ومفهوم الحرب والسلم، والتحديات الجيوإستراتيجية للأمن الوطني من خلال تهديد الإرهاب الدولي، وإستخدامات أسلحة الدمار الشامل وجيوإستراتيجية البيئة وتوترات إستراتيجية التنمية المستدامة، وعلاقة الكتاب بموضوع الدراسة، أنه يقدم محاولة لتفسير النظام الأمني الدولي من منظور جيوإستراتيجي، وتأثير عوامل الجغرافية العسكرية والجيوإستراتيجية على توازن القوى والحرب والسلم والأمن الدولي.

ثالثاً: كتاب للمؤلف «منصور لخضاري» بعنوان "السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات-

الميادين-التحديات"³، والتي تم تقسيمها إلى ثلاثة فصول، فصل أول يتناول محددات السياسة الأمنية الجزائرية، فصل ثاني لميادين السياسة الأمنية الجزائرية، فصل ثالث يتعلق بتحديات السياسة الأمنية الجزائرية.

1- نسيم بلهول، عن الجيوإستراتيجية، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2015

² - Philippe Boulanger, Géographie militaire et géostratégie : Enjeux et crises du monde contemporain, Paris : Armand Colin, 2015

3- منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات-الميادين-التحديات، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط01، 2015.

يسعى المؤلف في هذا الكتاب إلى إبراز التغييرات التي طرأت على مفاهيم الأمن الوطني والأمن الإستراتيجي عقب انهيار الإتحاد السوفياتي، وما شهدته الجزائر من خلال موجة العنف التي تهدد الأمن الوطني للدولة، فلم يعد الأمن يعني حماية الحدود فقط أو مكافحة الجريمة المنظمة أو محاربة الجماعات الإرهابية بل أصبح يجمع كل المفاهيم وكل الإستراتيجيات، ولم يصبح الأمن الوطني مسألة خاصة بالدولة الوطنية لوحدها بل يشمل كل من المواطن والمجتمع والدولة والجوار الإقليمي، فالكتاب يركز على السياسة الأمنية الجزائرية ومدى قدرتها على مواجهة التحديات الأمنية بالإضافة إلى التهديدات الأمنية الجديدة التي أنتجتها ما يسمى الحراك العربي.

رابعاً: أطروحة الدكتوراه للطالب "لخضاري منصور" الموسومة "إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011"¹، والتي تم تقسيمها إلى أربع فصول، فصل أول يتناول الإطار النظري والمفاهيمي لإستراتيجية الأمن الوطني، فصل ثاني يتطرق إلى محددات إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر، فصل ثالث يتطرق إلى ميادين إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري، وفصل رابع وأخير يتناول التحديات الراهنة والمستقبلية للأمن الوطني في الجزائر.

توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن الجزائر تعيش تحديات أمنية خطيرة يجب ووضع إستراتيجية أمنية للتعامل معها وعدم التغافل عنها في ظل تعقد الأوضاع الإقليمية، وهذه الأوضاع تؤثر على الواقع الأمني في الجزائر قياساً بمقاربتي الأمن الإنساني والأمن الشامل كأطر نظرية في التحليل من أجل تحديد التحديات والتهديدات وطريقة التعامل معها.

1- منصور لخضاري، "إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر: 2006-2011"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر 03، 2012-2013.

خامسا: كتاب للمؤلف "ألكسندر دوغين" بعنوان "أسس الجيوبولتيكا: مستقبل روسيا الجيوبولتيكي"¹ ، وهو كتاب مترجم لعدة لغات، يقسم هذا الكتاب إلى 08 أبواب كل باب يقسم إلى مجموعة فصول غير متساوية. الباب الأول يتطرق فيه المؤلف إلى آباء ومؤسسون الجيوبولتيكا، الباب الثاني لنظريات ومدارس الجيوبولتيكية المعاصرة، الباب الثالث لروسيا والمدى، الباب الرابع لمستقبل روسيا الجيوبولتيكي، الباب الخامس يتناول الجيوبولتيكا الداخلية لروسيا، الباب السادس بعنوان التحليل الأوراسي، الباب السابع يتطرق لنصوص علماء الجيوبولتيكا الكلاسيكيين، أما الباب الثامن فسمي بديلا عن الخاتمة.

يحاول المؤلف في هذا الكتاب تقديم تعريف للجيوبولتيكا، والموضوع والمادة العلمية التي يدرسها ويبين عناصره ومبادئه الأساسية، وعلاقتها بالليبرالية والماركسية، كما يقدم في أحد صفحات الكتاب تعريفا للجيوستراتيجية، كما يحلل موقع روسيا ومقومات قوتها في رؤية واقعية ومستقبلية وضرورة قيام الإمبراطورية الأوراسية، التي ستدافع عن مجالها الحيوي أمام المد والتدخل الغربي.

سادسا: دراسة للباحث "كريستيان دودال - Christian Daudel" بعنوان:

"Les termes de l'échange: géographie, géopolitique et géostratégie"²

تم تقسيم هذه الدراسة إلى مجموعة من المحاور، المحور الأول فهم المصطلحات المحور الثاني بعنوان مع تطور العالم، المحور الثالث الخريطة والإدراك والتفكير في الفضاء، المحور الرابع واقع الفضاء ودراسة مكوناته، أما المحور الخامس فيتناول مجالات الجغرافيا، الجيوبولتيك، الجيوستراتيجية، ويحاول أستاذ الجغرافيا السياسية تقديم تعريف ومجالات إهتمام الجغرافيا والجيوبولتيك والجيوستراتيجية والتفريق بينهم، وسعى إلى الربط بين الجيوستراتيجية ومفهوم الأمن والدفاع من منظور عسكري يخدم المصالح الإستراتيجية للدولة.

1- ألكسندر دوغين، أسس الجيوبولتيكا: مستقبل روسيا الجيوبولتيكي، ترجمة عماد حاكم، لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004

² - Christian Daudel, Les termes de l'échange : GÉOGRAPHIE, GÉOPOLITIQUE ET GÉOSTRATÉGIE, Stratégique

n°50, 1991/2 –La géostratégie, visite le 03/06/2018, web :

http://www.institut.strategie.fr/strat_050_DAUDELGEOG.html

سابعاً: دراسة للأستاذ "يف لاقوست-Yves Lacoste" بعنوان " GÉOPOLITIQUE ET GÉOSTRATÉGIE"¹، وتنقسم الدراسة إلى 27 فقرة، يحاول الباحث فيها إعطاء مفهوم للجيوستراتيجية وتفريقه عن الجيوبولتيك، ويرى أن الجغرافيا تستخدم للحرب كم بين ذلك في كتابه بعنوان "الجغرافية تخدم أولاً في صنع الحرب"، والأولوية لإعادة تأهيل مفهوم الجيوبولتيك ونزع الطابع العسكري عن مفهوم الجيوستراتيجية ليشمل مجالات أوسع، كما أنه يرى أن الجيوستراتيجية تعبر عن التناقضات ومنافسات بين الدول أو القوى السياسية.

4. الإشكالية:

تحاول الدراسة تحليل "دور المقومات الجيوستراتيجية في توجه السياسة الإفريقية للجزائر" وبعبارة أخرى كيفية توظيف الدولة لهذه المقومات الجيوستراتيجية في صياغة توجهاتها ومواقفها في السياسة الخارجية إتجاه إفريقيا، ومنه يمكن الإنطلاق من الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى يمكن لثنائية مقومات المدى الجغرافي والتراكم الدبلوماسي-العسكري الجزائري أن يعزز من

هيبة الوضع الإستراتيجي الجزائري في أفريقيا؟

ومنه نطرح مجموعة من الإشكاليات الفرعية:

1. ما طبيعة عناصر وحدود المقومات الجيوستراتيجية للجزائر؟
2. ما مدى قدرة الجزائر على إدراك وتفعيل مقوماتها لخدمة قضايا الأمن والدفاع الوطني؟
3. إلى أي مدى يمكن للجزائر لعب دور في إفريقيا من خلال مقومات حركتها الجيوستراتيجية؟

¹ - Yves LACOSTE, GÉOPOLITIQUE ET GÉOSTRATÉGIE, Institut de Stratégie Comparée, n°50, 1991/2, visite le 03/06/2018, web :

مجال وحدود الإشكالية:

تم ضبط الحدود الزمانية والمكانية لإشكالية الدراسة على النحو التالي:

• الحدود الزمانية:

نظرا لطبيعة الموضوع فإنه من الأجدر إختيار الإطار الزمني بداية من 1999 قصد تحليل الدور الجزائري في هذه المرحلة المهمة والخطيرة من تاريخ الجزائر والفضاء الإفريقي خاصة مع ما تشهده من اضطرابات أمنية ما بعد 2011، فإبتداءا من هذه الفترة ظهرت تحديات مختلفة أبرزها تحول عمل الجماعات الإرهابية من المستوى الداخلي للوطن إلى مستوى عبر وطني يتجاوز حدود الدول، فهذه المرحلة تشكل خطر ليس فقط على توازنها الاقتصادية الاجتماعية والسياسية بل يصل هذا الخطر إلى درجة تهديد أمن وإستقرار الدولة في حد ذاتها، بالإضافة إلى أنها فترة حكم الرئيس "عبدالعزیز بوتفليقة".

• الحدود المكانية:

يتمثل التحديد المكاني لإشكالية الدراسة ليشمل دور المقومات الجيوستراتيجية التي تمتلكها الجزائر في توجيه السياسة الخارجية للجزائر اتجاه إفريقيا، فمن منطلق أن الجزائر جزء من إفريقيا فالإطار المكاني الذي ينطلق منه الباحث هو الجزائر ضمن الدائرة الجيوسياسية الإفريقية.

5. فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها:

المدى الجغرافي والمقومات العسكرية-الدبلوماسية أهم المقومات الجيوستراتيجية للجزائر لتعزيز دورها

في إفريقيا من منطلق الأمن والدفاع الوطني

تحاول الدراسة اختبار مجموعة من الفرضيات الفرعية تتمثل في الآتي:

أ. ينطلق كل تعريف للجيوستراتيجية ومقوماتها من أن لكل إستراتيجية أسلوب تفكير من

منطلق حركتها في مجالها الجغرافي.

ب. المقومات العسكرية-الدبلوماسية أهم المقومات الجيوستراتيجية التي تمتلكها الجزائر.

ت. فهم وتوظيف المقومات الجيواستراتيجية للجزائر يكون من منطلق الامن والدفاع الوطني

كمدخل رئيسي للدور الجزائري في إفريقيا

-الإطار النظري للدراسة:

• نظريات ومقاربات البحث:

يتناول البحث دراسة دور المقومات الجيواستراتيجية في توجيه السياسة الإفريقية للجزائر، من زاوية عناصر ومكونات المقومات الجيواستراتيجية ودورها في توجيه الدور الجزائري في المنطقة الإفريقية، وعليه تستند إلى إقترابات نظرية، كمقاربة الدور التي طورها "كال هولستي- Kal Holsti" و"بروس بيدل- Bruce Biddle" والتي تسند على أن الدور الوطني يمثل متغيرا تفسيرا للسياسة الخارجية للدول، وهذا الدور نتاج مجموعة من المقومات يشار إليها في الدراسة بالمقومات الجيواستراتيجية والتي تتكون من المقومات الجغرافية العسكرية، الإقتصادية، المجتمعية، يضاف إليها الإرث الدبلوماسي والخبرة الأمنية، ومن منطلق إختلاف هذه المقومات من دولة لأخرى يتشكل التفكير الإستراتيجي للدول وتختلف الدول في مواقفها.

ويمكن استخدام النظرية الأمنية الواقعية والتي تعتبر من أهم نظريات التي تفسر العلاقات الدولية والسياسة الدولية، بحيث أعاد "كينيث والتز- Kenneth Waltz" صياغة مذهب الواقعية الكلاسيكية في العلاقات الدولية في كتابه "نظرية السياسة الدولية" الذي نشر لأول مرة في عام 1979 وحاول أن يصحح أخطاء الواقعية الكلاسيكية، فهي تركز على مفهوم الأمن الوطني الذي يرى في الدولة وحدة أساسية للتحليل ومدار أي سياسة أمنية مع التركيز على المستوى العسكري والسياسة الخارجي، ومن أهم مؤيديها "ستيفن كرينز" و"روبرت جيلبن" و"روبرت تاكر" و"جورج مودلسكي"، وتحاول الواقعية الجديدة من خلال إسهامات "التز" إلى توسيع مفهوم القوة ليشمل عناصر أخرى غير القوة العسكرية، وتحاول الربط بين قوة الدولة والمعطيات الجغرافية مثل المساحة، الموقع الجغرافي، الموارد المادية والطبيعية، والسكان¹.

1- للإطلاع أكثر كتاب: جيرارد ديسو، دراسة في العلاقات الدولية: النظريات البيدولتية، ترجمة قاسم المقداد، الجزء الثاني، سورية: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2015

6. المناهج المعتمدة:

- المقاربة التاريخية: ترجع أهمية استخدام هذا الإقتراب من خلال تتبع تطور بعض الأحداث التاريخية، فهو يركز على تطور العلاقات بين الدول بما يخدم الموضوع، فهو يساعدنا على معرفة أسباب الظاهرة وتحليل واقعها، فالمنهج التاريخي سيتم إستخدامه في هذا الموضوع من أجل دراسة وتحليل ماضي مواقف وتوجهات بعض الدول سواء الجزائر أو دول الجوار من أجل إمكانية التنبؤ بتصرفاتهم وبمآلات بعض الأحداث والأزمات.
- منهج دراسة الحالة: يعتمد على وصف الظاهرة من خلال جمع المعلومات والبيانات وتصنيفها ومحاولة تفسيرها وتحليلها من أجل قياس ومعرفة أثر وتأثير المقومات على الظاهرة المراد دراستها، ومن خلال هذا الموضوع فنحاول تحليل مدى تفعيل دور المقومات الجيوستراتيجية في توجيه السياسة الأفريقية للجزائر من خلال إختبار مجموعة من الفرضيات ومحاولة إثباتها أو نفيها، وذلك من خلال دراسة مسحية شاملة.

7. هيكل وتفصيل الدراسة:

بناء على طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية، واتساقاً مع المنهجية المستخدمة وتوخياً للوصول إلى نتائج وتعميمات موضوعية، فقد رُوعي أن يتم تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول اضافة الى المقدمة والخاتمة:

الفصل الأول: الجيوستراتيجيا: المفاهيم والمقاربات

يتناول هذا الفصل الإطار النظري والمفاهيمي من خلال التطرق لمفهوم الجيوستراتيجية وتطورها التاريخي، ومفهوم المقومات الجيوستراتيجية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى، كما يتم التطرق لعلاقة الإستراتيجية بمفهوم الأمن الوطني، ومقاربة الدور كإطار نظري للسياسة الخارجية، فالفصل الأول هو إطار لتحديد كل المصطلحات والمفاهيم لاستخدامها في التحليل والإجتهد لربطها ببعض البعض بما يخدم الموضوع.

الفصل الثاني: المقومات الجيواستراتيجية للجزائر: الإمكانيات والحدود

من خلال عنوان الفصل يتضح أنه يتطرق لتوضيح وتحليل المقومات الجيواستراتيجية التي تملكها الجزائر من مقومات جغرافية، إقتصادية، عسكرية، مجتمعية، دبلوماسية وخبرة أمنية، كما يتناول مفهوم العمق الجيواستراتيجي والدوائر الجيوسياسية لحركة الجزائر، كما يقدم الأمن الوطني كإطار تفسيري ومدخل رئيسي للسياسة الخارجية للجزائر.

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيواستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور- الأمن والدفاع

سيتم في هذا الفصل إسقاط الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة على الحركة والسلوك الخارجي للجزائر، من خلال الموقع الجيواستراتيجي وإشكالية إنكشاف الحدود الوطنية، ودور المقومات العسكرية والإقتصادية في الحفاظ على الأمن الوطني ومركز ثقل التوجيه الجيواستراتيجي الجزائري، ودور الدبلوماسية والخبرة الأمنية في بناء القوة المحورية في إفريقيا، كما سيتم التطرق في المبحث الأخير لمحاولة لإعادة تحليل البناء الجيواستراتيجي للجزائر وتفعيلها من أجل دولة مركزية.

8. صعاب الدراسة:

من الصعاب التي يواجهها الباحث في مواضيع مثل هذه سرية المعلومات والإلتزام بواجب التحفظ وصعوبة الوصول إليها، وهو ما يعتبر كحافز للبحث عن المعلومات وتحليلها من أجل الوصول إلى تفسير منطقي وعقلاني ونتائج تخدم الأمن والدفاع الوطني الجزائري، وبفضل من الله سبحانه وتعالى ثم بفضل توجيهات وكفاءة أستاذي الأستاذ الدكتور "امحمد برقوق" تم استكمال الأطروحة.

الفصل الأول:

الجيواستراتيجيا: المفاهيم والمقاربات

تحتّم هذه دراسة وجود إطار مفاهيمي ونظري للجيوستراتيجية من أجل استخدامه في عملية التحليل، ومنه فمفهوم الجيوستراتيجية يحتاج لضبط مفاهيم والمقاربات، إضافة إلى وعلاقته بالدوائر المعرفية الجغرافية الأخرى كالجغرافيا العسكرية والجيوبولتيك والجغرافيا السياسية.

فضبط مفهوم المقومات الجيوستراتيجية للدولة كمتغير يجب دراسته من خلال الركائز والأركان الجيوستراتيجية، ومنه فالفصل الأول يشكل الإطار المناسب لدراسة المفاهيم والمقاربات والمساهمات الفكرية القديمة والحديثة كإطار وخلفية تأسيسية يتم التطرق فيها للمقاربة التاريخية لمفهوم للجيوستراتيجية والبناء النظري له، وعلاقة الإستراتيجية الأمنية الجزائرية بمفهوم الأمن والدفاع الوطني وتأثيرها على توجيه الدور الجزائري في إفريقيا من منطلق المقومات الجيوستراتيجية، وسيتم التطرق لهذا من خلال العناصر التالي:

المبحث الأول: الجيوستراتيجية: مقارنة مفاهيمية

المطلب الأول: تعاريف الجيوستراتيجية

المطلب الثاني: علاقة الجيوستراتيجية بالدوائر المعرفية الجغرافية الأخرى

المطلب الثالث: المقاربة النظرية للجيوستراتيجية: المدارس الكبرى

المبحث الثاني: أركان الجيوستراتيجية: المقومات والركائز

المطلب الأول: المقومات الجيوستراتيجية

المطلب الثاني: معادلة المقومات الجيوستراتيجية

المطلب الثالث: الإستراتيجية الوطنية الأمنية: الأمن والدفاع الوطني

المبحث الثالث: مقارنة الدور كإطار نظري للسياسة الخارجية

المطلب الأول: ظهور مفهوم الدور

المطلب الثاني: الدور كأحد مكونات السياسة الخارجية

المطلب الثالث: الرؤية الإستراتيجية في السياسة الخارجية

المبحث الأول: الجيوستراتيجية: مقارنة مفاهيمية

سنحاول في هذا المبحث تحديد مفهوم الجيوستراتيجية من خلال قراءة إيتيمولوجية والتطرق لمجموعة من التعريفات، وعلاقة الجيوستراتيجية بالدوائر المعرفية الجغرافية الأخرى كالجغرافيا العسكرية والجيوبولتيك والجغرافيا السياسية، كما سيتم التطرق للمساهمات الفكرية القديمة والحديثة.

المطلب الأول: تعريفات الجيوستراتيجية

سنحاول في هذا المطلب تقديم قراءة إيتيمولوجية للجيوستراتيجية في ظل عدم وجود تعريف موحد، فالجيوستراتيجية في هذا الإطار النظري على شقين: شق متعلق بالمدخل الإيتيمولوجي والتطور التاريخي، وشق يركز على أن تعريف الجيوستراتيجية من خلال جدل الإصطلاح والجغرافيا، بمعنى أن كل دولة أو وحدة سياسية تمتلك منطلق لتعريف الجيوستراتيجية بما يتناسب وتفكيرها الإستراتيجي ومقوماتها.

الفرع 01: الجيوستراتيجية: قراءة إيتيمولوجية

يتكون مصطلح الجيوستراتيجية من شقين "جيو" geo وتعني الجغرافية وإستراتيجي strategy، فمصطلح الإستراتيجية strategy مشتق من كلمة يونانية strato بمعنى الجيش او الحشد ومن مشتقات هذه الكلمة stratego والتي تعني فن القيادة ومن مشتقاتها أيضا stratagem والتي تعني الخدعة الحربية في مواجهة العدو¹.

1- The international Encyclopedia of Social sciences, New York, 1968, p 281

وقد اكتسبت الجغرافيا معاني وقيم مختلفة، فقد كانت تقتصر على تحديد موقع المكان لخطوط الطول ودوائر العرض وشكل الأرض، فالفكر الجغرافي من أقدم العصور يعتمد على دعامتين أساسيتين: الدعامة الأولى تتعلق بالفلك والأجرام السماوية التي اعتمدها الإنسان في تنقلاته، والدعامة الثانية تعتمد على العلاقات المكانية التي تسهل للإنسان حركته وانتقاله وتعتبر الدعامتين أساس الجغرافيا والكشوف حتى بداية القرن 19، لتظهر بعد ذلك إسهامات العالم الألماني "ألكسندر همبولت- Alexander Humboldt" في الجغرافيا الحديثة، وهدف الجغرافيا أساساً فهم العالم وإدراك حقائقه من خلال معلومات من العلوم البيولوجية والاجتماعية والإنسانية، وتنقسم الجغرافيا الحديثة إلى قسمين: الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية، وكلها تتسم بالترابط حول محور البيئة الطبيعية وعلاقتها بالإنسان وأنشطته.¹

الجغرافيا هي العلم الذي يهتم بالتوزيع المكاني للظواهر على سطح الأرض، كما أنها تهتم بتفسير طبيعة العلاقات الظواهر الطبيعية والبشرية مثل البشر والجوانب الإصطناعية لثقافتهم وحيواناتهم ونباتاتهم الطبيعية والمناخ والمحيطات والأرض. وترتبط أهمية هذه العلاقات بأهمية المشكلة التي يُسعى لدراستها وحلها.²

أما الشق الثاني للجيوستراتيجية فهو الإستراتيجية، فلم تكن مستخدمة حتى نهاية القرن 18 تقريباً وظل هذا المفهوم المرتبط بالجانب العسكري هو السائد والذي أشار إليه صاحب قاموس المورد عند ترجمته لكلمة إستراتيجي حيث ترجمها بقوله: "الإستراتيجية علم أو فن الحرب، وهي وضع الخطط وإدارة العمليات الحربية"³، ولكن مع مطلع القرن العشرين أعاد المهتمين بالدراسات الإستراتيجية النظر في تعريفاتهم وفهمهم السابق ودرسوا قضية الحرب والسلام بشكل أكثر شمولية مما جعل المفهوم يكون أكثر اتساعاً ليشمل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية.

1- نسيم بلهول، عن الجيوستراتيجية، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2015، ص 16-17

2- كامل العربي، الجغرافيا العسكرية: تحليل مواقع أهداف العدو، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2017، ص 01

3- البعلبكي منير، قاموس عربي-انجليزي، بيروت: دار العلم للملايين، 1986، ص 914.

إلا أن إستخداماتها المعاصرة قد تعددت وشملت الكثير من الميادين كأن يوصف موقع دولة أو إقليم أنه إستراتيجي أو قرار إستراتيجي أو بعض الأسلحة المتطورة، فمنطلقها كان عسكري من خلال كتابات بعض منظري الفكر الإستراتيجي "كلاوز فيتز" و"ليدل هارت" و"مولتكه" و"ريمون ارون"، وحاول بعد ذلك بعض المنظرين تجاوز هذا المفهوم الضيق من خلال كتابات الجنرال "أندريه بوفر" الذي ركز على فن إستخدام القوة للوصول إلى هدف السياسة، فالقوة في هذا التعريف يعني كل القدرات التي تمتلكها الدولة سواء عسكرية أو غير عسكرية.¹

فالربط بين المصطلحين "جيو" و"إستراتيجية" أنتج مفهوما ذو عدة أبعاد مختلفة من خلال تركيبه فهو يؤكد على أهمية المعطيات الجغرافية في علاقات القوة بين الدول، حيث يصبح العنصر الجغرافي مجالا حيويا خطيرا للصراع والتعاون وي طرح إشكالية إيجاد تعريف دقيق وتمييزه عن مفاهيم أخرى، ولكن يبقى المركب الجغرافي أساسي بالاعتماد على كافة العوامل الجغرافية التي تتفاعل لتكوين الشخصية الجغرافية :

- المسافة من حيث المسافات المقطوعة وتأثير العامل التكنولوجي
- الشروط المناخية.
- الطبوغرافية وتحديد الممرات والاتجاهات.
- شبكة الطرق والمواصلات.
- تناسب القوى والمقصود به العامل السكاني.²

الفرع 02: الجيوإستراتيجية: جدل الإصطلاح والجغرافيا

ارتبط المفهوم الأصلي للجيوإستراتيجية أساسا بالجانب العسكري، وذلك راجع إلى الطبيعة والتوجه العسكري للمفكرين والإستراتيجيين والمخططين، ومع تطور مفهوم الإستراتيجية وتجاوز العمل العسكري ظهر تعريف للجيوإستراتيجية بأنها العلم الذي يسعى إلى جمع وتحليل وتفسير معلومات للدولة لإستخدامها في إعداد الإستراتيجيات العسكرية والحربية، فهي تهتم بالطموح الإستراتيجي للدول في الحرب

1- عبيد القادر فهدى، المدخل لدراسة الإستراتيجية، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2010، ص 20-21

2- سمير ذياب سبيتان، الجغرافيا العسكرية، الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2012، ص 78-84

والسلم، وتصور تطبيقي لآليات قيادة العمليات في مراحل تاريخية معينة، فهي كجزء من الاستراتيجية العسكرية التي تشمل العمليات على المستوى الكلي الجغرافي والبعد المكاني¹، فالجيوستراتيجية تنطلق من استخدام العوامل الجغرافية لوضع إستراتيجيات لنشاط القوات التي تسعى للوصول لنتيجة نسعى للوصول إليها من خلال وضع أهداف استراتيجية الحرب والتي تملها السياسة والصراع ومفهوم التهديد².

هناك إرتباط بين مفهوم الإستراتيجية والواقع المكاني (الإطار الجغرافي)، لأن الوحدات السياسية ترتكز على الأسس الجغرافية من حيث موقعها ومواردها ومن هنا تطور مفهوم الجيوستراتيجية، وقد أشار "أمين عبد الله" إلى أن الجيوستراتيجية تتناول المركز الإستراتيجي للدولة أو المنطقة السياسية اعتماداً على تحليل عناصرها الجغرافية من المناخ والطبوغرافيا، والموقع، والشكل والحجم والسكان والحدود والموارد³.

أما التعريف الإجرائي المجالي فهو يركز على منطلقات وتصورات وعقيدة كل دولة وظروفها وقدراتها ومقوماتها على أن يحتفظ المفهوم بتعريفه العام على أنها العلم الذي يسعى إلى جمع وتحليل ودراسة وتفسير معلومات الدولة لإستخدامها في إعداد الإستراتيجيات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تهتم بالبيئة والمعطيات الجغرافية من ناحية استخدامها في تحليل وفهم المشكلات الاقتصادية والسياسية ذات الصلة الدولية أو الإقليمية⁴.

1 - "Géopolitique et Géostratégie", [Article publié sur le site le conflit](http://www.leconflit.com/article-geopolitique-et-geostrategie) over blog, Date de publication 29 janvier 2013, Date d'accès 21/06/2016, Site Web: www.leconflit.com/article-geopolitique-et-geostrategie

2 - Henri PARIS, "GÉOSTRATÉGIE ET AUTRES CONCEPTS STRATÉGIQUES ... UNE OPPOSITION", [Institut international d'études stratégiques](http://www.strategicsinternational.com), Juin 2001, N°5, Date d'accès 21/06/2016, Site Web: www.strategicsinternational.com

3- عبد الله أمين محمود، دراسات في الجغرافيا السياسية للعالم المعاصر، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1969، ص. 19.

4- عبد الله أمين محمود، دراسات في الجغرافيا السياسية، مصر: دار طبعة للنشر والتوزيع، 2000، ص 36-37.

ويجب الإشارة إلى أن النهج الإستراتيجي مستمد من الممارسة وليس من النظرية وهو تنفيذ لكل وسائل القوة العسكرية وغير العسكرية، فعوامل القوة والضعف والهشاشة لها وزن نسبي¹، ومنه فالجيوستراتيجية تسعى إلى جمع وتحليل ودراسة وتفسير المعلومات الجغرافية الأساسية للدولة لإستخدامها في إعداد قرارات وإستراتيجيات²، من خلال مفهوم متكامل للمصلحة الوطنية من منظور العوامل الجغرافية مع الأخذ بكافة الأبعاد السياسية والإقتصادية والعسكرية والبشرية من خلال رسم الإستراتيجية العامة للدولة، مع الأخذ بعين الإعتبار أن وضع هذه الإستراتيجيات في المفهوم الخاص للجيوستراتيجية يستند إلى العقيدة العسكرية لكل دولة وتصورها لأسباب ومحركات السلم والحرب وكيفية التعامل معها.

فالجيوستراتيجية عبارة عن دمج الإعتبارات الإستراتيجية مع عناصر الجغرافيا السياسية من خلال دراسة الموقع الإستراتيجي للدولة أو المنطقة الإقليمية ومدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية والحربية من خلال توظيف إستراتيجيات سياسية وإقتصادية وعسكرية³ فهذا التعريف يصف العلاقة المتفاعلة بين معيارين للتقويم، وهذين المعيارين يحددان الأفعال الإستراتيجية والتي تكيف مع العلاقات التي تحكم التعايش مع الظروف وهذه المعيارين هما:

أولاً: الموقع والصفات الجغرافية.

ثانياً: عوامل القوة والهشاشة.

فلكل عمل إستراتيجية ولكل إستراتيجية أسلوب تفكير يتعلق بالقدرة على الملائمة بين الوسيلة والهدف لتحقيق الأهداف السياسية من خلال منطلقات حركتها في مجالها الجغرافي، فالتفكير الإستراتيجي متغير مستقل فكل دولة تسعى لإعادة أسلوب تفكيرها في كل مرحلة من المراحل والثبات للعامل الجغرافي،

1 - Martin Motte, "une définition de géostratégie", article publié sur le site [de l'institut de stratégie comparée](http://www.institut-strategie.fr/), Publié le 20 août 2012, Date d'accès 21/06/2016, Site Web: www.institut-strategie.fr/

2 - Emmanuel Lemparte, "Espace et géostratégie", [Hermès la revue](http://www.caim.info/revue-hermes-la-revue-2002-2-page-27.htm), N 34, 2002, p34, Date d'accès 22/06/2016, Site Web: <http://www.caim.info/revue-hermes-la-revue-2002-2-page-27.htm>

3 - "Dictionary definition", Define geostrategist, [Dictionary and Thesaurus](http://geostrategic.askdefinebeta.com/), See Website User Dictionary, Date of access: 21/06/2016, Website: <http://geostrategic.askdefinebeta.com/>

ومنه فالإستراتيجية الوطنية لأي دولة هي تطبيق عملي لنظرية الأمن الوطني بخططه ومبادئه حيث تستخدم الإستراتيجية أبعاد الأمن الوطني السياسية والإقتصادية والعسكرية والإجتماعية والهوياتية وهي نفسها الإمكانيات والقدرات والمقومات لقوة الدولة.

ومنه يمكن الخروج بتعريف بأن الجيوستراتيجية هي المساهمة في توضيح الأبعاد الجغرافية التي تدخل في إطار رسم السياسة الخارجية للدولة لتحديد نمط هذه السياسة وتوجهاتها، ووضع مفهوم متكامل للمصلحة الوطنية من منظور جيوستراتيجي يأخذ كافة الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية والمجتمعية في الحسبان وتحديد المواقع والمناطق الإستراتيجية وفق الاعتبارات الجغرافية لرسم وتوضيح إستراتيجية الدولة في أوقات الصراعات والحروب.

المطلب الثاني: علاقة الجيوستراتيجية بالدوائر المعرفية الجغرافية الأخرى

لمفهوم الجيوستراتيجية علاقة بالدوائر المعرفية الجغرافية الأخرى كالجغرافيا العسكرية التي تعتبر خلفية علمية للجيوستراتيجية، وعلاقة هذا الأخير مع الجيوبولتيك والجغرافيا السياسية، كل هذا لمحاولة وضع حدود للمفهوم وتفريقه عن المفاهيم الأخرى وذلك من منطلق أن هذه المفاهيم تشترك في العوامل الجغرافية وتختلف في تطبيقاتها.

الفرع 01: الجغرافيا العسكرية كخلفية علمية للجيوستراتيجية

تمثل الجغرافيا عمقا وعنصرا أساسيا لكل التحركات العسكرية وسير العمليات الحربية، فيستحيل فصل العمليات العسكرية عن البيئة والمعطيات الجغرافية بواقعها الطبيعي والبشري، لذا تعتبر الجغرافيا العسكرية الميدان الذي يهتم بدراسة العلاقة بين البيئة الجغرافية والبيئة الثقافية من جهة وبين الأنشطة العسكرية من جهة أخرى، بحيث تساعد الرجل العسكري للتخطيط لسير العمليات العسكرية سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي.¹

1- Samuel Van Valkenburg, Military Geography for professionals and the public, Washington: National defence university press, 1998, p 03

ولطالما احتلت المعلومات الجغرافية مكانا مهما في عمل الجيوش، إلا أن طريقة الحصول عليها كانت صعبة وطويلة مع وسائل تقليدية حتى الحروب العالمية في القرن العشرين التي تم تخصيص المؤسسات الجغرافية ثم استخدام التكنولوجيا لتصبح المعلومات الجغرافية أكثر دقة ومساهمة في إحتياجات الجيش والسياسة، فالجغرافيا العسكرية بشكل عام تشمل عنصرين: أولا مصدر تحديد الموقع الجغرافي للوحدات والأنظمة المسلحة. وثانيا تصميم المعلومات للجهات الفاعلة عن طريق أجهزة الدولة، لتظهر بعد ذلك الاستخبارات الجغرافية في الثقافة العسكرية الغربية¹.

وتجدر الإشارة إلى أن الجغرافيا العسكرية كميدان له اختصاصيه وأساليبه حيث ظهر خلال النصف الثاني من القرن 19 وقد قدم مساهمات حاسمة لعلم الخرائط، ومن الأسماء الأساسية "تيوفيل لاقالي"، الكومندان "مارغا" والجنرال "غوستاف ليون نيوكس Colonel Niox" و"فيدال دولبلاش- VIDAL DE LA BLACHE"، وما يلاحظ أن العالم الأنجلوسكسوني بدا ممتنعا إتجاه هذا المفهوم سواء في بريطانيا العظمى أو الولايات المتحدة الأمريكية والتي ظلت فهما الجغرافيا العسكرية قليلة التطور، وإبتداء من مطلع القرن العشرين تراجع هذا المفهوم بسبب كثرة النظريات الهجومية وبدأ التوجه نحو نظريات إستراتيجية أقل إرتباطا بالأرض ليحل محلها مفهوم جديد هو الجيوبوليتيك وإمتداده فيما بعد الذي هو الجيوستراتيجية².

أدى التأثير الشامل للجغرافيا في فن الحرب منذ العصور القديمة إلى إنشاء مدارس الجغرافيا العسكرية في أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين، هذا أدى بالفكر العسكري للنظر إلى التجارب الماضية وكيفية تصميم حروب المستقبل، من خلال التأقلم مع المتغيرات التكنولوجية وأهمية المعلومة الجغرافية كالصور المكانية والمعلومات من الفضاء الإلكتروني وهو ما دفع بالحاجة إلى الجغرافيا والتحليل المكاني للدفاع والأمن، وأن المعرفة بالروابط بين المجتمعات والأقاليم في أبعادها المادية والبشرية، تمثل أحد مفاتيح الاستقلالية الإستراتيجية لصانع القرار السياسي والعسكري³.

1 - Philippe Boulanger, « Renseignement géographique et culture militaire », Hérodote 2011/1 (n° 140), p. 47-63, web : <https://www.cairn.info/revue-herodote-2011>

2- تيري دي مونبريال وجان كلين، مرجع سبق ذكره، ترجمة علي محمود مقلد، ص 534-535

3 - Philippe Boulanger, "Editorial : Le besoin de géographie militaire ." LA REVUE DE GÉOGRAPHIE HISTORIQUE, N°8 mai 2016, visite le 14/06/2018, web : <http://rgh.univ-lorraine.fr/reviews/view/10>

الجغرافيا العسكرية هي ذلك الجزء من العلوم العسكرية الذي يتعامل مع خصائص منطقة العمليات بقدر إرتباطها بالقوات والمهام العسكرية، وهي تطبيق لأساليب التحليل الجغرافي للمشكلات العسكرية بحيث تطبق الجغرافيا العسكرية في مناطق تحددها طبيعة ومهام القوات المسلحة، وتقسم إلى فرعين رئيسيين: تحليل الأرض وتحليل المسرح الجيوبوليتيك¹.

وهناك إرتباط وثيق بين الجغرافيا العسكرية والجيوستراتيجية إذ تبحث الجغرافيا العسكرية في الخطوط العريضة التي تحدد إتجاه القوى والأهداف، وتحديد أماكن النزاع الفعلي أو المحتملة، أما الجيوستراتيجية فتهم بإستخدام القوة الشاملة من ضمنها القدرات العسكرية للدولة في السلم وفي الحرب لتحديد وحماية الأهداف والمصالح الوطنية².

فإذا انطلقنا من هذين المفهومين نستطيع أن ندرك بأن الجيوستراتيجية تعني القدرة على إدراك وتوظيف الخصائص المكانية-الجغرافية لتجسيد الأهداف العسكرية السياسية أو الاقتصادية بهدف السيطرة وتحقيق المكاسب التي تعتبر المكاسب العسكرية جزء منها، فالجيوستراتيجية أشمل وأعم من مفهوم الجغرافيا العسكرية، ذلك لأن هذه الأخيرة جزء من الحسابات الكبرى للتخطيط الشامل وهي كذلك جزء من الجيوستراتيجية التي تسعى إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية في المجال الحيوي للدولة سواء إقليمياً أو دولياً، كما أن الجيوستراتيجية تجاوزت الجغرافيا العسكرية إلى العمل العسكري فأصبحت تعني جميع جوانب التخطيط العسكري والسياسي والإقتصادي في إطارها العلمي أو التطبيقي.

1- حكم مصارع، "الجغرافيا العسكرية"، المنتدى العربي للعلوم العسكرية، تاريخ الإطلاع 2016/01/19، الموقع الإلكتروني:

<http://www.arabmilitary.com/forums/egyarmy>

2- - نسيم بلهول، مرجع سبق ذكره، ص 37-38

الفرع 02: علاقة الجيوستراتيجية بالجيوبولتيك والجغرافيا السياسية

لضبط العلاقة بين مفهوم الجيوستراتيجية والجغرافيا السياسية والجيوبولتيك (الجيوسياسية) يجب علينا تحديد كل مفهوم على حدا، فيمكن أن نأخذ الجيوستراتيجية على أنها تتناول المركز الاستراتيجي للدولة أو المنطقة السياسية اعتمادا على تحليل عناصرها الجغرافية من المناخ والطبوغرافيا الموقع، والشكل، الحجم والموارد¹، فالجيوستراتيجية تعرف على أنها دراسة تأثير المعطيات الجغرافية المختلفة للمساحة والمناخ والسكان والاقتصاد على التوجهات الاستراتيجية للدولة².

أما الجغرافية السياسية فتنتقل من تباين دول العالم من حيث المساحة فمنها من يشغل مساحة شاسعة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والبرازيل والصين والهند، ومنها من يشغل مساحة صغيرة مثل سويسرا والدانمارك ولبنان ومنها من يمثل وحدات سياسية قزمية بمساحة صغيرة مثل دولة الفاتيكان³، ومنه تعمل الجغرافية السياسية على تحليل العلاقة بين الظروف المتعددة للجغرافيا الطبيعية منها والبشرية⁴، كما تعرف كذلك على أنها دراسة العلاقات الدولية من حيث الموقع الجغرافي وخصائصه فهي محاولة لبلوغ تفسير كامل، فالموقع الإستراتيجي سيبقى دائما أمرا أساسيا للسياسات الخارجية وتختلف أهمية العنصر الجغرافي باختلاف حجم البلد وقرب الأخطار التي تهدده⁵.

1- عبد الله أمين محمود، مرجع سبق ذكره، ص.19.

2- Sophie Chautard et Thibaut Klinger, Encyclopédie de géopolitique, Studyrama, p 53

3- امنة أبو حجر، المعجم الجغرافي، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط01، 2014، ص 231

4- عاطف علي، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبولتيكا، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 1989، ص. 200.

5- فرانك بيلي، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، ط01، 2003، ص 284-285

وهناك مجموعة من التعاريف التي ستوضح مفهوم الجغرافية السياسية:

1- فقد عرفها "رودولف كيلن-R.Kiellen": علم الدولة كنظام جغرافي وتأثيره على المساحة¹.

2-تعريف " دوجلاس جاكسون- Douglas Jaxkons": مجال الدراسة في الجغرافيا السياسية ينحصر عند دراسة الظاهرة السياسية في إطارها الأرضي.

3-تعريف "باشتون": تهتم الجغرافيا السياسية بدراسة دور أي عامل جغرافي مؤثر في القرارات والتغيرات السياسية².

التحليل الجيوسياسي وليد التطورات التي وصل إليها المختصون في تحليل قوة الدولة أو مجموعة دول من خلال العلاقة الموجودة بين الجماعات السياسية والوسط الجغرافي وكيف تحدد هذه الجماعات السياسية إستعمال الوسط الجغرافي في علاقاتها، وبدوره أصبح غير كاف لدراسة وفهم النزاعات الدولية الحديثة وإيجاد حلول ممكنة لها، ولهذا أصبح لا ينظر للمقومات الجغرافية صفة مجردة لأنها لا تكفي لوحدها لفهم مجمل العلاقات الدولية الحديثة والمعقدة وذلك نظرا للتطور الهائل في تكنولوجيا الأسلحة المتطورة³.

فكل هذه العوامل أدت إلى ضرورة إضافة أبعاد أخرى غير مفهوم المجال ولهذا يستكمل عنصر المجال الجغرافي بهذه العناصر المكملة ونصبح عندئذ أمام مفهوم آخر هو التحليل الجيوستراتيجي الذي يأخذ بعين الاعتبار في التحليل كل المؤثرات الخارجية والداخلية المباشرة وغير المباشرة⁴.

فقد ظهر الجيوبولتيك أو الجيوسياسية مع إجتهد المفكر الألماني "رودولف كيلن- Rudolf Kjellén" بحيث عرفها على أنها التطبيق العملي للجغرافيا السياسية في تحليل القوة الوطنية للدولة، كما يرى

1 - Pascal Boniface, La géopolitique des relations internationales, Institut de relations internationales et stratégiques, 2011, p11

2- فايز محمد العيسوي، الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، ص. 17.

3- Mokhtar Lakehal, Dictionnaire des relations internationales, Paris : Ellipses édition marketing, 2006, p 134

4- محمد قجالي، مرجع سبق ذكره، ص. 16-17.

الألماني "كارل هوسهوفر - Karl Haushofer " أن الجغرافيا السياسية تبحث في الدولة من وجهة نظر المجال، أما الجيوبولتيك فتبحث في المجال من وجهة نظر الدولة، فالمفكر الجيوبولتيكي ينطلق بداية من طبيعة المقومات الجغرافية ليرسم بعد ذلك للقادة وصناع القرار في الدولة سياسات التوسع للبحث عن موارد طبيعية أو مجال حيوي فهو يركز على نزعة وخلفية، تهدف لتحقيق مصالح سياسية عدوانية على عكس علم الجغرافيا السياسية¹.

ويتداخل مفهوم الجغرافيا السياسية مع الجيوبولتيك الذي ابتدعه المدرسة الألمانية منذ بدء القرن العشرين وتطور فيما بين الحربين العالميتين، ويمكن التفريق بين المفهومين من خلال:

- تدرس الجغرافيا السياسية الإمكانيات الجغرافية المتاحة للدولة، بينما الجيوبولتيك تعنى بالبحث عن احتياجات الدولة لتنمو وتتوسع على حساب دول أخرى.
- تهتم الجغرافيا السياسية بالواقع بينما تهتم الجيوبولتيك بالأهداف المستقبلية مع العمل على تغيير الحدود والخرائط.
- تميل الجغرافيا السياسية في دراستها للوحدة السياسية إلى الثبات، بينما ترى الجيوبولتيك أن الدولة كائن حي في حركة متطورة².

تطورت مع مرور الوقت الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك والجيوستراتيجية مع عدد من الكتابات والتقارير، لتظهر الجغرافيا السياسية كمفهوم راشد يوضح العوامل المؤثرة في التوازنات السياسية وتؤدي إلى نظام مكاني معين، ركزت الجيوستراتيجية على صنع القرار والأبعاد والإنعكاسات المكانية لصنع القرار في حالات عدم اليقين، الجيوبولتيك أو ما يسمى الجيوستراتيجية فتأخذ بعين الإعتبار جميع جوانب ومواقف حالة القوة وتطورها وتطبيقها على أرض الواقع، فهناك تطور مستمر لعلاقة السياسة بالفضاء وصولاً إلى الجيوستراتيجية وإستخدام مصطلحات ومقاربات في ميدان يتميز بالتعقيد وتداخل المفاهيم³.

1 - Fabian Guillot, Introduction et grandes Ecoles de Géopolitique, UFR géographie de Caen, 2008-2009, p2-3

2- محمد حمزة علوان، "الأسس والمفاهيم لعلم الجيوبولتيك"، شبكة النبا المعلوماتية، تاريخ النشر 2014/12/29، تاريخ الإطلاع 2018/05/29، الموقع الإلكتروني: <https://annabaa.org/arabic>

3 - Paul CLAVAL, "GÉOGRAPHIE POLITIQUE, GÉOPOLITIQUE ET GÉOSTRATÉGIE Quelques réflexions", institut-strategie, Stratégique n°55, 1992/3 , publie le 20 août 2012, visite le 14/06/2018, web :

http://www.institut-strategie.fr/strat_055_Claval.html

فالجيوسياسية والجيواستراتيجية إحدى العلوم الحديثة التي يحتاجها القادة السياسيون والعسكريون لصنع القرارات¹، وتصدر الإشارة إلى الفرق بين الجيوبوليتيك والجيواستراتيجية بحيث إن المفكرين الجيوبوليتيكيين انطلقوا من الدولة والحيز الجغرافي من خلال الحركة في المجال الحيوي، أما الجيواستراتيجيين فتطلق من مميزات الإقليم وحركة الدول إليه وكل الأقاليم تمتلك شخصية جيواستراتيجية إلا أنها لا تستطيع تجسيد نموذجها التاريخي الحضاري كقوة، فالجيواستراتيجية مصدرها الجيوبوليتيك ولهم مجال حركة القوة والساحة الدولية، وكثيرا ما يتداخل المفهومين ليعالجا حالة المنافسة والصراع بين الدول².

إن مفهوم الجيواستراتيجية هو مفهوم واسع شامل تطور بتطور التكنولوجيا مما جعل الضبط الدقيق للمفهوم أمرا صعبا على المهتمين بالدراسات الجيوستراتيجية، وهذا الأخير أعم من الجيوسياسية، فمن الناحية العملية يختلفان في مجال الاستخدام وهو الذي يفرق بينهما، فمن هذا المنطلق نكون أمام تحليل جيوسياسي عندما تكون المنافسة والتعارض بين مواطنين من نفس الأمة أو سكان الدولة الواحدة، بينما نكون أمام تحليل جيواستراتيجي عندما يكون التعارض بين دول أو بين قوى سياسية متنافسة على مستوى الخطط ومستوى المبررات³، ويمكن القول من خلال العلاقة السابقة أن الجيوستراتيجية أشمل من الجيوسياسية سواء من حيث عناصر الدراسة والمقومات أو من خلال مجال الاستخدام المكاني.

1- بيدرسيليريه، الجغرافية السياسية والجغرافية الاستراتيجية، ترجمة احمد عبد الكريم دمشق: دار الأهالي للطباعة والنشر، 2000، ص. 7.

2 - Paul Simion, "concept de géostratégie de l'entreprise", **XIème conférence de l'association internationale de management stratégique**, 13-14-15 juin 2001, université LAVAL, Québec, p04

3- محمد قجالي، مرجع سبق ذكره، ص. 18.

جدول رقم 01 يوضح الفرق بين الجغرافيا-الجيوسياسية-الجيوستراتيجية

Dominants du champ Discipline	Paradigme initial	Logique intellectuelle	Problématique fonctionnelle	Finalités
Géographie	Localisation et différenciation spatiale	Culturelle et littéraire	Interface hommes/territoires	Conservation et aménagement des territoires
Géopolitique	Le système, les systèmes socio-politiques	Diplomatique, juridique et socio-économique	Théorie de l'action politique et relations entre les acteurs	jeu sur l'échiquier mondial
Géostratégie	Les conflits	Manœuvre des forces	Planification de l'action stratégique	Sécurité et défense

Christian Daudel, "Les termes de l'échange GÉOGRAPHIE, GÉOPOLITIQUE ET GÉOSTRATÉGIE",

[institut-strategie](http://www.institut-strategie.fr), 30/05/2018, web : <http://www.institut-strategie.fr>

فالجيوستراتيجية تركز على صناعة الفضاءات من خلال الحرب وبالتالي لها منطلق عسكري على الرغم أنها تتوجه لدراسة الظواهر غير العسكرية من دراسة الآثار السياسية والحربية للأوضاع الجغرافية (الموارد الطبيعية، المناطق الحدودية المناطق البحرية)، وهذه المساحات ليست استراتيجية من الناحية الهيكلية ولكنها تصبح كذلك عندما يتطور السياق السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، وهذا ما يؤكد الأدميرال "كاستكس-Castex" أن المناطق القطبية قد اكتسبت فائدة استراتيجية منذ اللحظة التي تحسنت فيها الوسائل التقنية، مما جعلها سهلة الوصول ومصدرا للتوتر¹.

1 - Jessica SOME, "Qu'est-ce que la géostratégie ?, Géopolitique & Relations Internationales", [Les yeux du monde](http://www.les-yeux-du-monde.fr), publie le 23 juillet 2014, visite le 02/06/2018, web :

فالجيواستراتيجية تبحث في المركز الإستراتيجي للدولة سلماً وحرباً وهي تحظى باهتمام كبير تدريجياً لأنها تعالج مجموعة العلاقات الأساسية في الحياة الحديثة للدول، ومنه تعني وضع إستراتيجيات سياسية وإقتصادية وعسكرية التي تطبقها دولة أو مجموعة دول مباشرة أو بواسطة وسائل عديدة في سبيل تحقيق هدف معين¹

المطلب الثالث: المقاربة النظرية للجيواستراتيجية

تظهر أهمية النظريات والمساهمات الفكرية باعتبارها مجموعة من الأفكار والاقتراحات المرتبة منهجياً لتقديم تفسيراً للعلاقات بين الظواهر وتطورها، وتسعى المقاربة النظرية للجيواستراتيجية في هذا المطلب من خلال المساهمات الفكرية القديمة والحديثة إلى الوصول إلى آراء الكثير من المفكرين والقادة العسكريين والسياسيين والإستراتيجيين الذين انطلقوا من تفكير إستراتيجي ينطلق من مرجعيات ومبادئ وطبيعة مصالحهم الإستراتيجية.

الفرع 01: المساهمات الفكرية القديمة

المرحلة الأولى للمساهمات الفكرية القديمة تتمثل في كتابات "هيرودوت-Hérodote"² أول مؤرخ جمع المادة العلمية ونقحها بحيث تأثر بالأوضاع الجغرافية في وصفه لصراع وحروب الحضارات بين المصريين والفرس واليونانيين، وتطرق في مؤلفاته التاريخية أن سياسة الدولة تعتمد على جغرافيتها، من هنا كانت الانطلاقة من قبل المفكر اليوناني "أرسطو" في كتابه "السياسة" حيث تطرق لعلاقة الحرية بالمناخ، وقد أثرت هذه المقاربة على العديد من المفكرين في العصر الحديث كـ "جان بودان" في كتابه "الأداة الجديدة"، كما أصبح للجغرافيا دور كبير عند المحللين العسكريين والسياسيين والمخططين الحربيين بما يعرف بالحتمية الجغرافية³.

1- هاني عبد الرحيم عزيزي، معجم مصطلحات الجغرافيا العسرية والسياسية، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط01، 2005، ص 129

2- هيرودوت مؤرخ يوناني يطلق عليه أبو التاريخ ولد بمدينة هاليكارناسوس إحدى مدن جنوب غرب آسيا الصغرى عاش في الفترة 484-425 ق.م، وضع كتاب يعتبر مصدراً مهماً في التاريخ والجغرافيا اسمه "التواريخ"، وتحدث عن الحروب في ذلك الزمان ودور الجغرافيا في صياغة الأحداث التاريخية.

3- نسيم بلهول، مرجع سبق ذكره، ص 25-26

كما يجب الإشارة إلى الإسهامات الفكرية "سون تزو-Sun Tzu"¹ من خلال مجموعة من المقالات العسكرية والإستراتيجية، وقد قدم معظم تجاربه وخبرته في مجال الحرب في كتاب بعنوان "فن الحرب" والذي يشرح طريقة التفكير العسكرية الصينية بحيث تطرق في أسس نجاح الإستراتيجية إلى ضرورة إدراك طبيعة الأرض كمعطى رئيسي تحتاج للدراسة بشكل جيد من طرف القائد، فهذه المحاولات تعتبر بداية لتشكيل مفهوم الجيوستراتيجية من خلال إدراج العامل الجغرافي من أجل تحقيق أهداف الحرب.²

كما يجب الإشارة إلى إسهامات المدرسة الإسلامية في المزج بين المعطى الجغرافي بالعقيدة العسكرية من منطلق الكتاب والسنة في إدارة الشؤون العسكرية وتطبيق العقيدة العسكرية التي تعد عن تصورات الرسمية للدولة في حالة الحرب والسلم وطرق إعداد البلاد والقوات المسلحة للحرب، ومن منطلق أن الإسلام كان حضارة كاملة دينا ودنيا، فقد نشأت في المدينة بعد الهجرة أو مدرسة عسكرية في تاريخ العرب بقيادة الرسول صلى الله عليه وسلم لتظهر بذلك شؤون الحرب والقتال كأسباب الحرب وأهدافها وآداب الحرب وبناء الجيش وإعداد القادة والتدريب والحرب النفسية والمخابرات وإعداد الأمة للحرب من الصناعة الحربية واقتصاد الحرب، فقد إستطاع جعل الدين أهم مصدر للقوة من خلال الحرب المقدسة والجهاد والإستشهاد في سبيل الله، وفي التاريخ أدلة كثيرة نذكر منها:

– قيام وتأمين الدولة الإسلامية، فقد إستطاع جيش الإسلام أن يحارب المشركين واليهود والروم.

– الفتوحات الإسلامية بحيث إستطاع المسلمون في أقل من مائة سنة من حدود الصين شرقا إلى شاطئ الأطلسي غربا، وقد بلغ عدد القادة الفاتحين 256 قائد مما يدل على التفوق العسكري للمسلمين على الفارسيين والبيزنطيين.

1- ولد "سون تزو" في عام 551 ق م من عائلة عسكرية بحيث كان لوالده وجده معارك وخبرة كبيرة في الحروب، توفي 496 ق م.

2 - Yann Couderc, "Des niveaux tactique et stratégique", [archives pour la catégorie réflexions diverses](#), Publié le 25 mai 2013, visite le 02/06/2018, web :

- التفوق في القوة البحرية بحيث إستطاع العرب هزيمة أسطول بيزنطة أعظم قوة بحرية في وقتهم كما ذكر العلامة "ابن خلدون".
- قدرة المسلمين على الحرب في جبهتين في نفس الوقت هما فارس وبيزنطة مع العلم أن الجيش الألماني لم يهزم في الحرب العالمية الثانية إلا عندما فتح له الحلفاء جبهة ثانية للقتال.
- أثبت المسلمون قدرتهم على القيام بكل أشكال العمليات الحربية مثل الهجوم والدفاع والمطاردة والإنسحاب وقتال المدن والقرى والحصار وعبور الممرات المائية وأعمال المخابرات والإستطلاع، كما كان لهم القدرة على القتال في مختلف الأراضي¹.

الفرع 02: المساهمات الفكرية الحديثة

ظهر تعريف الجيواستراتيجية لأول مرة عند الجنرال الإيطالي "جياكومو دورونديو-DURANDO" في دراسته سنة 1846 وقد كان وزيرا للحرب ثم وزيرا للشؤون الخارجية وأعطى تعريفا يحدد ضمنيا الجيوسياسية كذلك، ووجهة نظر "دورونديو" مهمة لأنها تؤكد أن التطور النظري للمفهومين في كثير من النواحي شبيه بتطور الاستراتيجية الذي ينتقل النظرية إلى العمل، لأن الجيواستراتيجية تستخدم العوامل والمحددات الجيوسياسية ذات الطابع العسكري وتضع الخطوط العريضة لاستخدام القوة، فالمفهوم في هذه المرحلة يشهد غموض دلالي².

ويجب الإشارة إلى أنه ظهر تطور موازي للجغرافيا العسكرية والتي تعني وصف الدول تبعا لصفاتها الإستراتيجية من خلال المسارح الجغرافية والفضاءات الإقليمية والنقطة المشتركة بين جيواستراتيجية "دورونديو" والجغرافيا العسكرية والجيوبولتيك الكلاسيكية هو الإمتداد الفضائي لمفهوم الإستراتيجية، ثم جاء الأمريكي "ج.ب كريسبي" ليعرفها على أنها مفهوم سلمي خالص لأنها تهدف إلى فهم المشاكل والقوة الكامنة داخل الأمة.

¹ - نسيم بلهول، مرجع سبق ذكره، ص 197-198-199

2 - Ferruccio Botti, "LE CONCEPT DE GÉOSTRATÉGIE ET SON APPLICATION À LA NATION ITALIENNE DANS LES THÉORIES DU GÉNÉRAL DURANDO", [institut - strategie](http://institut-strategie.fr/strat_058_Botti.html), visite le 02/06/2018, web: www.institut-strategie.fr/strat_058_Botti.html

بعد الحرب العالمية الثانية كسب مصطلح الجيوبولتيك سمعة سيئة بسبب ارتباطه بالمدرسة الألمانية النازية، ولم تنشر أي كتابات بين نهاية الحرب العالمية الثانية ومنتصف السبعينيات تحمل الجغرافيا السياسية أو الجيوستراتيجية في عناوينها، وظهرت إتجاهات نقدية للجيوبولتيك من قبل الأمريكيين مثل مثل "روبرت ستراوز-هوبي- Robert Strausz-Hupé" و"دروانت ويتليسي- Derwent Whittlesey" و"أندرو جيورجي- Andrew Gyorgy"، ومع بداية الحرب الباردة وضع "سبيكمان- N.J. Spykman" و"كينان- George Kennan" الأسس لسياسة الاحتواء الأمريكية التي ستسيطر على الفكر الجيوستراتيجي الغربي للأربعين سنة القادمة، كما إقترح "ألكسندر دي سيفرسكي- A.deSeversky" أن القوة الجوية قد غيرت الاعتبارات الجيوستراتيجية بشكل جذري، وكان "كولين جراي- Colin Gray" يرفض فكرة أن القوة الجوية قد غيرت الاعتبارات الجيوستراتيجية بينما قام "سول ب. كوهين- B. Cohen" بدراسات تأسس لنظرية الدومينو¹.

ووفق "موسوعة الإستراتيجية" مفهوم الجيوستراتيجية منذ عشرين سنة غير معروفة من الناس عموماً، إلا أنها بعد ذلك إكتسبت مكانة في الأوساط الأكاديمية، إلا أن أصل الكلمة بقي مجهولاً لمدة طويلة، وذلك راجع إلى أن الكلمة جديدة وأن عقيدة "كلاوزفيتز- Carl von Clausewitz"² تقول بتصدر السياسة على الإستراتيجية مما يحتم تأخر كلمة جيوستراتيجية على كلمة جيوبولتيك التي شاعت في عقد 1920 بفضل مدرسة "هاوسهوفر- Karl Haushofer"³، وعرفها "أندريه فيغاري- Vigarié André" على أنها: مجمل السلوكيات الدفاعية في أوسع مجالاتها وبوسائل هي الأكبر في تنوعها عملياً فهي تعطي وفق هذا التعريف أهمية للمجال الجغرافي أي لعامل ثابت وجامد⁴.

1-----, "Geostrategy", The Titi Tudorancea Bulletin, Topics, visited 01/06/2018, web: https://www.titudorancea.com/z/encyclopedia_topics.pg18.htm

2- كارل فون كلاوزفيتز: جنرال عسكري ألماني ولد سنة 1780 في ألمانيا، وتوفي سنة 1831، مؤرخ ومُنظّر عسكري له عدة مؤلفات عن الحرب الشؤون العسكرية، أشهرها كتاب "عن الحرب" وقد أشاد بهذا الكتاب الكثير من القادة العسكريين. ويعتبر من أكبر المفكرين العسكريين شهرة وتأثيراً على مر التاريخ.

3- كارل هوسهوفر 1869 – 1946 جغرافي ألماني نال درجة الدكتوراه وخدم في الحرب العالمي الأولى في الجيش الألماني في مرتبة لواء، أسس معهد الجيوبولتيكا بميونخ وبعد وصول هتلر للحكم عين "هوسهوفر" رئيساً للأكاديمية الألمانية.

4- تيري دي مونريال وجان كلين، "موسوعة الإستراتيجية"، ترجمة علي محمود مقلد، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط01، 2011، ص 548-549

1. إسهامات الأدميرال "بيير سيليريه- Pierre Célérier" 1955

وفي سنة 1955 جعل الأدميرال "بيير سيليريه- Pierre Célérier" من كلمة جيوستراتيجية الأخت الصغرى لكلمة جيوبوليتيك، ويرى أنها شكلت حالة متجانسة في المفهوم وبالتالي تقدم للقائد السياسي والقائد العسكري أسلوب ومقاربة موحدة لتفسير المشاكل العالمية المعاصرة ولكنه تفادى أن يقدم تعريف واضح¹.

وهناك عنصر وحيد يعطي لكل مسرح عمليات صفته المميزة من منطلق أن البر والبحر لكل إستراتيجيته الخاصة به، وقد أدخل غزو الفضاء بعدا ثالثا على الإستراتيجية، فأصبح القوة الجوية دور حاسم في المعارك ومسارح العمليات، فالتطور العميق للوسائل والأسلحة الدفاعية والتقدم التقني يعطي للعوامل الجغرافية دورا جديدا في الإستراتيجية².

ثم قام "سيليريه" بربط الجيوستراتيجية بالمستوى العالمي للصراعات المعاصرة، وقد توقفت الجيوستراتيجية ما بين سنة 1950-1960 مثلها مثل الجيوسياسية وذلك راجع إلى ظهور الردع النووي الذي قلل من أهمية العوامل الجغرافية³

يرى الأدميرال الفرنسي "بيير سيليريه- pierrecilirie" بأن الجغرافية السياسية والجيوستراتيجية تعود بداية تطورها إلى المارشال الفرنسي "فويان"، من خلال الخطوات الإستراتيجية المهمة التي إتخذها في نهاية القرن السابع عشر، محاولا إستغلال وضع جغرافي معين للإستفادة ببناء خطوط دفاعية مناسبة للقيام بعمليات دفاعية فعالة لحماية المدن الفرنسية في تلك الفترة، إذ يقول الاميرال "سيليريه" بأنه لا بد على القائد العسكري والذي يمثل رجل الإستراتيجية ورجل الدولة الذي يمثل السياسي أن يفكر بالاتحاد إلى درجة أنهما يمثلان رجلا واحدا مشيرا إلى أن هناك تكاملا بين الجغرافية السياسية والجغرافية الإستراتيجية⁴.

1- Beaujeu-Garnier Jacqueline. Célérier Pierre, "Géopolitique et Géostratégie, 1955". In: L'information géographique, volume 20, n°3, 1956. p. 123

2- بيير سيليريه، مرجع سيق ذكره، ترجمة أحمد عبد الكريم، ص 88

3- تيري دي مونبريال وجان كلين، مرجع سيق ذكره، ترجمة علي محمود مقلد، ص 550-551

4- بيير سيليريه، مرجع سيق ذكره، ص. 21.

2. إسهامات الفكرية لـ "إيف لاکوست" ¹ Yves Lacoste "1991

الإسهامات الفكرية لـ "إيف لاکوست" تركز على وصف الجيوستراتيجية على أنها تعبر عن التناقضات ومنافسات بين الدول أو القوى السياسية، على عكس الجغرافيا السياسية التي تُفهم على أنها مناقشات وخلافات بين مواطني نفس الدولة أو سكانها من نفس البلد، وبهذا فهو يرى أن غزو "صدام حسين" للكويت هو جيوستراتيجية من خلال الخطة التي وضعت للعمل ومن خلال الحجج التي قدمت للتبرير، بنفس الطريقة فإن الأسباب التي جعلت القادة الأمريكيين يتدخلون بسرعة وبقوة كان منطلقهم الجيوستراتيجية، ولكن من ناحية أخرى يرى وفقا للجغرافيا السياسية فإن هذا النقاش الذي استمر في فرنسا أو في الولايات المتحدة بين المواطنين أكثر أو أقل تأثرا بمنظمات سياسية وبالمناصفة ².

ويرى كذلك أنها تتجاوز العمليات العسكرية إلى تنظيم الأقاليم من خلال جهاز يمثل السلطة، وهو يوضح دور العوامل الجغرافية في بناء القدرات والإمكانات ويساهم في رسم السياسة الخارجية للدول، وينطلق من أن الجغرافيا تستخدم أولا للحرب وبهذا لن تكون هناك استراتيجية جغرافية، بل مناطق جغرافية إستراتيجية من المرجح أن يتم احتلالها بالوسائل للإستراتيجية فن قيادة الجيش فتعني ضمناً وجود عدو منافس يجب هزيمته أو استبداله ليس فقط وفقا للوسائل المتاحة ولكن أيضاً بحساب ما يمكن أن يفعله الخصم، فهو ينطلق من أن الجغرافيا تستخدم أولا للحرب وبهذا لن تكون هناك استراتيجية جغرافية، بل مناطق جغرافية إستراتيجية ³. فـ "إيف لاکوست" أعطى الأولوية لإعادة تأهيل مفهوم الجيوبوليتيك، ويميل إلى نزع الطابع العسكري عن الجيوستراتيجية بحيث يوسعها لتشمل مجالات غير عسكرية.

1- "إيف لاکوست" Yves Lacoste جغرافي فرنسي ولد سنة 1929 في فاس بالمغرب، وهو أستاذ فخري في جامعة باريس متخصص في الجغرافيا السياسية، ومؤسس المعهد الفرنسي للجغرافيا السياسية، مؤسس مجلة الجغرافيا والجيوستراتيجية "هيرودوت".

2 - Martin Motte, une définition de la géostratégie, op. cit.

3 - Yves LACOSTE, "GÉOPOLITIQUE ET GÉOSTRATÉGIE", Institut de Stratégie Comparée, n°50, 1991/2, visite le 03/06/2018, web : <http://www.institut-strategie.fr>

3. الإسهامات الفكرية لـ"كريستيان دودال- ChristianDaudel" 1991

يرى "كريستيان دودال" وهو أستاذ الجغرافيا السياسية مفكر كبير من دولة مولدافيا، أن الجغرافيا تعني التمثيل البياني للأرض وإضفاء الطابع الرسمي من خلال كتابة ورسم سيرتها الذاتية، كما يقول "فرناند بروديل-Braudel": "يبدو لي أن الجغرافيا في كمالها هي الدراسة المكانية للمجتمع، أو تجاوز فكري دراسة المجتمع عبر الفضاء"، ف"دودال" وفق طرحه للجغرافيا يرى أنالجيوستراتيجية تشير إلى الصراع الذي يلبي غرض الدفاع والأمن وهو إطار عسكري يشكل نقاشا واسعا من منطلق أن البيانات الجغرافية في خدمة التوسع الإستراتيجي للدولة¹.

فالجيوستراتيجية هي أصل ترسيم حدود أكثر صرامة حيث تحتفظ بالإستخدام العسكري المرتبط بالقوة وطريقة إستخدامها وإنعكاساتها على المجال المكاني وحين المعرفة، فهو يرى أن الجغرافيا السياسية والجيوستراتيجية تدمج الحرب ولكنها لا تقتصر عليهما مع طرح إشكالية الوعي وطريقة التفكير في البعد المكاني، ويرى أن القضايا الأمنية والدفاعية لها أهمية كبيرة في الفهم الجيوستراتيجية، فهي تعمل الان على التفكير مكانيا في الواقع العسكري لأن خصائص وطرق إستخدام القوة العسكرية وعلى رأسها السلاح النووي تفرض سيطرة فائقة على متغيرات المساحة، الأفعال، النوايا، علاقات القوة².

4. الإسهامات الفكرية لـ"هيرفي كوتو-بيغاري³-Coutau-Bégarie" 1999

ينطلق "كوتو-بيغاري" من حقيقة أن الجغرافيا عنصر ثابت، ويستدل بالمقولات المشهورة لـ"نابليون بونابرت": "إن سياسة الدول في جغرافيتها، ومقولة "بسمارك": "أن هناك شيء واحد لا يتغير في سياسات الدول وهو الجغرافيا"، ويرى أن كلمة الجيوستراتيجية ظهرت فقط في الأربعينيات، ويصعب تحديد من إستخدمها أولا وبهذا فهو ينتقد من يقول أن الأدميرال "كاستكس-Castex" إستخدم الجيوستراتيجية في

1 - Christian Daudel, "Les termes de l'échange : GÉOGRAPHIE, GÉOPOLITIQUE ET GÉOSTRATÉGIE", institut

Stratégique n°50, 1991/2 –La géostratégie, visite le 03/06/2018, web :

http://www.institut.strategie.fr/strat_050_DAUDELGEOG.html

2 - Christian Daudel, op. cit

3- Hervé Coutau-Bégarie مؤرخ فرنسي وعالم سياسي متخصص في الاستراتيجية في مجال البحرية، ولد في 22 نوفمبر 1956

في أنجيه وتوفي في 24 فبراير 2012 .

نظرياته الإستراتيجية، ودليل "كوتو بيغاري" أن "كاستكس" لا يزال لم يكن معروفا في موسوعة "Larousse" في عام 1953، ولم تظهر إلا في الأربعينيات ربما في فرنسا وربما في الولايات المتحدة الأمريكية، ويشير إلى أن العلماء الجيوبولتيكين ساهموا بشكل كبير في تشكيل الفكر الإستراتيجي، ويجب الإشارة إلى أن الأدميرال "كاستكس" إنتقد هذا الاستقرار الجغرافي، حيث أشار إلى أن قيمة المساحة تتغير وفقا للوسائل والإمكانات المتاحة¹.

ويرى أن تعريف "أندريه فيغاري- Vigarié André" الذي يعتبر الجيواستراتيجية: "جميع سلوكيات الدفاع بأبعادها ووسائلها المتنوعة" تعريف عملي ومركزي ولكنه ليس كافيا، ويرى كذلك أن مفهوم الجيواستراتيجية شائع الاستخدام اليوم دون تحديد تعريف محتواه بدقة، بحيث أصبح المفهوم يستخدم حتى في غير محله أو خلطه مع مفاهيم أخرى، فالجيواستراتيجية هي واحدة من تلك التعاليم الجديدة التي يمكن أن تساعد في تقديم التفكير بشرط عدم إساءة استخدامها، مع ضرورة التفكير بجدية في أسسها الأبستمولوجيا، ويرى أنه لا يجب علينا أن يجعلنا رواج إستخدام الجغرافيا السياسية والجيواستراتيجية ندمى الطبيعة غير المؤكدة لهذين المفهومين اللذين لم يتم تحديد وضعهما الذي يثير جدلا كبيرا، فمن ناحية يربط بعض المؤلفين الجيواستراتيجيين المفهوم من حيث الجغرافيا كعامل ثابت ويعرضون انفسهم للإنتقاد والإختزال جراء التطور التقني، ففكرة الجيواستراتيجية تظهر حالة عدم اليقين ولذلك يشكك الجنرال "بواريه- Poirier" في أهمية المفهوم من منطلق عدم اليقين الدلالي والذي لا يعني بالضرورة أن المفهوم خاطئ، بل يعكس تغيرا هائلا في الإستراتيجية المعاصرة التي لا نستطيع أن نطورها بأدوات تحليلية جديدة².

1 - Hervé Coutau-Bégarie, "Géostratégie : le mot et la chose", **Stratégique** n°58, 1995/2 – Géostratégie II, Posted on 20 août 2012, visite le 03/06/2018, web :

<http://www.institut-strategie.fr/strat>

2 - Coutau-Bégarie Hervé. "Histoire des doctrines stratégique"s. **École pratique des hautes études. Rapports sur les conférences** 1995-1996. pp. 199-201

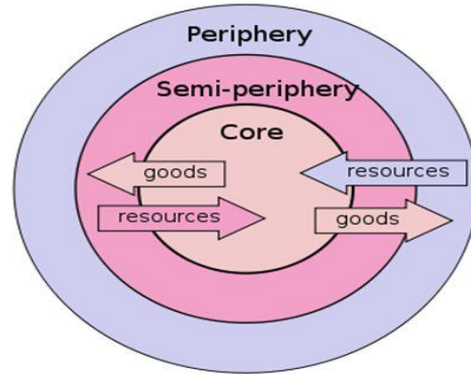
5. الإسهامات الفكرية لنظرية المركز والأطراف:

تعتبر نظرية المركز والأطراف (القلب والهوامش) أحد التفسيرات حول توزيع الثروة والقوة ومن أبرز منظري هذه النظرية: "جنديفرانك" و"دوس سانتوس" و"سمير أمين"، ودخلت هذه إلى حقل الجغرافيا السياسية في النصف الثاني من السبعينات عن طريق "جان كوتمان Jean Gottman" عام 1977 وتقوم على أن الثروة والقوة تركزت في أيدي الدول الرأسمالية نتيجة القدرة الإنتاجية المرتبطة بالمتغير التكنولوجي مما جعل العالم جزئين: الجزء المتقدم (المركز) والجزء المتخلف (الأطراف)، الأول دول مصنعة وهي الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي واليابان في حين تضم الأطراف ما تبقى من العالم التي تدور حول المركز ونشأ عن ذلك التقسيم الدولي نمط توزيع الأدوار والتخصصات بين الدول بحيث يصبح لكل مجموعة دور محدد في السوق العالمية¹.

الشكل رقم 01

يوضح نظرية المركز والأطراف (التبعية)

Dependency Theory



- Core vs. Periphery

Source : Ryan Cragun, Diagram of dependency theory, From Wikimedia Commons, 26 June 2005,

Date of visit 20/08/2017, <https://commons.wikimedia.org>

1- عباس الحديثي، نظريات السيطرة الاستراتيجية وصراع الحضارات، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط01، 2004، ص

ويجب الإشارة إلى أن التوزيع الجيوبولتيكي للقوى الكبرى ومجالاتها الحيوية على الخريطة الجيوستراتيجية العالمية يتفق مع الواقع الدولي الراهن الذي يخلو من الصراعات الأمنية وتكثرفيه التكتلات والصراعات الاقتصادية كما يتفق مع الطبيعة الاقتصادية لألية الهيمنة لهذه القوى على مجالاتها الحيوية، وبهذا ستتشكل الخارطة الجيوستراتيجية للعالم على نحو يظهر اليابان وهي تهيمن على شرق وجنوب شرق اسيا بما فيها أستراليا ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية وهي تهيمن على الأمريكيتين، والإتحاد الأوروبي مهيمنا على إفريقيا¹، فنظرية المركز والمحيط تعتمد على الجيوستراتيجية الاقتصادية وعلى العامل الخارجي وأن لكل قطب أو قوى كبرى دائرة إقليمية تتجسد فيها مصالحها القومية وبحيث لا ترضى أي قوى التدخل أو تهديد لمصالحها الحيوية.

6. الإسهامات الفكرية لـ"زبيغنيو بريجنسكي":

استطاع "زبيغنيو بريجنسكي"² تقديم رؤيته الجيوستراتيجية في تفوق الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الواحد والعشرين في كتابه "رقعة الشطرنج العظمى"، فقد قدم تحليل لكيفية ممارسة القوة في المنطقة الأوراسية كرقعة شطرنج كبرى من منظور جيوستراتيجي، ويرى أن الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى لما تملكه من قوة عسكرية وإقتصادية وهو ما أثر على صياغة إستراتيجيتها اتجاه الأقاليم الجغرافية وخاصة المنطقة الأوراسية، ويرى "بريجنسكي" أنه لم يحدث لأي قوة في التاريخ أن أمتلك من مقومات القوة ما تملكه الولايات المتحدة الأمريكية التي تسمح لها الهيمنة ولعب دور القائد العالمي ما بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي، وتتمثل في أربع مقومات: القوة العسكرية و الإقتصادية والتكنولوجية و الثقافية³.

1- عباس الحديثي، مرجع سابق الذكر، ص ص 115-116

² - "زبيغنيو بريجنسكي" (28 مارس 1928 - 26 مايو 2017) مفكر استراتيجي وأكاديمي ومستشار للأمن القومي لدى الرئيس الأميركي جيمي كارتر بين عامي 1977 و1981.

³ - زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأميركية وما يترب عليها جيوستراتيجياً، ترجمة وطبع مركز الدراسات العسكرية، 1999، ص 37-43

ويرى أن القوة العسكرية الصينية ستتمو بطريقة تتماشى مع تطورها الإقتصادي، ولكنها لن تستطيع لعب دور يتماشى والدور الأمريكي المهيمن على العالم لأن هذا التطور لا يرقى إلى مستوى تطلعاتها الدفاعية¹، فهو يرى أن المحوري الجيوستراتيجي هو أي دولة تكون أهميتها بسبب موقعها الجغرافي الحساس وقدرتها على استخدامه في بناء قوتها الحقيقية، ومن هذا المنطلق أن تؤثر كثير من الدول ذات هذه الأهمية الجيوستراتيجية على سلوك الجهات الفاعلة، ونتيجة لذلك وفق رؤية "برجنسكي" يبدو من الضروري للولايات المتحدة تحديد وحماية هذه الدول المحورية من أجل غلق الباب أمام أي قوة أخرى تستخدم هذه الدول دات المقومات الجيوستراتيجية وتحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية².

وقد شكل كتاب "رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية" لـ "برجنسكي، مساهمة مهمة في الجيوستراتيجية من خلال الجدال الاستراتيجي حول بنية النظام الدولي والقوى المؤثرة فيه وموقع الولايات المتحدة الأمريكية ودورها في حماية مصالحها وتحقيق الهيمنة³، فالكتاب يحاول تقديم تفسير لمستقبل القوة الأمريكية، ومن هي القوى التي من الممكن ان تصبح منافسة للقوة الأمريكية وكيف ستكون إستراتيجياتها للتعامل مع هذه القوى الصاعدة، وهذا راجع إلى مقومات القوة المختلفة، فالإمتداد الجغرافي للغرب تقلص بفعل حركات التحرر وتراجع الإستعمار مع بقاء التمدد الجيوسياسي والإقتصادي، بالإضافة إلى انتقال وتوزع القوة من الغرب إلى الشرق تحول مجموعة الثمانية إلى مجموعة العشرين ما يعني صعوبة هيمنة دولة واحدة على صنع القرار الدولي وهو ما يؤدي إلى انعكاسات على طريقة التصويت في المنظمات الدولية، ومن جهة أخرى تكتسب الصين قوة متنامية ولكن ليس لها القدرة على تحمل تبعات القيادة العالمية وظهور نمط النظام الدولي الفوضوي بسبب عدم وجود دولة تتفوق بالقوة المطلقة⁴.

¹ - نسيم بلهول، مرجع سبق ذكره، ص 213-214

² - Hubert-Cyprien Fabre, "Le grand échiquier de Zbigniew Brzezinski", **Institut de Stratégie Comparée**, Posted on 20 août 2012, visited 09/08/2018, web : <http://www.institut-strategie.fr/strat>

³ - وليد عبد العي، "رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية"، مراجعة كتاب، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر 2013، تاريخ الإطلاع 2018/08/09، الموقع الإلكتروني: <http://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision>

⁴ - زيغنونو بريجنسكي، رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية، ترجمة فاضل جتكر، بيروت: دار الكتاب العربي، 2012، ص 68-143

المبحث الثاني: أركان الجيواستراتيجية: المقومات والركائز

في هذا المبحث سيتم التطرق للمقومات الجيواستراتيجية كنموذج نظري يتم استخدامه في تحليل السياسة الخارجية للجزائر اتجاه إفريقيا، ومحاولة وضع تعريف للمقومات الجيواستراتيجية والغرض منها مع التطرق لمعادلة قوة الدولة من المنظور الجيواستراتيجي، والإستراتيجية الوطنية كتطبيق عملي للأمن والدفاع الوطني.

المطلب الأول: مفهوم المقومات الجيواستراتيجية

إن طبيعة الموضوع تفرض علينا التطرق للمقومات الجيواستراتيجية من خلال تقديم التعريف والغرض من هذه المقومات من منطلق إمكانيات الدولة وتفكيرها الإستراتيجي ومرجعياتها وتصورها لمعطيات البيئة الإستراتيجية، كما سيتم التطرق لمجموعة المقومات الجيواستراتيجية توضيح عناصرها المكونة لها.

الفرع 01: الجيواستراتيجية: التعريف والهدف

قبل التطرق للمقومات الجيواستراتيجية تجدر الإشارة إلى المعنى اللغوي لكلمة مقومات وهي جمع "مُقَوِّم" إسم فاعل من "قَوِّمَ" أي مَنْ يعطي قيمة لعمل أو شخص أو مجموعة، وهو كل ما يتألف ويتركب منه جسم أو جهاز أو مشروع من عناصر أساسية تسهم في قيامه ووجوده وفاعليته مثل مقومات الحياة أي عناصرها الأساسية التي بها تقوم مقومات العمران، مثل كذلك مقومات النجاح وهي الأنشطة التي يجب إتمامها أو الشروط التي يجب تحقيقها للوصول إلى تنفيذ ناجح لخطة أو عملية. ومقومات النجاح تكون عادة مخرجات من عملية معينة ومدخلات ضرورية لعملية أخرى¹.

1- معجم المعاني الإلكتروني، معنى المقومات، تاريخ الإطلاع 2016/01/19، للإطلاع يرجى زيارة الموقع الإلكتروني:

فالجغرافيا تتضمن مكونات كالمساحة والواجهة البحرية والموارد الطبيعية والتركيبية البشرية، وهذه المقومات حاسمة وأساسية في مجال العلاقة بين الجغرافيا والقوة والإستراتيجية، بالإضافة إلى التاريخ كتعبير لعلاقات القوة إقليميا ودوليا، هذه المقومات يجب أن تستفيد منها الدولة لبناء قوتها الجيواستراتيجية، كما أثرت التكنولوجيا على عامل المكان أي المسافة والزمان أي السرعة بحرا وبرا من خلال المواصلات وتطورها، كما أثرت على إستغلال الموارد الطبيعية للدولة والطاقة من خلال الصناعة وتقنياتها¹.

الجيواستراتيجية هي إمتداد للجيوسياسية من خلال التوضع الهجومي أو الدفاعي لتوقعات قيام الحرب في إقليمك أو نقل الحرب لإقليم العدو والتركيز على وضع القوات وتحديد التوجهات والأهداف وتحديد الجهات المحتملة لتكون مصادر للتهديد، وتحديد المناطق الجغرافية ذات الأهمية الجيواستراتيجية وكيفية إستخدامها مثل الطرق التجارية والممرات المائية والجزر، وكل هذا عن طريق قاعدة التحليل الجيواستراتيجي للطموحات ونوايا الدولة².

ويرى الجنرال "هنري باري-Henri PARIS" أنه ليست هناك حاجة للإسهاب في تحليل علاقة الجيواستراتيجية بالمفاهيم القريبة منها، ويكفي التأكيد أنها ظهرت عمليا في القرن العشرين وهي أنجلو سكسونية بشكل أساسي، تم تطويرها بشكل مشترك من قبل مفكرين وإستراتيجيين، من أصول بريطانية وأمريكية ومنه تعتبر الجيواستراتيجية فنا بدون دوغماتية ولكن بواقعية وبراغماتية³.

فالغرض من الجيواستراتيجية يقوم على الاستغلال المنهجي للإمكانيات التي توفرها المساحات الكبيرة من حيث الحجم والشكل والتضاريس والموارد والأساليب المستخدمة، ويشير الأدميرال "كاستكس-Castex" إلى أن المناطق القطبية التي يصعب الوصول إليها في مرحلة من المراحل قد أصبحت مناطق

1 - François Thual, "Méthode géopolitique: Apprendre à déchiffrer l'actualité", sevice internet observation stratégique, 1996, vue le 03-05-2016, site : www.dachary.org.obses.geopo.

2 - ibid op cit

3 - Henri PARIS, "Géostratégie et autres concepts stratégiques ... une opposition ?", Académie de Géopolitique de Paris, publie le 11 mars 2016, visite le 04/06/2018, web : <http://www.academiedegeopolitiquedeparis.com>

استراتيجية حيوية، مما يدل على أن أهمية المساحة يمكن أن تختلف تبعاً للوسائل المتاحة، بحيث تسعى الجيوستراتيجية إلى تطوير رؤية إستراتيجية إستناداً إلى المقاربة الجغرافية من خلال إدارة العمليات المتزامنة في مسارح منفصلة¹.

وفي السياق نفسه تسعى الدولة من خلال مقوماتها الجيوستراتيجية إلى ضمان الأمن والقدرة على الدفاع ليس فقط من أجل تحديدها نظرياً، بل أيضاً لتطويرها عملياً بحيث تلعب الجغرافيا القاعدة الرئيسية في بناء القوة، يضاف إلى هذا التاريخ بما فيه الزمن والتغير والتطور، وتطور العلم والتكنولوجيا والاختراع بحيث يمكن القول بأنه إذا كانت الجغرافيا تقدم القاعدة، فإن التاريخ يمنحها النماذج، وتؤدي التكنولوجيا دور العامل المحرك لها جميعاً، وهذا يمكن القول بأن المقومات الجيوستراتيجية تتضمن ثلاثية (الجغرافيا+التاريخ+التكنولوجيا)²

ومنه تهدف الدولة من خلال المقومات الجيوستراتيجية إلى دراسة مصدر القوة جيوستراتيجية وعلى مصير الدولة في ظل هذه القوة، فهذه المقومات الجيوستراتيجية تعمل من جهة لخدمة المصالح الاقتصادية والسياسية والعسكرية وتحقيقها وتأمين إستمراريتها، ومن جهة أخرى التحذير من احتمال قيام قوة منافسة تهيأ لها هذه المقومات لبناء قوتها الذاتية وبالتالي خطر يهدد المصالح³.

فالجيوستراتيجية في تعريفها الإجرائي تسعى إلى دراسة المقومات الجغرافية الأساسية من منطلق عقيدتها وبيئتها الإستراتيجية الوطنية والإقليمية والدولية لاستخدامها في إعداد إستراتيجية في زمن الحرب والسلم وبموجب خطة تشمل اعداد القوات المسلحة عسكرياً وتدابير الأمن الداخلي والتعبئة النفسية للمجتمع عن طريق الاعلام والتوجيه، واقتصادياً بتوجيه الانتاج لخدمة المجهود الحربي من انتاج وإستهلاك وتوزيع، كل هذا ضمن مقتضيات الأمن والدفاع الوطني⁴.

1 - Robert, "De la géostratégie", **Hauts Grades- Publié dans Géostratégie**, publie le 5 Avril 2012, visite le 04/06/2018, web : <http://hautsgrades.over-blog.com/tag/geostrategie/>

2- عباس الحديثي، مرجع سيق ذكره، ص 09

3- صبري فايز الهيتي، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية، عمان: دار الصفاء، 2000، ص 177

4- حسام الدين جاد الرب، معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع،

الفرع 02: عناصر المقومات الجيوستراتيجية

انطلاقاً من التعاريف السابقة للجيوستراتيجية يمكن تقسيم المقومات الجيوستراتيجية إلى المقومات الجغرافية، والمقومات المجتمعية المتمثلة في عدد السكان والهوية والتاريخ والبعد الحضاري بالإضافة إلى المقومات الاقتصادية والعسكرية، والتي تعتبر عناصر المقومات الجيوستراتيجية لقوة الدولة.

1. المقومات الجغرافية الطبيعية:

وتتكون المقومات الجغرافية من الموقع وتوزيع الماء واليابس، إضافة إلى الموارد بكل أنواعها والسكان والتركيبية البشرية، فالجغرافيا بمفهومها العام تحتوي على الموقع والتضاريس والمناخ والتربة والنبات والحيوان بما فيها الموارد البشرية والموارد الطبيعية.

• الموقع والحجم:

نعني بالموقع الجغرافي الموقع الفلكي والبحري والقاري، فهو موقع الدولة بالنسبة لدوائر العرض وخطوط الطول مما يؤدي في حالة إتساعه إلى تنوع مناخي وتنوع التربة النبات والزراعة مما يؤدي إلى تنوع في النشاط الاقتصادي والسكاني وتعدد خطوط الطول يشير لإتساع موقع الدولة ويكون على الدولة إما إيجابياً أو سلباً، فتؤدي تعدد دوائر العرض إلى تعدد الموارد وبالتالي الوصول للإكتفاء، والتماثل المناخي يؤدي إلى خلق حالة من البعد عن الاكتفاء الذاتي، والإتساع المكاني يخلق دول عظمي وخاصة إذا كانت تمتد من مناطق الدافئة إلى الباردة وقد يؤدي إلى خلق شخصيات مختلفة قد تصنف وتطالب بالانفصال¹.

• شكل الإقليم الجغرافي وإمتداد الحدود:

لحدود الدولة أثر على قوتها ومكانتها الإقليمية والدولية، وللحدود علاقة بأشكال الدول: الشكل الطولي أو المستطيلي: يكون فيه طول الدولة أكبر من عرضها ومن أمثلته السويد وإيطاليا وفيتنام... إلخ وهي تؤثر على المناخ وبالتالي على الإنتاج والزراعي، وإذا كان هذا الشكل على البحر يزيد من طول سواحلها البحرية وبالتالي توفر خلجان صالحة لبناء الموانئ، ويؤدي هذا الشكل إلى تباين الشخصيات الحضارية، كما أن الشكل الطولي مهدد لأن يقسمه الجيش المهاجم إلى نصفين في حالة الحرب².

1- ممدوح الدبس، "مفهوم الموقع الجغرافي الاقتصادي-البشري وأهميته كعامل في تحديد بنية الإقليم الاقتصادي"، مجلة

جامعة دمشق، المجلد 30، العدد 1-2، ص 742-743

2- نصري ذياب خاطر، مرجع سبق ذكره، ص 123-124

الشكل المتراص أو المنتظم: وهو الشكل الذي يكون أقرب إلى الدائرة أو المربع مثل مصر وليبيا والجزائر وفرنسا وإسبانيا وبولندا، ويتيح هذا الشكل من الدول إمكانيات عرقله هجوم العدو من عدة نقاط، كما أنه تسهل إدارة الإقليم ويتيح للحكومة توزيع الأنشطة الاقتصادية ونشر التجمعات السكانية على مساحة جغرافية أكبر، ومن عيوبه أنه تكون منطقة معينة أقرب للعاصمة من الأخرى مثل قرب الخرطوم العاصمة السودانية من الشمال مما سبب مشكلة الانفصال.

الشكل غير المنتظم: وهي الدول التي تتداخل حدودها مع دول أخرى بأشكال غير منتظمة ومن أمثلتها الزائير، إقليم ليليفيا الإسباني الداخل في الأراضي الفرنسية، فهذه الأقاليم والدول تكون لها أدرع على شكل أراضي وأقاليم متداخلة في دولة أخرى أو في البحر.

الشكل المتقطع أو المجزء: وتكون فيه الدولة مقسمة إلى عدة أجزاء وأقاليم جغرافية أو جزر ومثال ذلك إندونيسيا وماليزيا، ومن مساوئ هذا الشكل أنه يصعب السيطرة عليه، وتكون تكاليف الإتصال عالية، ويوفر فرصة للحركات الانفصالية¹.

الشكل المحتوى (المحاط بدول): وهي الدول التي تحيط بها دول من جميع جهاتها، وتختلف عن الدول المغلقة بحيث إن هذه الأخيرة محاطة بعدد من الدول يزيد عددها عن الواحدة، وتلجأ هذه الدول إلى إقامة علاقات سلمية مع الدول المحيطة بها لأنها لا تملك الإمكانيات لبناء القوة، وأكبر مثال على الأقاليم المحتواة بين الهند وبنغلادش بحيث هناك مناطق محتواة في كلا البلدين².

• الإتصال بالبحر والعلاقة بالمحيط:

يعد عامل الإتصال بالبحر والعلاقة بالمحيط من خلال المعابر والمضائق ذو أهمية جيوسياسية وجيواستراتيجية ف 90 بالمئة من المبادلات التجارية الصينية عن طريق البحر، وبذلك يمثل عنصر الإتصال بالبحر والعلاقة بالمحيط أهمية تجارية وعسكرية، فحاليا كثير من المناطق تستمد أهميتها الجيوستراتيجية من

1- نصري ذياب خاطر، مرجع سبق ذكره، ص 134

2- المرجع نفسه، ص 135-136

موقعها الجيوسياسي في مفترق الطرق العالمية، وفي قضية النظام البحري العالمي نلاحظ مجموعة من الملفات ذات العلاقة كالأحواض الداخلية والبحار المغلقة والصراعات على مناطق النفوذ بين القوى البحرية العالمية على من يسيطر على الممرات البحرية وبالتالي الهيمنة على مصير العالم¹.

• مظاهر السطح (التضاريس):

تلعب التضاريس دورا مهما في تحليل المقومات الجيوستراتيجية بصفة عامة والدراسات الجيوسياسية بصفة خاصة إذا نجد أن السكان يميلون إلى السكن في سهول وينفرون من السكن في المرتفعات، كما يتضمن وجود الجبال من عدمه التربة ونوعيتها فهناك إرتباط وثيق بين نوعية التربة سواء كانت رملية أو جيرية وبين إنخفاض في كثافة السكان، والأشكال التضاريسية تعد عاملا مهما في تنظيم إستراتيجية دفاع وهجوم للدولة وسير العمليات العسكرية، كما تساعد التضاريس على القيام بحركات التراجع والإنسحاب وذلك بالإستعانة بالعوائق الطبيعية لحماية القوات وتعطيل محاولات العدو الهجومية فتؤثر التضاريس على الحركة والمراقبة.

• عامل المناخ:

يعد المناخ أكثر العوامل الطبيعية تأثيرا في توزيع السكان وخاصة بالنسبة لعامل المطر حيث تعد المياه أهم هذه العوامل، ويرتبط المناخ إرتباطا شديدا بصحة الإنسان ونشاطه وغدائه وموارده ومناطق تواجده ويؤثر على التنوع الزراعي والموارد المعدنية، والمناخ يؤثر في وقت المعارك وتوصيف عملياتها.

• الموارد الطبيعية:

يعرف "جوزيف ستيغليز Joseph Stiglitz" المورد الطبيعي بأنه المورد الموجود في الطبيعة ولم ينتج من قبل الإنسان، ويعرفه "راندل" بأنها الأشياء ذات القيمة في الحالة التي نجدها عليها، وهي بذلك مادة خام لم يتم تعديلها²، فهي كل شيء تملكه الدولة أو يمكن الحصول عليه أو تضع يدها عليه ليدعم إستراتيجيتها، فالموارد تؤثر في قوة الدولة، والتفاوت في القوة الاقتصادية يعتبر مؤشرا لقوتها السياسية

1-Olivier Zajec, Les secrets de la géopolitique, Éditions tempora, 2008, p 98-101

2- حمد بن محمد ال الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة، دار العبيكان، ط1، 2008، ص20

بالإضافة إلى أن السياسات المختلفة وتنفيذها يغير في كم الثروة وتوزيعها على السكان والقوميات وبالتالي تؤثر في الاستقرار السياسي، كما أن الموارد تحدد العلاقات الخارجية للدولة ومكانها في التكتلات الاقتصادية¹.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن أن تقوم الحضارات إلا بوجود مصادر وموارد المياه بمصدرها الأمطار والأنهار وهذا يرجع إلى موقع ومصادر المياه في المنطقة وهنا نتحدث عن الأقاليم المناخية والأنهار والمياه السطحية، وعامل المياه من المقومات الجيواستراتيجية التي توجه ظاهرة السلم أو الحرب بين الدول ويكون ذلك من منظور الأمن الوطني حيث لا يوجد أي تطور أو تقدم بدون المياه، فالمياه هي أساس كل تقدم وبالتالي فإن الإحتياج إليها تتزايد مع التزايد السكاني وظاهرة التلوث وندرة الأمطار.

• عدد دول الجوار ومدى العمق الإستراتيجي:

يرى "علي الدين هلال" و"جميل مطر" أن مفهوم دول الجوار هي الدول التي على حدود إقليم ما أو المتاخمة له، فالإقليم يتكون من مجموعة من دول الجوار، والقرب الجغرافي يحمل الكثير من الإمتدادات العرقية والطائفية مما يضع دول المنطقة والجوار في حالة من التوتر أو الصراع، والمدخل المهم لسلوك وعلاقات دول الجوار الإقليمي هو إدراك التهديدات كمحفز رئيسي، وتطرح قضية دول الجوار جدل بين مدارس العلاقات الدولية فالمدرسة الواقعية تنظر إليه من مدخل البعد الأمني، والمدرسة الليبرالية تنطلق من البعد الإقتصادي أو دور المنظمات الإقليمية وخاصة الإقتصادية في التقريب بين دول الجوار لتعزيز التعاون والتكامل، أما المدرسة البنائية فهتم بدور العامل الثقافي والهوية والقيم ووفرع تحقيق التعاون والسلام أو الصراع بينهما².

1- محمد أحمد السامرائي، موسوعة المصطلحات العلمية في الجغرافيا السياسية والجيوپولتيك، عمان: الذاكرة للنشر والتوزيع، 2012، ص 116-117

2- أحمد أبو زيد، "تزايد تأثير دول الجوار الخارجي في التفاعلات الإقليمية"، ملحق مفاهيم المستقبل، موقع المهمل، تاريخ الإطلاع 2018/06/06، الموقع الإلكتروني:

أما العمق الإستراتيجي القاري أو البحري فيرجع أصله إلى البعد العسكري فهو المسافة الداخلية التي تفصل دولة عن الأقاليم المتقدمة التي يمكن الدفاع عنها والتي تمثل المجال الحيوي، ويمكن تعريفه على أنه المسافة ما بين خطوط الجبهة الأمامية ومركز الثقل في قلب الدولة، فالمفهوم ينطلق من تقييم هشاشة مركز الثقل في الدولة لمواجهة العدو، إضافة إلى تقييم القدرات الدفاعية والهجومية التي تمتلكها الدول وقدرتها على توظيفها في عمقها الجغرافي للهجوم أو الدفاع لتحقيق التوازن، فالعمق الإستراتيجي مرتبط بالعامل الجغرافي ودوره في تقوية القدرات الدفاعية للدولة لتعزيز الصمود واحتواء الهجوم العسكري من وجهة نظر الدولة التي تكون في موقف دفاعي¹.

2. المقومات المجتمعية:

يحتوي إقليم معين على مجموعة من السكان، والسكان كلمة تطلق على العدد الاجمالي لسكان مطلق المنطقة على الارض، وربما تكون هذه المنطقة بصغري مدني أو بضخامة العالم ويحدد التنقل البشري والهجرة والولادة والموت الحجم السكاني.

وعند الحديث عن المقومات البشرية نتحدث عن حجم السكان والتوزيع السكاني والتركيب الديمغرافي، ونتحدث أيضا عن الأقاليم السكانية، وكل هذا يؤدي الى العلاقة بين عدد السكان وموارد الثروة، بالإضافة إلى التركيب الإقتصادي للسكان والتركيب العمري والتعليمي والأقليات (العرقية، الدينية، اللغة)².

فحجم السكان يجب أن يبحث في ضوء الموارد الطبيعية والاقتصادية في الدولة والمستوى التقني والتطور العلمي الذي أحرزه سكانها لإستغلال الموارد ويساهم السكان في قوة الدولة من خلال المجال الإقتصادي والقوة البشرية وفي المجال العسكري والعناصر البشرية الكثيرة والمدربة.

1- دويل ماكمانوس، "العمق الاستراتيجي ودول الشرق الأوسط"، موقع أخبار الخليج، تاريخ الإطلاع 2018، الموقع الإلكتروني:

ومن هذا كله نستنتج أن المقومات البشرية تعتبر عامل أساسي في المقومات الجيوستراتيجية للدولة سواء في حالة الحرب أو في حالة السلم إذ أن العنصر البشري يعتبر مصدر الثروة وعنصر خلاق للقيمة إذا ما كان هناك استثمار في هذا العنصر ويعتبر من المقومات الجيوستراتيجية التي تحدد توجهات السياسة الداخلية والخارجية خاصة التركيب العرقي والتركيب الديني واللغة السائدة.

ومن جهة أخرى يمكن أن يعتبر عدد السكان مصدر خطر وتهديد للأمن الوطني من خلال التركيبة السكانية والتوزيع العمري، فعدد السكان يمكن أن يمثل مصدر قوة إذا كانت هناك رؤية إستراتيجية لتطوير وتنمية العنصر البشري، وفي غياب الرؤية الإستراتيجية يعتبر مصدر خطر وهشاشة في ظل إشكالية الأقليات ورسم الحدود والصراع الإثني والطائفي وارتفاع نسبة الوفيات وانخفاض الفئة العمرية الشابة المساهمة في كل المقومات الجيوستراتيجية.

ويشكل التاريخ عامل أساسي في بناء المقومات المجتمعية، فهو يشمل الزمن كله الماضي والحاضر والمستقبل واتسع عمقه ليشمل التجربة الإنسانية كاملة وبمرور الزمان اتصلت وتداخلت الحضارات بعضها ببعض فإزداد التقدم الحضاري، وكل المجتمعات تسعى للتقدم الحضاري أو ما يسمى التحرك الحضاري الذي يعني التطور من الحياة الوحشية إلى الحياة الاجتماعية، فالإبتكارات لحل المشاكل التي تواجه الإنسان منذ القديم تراكمت لتشكّل حضارات إنسانية مع دور للهوية والتاريخ في نشوء الدولة وتطورها¹.

فالتاريخ يتكون من مجموعة أحداث، والأحداث تعني تغيير في أحوال الشخص أو الجماعة أو المكان سواء تغيير دفعة واحدة أم بمراحل، وصراع الكائن الحي من أجل البقاء في الحياة مظهر من مظاهر حركة الزمن التي تعتبر عامل أساسي في التغيير، فلا بد من إعداد فكري حضاري لكل حركة تاريخية ذات بعد حضاري حتى تأخذ مكانها في التاريخ، وهذا الإعداد الحضاري هو من يسمى الوعي الحضاري ولا يشترط أن يكون في المجتمع ككل بل ممكن أن تحمل هذا الوعي فئة معينة تسمى الصفوة أو النخبة² فالحضارة كيان ثقافي وهي أعلى مستوى تجمع ثقافي للناس أوسع مستوى للهوية الثقافية للشعب، وهي تتحدد باللغة والدين والتاريخ والعادات والمؤسسات، وهذا كله يحدد مستويات من الهوية³.

1- عاطف علي، مرجع سبق ذكره، ص 261-262

2- حسين مؤنس، مرجع سبق ذكره، ص 99-100

3- عباس الحديثي، مرجع سبق ذكره، ص 71

3. المقومات الاقتصادية:

تعتبر المقومات الاقتصادية من أهم عناصر قوة الدولة، ويعد إجمالي الناتج القومي للدولة (GNP) مؤشراً واضحاً على قوة الدولة الاقتصادية وتحقيق الرفاهية لشعبها كما تضيف موازين التجارة الخارجية دلائل توضح قوة الدولة، وتعتمد على قوتها في مجالات الإنتاج المختلفة من موارد الطاقة والتعدين والصناعة والزراعة والخدمات، وعادة كلما زاد استهلاك الطاقة كلما كان ذلك دليلاً على تقدم الدولة، وتبرز أهمية هذه القوة بشكل عام في كونها تلعب دوراً بارزاً في تطويرها والحفاظ على أمنها الوطني وتحقيق أهدافها الاستراتيجية¹.

وتتكون المقومات الاقتصادية من مجموعة من العوامل وهي النفط وأنايب المرور والمعادن والزراعة والصناعة، ويعتبر النفط أهم مصدر للطاقة وعنصر إستراتيجي للدولة عليه تستند قوتها وأمنها، فالنفط هو الدافع الحقيقي لكل الأحداث المحلية والدولية التي يشهدها العالم اليوم، ويستهلك النفط في جميع دول العالم ولكن تختلف نسب استهلاكه بين دولة وأخرى، وتحتكر إنتاجه مجموعة قليلة من الدول ف 70% من مجمل استهلاك النفط العالمي هو من نصيب عدد قليل من الدول الصناعية².

يضاف إلى المقومات الاقتصادية إلى جانب النفط أنايب المرور وهي خطوط إمدادات النفط وتصديره إلى الدول أخرى، والسيطرة على ممرات الأنابيب يرجع إلى الأهمية الجيواستراتيجية للأقاليم التي تمر فوقها أنابيب المرور سواء كانت بترولاً أو غازاً أو أنابيب مياه، كذلك المعادن والزراعة والصناعة كلها قدرات للدولة وتعطيها قوة اقتصادية فالإقتصاد هو عامل ضروري في السياسة الخارجية وتوجهاتها مثل ذلك: الحرب على العراق 2003، في العصر الحديث يركز على النفط في الدراسات الجيوستراتيجية بما فيه أماكن وجود النفط وأنايب النقل وصناعة النفط وكميات الإنتاج والإحتياجات³ بالإضافة إلى اليورانيوم والمعادن وعلى رأسها الحديد وكلها مقومات جيواستراتيجية تؤثر في توجهات السياسة الخارجية للدولة.

1- محمد نور بن ياسين فطاني وآخرون، "التنمية المستدامة في الوطن العربي: بين الواقع والمأمول"، سلسلة دراسات مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار 11، ص 15-19، الموقع الإلكتروني: <http://www.kau.edu.sa>

2- حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، ط1، بيروت: بيسان للنشر، 2000، ص.31.

3- بدون مؤلف، "موسوعة أطلس العالم الكبير"، مرجع سبق ذكره، ص.277.

ومازال النفط كمادة خام حيوية للبشرية يثير من النقاش في السياسة أكثر مما يثيره في ميدان الاقتصاد، وتؤثر فيه العوامل السياسية بشكل أكبر وأوسع من العوامل الاقتصادية فكمية الإنتاج النفطي وكذلك أسعاره هي قرارات سياسية بالدرجة الأولى وليس لها علاقة بميكانيكية القوانين الكلاسيكية المعروفة¹. تنقسم التكنولوجيا إلى التكنولوجيا التقليدية كالصناعات الكيماوية وصناعات الحديد والصلب والصناعات البتروكيماوية والصناعات النسيجية، أما التكنولوجيا المتقدمة الحديثة فتشمل تكنولوجيا التصاميم الإلكترونية الحديثة والمستندة على الحاسوب وتكنولوجيا الروبوت والليزر والألياف البصرية وتكنولوجيا الفضاء والاتصالات.

ومنه يمكن تحديد الإمكانيات والمقومات التكنولوجية على أساس أنه تراكم المعرفة والاستثمار في أنشطة البحث والتطوير، وهناك مجموعة من العوامل التي تساهم في نمو الإمكانيات التكنولوجية وتتمثل في حجم الموارد المتاحة في الاقتصاد، ودرجة الكفاءة الاقتصادية في إستغلال وإستخدام تلك الموارد ودرجة الترابط فيما بينهم، وتشمل الموارد حجم رأس المال المادي داخل الصناعات المختلفة ودرجة تغلغل التكنولوجيا الحديثة داخل الاقتصاد والإنتاج، بالإضافة إلى رأس المال البشري والمهارات والخبرات المكتسبة جراء عملية التعليم والتدريب².

4. المقومات والقدرات العسكرية:

تعد القدرات العسكرية إحدى المقومات الأساسية لبناء القوة الجيواستراتيجية للدولة، ورغم أن القدرات العسكرية تعتبر باهظة التكاليف وغير مرغوب في استخدامها في المجتمع الدولي كوسيلة لتحقيق الأهداف، إلا أنها مع ذلك تحظى باهتمام بالغ لدى حكومات المجتمع الدولي ذلك أن الأداة العسكرية "تربى خلفية من الثقة والاستقرار والتحرك من مركز القوة، إذ لا يمكن لدولة لا تملك قوة عسكرية أن تمتنع عن إعطاء تنازلات تضر بمصالحها الحيوية إذا تعرضت لضغوط وتهديدات، والمقومات العسكرية تركز على

1- محمد الرميحي، "النفط والعلاقات الدولية"، مجلة سلسلة عالم المعرفة، العدد 52، 1999، ص. 179.

2- محمد سيد أبو السعود، "الإمكانيات التكنولوجية والنمو الإقتصادي"، دورية جسر التنمية الصادرة عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 95، 2010، ص 03-02

الجانب التنظيمي والجانب التقني، إضافة إلى مجموعة من المؤشرات كالقاعدة الصناعية العسكرية، والقدرات الكيماوية والنووية، وحجم القوات المسلحة والكفاءة التنظيمية، وحجم ونوعية الأسلحة التقليدية وحجم الإنفاق العسكري العام، ونسبة القوات الفعلية.

إن مشكلة تسليح القوات وما تواجهه من قيود مختلفة ومتعددة ومتنوعة، قد أصبحت من القضايا الملحة والمهمة في تفهم الفكر العسكري المعاصر، وهو ما يجعل من دراسة القدرات والإمكانات العسكرية المعاصرة وعلاقتها بسياسات وأنشطة التسليح العالمية وأسلوب تخطيط وتقرير هذه السياسات ومتابعتها تحظى بأهمية عالمية خاصة في مواجهة التهديدات والقوى المسيطرة على التسليح والتقنيات المختلفة¹.

إن المقومات العسكرية هي إحدى المؤشرات الأساسية للقوات الكامنة للدولة في زمن السلم وأهم مظهر يعكس القوة الحقيقية للدولة زمن الحرب، إن القدرة العسكرية لبلد ما كمقياس يستطيع التكيف مع الأوضاع المتغيرة، وتؤثر المقاييس الأمنية للدولة إلى حد كبير على كيفية استخدام مصادرها الإقتصادية ونقلها وتحديد إتجاه سير علاقاتها الدبلوماسية، أما البنى العسكرية التي لا تستطيع التماشي مع التطورات التكنولوجية فتتحول إلى أداة للحسابات السياسية الانطوائية وإستهلاك للموارد².

وتستخدم القدرة العسكرية المتجددة والمتكاملة مع النسيج الإجتماعي في الصعود إلى أعلى الدرجات في هرم القوة الدولية، فعلى سبيل المثال: كانت القدرة العسكرية التي شكلت مصدر القوة لإدارة القبضة الحديدية لـ"بسمارك" نتيجة للوحدة الألمانية في الساحة السياسية، والقدرة التي حققها الألمان في الساحة الاقتصادية، وقد وفرت الإصلاحات التي قام بها "بترو" في البنية العسكرية الروسية كأرضية للقوة الفعلية للعناصر السياسية والاقتصادية والدبلوماسية للإنتشار الإمبريالي الروسي الذي إتجه لتحويل إمارة

1- زكريا حسين، السياسة العسكرية المصرية في التسعينات، القاهرة: هيئة العامة للاستعلامات، 1992، ص. 235.

2- دحماني العيد، "السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط بعد 2002"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية فرع دراسات الأمنية واستراتيجية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2011-2012)، ص. 15.

*- "بترو" (1725-1672) قيصر روسيا وقائدها العسكري الذي استطاع ان يجعل لروسيا تقلا بين القوى الاوروبية.

موسكو المقتصرة على السهوب إلى تحكم إستراتيجي روسي يشمل القارة الاورواسياوية بشكل متكامل، كما أن هناك علاقة مباشرة بين القدرة العسكرية الأمريكية ووضعها الإقتصادي وعلاقتها الدبلوماسية، وتشكل هذه العلاقة العامل الأساسي الذي جعل من الولايات المتحدة الأمريكية الواقعة بعيدا عن القارات الأساسية للعالم، قوة مهيمنة ومحددة للعلاقات الدولية¹.

وللقدرة التكنولوجية تأثير سواء على المقومات الاقتصادية أو المقومات والقدرات العسكرية، فهي القدرة على الإستخدام والتكامل الفعال للمعارف التكنولوجية وهي تشمل كل المهارات التي تتوفر للرأس المال البشري وحجم ونوعية الرأس المال المادي وتحتوي كذلك على النظم التكنولوجية لدولة ما في مرحلة زمنية معينة، وتتعلق كذلك بمراحل التحديث التكنولوجي وخاصة في مجال الصناعات والتطوير الإقتصادي وهي تختلف من دولة إلى أخرى، ومن جهة أخرى فإن للتكنولوجيا الحديثة أثر هام على تطور ممارسة القوة والنفوذ في العلاقات الدولية، ذلك لما للمعلومة من أثر هام في حسم الصراعات الدولية، ويصبح من الضروري الوقوف على الفواعل والأطراف التي تمارس هذه القوة سواء كانت فواعل من الدول أو من غير الدول.

1- أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي وموقع تركيا في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر تلجي وطارق عبد الجليل، ط.1، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2010، ص. 48.

المطلب الثاني: معادلة المقومات الجيواستراتيجية

لتوضيح أكثر للمقومات الجيواستراتيجية يجب التطرق لمعادلة القوة من المنظور الجيواستراتيجي تساعدنا في عملية التحليل، مع التركيز على إبراز دور وأهمية التفكير الإستراتيجي والإرادة السياسية للدولة في تفعيل مقوماتها من منطلق مرجعيتها وعقيديتها.

الفرع 01: معادلة القوة جيواستراتيجية

ليس هناك من مفهوم أكثر أهمية في فهم السياسة الخارجية من مفهوم القوة فهناك إتفاق عام على أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أقوى دولة وجدت على ظهر الأرض بمعيار القدرات، ورغم ذلك فقد رأينا أن الولايات المتحدة قد عجزت عن الإنتصار على دول صغيرة مثل كوبا وفيتنام الشمالية، وقد ركزت معظم الدراسات التي حاولت قياس القوة في العلاقات الدولية على تطوير مؤشرات لقياس القوة الوطنية، وبالذات المقومات المادية كالسكان، والقدرة الصناعية، والميزانيات والقوة العسكرية¹.

ويجب الإشارة الى أن مقومات القوة تبدلت عبر التاريخ ففي القرن السادس عشر تبوأَت إسبانيا مكانتها عبر السيطرة على المستعمرات وتكديس الذهب، وفي القرن السابع عشر إعتمدت هولندا على عنصرى التجارة والمال، أما في القرن الثامن عشر فلعب عامل السكان والقوة العسكرية الدور الأهم في المكانة الفرنسية بينما في القرن الثامن عشر إعتمدت بريطانيا على نتائج الثورة الصناعية والقوة البحرية إلى أن وصلنا إلى المجتمع الحالي والذي تمثل المعلوماتية أحد متغيرات القوة المركزية للدولة².

1- لويد جنسن، مرجع سبق ذكره، ص ص. 237-241.

2- لويد عبد الحى، "مستقبل القوة"، قطر مركز الجزيرة للدراسات، 2013، تاريخ التصفح 22/04/2014، ص: 22:51، ص: 03، الموقع الإلكتروني:

ويمكن تطوير تعريفات مختلفة لتحديد قوة الدولة في مجال العلاقات الدولية فإذا إنطلقنا من معادلة القوة الجيوستراتيجية القائمة على وجود معطيات ثابتة ومعطيات متغيرة، يمكن إستخراج قوة الشخصية الجيوستراتيجية للدولة.

ويمكن وضع القوة الجيوستراتيجية للدولة ممثلة في معادلة تتكون من:

المعادلة الجيوستراتيجية

=

(المقومات الجغرافية) + (المقومات الاقتصادية) + (المقومات والقدرات العسكرية) + (المقومات المجتمعية) +

(الخبرة والعمل الدبلوماسي)

م ج = (م ج) + (م ق) + (م ع) + (م م) + (م خ د)

ولكن هذه المقومات بدون عوامل مكملة لا تحقق النتائج المرجوة وملاحظ أن الكثير من الدول تملك هذه المقومات وغير قادرة على التأثير ولعب دور محوري في مجالها الإقليمي فضلا على المستوى الدولي، لأن أهم سبب وراء عدم الكفاءة الإستراتيجية في السياسة الخارجية هو أمر متعلق بوجهات النظر المختلفة اتجاه المعطيات الثابتة والمتغيرة من المقومات الجيوستراتيجية التي تشكل العناصر الأساسية لبناء السياسة الخارجية وعدم كفاءة كل من الذهنية الإستراتيجية والإرادة السياسية والتخطيط الاستراتيجي والتي تعمل مجملها على جعل المقومات الجيوستراتيجية مؤثرة ولها دور كبير على صعيد السياسة الخارجية.

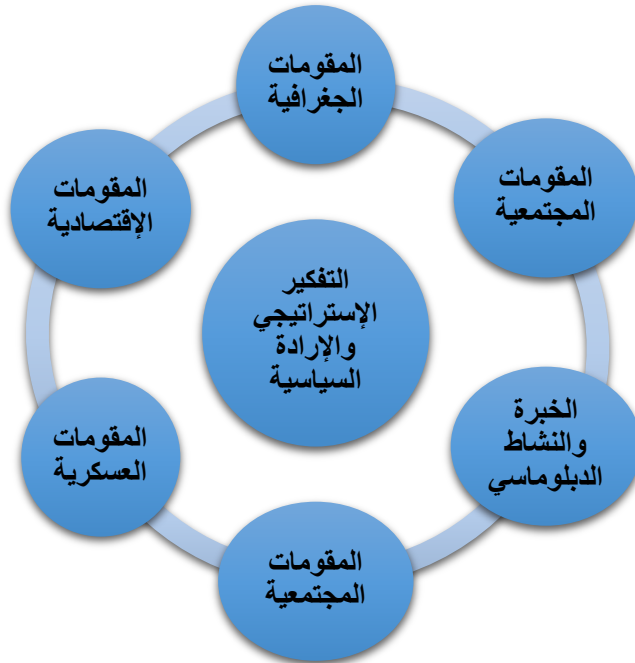
ويجب الإشارة إلى أن سعي الدولة للعب دورا محوريا على الساحة الدولية يمر بمدى قدرة الدولة على لعب دور مركزي ومهيمن على المجال الإقليمي كقوة إقليمية، وخاصة أن العالم يشهد تحول في النظام الدولي من خلال الدخول في مرحلة نظام متعدد الأقطاب، بالإضافة إلى أن تفعيل وإستخدام المقومات الجيوستراتيجية من خلال التخطيط السياسي والإقتصادي والعسكري في وقت الحرب والسلم يكون عن طريق إدخال مفهوم القوة الصلبة والقوة الناعمة في الظروف المناسبة، لأن الإعتماد على القوة الصلبة بشكل كلي يؤدي إلى نتائج مخيبة، فيجب إستخدام الأوراق المناسبة في المكان المناسب وأن تلعب الدولة دورها في لعبة الشطرنج بطريقة أفقية وبطريقة عمودية في نفس الوقت وفي جميع المجالات وعلى المستوى الإقليمي ثم المستوى الدولي¹.

1 - Joseph S. Nye, **Soft Power**, edition United States by public affairs, 2004, p 21-22-23

وتهدف المقومات الجيوإستراتيجية إلى المساهمة في توضيح الأبعاد الجغرافية التي تدخل في إطار رسم السياسة الخارجية للدولة، لتحديد نمط هذه السياسة وتوجهاتها ووضع مفهوم متكامل للمصلحة الوطنية من منظور جيوإستراتيجي يأخذ كافة الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية والبشرية، وتحديد المواقع الإستراتيجية والمناطق وفق الاعتبارات الجغرافية وأخيرا رسم وتوضيح الإستراتيجية العامة للدولة في أوقات الصراعات والحروب¹.

إذن مفهوم المقومات الجيوإستراتيجية كمفهوم مركب يساعد على التحليل من خلال إستخدام وتفعيل المعطى الجغرافي لدراسة التحديات والتهديدات الأمنية التي قد تؤدي إلى إستخدام القوة لتحقيق الأهداف العسكرية والسياسية، ووضع إستراتيجية تعكس طبيعة الأخطار التي تترتب بالأمن الوطني للدولة وفق مقارنة الدولة محل الدراسة ووضع خطط وسياسات تهدف إلى تحقيق أمن الدولة مع ما يستلزمه من وسائل وأدوات للوصول للهدف من خلال خصوصيتها الجغرافية والسياسية والإقتصادية وتصوراتها وعقيدتها وممارستها وخبرتها.

شكل رقم 02: يوضح المقومات الجيوإستراتيجية



المصدر: من طرف الباحث

1- هيل عبد المولى طشطوش، الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع،

الفرع 02: التفكير الإستراتيجي والإرادة السياسية

ويجب الإشارة إلى أن التخطيط الاستراتيجي له علاقة بالتفكير الإستراتيجي بحيث يعرف على أنه مجموعة العمليات التي تحل المشكلات المعقدة أو تحقيق هدف منظومي أو التوصل إلى حلول في مجالات أساسية للدولة كالسياسة والأمن القومي¹، فهو عملية تفكير تكاملية تعتمد على استخدام الموارد والمهارات والأدوات التفكيرية لفهم مجموعة من المشكلات الإستراتيجية وتحديدها وتحليلها للوصول إلى حلول إستراتيجية، وهذا يمكن القول إن التفكير الإستراتيجي هو العملية التي تحلل الأفكار الجديدة والمتطورة والتي تحمل حلولاً لمشاكل الدولة بينما تأتي عملية التخطيط الإستراتيجي لتنظيم هذه الأفكار وتعمل على تنسيقها بما يتفق وقدرات ومقومات الدولة وظروفها وعقيدها وإرادتها السياسية لتتبلور وفق عملية التفكير والتخطيط الإستراتيجي للاستراتيجية الوطنية².

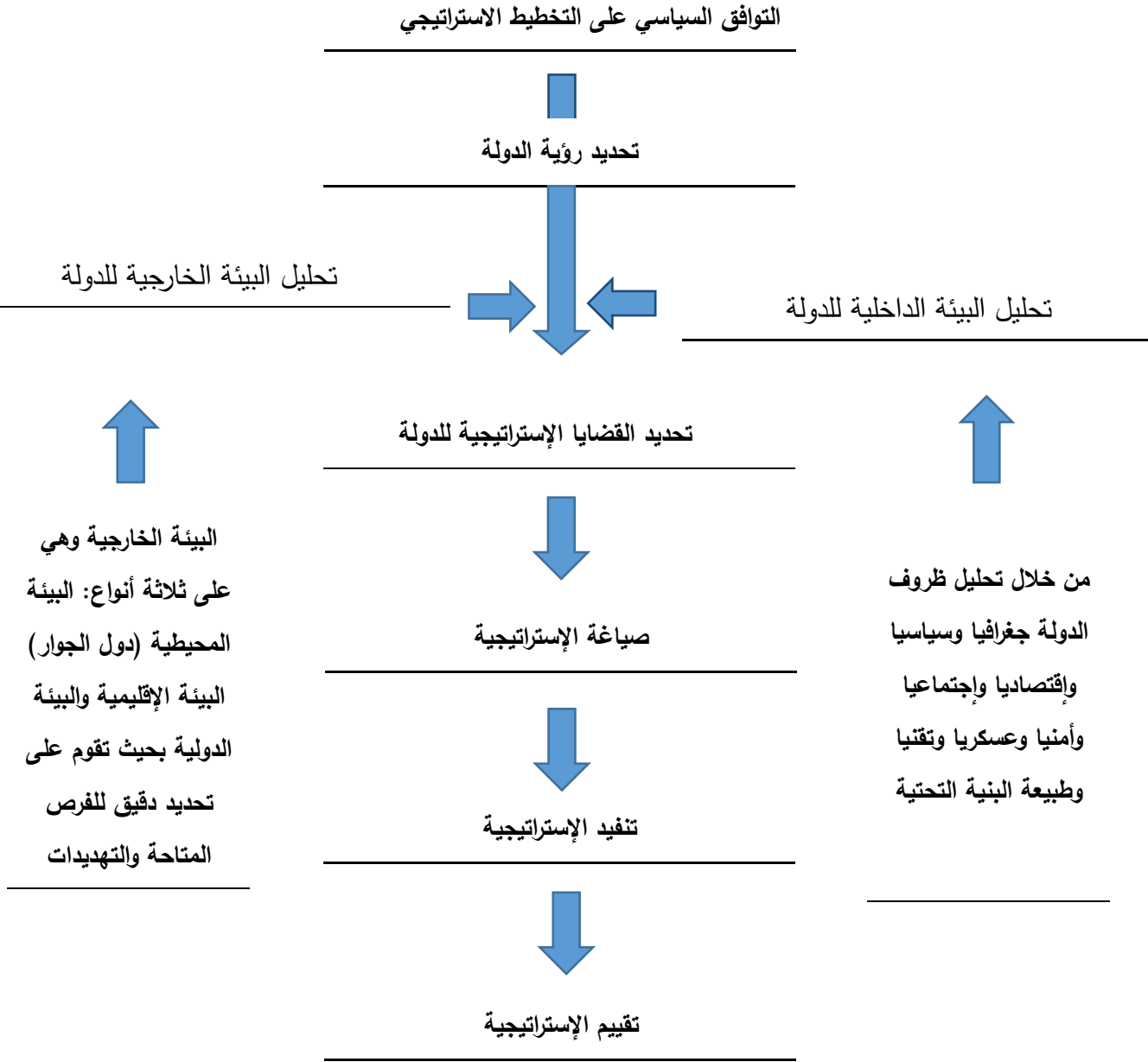
كما يجب الإشارة في إطار ركائز الجيواستراتيجية إلى تأثير طبيعة حدود الدولة والبحار والمحيطات وتوازن القوة وهامش مناورة القوة جغرافيا كلها معطيات لها دور في صياغة أركان الجيواستراتيجية ومعادلة المقومات الجيواستراتيجية مضاف إليها التفكير الإستراتيجي والإرادة السياسية للدولة.

فالتخطيط الإستراتيجي والتفكير الإستراتيجي عمليتان ضروريتان في بناء القوة الجيواستراتيجية للدولة بحيث يسعى التخطيط الإستراتيجي إلى الفهم والتحليل الدقيق للمشكلات الإستراتيجية التي تواجه الدولة، ومحاولة وضع خطة لمواجهة هذه المشكلات، عن طريق الإستخدام الكفئ والفعال للمقومات الجيواستراتيجية من أجل الوصول إلى الهدف الإستراتيجي وتحقيق المصالح القومية، كما أن التخطيط الإستراتيجي له مجموعة من المراحل كما يوضح الشكل التالي:

1- Craig Loehle, Thinking by strategically, Cambridge University press, 1996, p 11-12

2- فوزي حسن حسين، التخطيط الإستراتيجي للسياسة الخارجية وبرامج الامن القومي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2013،

شكل رقم 03: يبين مراحل التخطيط الإستراتيجي الوطني



المصدر بتصرف الباحث: فوزي حسن حسين، التخطيط الإستراتيجي للسياسة الخارجية وبرامج الامن القومي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2013، ص 94

والتفكير الإستراتيجي يفترض خبرة عملية وميل للتأمل والتفكير ، أما التنظير الإستراتيجي يفترض مستوى من التعليم والتكوين والإبتعاد عم الذات أو النظرة الشخصية الضيقة، كما يفترض التفكير الإستراتيجي شكلا من أشكال العقلية المحكومة بمبدأ الفعالية وتصرفا عقلانيا، فالرجل الإستراتيجي يبحث عن النصر وكل ما يؤدي إلى ذلك يوضع في خدمة الإستراتيجية.¹

إن التخطيط الاستراتيجي عملية منظمة ومعقدة لدراسة الظروف البيئية وإستغلال الموارد المتاحة من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، وهي جزء مهم من الإدارة الفعالة، فهي تهدف إلى الإستخدام الكفؤ والفعال للموارد والمقومات، والتنبؤ بالمستقبل لإختيار أفضل البدائل، وهناك إرتباط وثيق بين الإستراتيجية ومسألة التخطيط وذلك راجع إلى إرتباطهما بالعمليات العسكرية والحربية في أول الأمر، ثم تطور المفهوم ليصبحا أكثر شمولية ليشمل أدوات التفكير الإستراتيجي، وأصبح التخطيط الإستراتيجي يقوم على نظام المعلومات وصنع للقرارات وتحديد للإستراتيجية الملائمة في ضوء تغيير مستمر للبيئة المحلية والدولية والإقليمية.²

ولتوضيح التخطيط الإستراتيجي أكثر، يجب التفريق بينه وبين التخطيط التقليدي الذي يمكن تعريفه بأنها التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية المؤثرة في المنظمة وتحديد ما يجب للتكيف مع هذه الاتجاهات، أما التخطيط الاستراتيجي فهو عبارة عن نظام متكامل يتم بشكل مدروس وبخطوات متعارف عليها، وهو نظام يتم من خلاله تحديد مجالات تميز المنظمة في المستقبل وتحديد مجال أعمال وأنشطتها مستقبلا، كما يمكن تعريفه من جانب أنه رد فعل لكل من نقاط القوة والضعف في أداء المنظمة والتهديدات والفرص الموجودة في البيئة وذلك لتطوير وتنمية مجالات التميز والتنافس المتاحة أمام المنظمة في المستقبل.³

1- صلاح نيّوف، مدخل إلى الفكر الإستراتيجي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية العلوم السياسية، ص 32

2- مدحت محمد أبو النصر، مقومات التخطيط والتفكير الإستراتيجي المتميز، القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2012، ص 86

3- نادية العارف، الإدارة الاستراتيجية: إدارة الألفية الثالثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص18

ولا يمكن الوصول إلى الأهداف المسطرة في التخطيط الإستراتيجي وبلورة التفكير الإستراتيجي بدون وجود إرادة سياسية تجمع وتفعل كل الإمكانيات وتطبق كل الإستراتيجيات، ومنه فالإرادة السياسية هي مجموعة القرارات والخطوات التكتيكية ضمن التوجهات الإستراتيجية، فضعف الإرادة السياسية سواء في السياسة الخارجية أو السياسة الداخلية يجعل الدولة رهينة سياسات وإستراتيجيات مرحلية متداخلة ومتناقضة وتصبح عاجزة عن تحديد توجهاتها.

فقوة الإرادة السياسية يزيد من ثقة الدولة بنفسها وقدرتها على المبادرة في أثناء المحادثات الدولية، وتضع جدول أعمالها وفق مصالحها العليا وليس وفق إملاءات خارجية وضغوط دولية، وتصبح دولة مؤثرة في الساحة الدولية حتى وإن كانت من دول العالم الثالث، أما الدول التي تتميز بضعف في إرادتها السياسية فهي رهينة التطورات الدولية المختلفة، وتفقد القدرة على المواكبة الزمنية للأحداث، وبهذا تصبح أسيرة ردود أفعال مرحلية ومتداخلة ومتناقضة، والنخبة في هذه الدول رهينة ثقافة ضيقة وتوجهات فكرية منغلقة غير قادرة على الإنتاج الفكري والإبداع وغير قادرة على إتخاذ قرارات وهي تعتمد على أساليب دفاعية وإرتجالية وانفعالية غير قادرة على إيجاد حلول للمشاكل والأزمات¹.

ترتبط الإرادة السياسية بطبيعة النخب وتوجهاتها الفكرية وهويتها، فالنخب ضعيفة الهوية تلجأ إلى الهروب من المبادرة وتجنب أي لعب رئيسي على صعيد إتخاذ القرارات في الساحة الدولية، أما النخب القوية فهي التي تملك زمام المبادرة وتملك إدراكا للمقومات وطريقة توظيفها وتفعيلها وإدراكا للتغيرات البيئية الداخلية والخارجية، كما أنها قادرة على جمع عناصر القوة وبناء قوة دولتهم للعب دور محوري على الساحة الإقليمية والدولية.

إن الإرادة السياسية عامل أساسي في بناء القوة الجيوستراتيجية للدولة، بحيث تسعى النخب بقوة إرادتها السياسية إلى وضع تخطيط إستراتيجي شامل وقومي وإستخدام كل المقومات الجغرافية والبشرية والإقتصادية والتكنولوجية والقدرات العسكرية لوضع إستراتيجية شاملة تستطيع من خلالها الدولة تحقيق مصالحها والحفاظ على أمنها القومي ولعب كل أوراقها السياسية بشكل صحيح مما يضمن لها مكانة على الساحة الإقليمية كأولوية ثم على الساحة الدولية.

1- أحمد داوود أوغلو، مرجع سبق ذكره، ص 53-54

المطلب الثالث: الإستراتيجية الوطنية الأمنية: الأمن والدفاع الوطني

تعتمد الدول في بناء إستراتيجياتها الوطنية الأمنية على دعامتين تطبيق نظرية الأمن الوطني من خلال المحافظة على أمنها الوطني ومصالحها العليا، وإعداد الدولة للدفاع من خلال الجاهزية التامة لكافة المقومات من أجل تحقيق والدفاع عن الأهداف الإستراتيجية للدولة.

الفرع 01: الإستراتيجية الوطنية العليا الشاملة

الإستراتيجية بالنسبة للدولة هي وثيقة أساسية للتخطيط الإستراتيجي تحدد المصالح العليا للدولة والأولويات الإستراتيجية الوطنية، وهي تعطي صورة واضحة للسياسة الداخلية والخارجية للدولة، وتتضمن الإستراتيجية الأدوات والوسائل التي تستخدمها الدولة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية المحددة في الإستراتيجية¹.

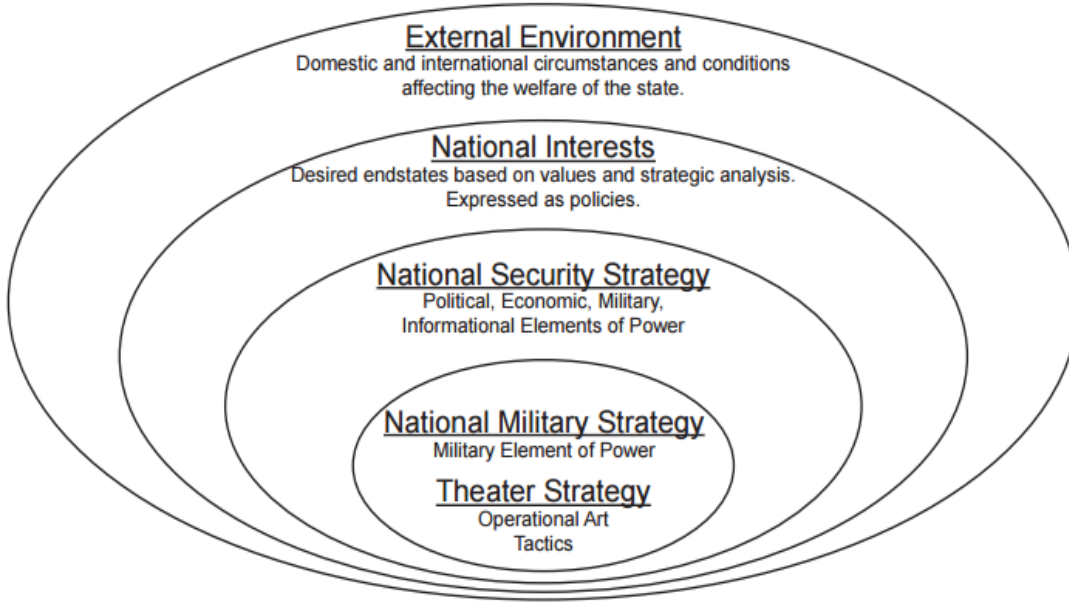
تعرف الإستراتيجية في معناها الشامل بقيادة مجمل العمليات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعسكرية وفق المصلحة الوطنية فالإستراتيجية، وفي المنظور العسكري تعني: استخدام القوة لبلوغ أهداف والعسكرية وفق المصلحة الوطنية، ويؤكد على ذلك "كلوزفيتز" في: "أن الحرب تكون مطابقة تماما للنوايا السياسية، ولا بد أن تتكيف مع الوسائل، وأيضا: "ليست الحرب عملا سياسيا وحسب بل أداة حقيقية للسياسة ومتابعة للعلاقات السياسية وتحقيق لهذه العلاقات بوسائل أخرى"²، أما الإستراتيجية الوطنية العسكرية فتتضمن التنظيم والتطبيق للأدوات العسكرية التي تهدف إلى تحقيق الأهداف السياسية والإستراتيجية العليا³.

1 - Isabelle Facon, "la nouvelle Stratégie de sécurité nationale de la fédération de la Russie : présentation analytique", **fondation pour la recherche stratégique**, N05, 10/02/2016, sur le site : www.frstrategie.org/publications/notes

2- نسيم الطويل، "الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق اسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة"، (رسالة شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009-2010)، ص 27

3- Nathan J. Lucas and Kathleen J. McInnis, "The 2015 National Security Strategy: Authorities, Changes, Issues for Congress", **Annual National Security Strategy Report**, Congressional Research Service, April 5, 2016, Visit website: <http://www.crs.gov/>

شكل رقم 04: يوضح معطيات الإستراتيجية الوطنية الشاملة



Source: J. Boone Bartholomees, "THEORY OF WAR AND STRATEGY", THE U.S.ARMY WAR

COLLEGE GUIDE TO NATIONAL SECURITY ISSUES, VOLUME01, 4thEdition, July 2010, p 48,

Visit our website: www.strategicstudiesinstitute.army.

وهناك تعريف واسع وأكثر شمولية لمفهوم الإستراتيجية وهو للماجور جنيرال "د.ك. بالت" الهندي الجنسية، وأحد الكتاب العسكريين المعاصرين والذي يرى أن الإستراتيجية بأنها: "فن تعبئة وتوجيه موارد الأمة لدعم وحماية مصالحها من أعدائها الفعليين أو المحتملين"¹، وبهذا فهي أفضل توزيع للإمكانات المتاحة وإستخدامها الأمثل لتحقيق الأهداف ومنها الأهداف الوطنية في الإستراتيجية الوطنية الشاملة، ومن هذا التعريف نلاحظ تقارب تعريف الإستراتيجية في معناها الواسع مع تعريف الإستراتيجية الوطنية من خلال إستخدامها للمعطيات والمقومات المتاحة من أجل تحقيق أهداف الدولة وفي مقدمتها الأمن الوطني أو القومي كغاية عليا².

1- ... موسوعة مقاتل من الصحراء، تاريخ الإطلاع 2016/06/24، أنظر الموقع الإلكتروني:

<http://www.moqatel.com/openshare>

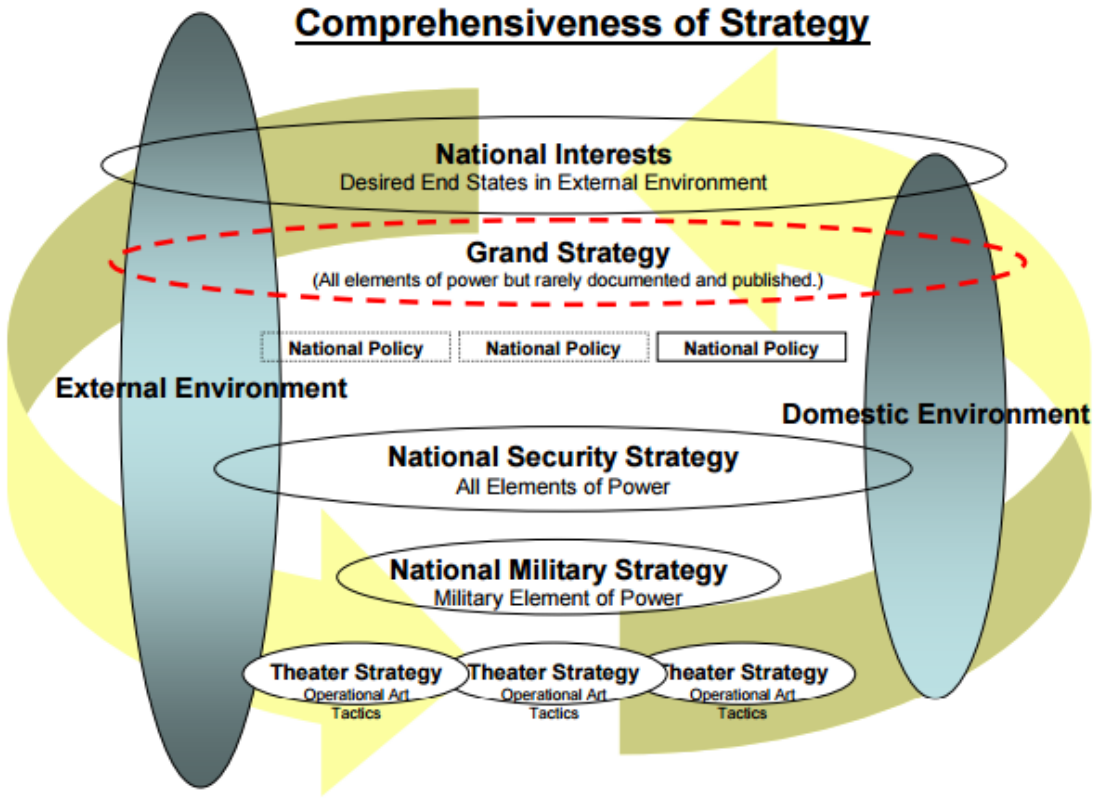
2 - Catherine Dale, " National Security Strategy: Mandates", Execution to Date, and Issues for Congress, Congressional Research Service, CRS Report for Congress, August 6, 2013, p 05, Visit website:

<http://www.crs.gov/>

ويركز الإستراتيجي في الاستراتيجية الشاملة على كل البيئة الإستراتيجية في تحليله للوصول إلى وضع إستراتيجية مناسبة لخدمة الأهداف، فهو يشعر بالقلق من العوامل الخارجية والداخلية على جميع المستويات، من ناحية أخرى يجب في صياغة الاستراتيجية أن يكون مدركا لطبيعة الأهداف والمفاهيم والموارد والإمكانات، وبالتالي يجب أن يكون للإستراتيجيين معرفة شاملة¹.

شكل رقم 05:

يوضح الإستراتيجية العليا من المنظور الشامل



Source: Harry R. Yarger, "STRATEGIC THEORY FOR THE 21st CENTURY", **publication Work of the**

United States Government as defined in Title 17, February 2006, p 09, Visit our website:

strategicstudiesinstitute.army.mil/

1 - J. Boone Bartholomees, "THEORY OF WAR AND STRATEGY", **THE U.S.ARMY WAR COLLEGE GUIDE TO NATIONAL SECURITY ISSUES**, VOLUME01 ,4th Edition, July 2010, p47-48, **Visit our website:** www.strategicstudiesinstitute.army.

ومن خلال الشكل الذي يوضح الإستراتيجية العليا من المنظور الشامل نلاحظ أن المصالح الوطنية هي التي تحدد الإستراتيجية العليا الشاملة وفقا لمقومات وعوامل قوة الدولة وإمكاناتها، وهذه الإستراتيجية العليا تتفرع إلى إستراتيجيات وسياسات متخصصة في مجالات متعددة منها إستراتيجية الأمن الوطني والتي تتفرع منها إستراتيجية العسكرية الوطنية وتتفرع من هذه الإستراتيجية العسكرية تكتيكات متخصصة في مساح عسكرية كل هذا المركب المعقد تأثر فيه البيئة الداخلية والبيئة الخارجية¹، والبيئة في حد ذاتها تشهد تغيرات جذرية وسريعة وفي مقدمتها العولمة وتداعياتها في إعادة توزيع القوة في العالم وهو ما أثار على نوعية التهديدات والأخطار من جهة وعلى وضعية القوة العسكرية كوسيلة وهدف لضمان الهيمنة والتأثير في العلاقات الدولية².

فالإستراتيجية الوطنية الشاملة تعمل في أوقات الحرب والسلم، فهي تبحث في الكيفية التي تحقق بها الأهداف العليا للدولة وتبحث في الوسيلة لتحقيق أهداف تحددها السياسة سواء كانت هذه الوسائل عسكرية أو غير عسكرية وفق ما تفرضه ظروف الدولة فالإستراتيجية الوطنية وظيفتها حماية مصالح الدولة وضمان وجودها وإستمراريتها من خلال ضمان أمن الدولة وأمن مواطنيها داخل حدودها، وتستخدم الإستراتيجية الوطنية كل الإستراتيجيات بما فيها العسكرية، ولهذا عرفها "ليدل هارت": "أنها فن السيطرة على المجموع الكلي لقوى الدولة في أوقات الحرب أو السلم"، ويقصد بقوى الدولة أو الأمة كل المقومات الجيوستراتيجية ويرى "أندريه يوفر" أن الإستراتيجية الوطنية الشاملة تقع في هرم الإستراتيجيات ولهذا فهي ترتبط بالإرادة السياسية لصناع القرار وعملية الإدراك، وهي تحدد هدف الإستراتيجيات الأخرى لخدمة الأهداف العليا أو السياسة العليا للدولة³.

1- Harry R. Yarger, "STRATEGIC THEORY FOR THE 21st CENTURY", publication Work of the United States Government as defined in Title 17, February 2006, p 10-11, Visit our website:

strategicstudiesinstitute.army.mil/

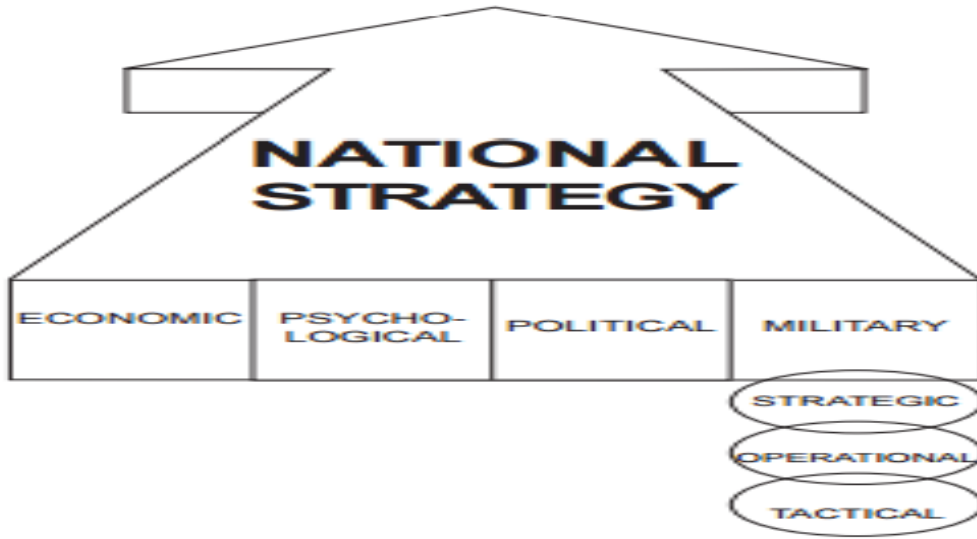
2- COMMISSION DU LIVRE BLANC, "LA DÉFENSE ET LA SÉCURITÉ NATIONALE DE FRANCE", La documentation Française, juin 2008, p11, Visite website :

www.ladocumentationfrancaise.fr/

3- عبد القادر محمد فهي، المدخل إلى الإستراتيجية الوطنية، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2010، ص 33

ويجب الإشارة إلى أن الإستراتيجية الوطنية العليا أو السياسة العليا تتفرع إلى سياسات تخصصية في مجالات مختلفة تشمل كل مجالات الأمن الوطني وأبعاده، منه تتفرع الإستراتيجيات التخصصية المتعلقة بكل مجال وهي بدورها مرتبطة بالإستراتيجية الوطنية العليا الشاملة وهو ما يؤدي إلى تحقيق نتائج الأمن الوطني التي تسعى كل دولة إلى تحقيقه بأدوات ووسائل مختلفة وفق إمكانيات وظروف كل دولة.

شكل رقم 06: يوضح المستويات الأفقية والعمودية للإستراتيجية الوطنية



Source: J. Boone Bartholomees, "THEORY OF WAR AND STRATEGY", THE U.S.ARMY WAR

COLLEGE GUIDE TO NATIONAL SECURITY ISSUES, VOLUME01, 4thEdition, July 2010, p 09, Visit

our website: www.strategicstudiesinstitute.army.

وهذا فإن الإستراتيجية الوطنية هي مزيج من الغايات والطرق والوسائل على الصعيد الوطني والتي ستؤثر على المستوى الاستراتيجي العسكري مباشرة وعلى كل مستوى من المستويات العمودية المتصلة، إضافة إلى تعقيد التفاعل على المستوى الأفقي من استراتيجيات عسكرية وطنية مع الاستراتيجيات الأخرى المستمدة من عناصر القوة الوطنية، كما أن الاستراتيجيات تتطور لتجعل هذا التفاعل الأفقي والرأسي صياغته وتنفيذه في كل مستوى أكثر صعوبة وتعقيد وتوقع مجالات الغموض والتداخل.¹

1 - J. Boone Bartholomees, Op. Cit, p 08-09

الفرع 02: الأمن الوطني وإعداد الدولة للدفاع

يقول الله تعالى في كتابه الكريم: (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَأَخْرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ)¹، في هذه الآية الكريمة أمر صريح لتحقيق الأمن بالإستعداد لملاقاة العدو من إعداد الدولة والأمة للدفاع من التجهيز والتحضير والتخطيط، ويتعلق مفهوم الأمن بجميع مستويات الحياة الإجتماعية ومجالاتها، فيمكننا الحديث عن أمن الفرد، الأمن الوطني، الأمن الاجتماعي، الأمن الجوي والأمن الغذائي... إلخ، ومفهوم الأمن يخضع للتوجهات الاجتماعية وتكون فيه الدولة التي تسعى للأمن من جهة عبارة عن فكرة وإيديولوجية وفي نفس الوقت هي هيكل تنظيمي مما يجعل تحديد مفهوم الأمن الوطني في غاية التعقيد²، وبهذا فهو مفهوم ضروري في حياة الإنسان³، فما المقصود بالأمن الوطني؟ وما علاقته بالدفاع الوطني والإستراتيجية الوطنية؟

يرجع مفهوم الأمن إلى التراكم الفكري عبر التاريخ لمجموعة المفكرين والإستراتيجيين الذين تناولوا هذا المفهوم من منطلق توجهاتهم ومعتقداتهم الفكرية فتطور مفهوم الأمن يعكس تطور مفهوم العنف ويعكس من جهة أخرى حقيقة الطبيعة البشرية وحقيقة الحروب في الإنسانية وكل هذا يعكس النزعة الإنسانية للبقاء وضمن الإستمرارية، وسواء نظريات الأمن أو توجهات الدراسات الإستراتيجية التقليدية أو ظهور رهانات وتحديات التسلح والحد من التسلح كلها تصب في تطور مفهوم الأمن وظهور منظمات تسعى لبلورة هذا المفهوم كالأمم المتحدة وقبلها عصبة الأمم المتحدة أو الأحلاف العسكرية كالناتو، من هذا كله ظهرت إشكالية ضبط مفهوم الأمن لإختلاف وتعدد التوجهات السياسية والإستراتيجية والعسكرية⁴.

1- القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية 60

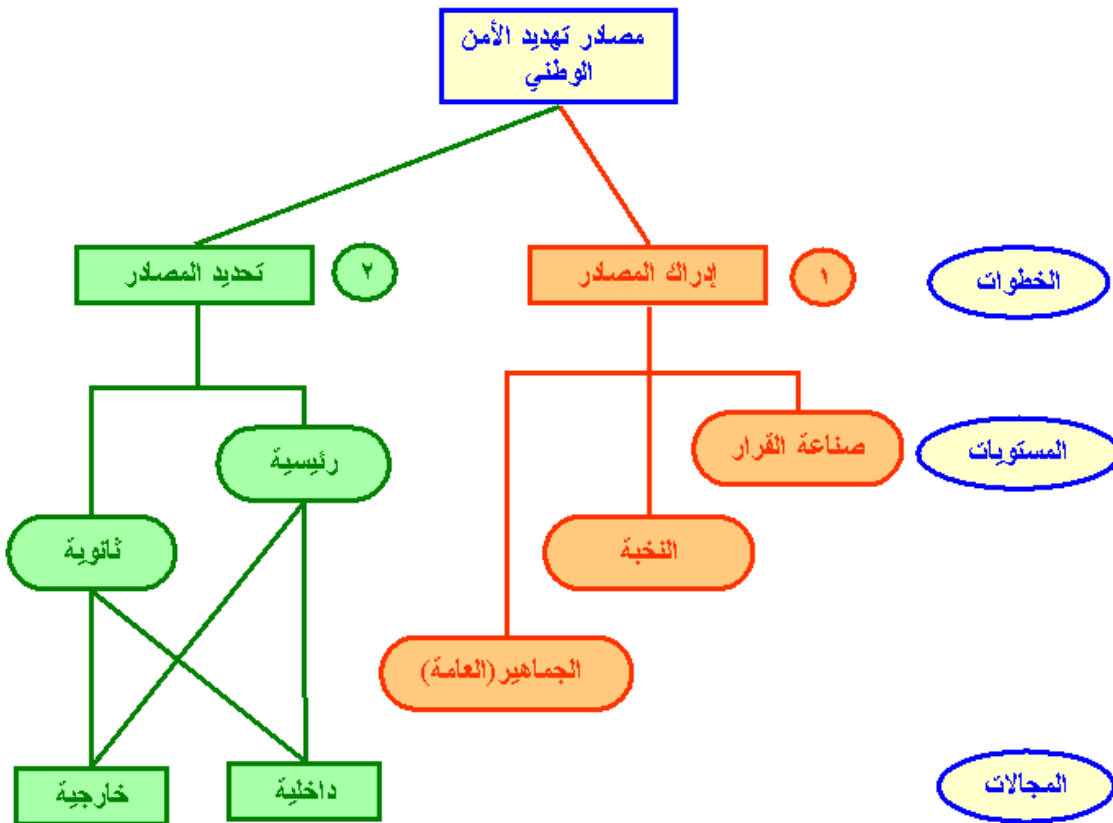
2 - Balzacq Thierry, « Qu'est-ce que la sécurité nationale ? », Revue internationale et stratégique 4/2003, n°52, p. 33-50, URL : www.cairn.info/revue-internationale-et-strategie-2003-4-page-33.htm.

3 - Ayse Ceyhan, « Analyser la sécurité : Dillon, Waever, Williams et les autres », Cultures & Conflits [En ligne], 31-32, printemps-été 1998, mis en ligne le 16 mars 2006, consulté le 25 juin 2016. URL : <http://conflits.revues.org/541>

4- Barbara Delcourt, "THEORIES DE LA SECURITE", POLI401 – (4 ECTS) Obligatoire en 2ème cycle en sciences politiques, orientation relations internationales, Année académique 2006-2007, p 02, Visit website : <http://www.ulb.ac.be/students/bespo/documents/Cours>

يعتبر الأمن الوطني من الركائز الأساسية الحساسة التي تعتمد عليها الدول من أجل ضمان استقلالها وسيادتها وتطورها، وتختلف مقومات الأمن الوطني من دولة إلى أخرى وفقاً لظروف وخصائص كل دولة، ومع ذلك فإن هناك عناصر مشتركة بين الدول في الأمن الوطني بصورته العامة فالخطوط العريضة للأمن الوطني متقاربة بين الدول، فالأمن الوطني هو مفهوم يتعلق بقدرة الدولة على حماية أراضيها وشعبها ومصالحها وعقائدها وثقافتها واقتصادها من أي تهديدات داخلية أو خارجية والعمل على حلها ووضع سياسة وإستراتيجية تهدف إلى توحيد الوطن والحفاظ على السيادة وإستمرارية الدولة، وهذا يحتاج إلى عمل دائم قوامه الدراسات الاستراتيجية المبنية على استقراء الماضي ومراجعة الحاضر واستشراف المستقبل¹.

شكل رقم 07: يوضح خطوات ومصادر تهديد الأمن الوطني



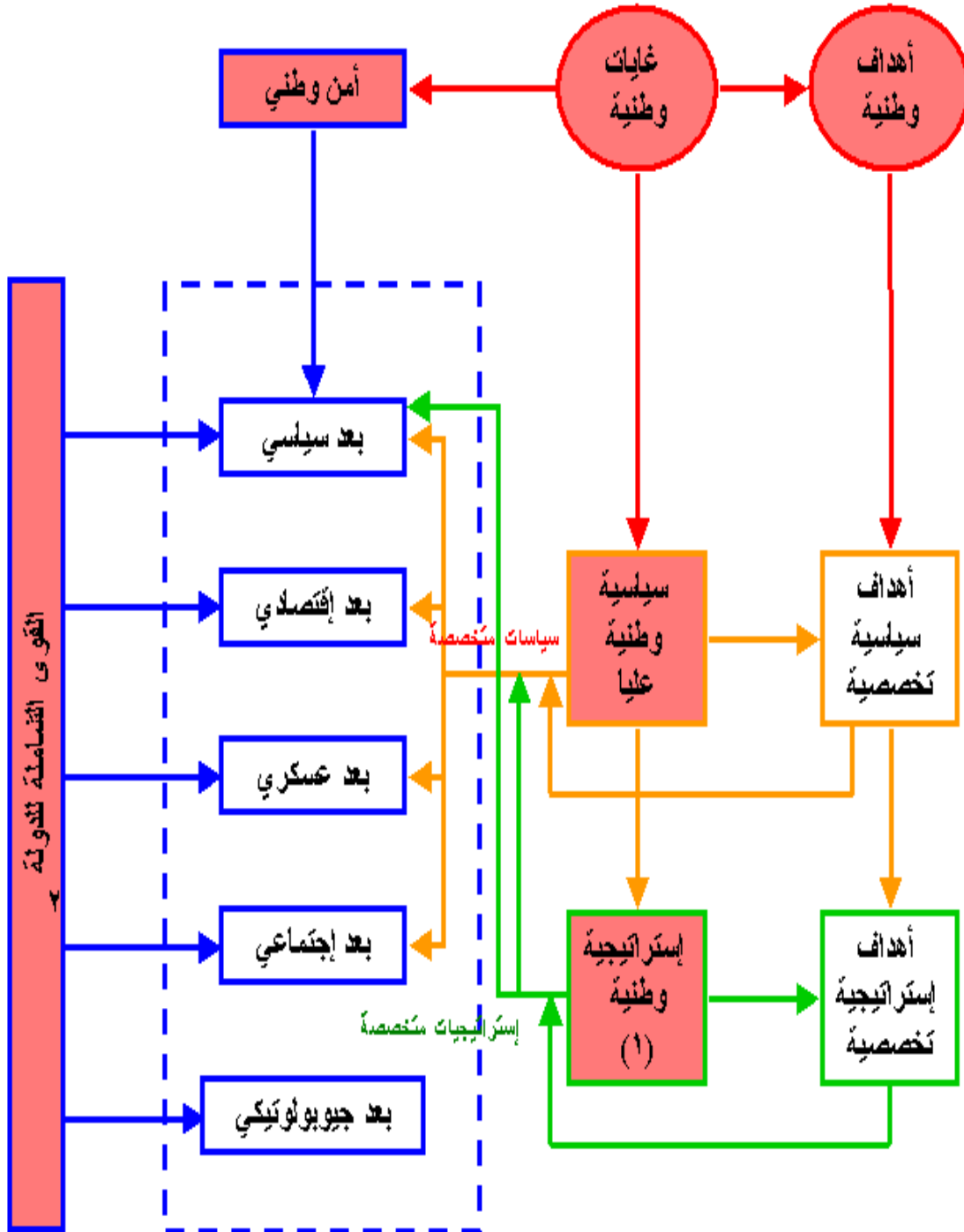
المصدر: موسوعة مقاتل من الصحراء، تاريخ الإطلاع 2016/06/24، أنظر الموقع الإلكتروني:

<http://www.moqatel.com/openshare>

1- حمد عبد الله اللحيدان، "مفهوم الأمن الوطني ومقوماته"، مجلة الرياض السعودية، العدد 15642، 22 أبريل 2011، تاريخ الإطلاع: 2016/06/27، الموقع الإلكتروني:

شكل رقم 08:

يوضح العلاقة بين الأمن الوطني والإستراتيجية الوطنية



المصدر: موسوعة مقاتل من الصحراء، تاريخ الإطلاع 2016/06/24، أنظر الموقع الإلكتروني:

<http://www.moqatel.com/openshare>

وهناك علاقة بين الأمن الوطني وإعداد الدولة للدفاع بحيث يتطلب هذا تنفيذ خطة مركزية وخطط مرحلية تخصصية، تهدف إلى تأمين قطاعات الدولة المختلفة وحشد طاقات وموارد الدولة من أجل صد ومواجهة والإستعداد لأي عدوان خارجي، وردع أي إعتداء ومجاهمته بحسم والإنصار عليه في أسرع وقت وبأقل الخسائر، وهذا الإعداد للدفاع والخطط يهدف إلى الإستخدام الأمن للمقومات الجيوستراتيجية من أجل ضمان الأمن الوطني بجميع أبعاده السياسية والإقتصادية والعسكرية والمجتمعية وبهذا يكون إعداد الدولة للدفاع هو تأمين لأبعاد الأمن الوطني في إطار الإستراتيجية الوطنية، ويعتبر تطوير الإستثمار في القوة والقدرات العسكرية من أهداف إستراتيجية الأمن الوطني وهذه القوة العسكرية تسعى للحفاظ على مفهوم الأمن في وقت الحرب والسلام، عن طريق إما القيام بالحروب والفوز بها أو إعداد الدولة للدفاع من أجل تجنب وإضعاف أي هجوم أو تهديد محتمل¹.

وإعداد الدولة للدفاع تعني استخدام كافة القدرات والإمكانات المتوفرة للدولة في كافة جوانبها السياسية والإقتصادية والعسكرية والمجتمعية لتحقيق الأهداف والغايات الوطنية للدولة، فمن أجل تحقيق النصر في الحرب والدفاع عن إستمرارية الدولة يتم الإعداد لذلك في كل مكان وزمان، ولهذا يجب الإستمرارية في الإعداد وضرورة التطوير المتزامن مع التغيير في المعطيات والظروف المحلية والوطنية والإقليمية والدولية²، ومفهوم الدفاع مرتبط بسياسة الدولة وتوجهاتها العامة ومن جهة أخرى هي إطار للفعل والتطبيق لتحقيق أهداف الدولة العليا المحددة في الإطار والعقيدة العسكرية للدولة³، ويشمل إعداد الدولة للدفاع عدة عناصر أساسية هي:

1 - "NATIONAL SECURITY STRATEGY", USA: THE WHITE HOUSE WASHINGTON, FEBRUARY 2015, Visit website:

www.whitehouse.gov/sites/default/

2- نسيم بلهول، مرجع سبق ذكره، ص 178-179

3 - Frédéric Coste, "L'adoption du concept de sécurité nationale: une révolution conceptuelle qui peine à s'exprimer", fondation pour la recherche stratégique, RECHERCHES & DOCUMENTS N° 03/2011, p05, sur le site web: <http://www.frstr/>

- إعداد السياسة الخارجية للدولة وتوجيهاتها الكبرى ووسائل وإستراتيجيات تنفيذها.
- إعداد القوات المسلحة في إطار المقومات والقدرات العسكرية.
- إعداد الاقتصاد الوطني في إطار تفعيل المقومات الاقتصادية للدولة.
- إعداد أراضي الدولة في إطار إستخدام المقومات والمعطيات الجغرافية الطبيعية.
- إعداد أجهزة الدولة من خلال وضع إستراتيجية عليا شاملة يتم تنفيذها من طرف جميع الأجهزة.
- إعداد الشعب من خلال تأمين القيم المجتمعية وتقوية الولاء ومفهوم الوطنية¹.

وتسعى الكثير من الدول في إستراتيجياتها الأمنية الوطنية والإستراتيجية الدفاعية كبريطانيا على سبيل المثال إلى الحفاظ على أمنها الوطني من خلال الأمن الإقتصادي وتطويره، وهي تركز على هذا القطاع لضمان التأثير في العالم والقدرة على الحفاظ على مجالها الحيوي والحفاظ على القيم المجتمعية، وعلى أساس القوة الاقتصادية تستطيع الدولة تطوير القوة العسكرية وإستخدام القوة الناعمة والفاعلية الدبلوماسية².

ومن جهة أخرى ومن الناحية العملية فإن الإستراتيجية الوطنية الدفاعية تتركز على ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول يركز على القوات العسكرية وطريقة تنظيمها وتوجيهها بما يحقق الفاعلية والأهداف المسطر لها في الإستراتيجية الوطنية.

المحور الثاني يركز على معالجة إعادة تنظيم وتطوير الصناعة الدفاعية من أجل ضمان إستمرارية ودعم وتطوير القدرات العسكرية للدولة سواء من ناحية الكم ومن ناحية النوعية والقدرات التكنولوجية.

1- وليد عبد الهي ومجموعة باحثين، مرجع سبق ذكره، ص 49-50

2 - "National Security Strategy and Strategic", Defence and Security Review 2015, HM Government, Presented to Parliament by the Prime Minister, November 2015, p07-11, Visit website:

<http://www.gov.uk/government/publications>

المحور الثالث يركز على الذهنية العسكرية والولاء للوطن من خلال إجبارية الخدمة الوطنية، وتطوير الذهنية بما يخدم وحدة ومصالح الوطن وليس على أساس جهة معينة سواء جهات داخلية أو جهات خارجية.

ومن خلال ما تقدم يمكن إستنتاج أن مفهوم الإستراتيجية الوطنية مرهون بالمتغيرات التي ارتبطت به والتطورات التي مرت بها الدولة عبر صيرورتها التاريخية والتي نقلته من الميدان العسكري إلى ميادين أكثر شمولية لتتجاوز الحرب وتمتد إلى وقت السلم وإن التفاوت في إمكانيات الدول يفرض التفاوت في طبيعة أهدافها وعلى بلورة حدود الوظيفة الإستراتيجية وبناء قاعدتها النظرية والعملية، أي أن الإستراتيجية توضح العلاقة بين الإمكانيات المتاحة للدولة والغايات التي تسعى إليها في نطاق التخطيط والرؤية المستقبلية، وتتداخل فيها الوسائل المادية بالوسائل المعنوية من الخبرة والكفاءة، لتنتقل الإستراتيجية من ضفة القوة اللاعقلانية إلى ضفة القدرة الواعية على بلوغ الأهداف بأقل قدر من الكلف.

المبحث الثالث: مقارنة الدور كإطار نظري للسياسة الخارجية

تعد مقارنة الدور من أهم المقاربات في تفسير وبناء السياسة الخارجية للدول، ففي هذا المبحث سيتم التطرق إلى مقارنة الدور ببعدها في علم الاجتماع وفي علم السياسة كأحد مكونات بناء الأدوار الإقليمية التي تقوم بها الدولة، إضافة إلى تأثير الرؤية الإستراتيجية في توجيه سلوك الوحدات السياسية من خلال إدراك مصادر التهديد كمعطى جيوستراتيجي من منطلق الإطار المرجعي والخبرة السابقة للدولة محل الدراسة.

المطلب الأول: ظهور مفهوم الدور

يعد مفهوم الدور مفهوم أساسي في عملية تحليل السلوك سواء للأفراد أو للدول، بحيث كان لهذا المفهوم أصل في علم الاجتماع وتطبيقا على العلوم الأخرى وخاصة العلاقات الدولية .

الفرع 01: مفهوم الدور وأصله في علم الاجتماع

إن مفهوم الدور كمفهوم اجتماعي ظهر ما بين 1920 و1930 ليصبح أكثر بروزاً في الخطاب الاجتماعي من خلال الأعمال النظرية لـ "جورج هيربرت ميد"، و"مورينو" و"تالكوت بارسونز" و"ورالف لينتون"، ويعود أصل المفهوم إلى علم الاجتماع، بحيث ركز على علاقة الفرد داخل الوسط الاجتماعي من خلال التركيز على العلاقات التفاعلية للفرد في الوسط الاجتماعي، خصوصاً مع إسهامات "بارسونز" والذي يعرف الدور على أساس أنه: "النسق التوجيهي الكامل للفرد، فهو منظم حول التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي ومندمج في مجموعة خاصة من المعايير والقيم التي تحكم هذا التفاعل مع واحد أو مجموعة تشكل مجموعة من التفاعلات والسلوكيات المتكاملة¹."

كما يتناول المفكر "بروس بيدل" مفهوم الدور من خلال تركيزه على مفهوم المكانة فالدور بالنسبة إليه: "قائمة دليل سلوك مميز لشخص أو مكانة أو منظومة من المعايير والتوصيفات والقيم والتصورات المحددة لسلوكيات شخص أو مكانة اجتماعية" وبهذا فهو يركز في هذا التعريف على مفهوم الدور من خلال مفهوم الإدراك فالدور عبارة عن مجموعة من الحقوق والواجبات والتوقعات والمعايير والسلوكيات التي كان الشخص لديه لمواجهة والوفاء، وأن سلوك الفرد هو سياق محدد استناداً إلى الوضع الاجتماعي وعوامل أخرى².

وتوجد صعوبات حقيقية في تعريف الدور ذلك لمحدودية البحث في مفهوم الدور في قواميس اللغة العربية التي اتجهت إلى تعريفه بمعنى دورة الشيء، إلا أن محاولات التعريف في الدراسات الغربية تعددت، ومن هذه التعريفات:

- تعريف "ليفى": يرى أن الدور هو بمثابة مركز متميز في نطاق بنية اجتماعي معين.
- تعريف "بارسونز": يرى أن الدور هو ما يقوم بفعله الفاعل الاجتماعي في علاقته مع الآخرين.

1 - Bruce Biddle and Edwin, **Thomas, role theory :concepts and research**, New York .London,Sydney:willy and soon,1966, p-7

2 - **Ibid**, p 07

• تعريف "ميريل": يشير أن الدور يعتبر نموذجاً من السلوك المتوقع والمرتبط بموقع معين في مجتمع معين.

• تعريف "بيدل": يرى أن مفهوم الدور يمثل تلك الممارسات السلوكية المميزة لواحد أو أكثر من الأشخاص في إطار معين¹.

ويعتبر مفهوم الدور من المفاهيم الاجتماعية المعقدة، فهو يشكل نمط من السلوك الذي يتوقعه الآخرون من شخص يحتل مركزاً اجتماعياً معيناً خلال تفاعله مع أشخاص يشغلون هم الآخرون أوضاعاً اجتماعية أخرى، وتركز هذه النظرية على مفهومين رئيسيين في تفسير عملية التنشئة الاجتماعية وهما: المكانة الاجتماعية والدور الاجتماعي، فالمكانة الاجتماعية يقصد بها وضع الفرد في بناء اجتماعي يتحدد اجتماعياً وترتبط به إلتزامات وواجبات تقابلها حقوق وامتيازات ويرتبط بكل مكانة نمط من السلوك المتوقع وهو الدور الاجتماعي وهو المفهوم الثاني ويتضمن تلك الأفعال التي تتقبلها الجماعة في ضوء مستويات السلوك في ظل الثقافة السائدة وعادة ما يكون للفرد أكثر من دور داخل النظام الذي ينتهي إليه، فعلى سبيل المثال في عملية التفاعل الاجتماعي يكتسب الطفل أدواراً اجتماعية من الأباء والراشدين، ومعامل الارتباط العاطفي هنا مهم لأنه يحرك دوافع الطفل نحو التعلم، ولا بد من توفر الأمن والطمأنينة².

وتبنى نظرية الدور على مجموعة افتراضات أساسية ومسلمات يتفق عليها في حقل العلوم الاجتماعية، والافتراضات هي:

- إن بعض أنماط السلوك تعد صفة مميزة لأداء الأفراد الذين يعملون داخل إطار معين.
- إن الأدوار غالباً ما ترتبط بعدد معين من الأفراد الذين يشتركون في هوية واحدة.
- إن الأفراد غالباً ما يكونون مدركين للدور الذين يقومون به، وإلى حد معين الأدوار يتحكم فيها حقيقة الإدراك بها.
- إن الأدوار تستمر بسبب ما يترتب عليها من نتائج من ناحية وبسبب ارتباطها بسياق نظم اجتماعية أكثر اتساعاً من ناحية أخرى.

1- إسرائ عمران أحمد عبد الكافي، دور القيادة في الإصلاح السياسي: لدراسة العلاقة بين الفكر والممارسة: قيادة عمرين عبد العزيز نموذجاً، دار السلام للنشر والطباعة والتوزيع، 2011.

2- عبد العزيز خواجه، مبادئ في التنشئة الاجتماعية، الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2005، ص 77-78

- إن الأفراد يجب تأهيلهم للأدوار التي يقومون بها.
- أما مسلمات نظرية الدور هي كالتالي:
- يعرف الناس الأدوار لأنفسهم وللآخرين مستندين على القراءة والتعلم الاجتماعي.
- يكون الناس توقعات حول أدوارهم وأدوار الآخرين.
- يشجع الأفراد بعضهم البعض ليقوموا بلعب الأدوار المتوقعة منهم.
- الأفراد يتصرفون ضمن الأدوار التي سيتبنونها.
- وتتوصل هذه النظرية إلى الفهم العميق للأدوار ثم تنسيقها بمهارة وإتقان ومن ثم تحليل الأدوار والمهارات المترتبة عليها، فهي إطار تحليلي مهم لعلم الاجتماع وعلم النفس¹.

الفرع 02: مفهوم الدور من المنظور السياسي

أخذ مفهوم الدور في منظوره السياسي بعدا مزدوجا من خلال مفهوم الدور الوطني ومفهوم الدور السياسي الخارجي، فمفهوم الدور الوطني يركز على أنماط السلوك والمواقف المتوقعة من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل صنع القرار، ويرتبط مفهوم الدور الوطني بأوضاع صانع السياسة الخارجية من خلال إدراك صانعي السياسة الخارجية في تحديد الدور المطلوب في الوضع أو المكانة أو الاتجاه الذي يتطلبه، أي التوازن بين القوة والدور، أما الدور السياسي الخارجي يرتبط بالسلوك السياسي الخارجي للدولة والوظائف التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية معينة وذلك من خلال سعيها لتحقيق أهدافها الوطنية العليا، إلا انه يمكن النظر إلى الدور من خلال مكانة القوة أو موضعها داخل النظام الإقليمي أو الدولي².

1- طلال حريز العنزي وآخرون، "نظرية الدور"، دراسة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2013، أنظر الموقع الإلكتروني:

<https://fr.scribd.com/>

2- مريم مخلوف، "نظرية الدور في العلاقات الدولية"، الموسوعة السياسية، تاريخ النشر 2017/06/03، تاريخ الإطلاع 2017/08/27، الموقع الإلكتروني:

[/http://political-encyclopedia.org](http://political-encyclopedia.org)

والدور كذلك يعني قدرة القيادة على توفير الأمن، فهو يتحدد من خلال القوة الوطنية إضافة إلى الظروف الدولية والإرث والخبرة المتعلقة بكيفية توظيف القوة، ويهتم اقتراب الدور بدراسة السلوك حيث صانع السياسة الخارجية يسعى لإنجاز بعض المهام على مستوى النظام الإقليمي أو الدولي. فهو يصور دول العالم وكأنها تلعب أدوارا مختلفة سلمية، تعاونية، تكاملية صراعية، عدوانية، تدخلية¹.

وحاول بعض الباحثين في علم السياسة استخدام إقتراب الدور في تحليل الظواهر السياسية حيث قام "كال هولستي" بكتابة مقال عام 1970 بعنوان: "تصورات الدور القومي في دراسة السياسة الخارجية" National role conception in the study of foreign policy " وتطرق إلى أن سلوك الدولة على المستوى الخارجي يحدده تصور وإدراك صانع السياسة لأدوار الدولة من خلال القرارات الخارجية والسياسات أو ما يسمى أداء الدور، والتي تكون محصلة لدور واضعي المطالب، والأحداث أو الاتجاهات في البيئة الخارجية وتوقعات الحكومات الأخرى والقواعد القانونية الناتجة من العادات أو الأعراف أو المعاهدات أو حالة الصراع السائدة².

والتغيير في الأدوار يرتكز على مفهومين: التكيف والتعلم والخبرة، ويشير التكيف لدرجة التغييرات في الاستراتيجيات في أداء الدور، والغرض من هذا الدور يبقى ثابت، وغالبا ما تستخدم عمليات التكيف آليات السببية في دور عقلائي حيث الأدوار تنظم السلوك ولكنها لا تفسر على أنها لها آثار التأسيسية للفاعل أو النظام الاجتماعي، فالتكيف على هذا النحو المحدد هنا هو مماثل للمستويات الثلاثة الأولى من السياسة الخارجية تغيير في تصنيف "هيرمان" من خلال استخدام أدوات معينة أو تغيير تكتيكات أو الطريقة التي ينظر بها للمشكلات الإستراتيجية، أما التعلم كما هو محدد من قبل "جاك ليفي" يصف تغيير المعتقدات أو درجة الثقة في واحدة من المعتقدات أو درجة تطوير مهارات جديدة أو إجراءات نتيجة الملاحظة والتفسير من الخبرة وكل هذا نتيجة التغييرات في المفاهيم حول طبيعة النظام السياسي والظروف المحيطة به³.

1- سفيان صخري، "اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية"، جريدة اليوم الجزائرية، عدد. 2774، 25 مارس 2007، ص08

2 - K. J. Holsti, "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy", International Studies Quarterly, Vol. 14, No. 3 (Sep., 1970), Accessed: 04/01/2012, the JSTOR archive, Stable URL: <http://www.jstor.org/stable>

3 - Sebastian Harnisch and others, "Role Theory in International Relations Approaches and analyses", Routledge advances in international relations and global politics, First published 2011, p 10-16

وعلى الرغم من أن نظرية الدور في السياسة الخارجية قد تعثرت منذ إنشائها في 1970، إلا أنها تستخدم مفاهيم وأساليب كاملة ومهمة لمحللي السياسة الخارجية من أجل عبور كل المستويات التقليدية للتحليل في دراسة السياسة الخارجية رغم الاتصال والعلاقة مع نظريات العلاقات الدولية الأخرى، فهي الطريقة التي يمكن أن تجلب المزيد من التكامل بين تحليل السياسة الخارجية والعلاقات الدولية خاصة النظرية البنائية، وقد أثبتت قدرة تفسيرية بالاشتراك مع نظريات أخرى¹، بالإضافة إلى أن نظرية الدور تسهل تقسيم عملية السياسة الخارجية والتحليل من خلال ستة فئات هي:

- إستكشاف مختلف المحددات والعوامل التي أثرت في السياسة الخارجية.
- دراسة تأثير مجموعة العوامل على عملية السياسة الخارجية.
- دراسة طبيعة وخصائص توجه السياسة الخارجية (تصورات دور).
- دراسة طبيعة وخصائص سلوك السياسة الخارجية (أداء الدور).
- دراسة عملية صنع القرار.
- فحص التطابق بين التوجهات (التصورات دور) وسلوك السياسة الخارجية (أداء الدور)².

ومن هنا نستنتج أن مقارنة الدور تساعدنا في تحليل كيفية استخدام الجزائر للمقومات الجيواستراتيجية في تشكيل دورها تجاه إفريقيا، وتساعدنا في قراءة واقع ومستقبل الدور الجزائري في المنطقة.

1- Cameron G. Thies, "Role Theory and Foreign Policy", **International Studies Association Compendium Project**, Foreign Policy Analysis section, May 2009, p 35-36, **Stable URL**:

www.isanet.org/compendium

2 - Sofiane Sekhri, "The role approach as a theoretical framework for the analysis of foreign policy in third world countries", **African Journal of Political Science and International Relations** Vol. 3 (10), October, 2009, pp 427-428, Available online at <http://www.academicjournals.org/ajpsir>

المطلب الثاني: الدور كأحد مكونات السياسة الخارجية

يعتبر الدور أحد المكونات الرئيسية في تشكيل السياسة الخارجية للدول، بحيث هناك مجموعة من المحددات التي تؤثر في سلوكيات وأدوار الدول، ومن خلال محددات الدور تقوم الدول بلعب مجموعة من الأدوار الإقليمية من منطلق مقوماتها الجيواستراتيجية.

الفرع 01: محددات الدور في السياسة الخارجية

إن تحليل وتفسير السياسة الخارجية يرجع إلى ضبط وتحديد العوامل والمحددات التي تؤثر في صنع السياسة الخارجية وهي كثيرة كما ذكرنا في المطلب الثاني وتعددتها يظهر تعقيد عملية تحليل وتفسير السياسة الخارجية.

لذلك فإنه يكون من المستحيل فهم السياسات الخارجية وتفسيرها، فبعض السياسات تبدو غير رشيدة، وبعضها الآخر متأثر بالعديد من المتغيرات إلى حد يصبح معه من الصعب إن لم يكن من المستحيل التمييز بين أثر كل متغير، كما إن البعض الآخر من السياسات قد يكون محاطاً بإطار من السرية¹. ومن خلال المحاولة للفهم في دوافع صانعي القرار يمكن أن نتوصل إلى أدوات مناسبة للتعامل مع سياساتهم، ولكن القضية ليست مجرد القدرة على تفسير دافع صانعي القرار في الدول الأخرى لكي يمكن التنبؤ بسلوكهم، ولكنها أيضاً قضية قدرة الدولة على فهم سياستها هي، فمن الضروري أن نكون قادرين على إدراك سياستنا الطفولية و الرشيدة إن كنا نريد أن نفهم توجهاتنا والعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية لأن تلك العوامل لا تنتج الآثار نفسها على السياسة الخارجية فعلى سبيل المثال قد يحاولوا صانعو القرار إعطاء إنطباع بضعف القوة العسكرية لدولهم لزيادة الإنفاق العسكري بدعم الرأي العام له ولكن هذه السياسة قد تؤدي إلى تشجيع صانعي القرار في الدول الأخرى إلى محاولة الاستفادة من هذا الموقف بشكل معين².

1 -Jean Frédéric Morin, La Politique étrangère, Paris: Armand Colin, 2011, 47-48

2- لويدي جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم، السعودية: عمادة شؤون المكتبات، 1989، ص.317.

وهذا يقودنا للحديث عن علاقة مفهوم الدور بمفهوم السياسة الخارجية، فلا يوجد تعريف متفق عليه لمفهوم السياسة الخارجية عند علماء السياسة بشكل عام وعلم العلاقات الدولية بشكل خاص وعليه فقد تعددت تعريفات الباحثين إزاءها وهذا يعكس تعقيد الظاهرة السياسية الخارجية وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج في إطارها والعلاقة بينهما.

عرفها "كورت" بأنها: (تعبّر عن مجموعة إجمالية من تلك المبادئ التي في ظلها تدار علاقات دولة مع الدول الأخرى)، إلا أن هذا التعريف يقتصر على جانب واحد هو أنه لا يعد القنوات القتالية أداة من أدوات السياسة الخارجية.

أما السفير "ليون نويل" فقد عرفها بأنها: "فن إدارة علاقات دولة مع دول الأخرى" في حين يرى "مودلسكي" بأنها: "نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتفسير سلوكيات الدول الأخرى ولأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية: المدخلات والمخرجات"¹.

ويعرف "حامد ربيع" السياسة الخارجية بأنها: "جميع صور النشاط الخارجي حتى لو تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه إسم السياسة الخارجية"، وهناك إتجاه يعرفها بأنها: "مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها، من خلال السلطات المحددة دستوريا، وأن تتعامل مع الدول الأجنبية ومشكلات البيئة الدولية باستعمال النفود والقوة بل والعنف في بعض الأحيان"².

فالسياسة الخارجية لا تتحدد طبقا لتشريعات ملزمة كما هو الحال في السياسة الداخلية، ولكن يمكن التعرف عليها من خلال مجموعة من المؤثرات التي قد تعطي نتائج متناقضة تجعل من الصعب التعرف على حقيقة السياسة الخارجية للدولة والسياسة الخارجية للدولة الواحدة تتفاوت بتفاوت من يتم التعامل معهم وتفاوت قضايا التعامل الخارجي، فقد تتبع الدولة سياسة تعاونية بالنسبة لقضية معينة مع الدولة معينة وسياسة أخرى صراعية بالنسبة لقضية أخرى مع الدولة ذاتها وهذا يقودنا إلى تقديم تعريف

1- أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، الاردن: دارزهران للنشر والتوزيع، 2011، ص.19.

2- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة، (1998)، ص. 08.

يأخذ في الاعتبار الأبعاد المحتملة لتلك السياسة¹، فالسياسة الخارجية للدولة هي من صنع أفراد وجماعات يمثلون الدولة ويعرفون بصناع القرارات، لذا فصناعة قرارات السياسة الخارجية يمكن أن تدرس في ضوء التفاعل بين متخذي أو صناع القرارات وبيئتهم الداخلية.

إن ما يميز قرارات السياسة الخارجية عن بقية القرارات هي أنها تخضع لتفاعل فريد من نوعه ألا وهو التفاعل بين البيئة الداخلية والخارجية، وأن عملية صناعة القرار الخارجي تختلف من دولة إلى أخرى حسب تركيبة النظام السياسي للدولة، إلا أنه رغم هذا الإختلاف في النظم السياسية للدول فإن هناك أصولاً مشتركة في صنع السياسة الخارجية، فبغض النظر عن طبيعة النظام السياسي يشارك في صناعة القرار الخارجي عدد من الأجهزة الحكومية والتي عادة ما يكون لها مفاهيم ومواقف مختلفة، إلا أنه خلال عملية صناعة القرار تقلل التناقضات بين الأجهزة المختلفة وتقرب وجهات النظر بقدر الإمكان من أجل صناعة قرار في السياسة الخارجية يكون يمثل إلى حد ما الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الداخلية وتكون هذه الأوضاع بمثابة مقومات دعم تحدد توجهات السياسة الخارجية لدولة معينة، وكل هذا بهدف صياغة سياسة خارجية شاملة تخدم مصلحة الدولة.

ومن ناحية محددات الدور في السياسة الخارجية فهي نفسها العوامل والمحددات التي

تحدد توجهات السياسة الخارجية لدولة ما:

1. الخصائص القومية:

وهي كل الأبعاد الكامنة في كيان الوحدة ذاتها كوحدة كلية شاملة والتي تتسم بصفة الإستقرار النسبي والخصائص القومية تنقسم إلى خمسة الأبعاد هي: القدرات القومية، والمشكلات الاجتماعية، والتكوين الاجتماعي والتكوين القومي والتوجهات المجتمعية.

يقصد بالقدرات القومية القدرات العسكرية الناشئة عن تفاعل حجم الموارد المتاحة مع مستوى التطور التكنولوجي للدولة أما المشكلات الاجتماعية فهي المشكلات ذات الطبيعة المزمنة النابعة من البنيان الاجتماعي والإقتصادي والسياسي للدولة كالتضخم والبطالة الدائمة وعدم الإستقرار السياسي أما

1- بدون مؤلف، "السياسة الخارجية"، اعداد قسم الأبحاث والدراسات في الاكاديمية العربية المفتوحة، 2007- 2008، ص.

التكوين الاجتماعي فإنه إنقسام المجتمع إلى شرائح إجتماعية (نخب سياسية، طبقات إجتماعية جماعات مصالح) أما التكوين القومي فهو درجة الإندماج القومي للمجتمع في حين يقصد بالتوجهات المجتمعية مجموعة الأفكار الأساسية التي يعتنقها معظم أفراد المجتمع والتي تحدد رؤيتهم للعالم السياسي¹.

2. النظام السياسي:

يقصد بالنظام السياسي ذلك الدور أو الأدوار في النسق السياسي الوطني التي تكمن فيها سلطة إتخاذ القرارات الملزمة، وينطلق تحليل أثر النظام السياسي على السياسة الخارجية من خلال أن السياسة الخارجية (عملية صناعية) تنطلق من السلطة التنفيذية بصفة رئيسية، ومن المتغيرات التي تدخل في النظام السياسي وأثره في السياسة الخارجية كمتغير الحكم الديمقراطي والتسلطي وأثر الرأي العام في السياسية الخارجية².

3. النسق الدولي:

يقصد بالنسق مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيا من خلال عملية التفاعل، فالنسق يتميز بالترابط بين وحداته، بمعنى سلوك أي وحدة يتأثر بسلوك الوحدات إلى أخرى، وينطوي النسق الدولي على أربعة أبعاد رئيسية:

- الوحدات الدولية: وهي جميع الفاعلين الدوليين الذين يقومون بأدوار معينة داخل النسق الدولي الذي يتأثر بعضه ببعض.
- البنيان الدولي: ويقصد به كيفية ترتيب الوحدات المكونة للنسق بالنسبة لبعضها البعض ويتحدد بهذا الترتيب طبقا لكيفية توزيع المقدرات بين الوحدات المكونة للنسق.
- المؤسسات: ويقصد بها مجموعة من القواعد والإجراءات الرسمية والفرقة التي تنظم سلوك الفاعلين الدوليين إتجاه القضايا العالمية المختلفة ومنها التنظيمات الدولية والقواعد القانونية والعرفية والمستمرة في النسق الدولي.
- العمليات السياسية: ويقصد بها مجموعة التفاعلات العالمية التي تتم في إطار الهيكل والمؤسسات.

1- احمد نوري النعمي، مرجع سبق ذكره، ص.255-256.

2- محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص. 255.

4. المسافة الدولية:

ينطلق هذا المفهوم من منطلق أن المسافة النسبية بين الوحدة الدولية وهي تشمل المسافة الجغرافية والمسافة الثقافية والمسافة الاقتصادية والمسافة العسكرية وغيرها من مختلف الأبعاد القومية للسياسة الخارجية.

5. التفاعلات الدولية:

هي سلوكيات الدول الأخرى فالسياسة الخارجية تتأثر بسلوكيات الدولة الأخرى ونوعية الضغوط التي تتعرض لها من تلك الدول وتضم التفاعلات الدولية السلوك السابق للدولة الأخرى وسياق التسليح والمعاملات والاستقطاب الدولي والإعتماد الاقتصادي الدولي¹.

6. الموقف الدولي:

يقصد بالموقف الدولي الحافز المباشر الناشئ من البيئة الخارجية في فترة زمنية معينة والذي يتطلب من صانع السياسة الخارجية التصرف بشكل معين للتعامل معه وقد حدد (هيرمان) ثلاثة أبعاد رئيسية تمثل أبعاد الموقف الدولي وهي: المفاجئة والتهديد والوقت المتاح. فالمواقف الدولية تختلف من حيث درجة توقع صانع السياسة الخارجية الحافز الخارجي، فحصار القوات السوفياتية لبرلين متوقعا بالنسبة لصانع السياسة الخارجية الأمريكية بينما لم تكن هجوم القوات اليابانية على بيرل هاربور أمرا متوقعا بالنسبة لصانع السياسة الخارجية الأمريكية.

7. القائد السياسي والبيئة النفسية:

هناك مجموعة من المتغيرات المرتبطة بالقائد السياسي صانع السياسة الخارجية هذه المتغيرات ذات طبيعة فردية قيادية ولكنها تؤثر في السياسة الخارجية وتدخل فيها الدوافع الذاتية والخصائص الشخصية للقائد بالإضافة إلى المتغيرات النفسية أي البيئة النفسية والإدراكات والتصورات الذهنية²، وكلها متغيرات وعوامل مباشرة موضوعية تؤثر في صناعة السياسة الخارجية.

1- محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص. 255-323.

2- المرجع نفسه، ص. 356-423.

وبهذا فإن العوامل والمحددات سألقة الذكر هي التي تمكننا منهجياً من أن نطلق صفة السياسة الخارجية على الظاهرة محل البحث، لأن أهمية هذا التحليل تنبع من ضرورة وضع حدود الظاهرة المراد تفسيرها¹، وضبط العوامل والمحددات المؤثرة في هذه الظاهرة.

ونظراً لتعقيد محددات السياسة الخارجية في جميع الأنظمة السياسية نرى أن لها قنوات محددة لإتخاذ القرار بشأنها وبعبارة أخرى إن من المسؤولين والمصادر المختصة هم فقط الذين يملكون الإمكانية في رسم السياسة الخارجية، لذا نرى بقية المسؤولين والمصادر الأخرى في الحكومات الأجنبية ينظمون أعمالهم طبقاً لما يعلنه هؤلاء المختصون، والواقع أنه إذا أعلن أحد المسؤولين الذين لهم الحق في اتخاذ القرار بشأن سياسة بلاده عن رأيه حيث يصبح ذلك ذا تبعات سياسية وأهمية قانونية خارج حدود بلاده.

الفرع 02: الأدوار الإقليمية للدولة

إن السياسة الخارجية كعملية تحليلية تهدف إلى إيجاد العلاقة بين مختلف الفواعل وفي جميع المستويات، ويكون ذلك من خلال استخدام مجموعة مقاربات تحليل السياسة الخارجية وتحليل البيئة الداخلية والخارجية المؤثرة في عملية صنع القرار²، فهي عملية جد معقدة لتداخل محدداتها وإختلافها من بيئة لأخرى كما أن نظرتها ومجالها التحليلي واسع ويجمع عدة احتمالات، وخاصة مع ظهور دور القيم والمعتقدات في توجهات صانع القرار من حيث إدراك صانع القرار في السياسة الخارجية لأهمية هذه المقومات أو من ناحية تفسير وتحليل لهذه المقومات ودورها في صياغة السياسة الخارجية.

في ظل تشابك المصالح بين الدول، وتلاشي الحدود والتأثير المتبادل بينهما، لم يعد في إمكان أية دولة حماية مصالحها العليا في عزلة عن محيطها الخارجي دون القيام بدور في هذا المحيط بدافع حماية مصالحها، وتقليص التأثيرات السلبية لهذا المحيط وتعظيم الفرص، ولا شك أن المصالح الوطنية تفرض على الدولة الاهتمام بالمحيط المجاور لها، وربما أبعد من هذا المجال، فالدول لها قناعة بأن قيامها بممارسة دور خارجي ليس ترفاً أو خياراً بقدر ما هو ضرورة حتمية للدفاع عن مصالحها الحيوية وأمنها الوطني³.

1- بدون مؤلف، "السياسة الخارجية"، مرجع سبق ذكره، ص. 79.

2 - C. Alden, *Foreign policy analysis*, University of London International Programmes, 2015, p10

3- محمود جبر، "البحث عن المكانة: إشكالية الدور الخارجي المصري"، المركز العربي للدراسات والبحوث، تاريخ النشر:

20/أكتوبر/2014، تاريخ الإطلاع: 2016/07/11، الموقع الإلكتروني: <http://www.acrseg.org/13314>

حللت دراسة لـ "هولستي" Holsti بيانات من 71 رئيس دولة وحكومة فضلا عن وزراء خارجية بين عامي 1965 و1967، وقد حددت مجموعة من الأدوار الرئيسية التي عبر عنها قادة الدول من دور: معقل لثورات التحرير، دور الرائد الإقليمي الحامي الإقليمي، دور النشط المستقل، المؤيد للتحرر، دور المعارض للإمبريالية المدافع عن المبادئ، دور الوسيط، الدافع للتكامل الإقليمي وللتعاون، دور الجسر، الحليف المشجع للتنمية الداخلية، وكل هذا في ظل الإختلافات في البيئة الإقليمية والنظم السياسية، والثقافة السياسية، وقد تم توثيق تطور مقارنة الدور في تحليل السياسة الخارجية في العديد من الكتب والمقالات الأخيرة، فمقاربة الدور لها قيمة وصفية وتنظيمية وتفسيرية لدراسة السياسة الخارجية بسبب مفرداتها المفاهيمية الغنية وقدرتها على العبور إلى مستويات أخرى من التحليل وكذلك سهولة التكيف مع المناهج النظرية الأخرى، وتماشيا مع تحليل السياسة الخارجية يمكن تطبيق إقتراب الدور بشكل مناسب على كل من الأفراد والمؤسسات التجارية والدول، وقد ركزت معظم تطبيقات إقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية على شرح وتحليل مفهوم الدور الوطني وما يرتبط به من سلوكيات السياسة الخارجية لدول شمال الكرة الأرضية، بما في ذلك الولايات المتحدة، روسيا، المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا، كندا، اليابان، وإسرائيل وقد كتب كثير من العلماء أيضا على أنواع من الأدوار في السلطة المدنية والعسكرية لألمانيا واليابان¹.

كما أن مفهوم الدور الوطني متعلق بعوامل أخرى ذات الاهتمام الوطني والسياسة الخارجية سواء من الناحية البنائية أو العقلانية، فالمفهوم مرتبط بالعوامل التفسيرية البنائية الاجتماعية المحلية، فهي العنصر الداخلي للدولة والهوية الوطنية. وهناك عوامل أخرى من أبرزها المؤسسية للنظام السياسي، وهي قد تشترط المصالح، ولكن أيضا تنظيم وصول مصالح المجتمع لمراكز القوى السياسية والتي تشكل جانبا هاما من هوية الدولة².

1 - Thies, Cameron, "Role Theory and Foreign Policy Analysis in Latin America", ISA: Foreign Policy Analysis, International Studies Association, 2014, P 02-03

2 - Ulrich Krotz, "National Role Conceptions and Foreign Policies: France and Germany Compared", Program for the Study of Germany and Europe Working Paper 02.1, Center for European Studies Harvard University, 2002, Date of access: 10/07/2016, website: www.ciaonet.org/attachments

إن إقتراب الدور في السياسة الخارجية يفرض من الناحية العملية التطبيقية مجموعة الوظائف والأدوار التي تلعبها الدولة على المستوى الإقليمي أو المستوى الدولي سواء من الناحية الواقعية من خلال إمكانياتها أو ما تطمح الدولة للقيام به، وهو يعبر عن الوحدة السياسية ودورها في النسق الدولي هذا الدور في السياسة الخارجية يعبر عن تصور لسياستها الخارجية ومميزاتها الخاصة، وهذا الدور يحمل ثلاثة أبعاد رئيسية:

أولاً: تصور الدولة في سياستها الخارجية لدرجة نفوذها سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.
ثانياً: تصور صانع السياسة الخارجية للدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية من خلال الدوافع التعاونية أو الدوافع الصراعية.
ثالثاً: توقعات صانع السياسة الخارجية للتغيرات المحتملة في المستوى الإقليمي أو المستوى العالمي (النسق الدولي)، فهناك أدواراً تتضمن التغير الكلي وهناك أدواراً تتضمن الإستمرار والحفاظ على الوضع الراهن¹.

يعتبر مفهوم النظام الإقليمي من المفاهيم الأساسية في تحليل دور الوحدة السياسية في المستوى الإقليمي وتأثيرها على النسق الدولي، وكل هذا عن طريق أعمال الباحثين مثل "جوزيف ناي" Joseph Ney والثورات العلمي لنظرية التكامل والاندماج²، وقد عرف النظام الإقليمي كل من "لويس كانتوري" و"ستيفن سبيغل" على أنه ذلك النظام من مجموعة من الدول المتجاورة والمتفاعلة والتي تمتلك بعض العوامل المشتركة من تاريخ وثقافة ولغة إلخ³، وتكون مجموعة الأدوار الإقليمية التي تقوم بها الدولة على أساس إما:

— الحليف المخلص: في هذه الحالة يلتزم تلتزم الدولة عن طريق سياستها الخارجية بدعم وتأييد سياسات الدول الإقليمية سواء داخليا أو خارجيا.

1- محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 48-49

2- محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية، مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001، ص 8-9

3 - Louis Gantori and Steven Spigal, International politics, prentice Hall, New Jersey, Englewood cliff, p 2-4-5

- القائد الإقليمي: هذا الدور يكون عن طريق التأثير المباشر أو غير المباشر بالإمكانيات والمقومات التي تمتلكها الدولة ومصداقيتها على المستوى الخارجي بمقارنة بالدول المجاورة في نفس الإقليم وكل هذا عن طريق تفعيل لمقوماتها الجيوستراتيجية.
- المدافع الإقليمي: وفي هذه الحالة تقوم الدولة بلعب دور المدافع عن أي تدخل أو عدوان خارجي في النظام الإقليمي التي تنتمي إليه الدولة.
- قائد التكامل الإقليمي: وفي هذه الحالة تتصور الدولة أنها مسؤولة عن توحيد وتكامل دول الإقليم سواء في دولة واحدة أو عن طريق تنظيم إقليمي يوحدهم.
- دور المهيمن الإقليمي: ويسمى نموذج الهيمنة الإقليمية وتحدد فيه خمسة أدوار تقوم بها الدولة: المهيمن الإقليمي، المتطلع إلى الهيمنة، المهيمن المحتمل، دور المساوم (الفاعل الثاني في الإقليم)، الموازن في الإقليم¹.

المطلب الثالث: الرؤية الاستراتيجية في السياسة الخارجية

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى للرؤية الاستراتيجية في السياسة الخارجية، وهذه الرؤية تدرس البيئة الإستراتيجية وتحدد مصادر التهديد من منطلق الإطار المرجعي للدولة وخبرتها الأمنية.

الفرع 01: إدراك مصادر التهديد كمعطى جيواستراتيجي

إن مفهوم التهديد من الناحية اللغوية هو ناتج عن نية إلحاق الضرر والأذى فهو يتعلق بكل ما يخل بالأمن، ومن الناحية الإستراتيجية هناك من يراه أنه بلوغ المصالح والغايات القومية درجة من التعارض يتعذر معها إيجاد حل سلمي وبالتالي ظهور حالة من اللأمن فدراسة التهديدات يفرض التطرق لوحدة التحليل الرئيسية (تهديد فردي، جماعي، قومي، إقليمي، عالمي) مروراً بتحديد مصادر التهديد (داخلية، خارجية)، وصولاً إلى الإستراتيجيات والسياسات الأمنية الملائمة لطبيعة التهديدات، مما يدل على أن كل دولة ولها طبيعة إدراكية للتهديدات ولوسائل التعامل معها وفقاً لإمكانياتها وظروفها².

1- عبد القادر دندن، الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية، الأردن: دار الكتاب الأكاديمي، 2015، ص 35-40

2- ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، الأردن: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011، ص 29-30.

إن عدم وجود إتفاق على مفهوم واحد للتهديد، يرجع إلى الإختلاف في تحديد مفهوم الأمن في حد ذاته، إلا أن "باري بوازن" وتوافقا مع مقاربتة القطاعية للأمن يطرح تصنيفا قطاعيا للتهديدات الأمنية فهو يرى أن هناك: تهديدات تستهدف القدرات العسكرية للدولة بما يهدد الوحدة الترابية، وتهديدات تستهدف القطاع السياسي إما داخلي ويشمل كل ما يتعلق بالمساس بقيم العدل ورموز الدولة، أما الخارجي فيتعلق بمدى تأثير النظام الدولي على الدولة كوحدة سياسية، وهناك تهديدات تستهدف القطاع الاقتصادي وتوفير الموارد الطبيعية، ويوجد تهديدات ذات طابع مجتمعي تستهدف الوحدة الثقافية-الاجتماعية، وأخيرا تهديدات تستهدف القطاع البيئي المرتبطة بالنشاط الإنساني المدمر للطبيعة، ويشير هنا "باري بوازن" إلى مجموعة من التهديدات الأمنية المتغيرة والخاضعة للسياقات الزمنية المختلفة وخاصة في مجال التكنولوجيات، ويمكن الإشارة إلى "روبرت كابلان" في مقال نشره بمجلة "The Atlantic" أن الندرة، الجريمة، الاكتظاظ السكاني، العشائرية، الأمراض، كلها تشكل تهديدا¹.

أما الإدراك فيعرف بأنه العملية المعرفية الاساسية الخاصة بتنظيم المعلومات التي ترد إلى العقل من البيئة الخارجية في وقت معين، فيقول "أحمد صقر عاشور": "يقصد بالإدراك الطريقة التي يرى بها الفرد العالم المحيط به، وذلك عن طريق استقبال المعلومات وتنظيمها وتفسيرها، وتكوين مفاهيم خاصة" فهو عملية للمدخلات التي ترد إلى الفرد من البيئة المحيطة حيث يتم عمل مقارنات وتفاعل بين ما يرد من معلومات أو بيانات وبين مثيلاتها المخزنة في الذاكرة على نحو يؤدي إلى سلوك محدد" ويقول "أحمد ماهر": "يتوقف سلوكنا على كيفية إدراكنا لما يحيط بنا من نظم اجتماعية ونحن نتعامل مع المثيرات الموجودة في البيئة ندركها ليس كما هي عليه في الواقع، وعلى هذا فإن أسلوب إدراكنا يحدد سلوكنا لتأتي مجموعة من العمليات الذهنية التي تمثل التمثيل الذهني أو العقلي لتلك المثيرات، فنقوم باختيار بعضها ثم تنظيمها ثم تفسيرها، لكي يؤدي إلى التصرف بشكل معين"².

1- أحمد فريجة ولدومية فريجة، "الأمن والتهديدات الأمنية" في عالم ما بعد الحرب الباردة"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 14، جانفي 2016، الموقع الإلكتروني: www.revues.univ-ouargla.dz

2- مصطفى كريم، "الإدراك ... مفهومه وأهميته وخطواته"، موقع مفكرة الإسلام، تاريخ النشر 2009/12/25، تاريخ الإطلاع 2016/07/16، الموقع الإلكتروني: www.islammemo.cc

إن الإدراك من أهم العمليات العقلية التي يقوم بها الإنسان لفهم وتفسير العالم، ومن ثم تقييمه والتصرف على أساسه. وتبرز أهمية العملية الإدراكية في مجالي العلاقات الإنسانية، حيث العلاقة بين الأفراد والسياسة الدولية، وحيث العلاقة بين الفواعل الدولية، وهي تستند إلى كون السلوك البشري لا يتشكل من مثير واستجابة فحسب، بل يمر عبر مرحلة وسيطة هي التي تحدد شكل الاستجابة بناء على الانطباعات والصور التي تم تلقيها من هذه المثيرات، وليس على المثيرات ذاتها. فالإدراك هو عملية عقلية معرفية يتم فيها إدراك المثيرات الاجتماعية بمساعدة الحواس، وتفسيرها في ضوء الإطار المرجعي والخبرة السابقة والظروف المحيطة، أو هو عملية تكوين انطباعات عن الآخرين وتصنيفهم في فئات ذات معنى، وتقييمهم والحكم على سلوكهم وخصالهم، أو هو تشكيل صور ذهنية للأشياء والأشخاص والأحداث والأمم والسياسات في عقل الإنسان، تعكس البيئة الاجتماعية والسياسية التي يحيا فيها وتساعد على تقييم العالم من حوله¹.

ويجب الإشارة إلى أن هناك مستويات لإدراك مصادر التهديد بأبعادها الأمنية والسياسية والاجتماعية كالإدراك الرسمي للدولة الذي تمثله مؤسسات السيادة وصنع القرار، وإدراك النخب المهتمة من قادة رأي وخبراء وأغلبهم تخرجوا من مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، كما يوجد إدراك النخب المدنية المستقلة التي تمثل تيارات ومدارس فكرية متعددة إلى جانب إدراك المعارضة السياسية، وأخيراً إدراك المجتمع أو عامة الناس وتصورهم لمصادر التهديد، وعملية الإدراك السياسي لمصادر التهديد ترتبط بثلاثة أبعاد أساسية، الأول البعد الحسي المتمثل بالإحساس الواقعي من خلال الأحداث ومخرجاتها من مصادر تقليدية مستمرة أو أخرى كامنة أو مصادر طارئة وجديدة، وثانياً البعد المعرفي ويرتبط بالمؤشرات والأدلة والنماذج النظرية وخبرات الآخرين، ثم البعد المستقبلي الذي يعتمد القدرة على الاستشراف والقدرة على القراءة المستقبلية الدقيقة للوقائع الراهنة، والاستفادة من الخبرات السابقة في مراقبة سلوك مصادر التهديد واتجاهاتها².

1- داليا رشدي، تأثير "سوء الإدراك" في الصراعات والأزمات .. إطار تحليلي، مجلة السياسة الدولية، تاريخ الإطلاع 2016/07/17، الموقع الإلكتروني: <http://www.siyassa.org.eg>

2- باسم الطويسي، "إعادة تعريف مصادر التهديد"، جريدة الغد الأردني، تاريخ النشر 2010/05/06، تاريخ الإطلاع 2016/07/16، الموقع الإلكتروني: <http://www.alghad.com/articles>

ويتأثر إدراك صانعي القرار بتطور هذه التصورات عبر فترة طويلة من الزمن متأثراً بالخبرات والعقائد العامة والتقاليد السائدة في المجتمع، بحيث وجد أن هناك علاقة مباشرة بين مفاهيم وتصورات النخبة الحاكمة وبين سلوك السياسة الخارجية، وقد أوضحت دراسة أجراها "هولستي" عن "جون فوستر دالاس" الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية الأمريكي في عهد "إيزنهاور" الدور الذي يمكن أن تلعبه تصورات صانع القرار في عملية صُنَع السياسة الخارجية، فعن طريق تحليل مضمون التصريحات الرسمية المتاحة التي أدلى بها "دالاس" حول الاتحاد السوفياتي، اكتشف "هولستي" أن "دالاس" كان لديه تصور وعقيدة ثابتة عن الاتحاد السوفياتي على أنه مصدر للشر في النسق الدولي¹.

الفرع 02: تأثير الإطار المرجعي والخبرة في توجيه دور الدولة

تنطوي السياسة الخارجية على اتخاذ القرارات وتحليل وتقييم البيانات في ضوء الخبرة والتجربة أجل تحديد الهدف والخيارات المتاحة للعمل والآثار المحتملة لكل من هذه الخيارات لحماية وتعزيز المصالح الوطنية، ونجاح سير السياسة الخارجية يحقق المصالح الوطنية ويساهم في حماية وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، والسعي لتجنب الصراعات للحد من الأضرار المحتملة للمصالح والمكانة والقوة². فالقرار عبارة عن عملية اختيار بين مجموعة من البدائل المطروحة لحل مشكلة، وعملية صنع القرار السياسي لا تكون بصورة فجائية، بل بشكل منظم ومدروس، لأنها تحتاج الى خبرة وإدراك، وإن القرارات الخارجية أخطر من القرارات الداخلية لما يترتب عليها تداعيات مرتبطة بالعالم الخارجي الذي يتميز بديناميكية يمكن أن تكون عالية المخاطر، فتحويل الهدف العام للدولة إلى قرار محدد يبني انطلاقاً من جهات تبدأ من رئيس الحكومة، ووزير الخارجية، والسلطة التشريعية ووسائل الإعلام والرأي العام، ولهذا فإن خطورة في حال لم يؤسس على قواعد علمية وعملية قوية، وهنا لا بد من التأكيد على ضرورة التحضير للقرار قبل إصداره، لأنه يمثل مكانة الدولة ومدى تقدمها ورقمها في تعاملاتها مع بقية دول العالم³.

1- محمد أحمد علي مفتي، "إدراك صانعي القرار لمواقف السياسة الخارجية"، شبكة الألوكة الثقافية، تاريخ النشر 2013/12/21، تاريخ الإطلاع 2016/07/16، الموقع الإلكتروني: <http://www.alukah.net/culture>
2- B.RAMAN, "DECISION- MAKING IN FOREIGN POLICY", **Published on South Asia Analysis Group**, Submitted by asiaadmin, Note no. 86, 09/20/2012, Source URL: <http://www.southasiaanalysis.org/note86>
3- زياد عبدالوهاب النعيمي، "البيئة صنع القرار السياسي في ظل المتغيرات الدولية"، الحوار المتمدن، العدد 2516، 2009/01/04، تاريخ الإطلاع: 2009/07/16، الموقع الإلكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/show>

والسياسة الخارجية في العصر الحديث لها رؤية وبعد جيواستراتيجي راجع إلى دور الدولة في المجال الإقليمي والدولي، والرؤية الجيواستراتيجية لدولة ما في كونها تملك عناصر قوة تمكنها من لعب دور الضامن للإستقرار في المنطقة ودور الدولة القيادية في معادلة الحسابات الاقليمية والدولية، والرؤية الجيواستراتيجية في السياسة الخارجية تسعى إلى إبعاد أجواء التوتر عن داخلها، وتقديم نفسها كقوة إستقرار محاولة توظيف قدراتها ومقوماتها الجيواستراتيجية عن طريق الإستخدام الكفئ والفعال للقدرات والمقومات المتاحة، مما يجعل السياسة الخارجية برؤية جيواستراتيجية ذات أهداف مستقبلية وخطط شاملة وتحليل لنتائج البيئة الداخلية والخارجية مع إستخدام الأبعاد الجغرافية في بناء الإستراتيجية.

فمن حيث عملية صنع القرار فإن الإستراتيجية تعد الإطار العام الذي يضبط قواعد سلوك أصحاب القرار للوصول إلى القرار النهائي وفي هذا المجال ينبغي التمييز بين القرارات الإستراتيجية والقرارات التكتيكية، فالقرار الاستراتيجي وخاصة في السياسة الخارجية هو القرار الأساسي الذي يحمل خصائص السياسة العامة للدولة، وعليه يكون مصدر هذه القرارات أعلى مصدر في الدولة، كرئيس الدولة أو القائد العام للقوات المسلحة، مثال قرار الاتحاد السوفياتي بغزو أفغانستان سنة 1979 وقرار إنسحابه سنة 1988 فهما قراران إستراتيجيان لتأثيرهما الكبير في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية¹.

فصنع السياسة الخارجية من الناحية الإستراتيجية يعتمد على الرؤية والتوجه العام وحسابات الربح والخسارة من خلال نموذج عقلائي في إتخاذ القرارات ووضع مجموعة من البدائل، وهذه العقلانية لا تخرج عن إطارها الواقعي من خلال السعي لتحقيق المصالح العليا للدولة وتحقيق الأمن الوطني².

وتعتبر نظرية الخيار العقلاني من أهم النماذج من خلال استخدام نظرية الخيار أو البديل المنطقي أو العقلاني القائم على أن سلوك الفرد يبني على المنفعة المادية وتحقيق الأرباح، بوضع الأهداف الاستراتيجية لهذه ثم تحديد الخيارات والبدائل التي من الممكن تبنيها لتحقيق هذه الأهداف، إضافةً إلى

1- أحمد نوري النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص. 37-38.

2 - Bernstein, Barton J, Understanding Decision making: U.S.Foreign Policy and the Cuban Missile Crisis. International Security, 2000,p 134–64

المكاسب والخسائر لكل بديل من هذه البدائل، لتحقيق أعلى المكاسب الممكنة، وهو ما يقودنا إلى إحدى النظريات الرئيسية في العلاقات الدولية وهي النظرية الواقعية والتي تنظر إلى فكرة المصلحة والقوة كهدف ومحرك أساسي للعلاقات الدولية، وتقوم النظرية الواقعية بمختلف مدارسها التقليدية، والواقعية الجديدة، والواقعية الهجومية على أساس مبدأ مشترك وهو الاعتقاد بأن النظام السياسي الدولي الذي يُؤطر العلاقات الدولية يعتبر نظاماً فوضوياً وقائماً على أساس الصراع وبأن الدول تسعى في ظل هذا النظام السياسي الدولي إلى تحقيق هدفٍ أساسي وهو ضمان البقاء وبالتالي قيام حروب التي تلعب القوة دوراً محورياً في تحديد مجراها ونتائجها وتداعياتها¹.

وعند الحديث عن فعالية السياسة الخارجية وكفاءتها، يجب التطرق لدور الهيكل التسلسلي ودور الهيكل الديمقراطي في السياسة الخارجية، فقد إنتقد كل من "دي توكفيل"، "والتر ليبمان"، "ريموند أرون" الطرق الديمقراطية في السياسة الخارجية، على أساس أنها أقل فاعلية من الطرق التسلسلية، بحيث ينتج الهيكل التسلسلي قرارات سريعة ويضم عددا محدودا من الأفراد، وتقل المساومة لسيطرة الجهاز البيروقراطي في صنع القرار، ومن ناحية ثانية تزداد فعالية الهيكل التسلسلي، ومن ناحية ثالثة تمكن المركزية من تشكيل جبهة موحدة في مجال السياسة الخارجية، وعلى العكس يصعب على الهيكل الديمقراطي ذلك للطابع التعددي وبالتالي إمكانية الإضرار بالمصلحة الوطنية، وعدم ضمان تمثيل خارجي قوي لسياسته الخارجية، أما الميزة الرابعة للهيكل التسلسلي فهي القدرة على إتباع سياسات متناقضة في وقت واحد، إن كان ذلك يؤدي إلى تحقيق هدف ما في السياسة الخارجية، أما في النظام الديمقراطي فحين تزيد مثلاً الدعاية لسياسة الانفراج يصعب من الناحية الأخرى إقناع الشعب بضرورة زيادة الإنفاق على التسليح².

1- فيصل أبوصليب، "تحليل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية (مقرر السياسة الخارجية الكويتية)، الموقع الإلكتروني للدكتور فيصل أبو صليب: رئيس وحدة الدراسات الأمريكية في جامعة الكويت، تاريخ الإطلاع: 2016/07/16، الموقع الإلكتروني: <http://www.abusulaib.com>

2- محمد أحمد علي مفتي، "عملية صنع القرار.. الهياكل الديمقراطية في مواجهة الهياكل التسلسلية" شبكة الألوكة الثقافية، تاريخ النشر 2014/03/16، تاريخ الإطلاع 2016/07/19، الموقع الإلكتروني: www.alukah.net

وقد وجد في بعض الدراسات للكفاءة والفعالية النسبية لكل شكل من أشكال النظم، لتشمل الدراسات ما يقارب 32 دولة خلال الفترة من 1959-1968، وقد توصلت إلى أن النظم الديمقراطية قد تكون أكثر اتساقا في سياستها الخارجية، وأكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات الجديدة من النظم التسلطية، ومن جهة أخرى تؤكد بعض الدراسات أن النظم التسلطية أكثر قدرة على الاحتفاظ بسرية موقفها التفاوضي، وأكثر كفاءة في مجال المفاوضات، ، فقد توصل "كونسي رايت"^{*}، إلى أن النظم الديمقراطية أكثر ترددا في دخول حرب، لخوفها من قيام حزب معارض بتجيش الشعب ضد تلك الحرب، وقد وجدت عدة دراسات كمية أخرى توضح أن الحكومات الديمقراطية أقل ميلا للتورط في سلوك صراعي خارجي من النظم التسلطية، ومن ناحية أخرى هناك دراسة أجريت لسبع وسبعين دولة في الفترة ما بين عام 1955 حتى عام 1957، توصلت إلى أنه ليست هناك علاقة بين درجة الشمولية والسلوك الصراعي الخارجي¹.

^{*} - "كونسي رايت" قام بدراسته عن الحرب والتي شملت القرون الستة الماضية.

1 - - محمد أحمد علي مفتي، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثاني:

المقومات الجيوستراتيجية للجزائر: الإمكانيات والحدود

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المقومات الجيوستراتيجية للجزائر من جانب الإمكانيات والحدود، فالمقومات الجيوستراتيجية للجزائر تتضمن: المقومات الجغرافية الطبيعية، المجتمعية الإقتصادية، والمقومات العسكرية، مضاف إليها دور الدبلوماسية والخبرة الأمنية التي تمتلكها الدولة من منطلق إرثها وتجربتها التاريخية الوطنية والإقليمية والدولية، كما ينبىء في هذا الإطار مفهوم العمق الجيوستراتيجي للأمن الوطني وتأثيره على القدرات الدفاعية للدولة.

فمفهوم العمق الجيوستراتيجي للجزائر له علاقة بالدوائر الجيوسياسية للسلوك الخارجي وما ما يطرح كيفية الموازنة بين المقومات الجيوستراتيجية التي تمتلكها وحقيقة الدور الذي تقوم به وطبيعة المصالح التي تسعى لتحقيقها من مدخل مقارنة الإدراك كإطار لبناء مرجعية وعقيدة أمنية وعسكرية، وسيتم في هذا الفصل تناول العناصر التالي:

المبحث الأول: المقومات الجيوستراتيجية للجزائر

المطلب الأول: المقومات الجيوستراتيجية الحيوية

المطلب الثاني: المقومات الجيوستراتيجية: العسكرية-الإقتصادية

المطلب الثالث: الخبرة والتجربة الدبلوماسية الجزائرية

المبحث الثاني: العمق الجيوستراتيجي الجزائري: المفهوم ومعضلة الإدراك

المطلب الأول: العمق الجيوستراتيجي: المفاهيم والمقاربات

المطلب الثاني: الدوائر الجيوسياسية لحركة السلوك الخارجي الجزائري

المطلب الثالث: الموازنة بين المقومات والدور الجزائري من مدخل مقارنة الإدراك

المبحث الثالث: الأمن الوطني مدخل رئيسي للسياسة الخارجية للجزائر

المطلب الأول: الأمن الوطني بين المفهوم الإستراتيجي والتنموي

المطلب الثاني: مبادئ وإعتبارات الأمن الوطني الجزائري

المطلب الثالث: الأمن الوطني والإستراتيجية الدفاعية للجزائر

المبحث الأول: المقومات الجيواستراتيجية للجزائر

في هذا المبحث سيتم التركيز على المقومات الجيواستراتيجية للجزائر من خلال وصف وتحليل المقومات الجغرافية، العسكرية، الإقتصادية والمجتمعية، مضافة إليها خبرة الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب والنشاط والإرث الدبلوماسي الذي تتميز به كإمتداد لتفعيل المقومات الجيواستراتيجية.

المطلب الأول: المقومات الجيواستراتيجية الحيوية

وتتكون هذه المجموعة من المقومات الجغرافية الطبيعية بما فيها الموقع والحدود والشكل وطبيعة التضاريس والمناخ، و المجتمعية كعدد السكان والهوية والتاريخ، وهذه المقومات لا تستطيع إرادة الدولة تغييرها مبدئيا، ولكن يمكن أن تغير ثقلها في معادلة الجيواستراتيجية، وتتكون هذه المقومات من:

الفرع 01: المقومات الجغرافية الطبيعية

الجغرافيا علم يدرس الأرض والظواهر الطبيعية والبشرية، وهي كلمة إغريقية "Geographica" مؤلفة من شقين "Geo" ويعني الأرض "graphica" ويعني علم وصف الأرض وتتمتع بأهمية في بناء الدول وتتكون من موقع الدولة والحجم والشكل والحدود والتضاريس والمناخ والموارد الطبيعية والسكان¹.

1. الموقع والحجم:

من الناحية الجيولوجية تنقسم الجزائر إلى جزئين: إقليم شمالي وإقليم جنوبي وذلك راجع الى التطورات الجيولوجية التي مرى بها الإقليم، ويفصل بين هذين الاقليمين سلسلة الأطلس الصحراوي، وهو أقدم تكوين قاري وتنتشر في الإقليم الشمالي تكوينات حديثة بسبب التطورات الجيولوجية، والجزائر تقع في وسط شمال القارة الافريقية بين خطي طول 09 درجات غرب غرينتش، و 12 درجة شرقا وهي تمتد فلكيا من الدائرة العرضية 19 درجة جنوبا إلى الدائر 37 درجة شمالا²، أما عرضا فإنها تمتد ما بين خطي طول 9 درجات غربا و 12 شرقا¹.

¹ - Samir M. A. Hassan Alredaisy, "introduction to human geography", university of khartoum Faculty of Distant Education, Book · January 2013, web: <https://www.researchgate.net>

² - مع العلم أن دوائر العرض تبعد عن بعضها بحوالي 11 كلم، والبعد التقريبي بين العاصمة الجزائرية الى أقصى نقطة في الجنوب هو 1955 كلم، وبين أقصى الشرق وأقصى الغرب 2100 كلم.

وتعد الجزائر كبرى دول القارة الإفريقية بمساحة 2.381.741 كيلومترا مربعا، تليها السودان بـ1.865.813 كيلومترا مربعا، ولها أهمية إستراتيجية بحيث لها اتصال جغرافي مع إفريقيا وبموقعها متوسط العالم (إفريقيا-أوروبا-آسيا)²، فمن حيث الموقع والحجم تتمتع الجزائر بأهمية كبيرة نظرا لتسهيل الاتصال مع قارات العالم وهو ما يجعلها من أهم وأكبر البلدان العربية والإسلامية³.

2. الشكل والحدود:

لشكل الدولة وحدودها تأثير على مكانتها الإقليمية والدولية وبناء قوتها فللجزائر حدود من الناحية الشرقية مع تونس بشريط حدود طوله 965 كلم، وليبيا بشريط حدودي طوله 982 كلم، ومن ناحية الجنوب تقع مالي بشريط حدودي طوله 1376 كلم، والنيجر بشريط حدودي طوله 956 كلم، وموريتانيا بشريط حدودي طوله 463 كلم، ومن ناحية الغرب للجزائر تقع الجمهورية العربية الصحراوية بشريط حدودي طوله 42 كلم، والمغرب الأقصى بشريط حدودي طوله 1559 كلم، كما للجزائر حدود بواجهة بحرية في البحر الأبيض المتوسط بطول يفوق 1200 كلم⁴.

وتتمتع الجزائر كذلك بشكل جغرافي طولي او ما يسمى الشكل المستطيلي فهي دولة ذات امتداد طولي شمالي-جنوبي وإمتداد شرقي-غربي وهو ما يضع امامها مشاكل تقف عائقا لحماية حدودها الطويلة، ولكن هذا الشكل يوفر ميزات إقتصادية كتتنوع الأقاليم المناخية والموارد الزراعية وزيادة وتنوع الثروات المعدنية⁵ وهو ما ينعكس على بناء قوة الدولة الشاملة.

1- أطلس الجزائر والعالم، الجزائر: دار الهدى، 2009، ص 30-32-34

2- ماجد حمود، الأطلس الجغرافي للعالم الإسلامي، الجزائر: دار البدر، 2012، ص 16

3- موسوعة مركز الجزيرة، إفريقيا ملتقى قارات العالم، تاريخ النشر 2015، تاريخ الإطلاع 2018/06/28، الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net/encyclopedia

4- أنظر: الجزائر: معطيات جغرافية، الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية الجزائرية، تاريخ الإطلاع 2016/03/29، الموقع الإلكتروني:

خريطة رقم 01: توضح موقع وحدود دولة الجزائر



المصدر: إرجع إلى خريطة إفريقيا، موقع خرائط العالم، تاريخ الإطلاع 2017/09/01، الموقع الإلكتروني:

<https://arabic.mapsofworld.com>

3. مظاهر السطح (التضاريس):

يحلل السطح الجغرافي تضاريسيا إلى شمال وجنوب، فتضاريس الشمال تحتوي على الجبال المكونة من سلسلتين كبيرتين من الشرق إلى الغرب وهما سلسلة الأطلس التلي كسهول وهران ومتيجة وعنابة، والسهول الداخلية والمرتفعات كسهل تلمسان وسيدي بلعباس وقسنطينة، وتحتوي على مجموع جبال كجبال جرجرة والونشريس وتلمسان وجبال البابور وجبال الشريعة وجبال المدية وجبال الظهرة وجبال سوق هراس، وهناك أيضا سلسلة الأطلس الصحراوي وهي حاجز رئيسي لرمال الصحراء المتجهة نحو الشمال ومن أهم جبال هذه السلسلة جبال الأوراس وجبال القصور وجبال عمور وجبال الحضنة وجبال أولاد نايل وجبال النمامشة¹.

أما السهول فهي ضيقة ساحلية محصورة بين الأطلس التلي والبحر الأبيض المتوسط، وهناك هضاب² عليا يتراوح إرتفاعها بين 500م-800م، ويمكن تقسيمها إلى هضاب عليا شرقية وهضاب غربية، وفي جنوب الجزائر توجد الصحراء وهي تحوي 84 بالمئة من مساحة البلاد أي حوالي 2 مليون كلم مربع، ومنها جبال كتلة الهقار والتاسيلي توجد بها أعلى قمة في الجزائر وهي قمة تاهات 2918م، وهناك ما يسمى العرق وهي كتبان رملية متحركة ويتراوح إرتفاعها ما بين 260م و500م، وتوجد الحمادة وهي مساحات واسعة من الصخور الجيرية على شكل صفائح يمكن البناء وشق الطرق فوقها، وهناك الرق وهي عبارة عن مناطق كثيرة الحصى، ويوجد الأودية وتسمى الوديان الكاذبة تجري عند سقوط الأمطار وتجف بعد ذلك، ويوجد الشطوط وهي مسطحات مائية مالحة والواحات وهي مساحات خضراء وهي غنية بالمياه الجوفية والنخيل³.

4. المناخ:

تتميز الجزائر بتنوع الأقاليم المناخية وهي تنقسم إلى: مناخ البحر الأبيض المتوسط: يشمل الساحل الجزائري في الشمال طقسه معتدل ممطر ودافئ وطويل الشتاء حيث يزيد معدل المطر عن 1000ملم، وفيه أيضا مناخ متوسطي شبه رطب وصيف جاف حار.

1- زهير حبش، "التاريخ والجغرافية والآثار"، الموسوعة العربية، المجلد 02، ص 708، إرجع إلى الموقع الإلكتروني:

<https://www.arab-ency.com>

2- الهضاب أراضي مرتفعة ومستوية يتجاوز علوها 500م، أما السهول فهي أراضي تشبه الهضاب في استواء سطحها لكنها أقل إرتفاعا منها.

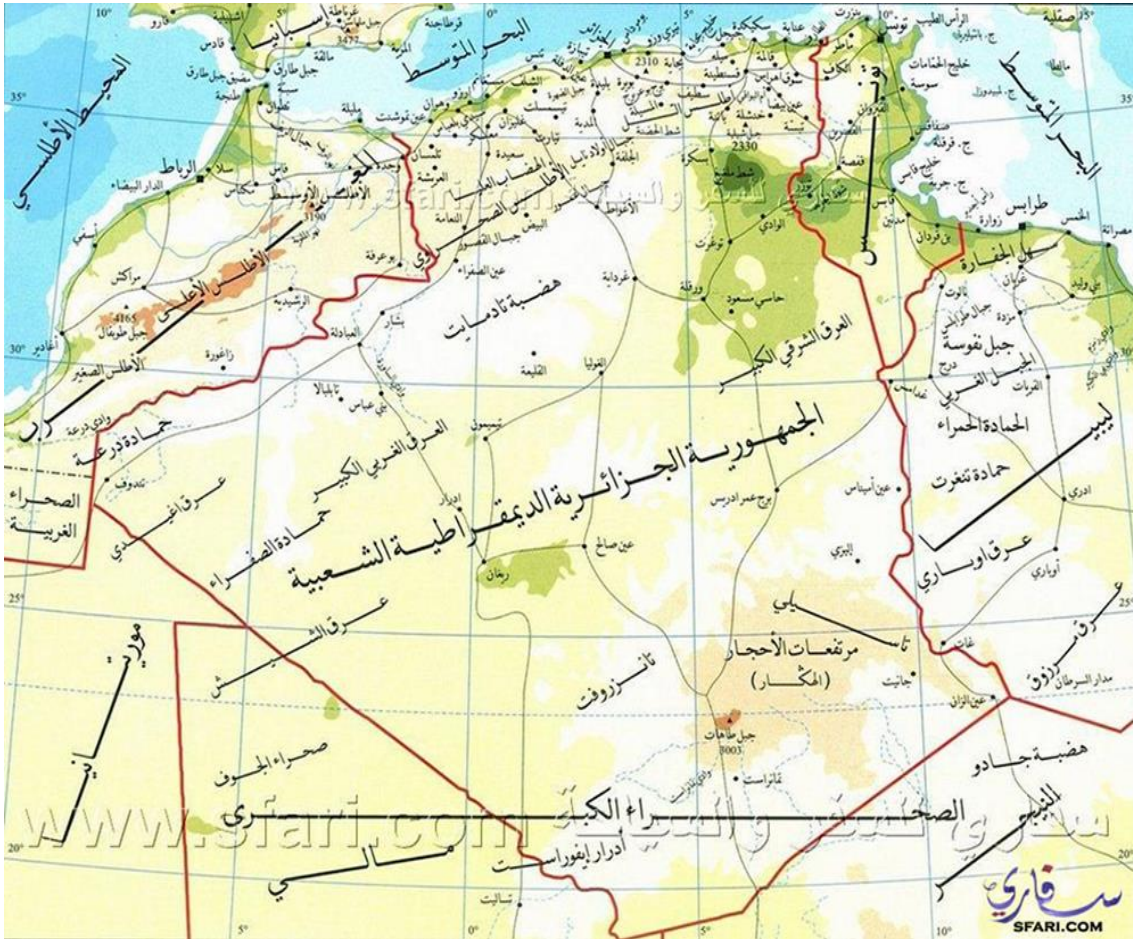
3- زهير حبش، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثاني: المقومات الجيوستراتيجية للجزائر: الإمكانيات والحدود

مناخ الإستبس: مناخ الإستبس مزيج بين المتوسطي والصحراوي يشمل الهضاب العليا بارد جاف شتاء حار صيفا، تتراوح كمية أمطاره بين 300 و500 ملم سنويا فهي تتميز بأنها غير منتظمة والحرارة الشهرية متطرفة.

المناخ الصحراوي: يوجد هذا المناخ في الجنوب الجزائري أمطاره قليلة وغير منتظمة تقل عن 200 ملم في السنة، جوها جاف وحرارتها مرتفعة، ومع الإحتباس الحراري تغيرت الفصول المناخية وتداخلت وهذا يؤثر على التنمية والإقتصاد وعلى انتشار الأمراض والتدهور الصحي في هذه المنطقة¹.

خريطة رقم 02: خريطة تفصيلية للجزائر



المصدر: إرجع إلى خريطة الجزائر المفصلة، موقع شبكة القانونيين العرب، تاريخ الإطلاع 2017/09/01، الموقع

الإلكتروني: <http://www.law-arab.com/2015/07/algeria-Map>

1- زهير حبش، مرجع سبق ذكره، ص 36

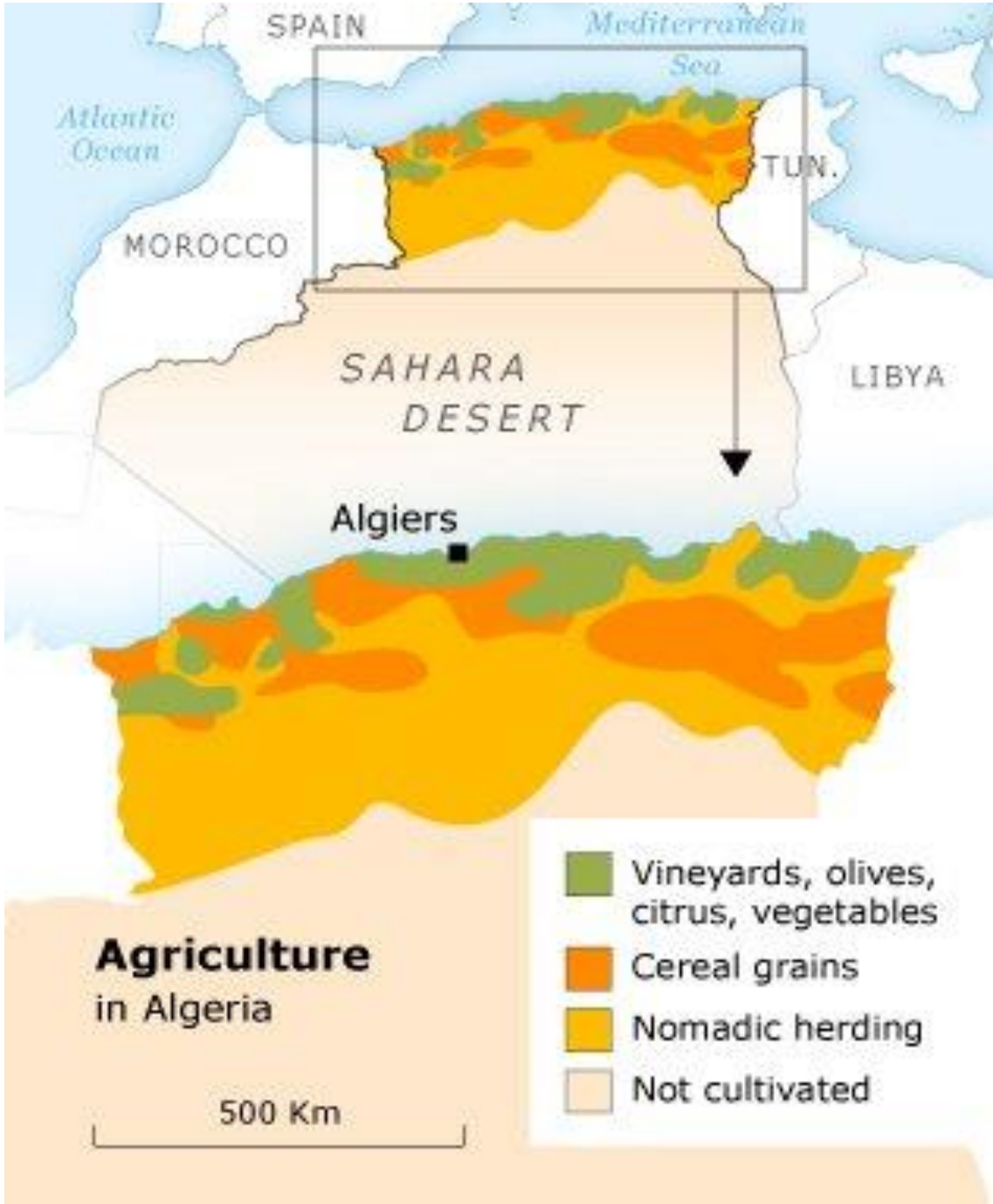
5. الموارد الطبيعية:

يمكن تقسيم الموارد الطبيعية إلى موارد متجددة وموارد غير متجددة، تتمثل الموارد الطبيعية المتجددة في الجزائر من التربة والنبات مثل إقليم الشمال وترتبه الخصبة ومناطقه الغنية بالنباتات والغابات، وإقليم السهوب المتوفر على أشجار الزيتون، ومن الموارد المتجددة.

الموارد المائية نادرة في الجزائر إذ تعتبر من ضمن الدول الفقيرة في العالم من حيث الإمكانيات المائية، بحيث يحدد البنك العالمي نصيب الفرد في الحد الأدنى بـ 1000 م مكعب، وقد بلغت في الجزائر سنة 1999 إلى 500 م مكعب للفرد سنويا، وهذه الندرة راجعة إلى الخصائص المناخية الجافة والنمو الإقتصادي، وتقدر الإمكانيات المائية بـ 20 مليار م مكعب منها 75 بالمئة قابلة للتجديد، والمخزون المائي في الجزائر يتوزع كما يلي: 2.14: مليار متر مكعب سنويا، منها 4.12 مليار متر مكعب من المياه السطحية و 8.1 مليار متر مكعب من المياه الجوفية و 05 مليارات متر مكعب سنويا هي نصيب المناطق الصحراوية والتي تتكون من المياه الجوفية غير قابلة للتجديد، ويجب الإشارة إلى أن السدود في الجزائر قليلة تقدر بـ 110 سدا فقط مع العلم انها تحتوي على 250 موقع قابل للبناء، كما أن للجزائر مشاريع لتحلية مياه البحر منها محطة أرزيو بقدرة 88.000 متر مكعب، ومحطة الحامة الجزائر بـ 200.00 م مكعب، ومحطات مقرر دخولها الخدمة في سكيكدة وبني صاف ومستغانم والشلف والطارف، ومن جهة أخرى كشفت الجزائر عن وجود نحو 40 ألف مليار متر مكعب من المياه العذبة في الصحراء الجزائرية، وإن هناك بحرا كبيرا من المياه الجوفية بين الجزائر وتونس وليبيا لكن النصيب الأكبر منه يوجد في الجزائر، كما أوضح أن نحو 700 ألف كلم² من هذه المياه توجد في الجزائر بينما يوجد نحو 250 ألف كلم² في ليبيا و 80 ألف كلم² في تونس¹.

1- بن رمضان أنيسة، دراسة إشكالية إستغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الإقتصادي، الجزائر: دارهومة.

خريطة رقم 04: توضح الأراضي الزراعية في الجزائر



Source: Agriculture Algeria, website: <https://chronicle.fanack.com/algeria/economy/>

6. الموارد غير المتجددة في الجزائر:

تتمثل الموارد الطبيعية غير المتجددة في الجزائر في الفحم والبتروول، الغاز الطبيعي، اليورانيوم، المعادن، الفوسفات، الرخام والذهب، فالفحم موجود في الجزائر في منطقتين رئيسيتين هما: حوض القنادسة في بشار¹، والذي إستغل في السنوات 1942-1972 وأغلق في سنة 1972 وقد قدرت الإحتياطيات المتبقية بحوالي 15 مليون طن، ويوجد كذلك حوض العبادلة في بشار كذلك ويحتوي ثلاث طبقات من الفحم. أما البتروول والغاز الطبيعي فتتوفر الجزائر على ثروة نفطية وغازية غنية ومتنوعة، وتسعى الدولة إلى وضع تشريعات للإستثمار الأجنبي في هذا المجال، وتحتل الجزائر المرتبة 11 عالميا بالنسبة للنفط الخام وفي المرتبة 03 في مجال تصدير غاز البروبان السائل، ومن الناحية الجيواقتصادية يتركز النفط في منطقتين بالصحراء هما حوض حاسي مسعود وحوض عين أمناس، وقد إحتياط النفط سنة 2006 بحوالي 14.65 مليار برميل، وقد بلغ الإنتاج أواخر سنة 2007 ما يقارب 1.400 مليون برميل يوميا²، وينقل من الصحراء على الموانئ الساحلية ومصانع التكسير ومحطات التصدير عبر 5 أنابيب، وتصدر الجزائر حوالي 65 بالمئة من إنتاجها في شكل مواد مكررة وغاز طبيعي والمتبقي في شكل نفط خام³.

أما الغاز الطبيعي فيتركز في حاسي الرمل وهو أكبر الحقول الغازية ويقدر الإحتياط فيه نحو 3.650 تريليون متر مكعب، والإنتاج قدر ب 84.40 مليار متر مكعب سنة 2006، ويتم نقل الغاز للأسواق الخارجية عن طريق أنابيب عابرة للبحر الأبيض المتوسط، إثنان إلى إيطاليا عبر تونس وصقلية، وثالث إلى إسبانيا والبرتغال عبر المغرب⁴ ويوجد في الجزائر اليورانيوم ويتمركز إنتاجه في جنوب البلاد في جبل الهوقار ومنطقة تيموغين، وتقدر الإحتياطيات ب 26.000 طن وذلك وفق إحصائيات 1993⁵، وهو يساهم في الطاقة النووية، وحتى بعد بناء المفاعل النووي بعين وسارة بقدرة 600 ميغاواط إلا أنه مشلول لعدة إعتبارات وحسابات.

1- يبعد حوض القنادسة حوالي 24 كلم وحوض العبادلة 80 كلم جنوب مدينة بشار.

2- بعدما كان بحوالي 900 مليون برميل يوميا في سنة 2000.

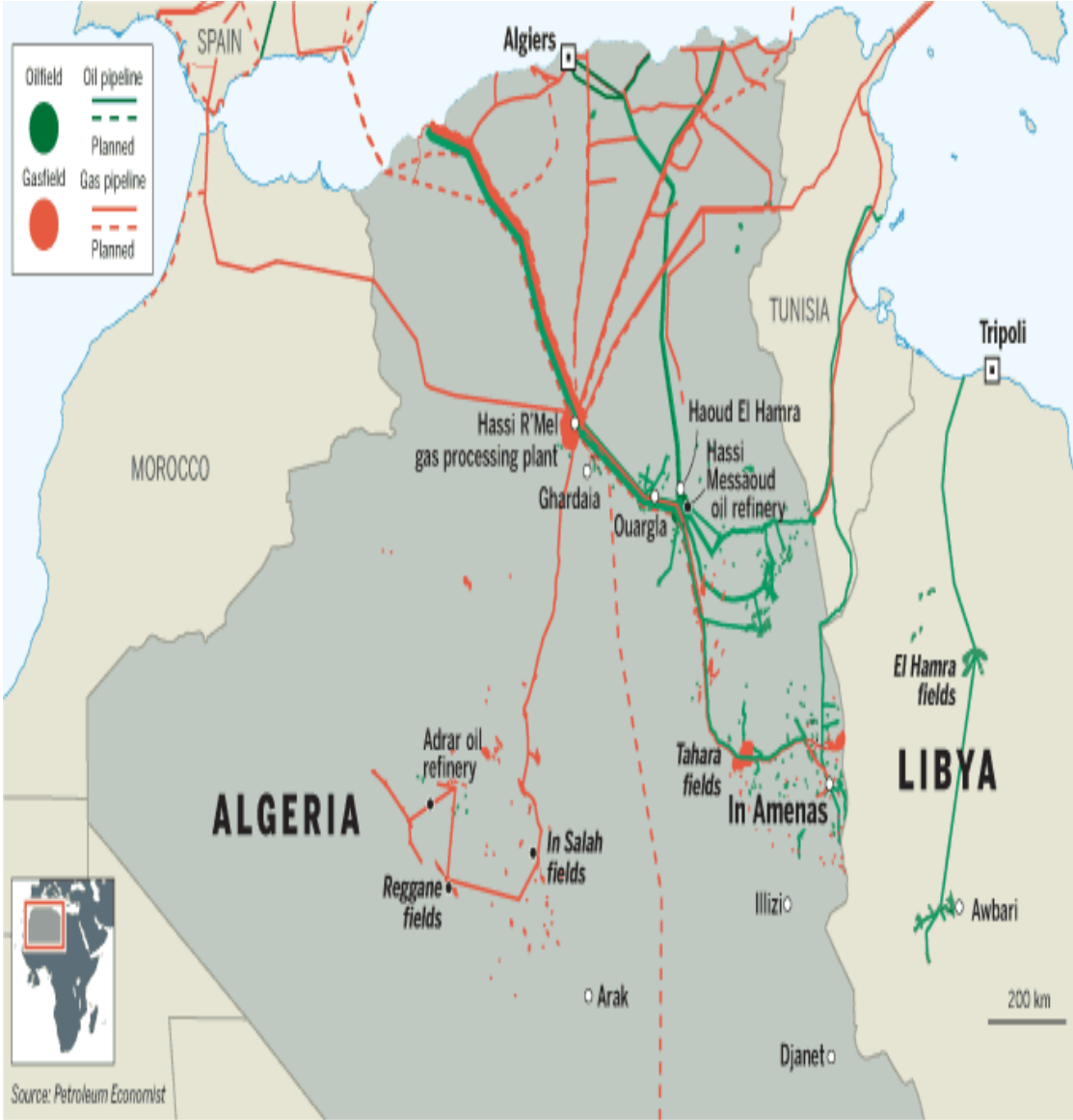
3- بن رمضان أنيسة، مرجع سبق ذكره، ص 123-124

4- سبعة أنابيب تنقل الغاز من من مناطق الإنتاج في الصحراء إلى الساحل ليصل لوحداث التميع.

5- تبلغ تكلفة إنتاج اليورانيوم في الجزائر 80 دولار 1 كلف من اليورانيوم.

خريطة رقم 05:

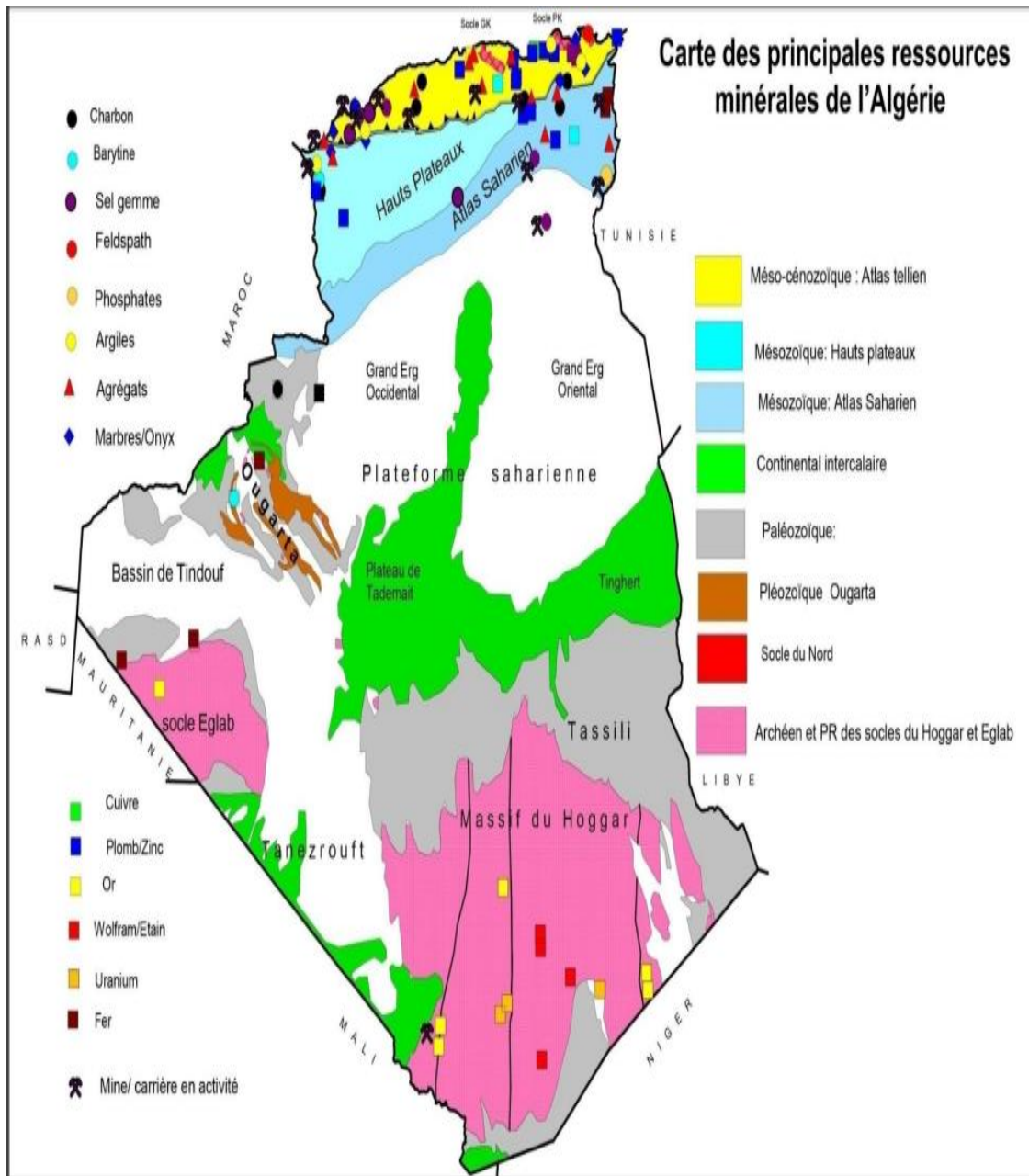
توضح مناطق وجود الغاز والنفط في الجزائر وخطوط وأنابيب النقل



source: As it happened: Algeria hostage crisis , Financial Times, Date of visit

18/04/2017,website :<https://www.ft.com/>

خريطة رقم 06: توضح المناطق الرئيسية للموارد المنجمية في الجزائر



SOURCE : Agence Nationale de Développement De L'investissement, présentation potentiel

minier Algérie, Date d'accès 09/06/2016, Site Web :www.andi.dz

أما المعادن فالجزائر تزخر بموارد أولية معدنية هامة ومتنوعة قابلة للتصنيع والتحويل وهي متمركزة في المنطقة الساحلية وفي شرق البلاد، فالحديد يوجد بالقرب من الحدود التونسية في منطقة الوزنة التي تنتج 80 بالمئة من إجمالي حديد الجزائر البالغ 3.4 مليون طن في السنة، كما يوجد في المنطقة الغربية في غار الجبيلات قرب تندوف بإحتياطي 2 مليون طن ذو نوعية رفيعة.

أما بقية المعادن الكبرى فتحتوي على الفوسفات في الشرق الجزائري في جبل العنق والكوييف بإحتياطي يفوق 1 مليار طن وإنتاج يقدر بـ 1.2 مليون طن/ سنة، والزنك والرصاص في عين بربر قرب عنابة والزنبق في عزابة بإنتاج قدره 23 ألف طن/ سنة، والباريت والملح ويقدر احتياطه بـ 2 مليار طن بإنتاج قدره 200 ألف طن / سنة وأخيرا الرخام قرب سكيكدة وسعيدة وهو من أهم المواقع الرخام في العالم من حيث النوعية والكمية التي تقدر بـ 50 مليون م³، يضاف إلى ذلك الذهب والذي يبلغ نسبة إنتاجه 206 طن حسب سنة 2007 ويشهد معدل نمو قدر بـ 500 كلف سنويا¹.

وبهذا فالجزائر تتمتع بموقع إستراتيجي يمثل حلقة اتصال وجسر التقاء بين المنطق البرية والأحواض البحرية في العالم، ولها إمكانيات جغرافية وطبيعية متميزة، فهي تحتوي على موارد طاوقية ومعادن يسمح لها ببناء إقتصاد وطني قوي.

الفرع 02: المقومات المجتمعية

1. التركيبة البشرية المجتمعية:

بلغ عدد السكان المقيمين في الجزائر 42,2 مليون نسمة حتى 01 جانفي 2018، مقابل 41,3 مليون نسمة في 01 جانفي 2017 و 40,4 مليون نسمة في 01 جانفي 2016، حسب الديوان الوطني للإحصائيات²، وذلك راجع إلى زيادة عدد الولادات كما يوضح الجدول:

1- بن رمضان أنيسة ، مرجع سبق ذكره، ص 125-126

2- بدون مؤلف، 42,2 مليون نسمة عدد سكان الجزائر في 1 جانفي 2018، جريدة الجمهورية، تاريخ النشر 28-06-2018، تاريخ

الإطلاع 28/06/2018، الموقع الإلكتروني: <https://www.eldjournhouria.dz/article>

الفصل الثاني: المقومات الجيوستراتيجية للجزائر: الإمكانيات والحدود

الجدول رقم 02: يوضح تطور المؤشرات الديموغرافية

Années	1990	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
POPULATION																		
Population au milieu de l'année (en milliers)	25 022	30 416	30 879	31 357	31 848	32 364	32 906	33 481	34 096	34 591	35 268	35 978	36 717	37 495	38 297	39 114	39 963	40 836
Accroissement naturel (en milliers)	624	449	478	479	503,5	528	556	595	634	663	690	731	748	808	795	840	858	886
Taux d'Accroissement Naturel (en %)	2,49	1,48	1,55	1,53	1,58	1,63	1,69	1,78	1,86	1,92	1,96	2,03	2,04	2,16	2,07	2,15	2,15	2,17
Taux de Dépendance Démographique Ensemble (en %)	92,4	68,5	65,6	63,2	60,7	58,5	56,6	55,6	54,3	55,0	55,2	55,0	55,4	56,2	57,3	58,5	60,1	61,8
Taux de Dépendance Démographique moins de 15 ans	81,3	57,1	54,3	51,8	49,4	47,2	45,3	44,1	42,8	43,5	43,7	43,0	43,0	43,5	44,2	45,0	46,1	47,4
Taux de Dépendance Démographique 60 ans et plus	11,1	11,3	11,3	11,3	11,4	11,3	11,4	11,4	11,4	11,5	11,5	12,0	12,4	12,7	13,1	13,5	14,0	14,4
NATALITE- FECONDITE																		
Nombre de Naissances (en milliers)	775	589	619	617	649	669	703	739	783	817	849	888	910	978	963	1 014	1 040	1 067
Taux Brut de Natalité (en ‰)	30,94	19,36	20,03	19,68	20,36	20,67	21,36	22,07	22,98	23,62	24,07	24,68	24,78	26,08	25,14	25,93	26,03	26,12
Indice Conjoncturel de Fécondité (enfants/femme)	4,5	2,4	...	2,5	2,5	...	2,5	2,8	2,8	2,9	2,9	3,0	2,9	3,0	3,1	3,1
TAUX DE FECONDITE PAR AGE (EN ‰)																		
15-19 ans	23	10,7	...	7,5	7,7	...	7,7	8,8	9,6	9,1	9,5	9,1	9,8	9,2	9,7	10,3
20-24 ans	148	80,2	...	64,5	64,3	...	63,1	76,1	77,9	81,5	73,2	87,4	82,5	83,8	87,0	91,2
25-29 ans	222	137,1	...	123,3	124,1	...	125,2	142,1	144,3	133,4	142,2	145,3	156,3	151,0	156,8	162,2
30-34 ans	223	136,1	...	137,2	141,1	...	142,1	152,6	154,3	166,3	156,2	168,3	151,8	165,5	167,4	168,0
35-39 ans	186	102,6	...	112,7	113,3	...	112,8	121,7	122,1	130,8	131,7	143,6	118,4	143,2	126,3	123,7
40-44 ans	86	47,7	...	45,1	49,6	...	48,0	52,1	53,2	60,4	63,4	49,1	62,1	51,4	62,0	62,1
45-49 ans	17	10,2	...	6,2	6,4	...	4,8	8,2	8,3	6,0	7,4	6,0	6,3	5,7	8,9	8,8
Âge Moyen à la Maternité (en années)	29,5	32,0	...	32,0	32,1	...	32,0	31,9	31,8	32,0	32,2	31,8	31,7	31,8	31,8	31,7
MORTALITE GENERALE																		
Nombre de Décès (en milliers)	151	140	141	138	145	141	147	144	149	153	159	157	162	170	168	174	183	180
Taux Brut de Mortalité (en ‰)	6,03	4,59	4,56	4,41	4,55	4,36	4,47	4,30	4,38	4,42	4,51	4,37	4,41	4,53	4,39	4,44	4,57	4,42
MORTALITE INFANTILE ET INFANTO-JUVENILE																		
Nombre de Décès Infantiles	36 270	21 072	22 455	20 608	21 090	20 300	21 334	19 845	20 513	20 793	21 076	21 046	21 055	22 088	21 586	22 282	23 150	22 271
Taux de Mortalité Infantile Ensemble (en ‰)	46,8	36,9	37,5	34,7	32,5	30,4	30,4	26,9	26,2	25,5	24,8	23,7	23,1	22,6	22,4	22,0	22,3	20,9

Source : Office National des Statistiques, Statistiques Sociales, Population et Démographie, Jeudi 31

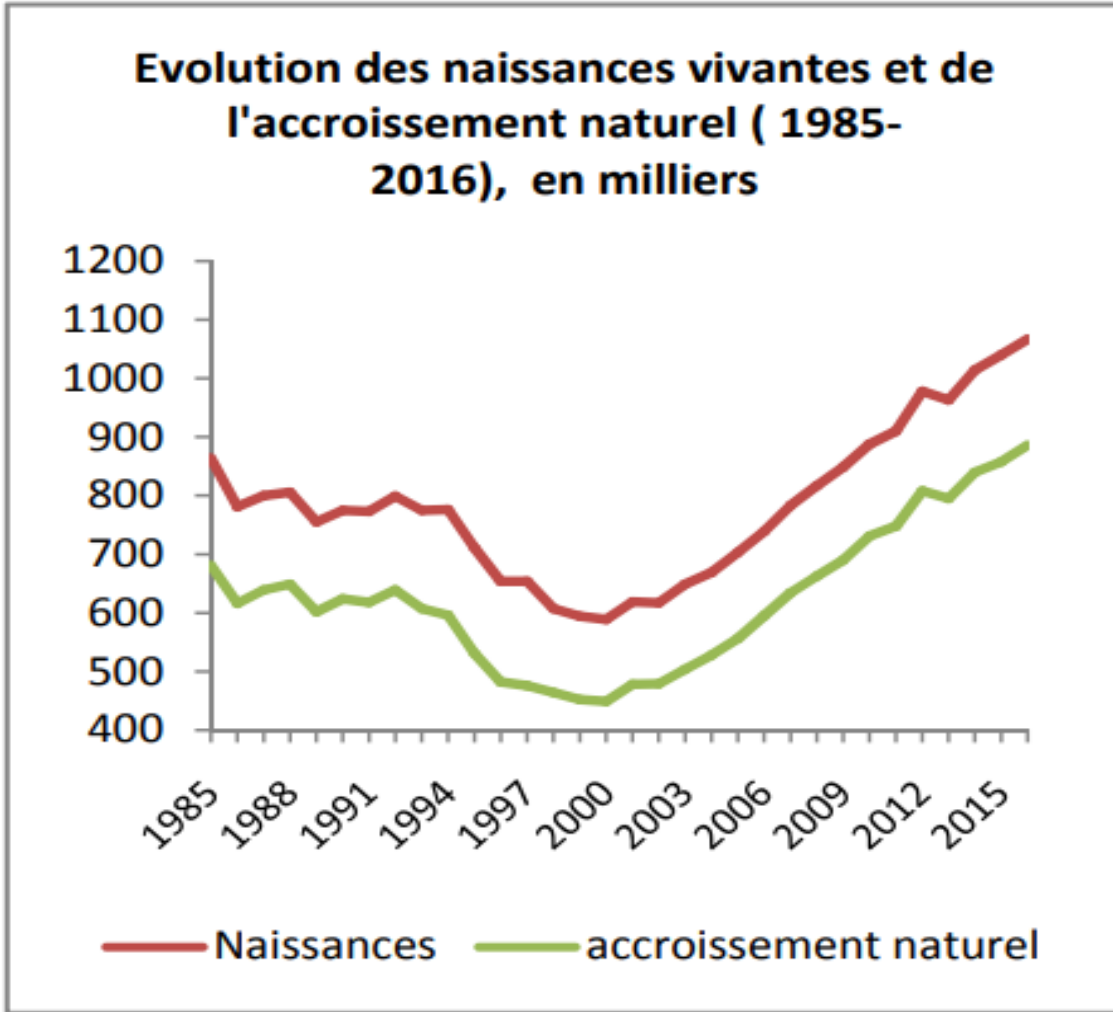
mars 2016

ويجب الإشارة إلى أن نسبة السكان في سن النشاط الإقتصادي (15-59) تراجعت من 64% إلى

63% في الفترة ما بين 2012 و2013،¹ وتبلغ حجم الفئة النسوية في سن الإنجاب 10.7 مليون امرأة².

رسم بياني رقم 01:

يوضح تطور نسبة المواليد والزيادة الطبيعية



Source : Office National des Statistiques, Statistiques Sociales, Population et Démographie,

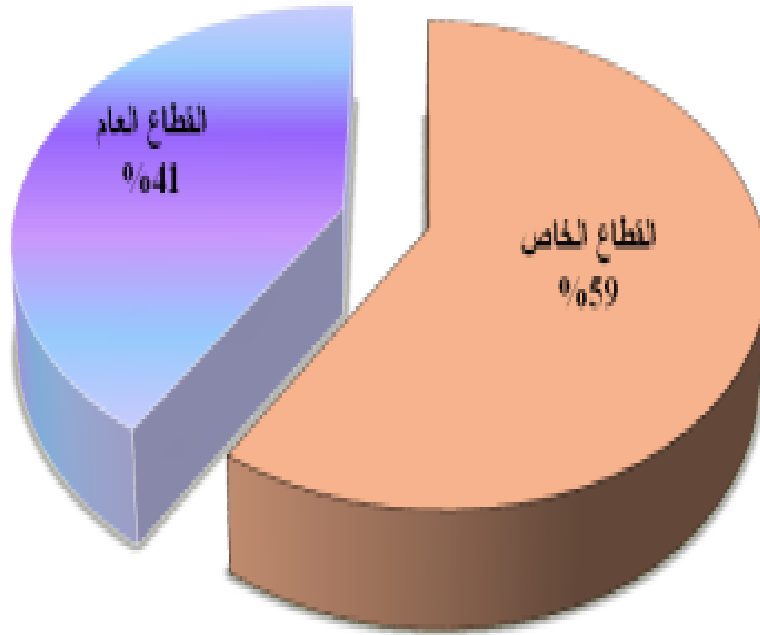
Jeudi 31 mars 2016

1- نسبة الفئة السكانية للنشاط الإقتصادي لسنة 2014 هي 63.1% من إجمالي عدد السكان.

2- Office National des Statistiques, Statistiques Sociales, Population et Démographie, Jeudi 31 mars 2016, p 03

ومن خلال هذه الإحصائيات نلاحظ توفر الجزائر على معطيات بشرية متميزة وإمكانياتها البشرية الكبيرة في سن النشاط الإقتصادي والتي تستطيع عن طريق تسيير وتنمية الموارد البشرية من تحويل المعطيات البشرية من عبئ وتكلفة إلى مصدر لخلق الثروة في الاقتصاد الجزائري وسيتم التطرق لهذا في عنصر قادم.

رسم بياني رقم 02: يوضح توزيع اليد العاملة حسب القطاع الإقتصادي لسنة 2014



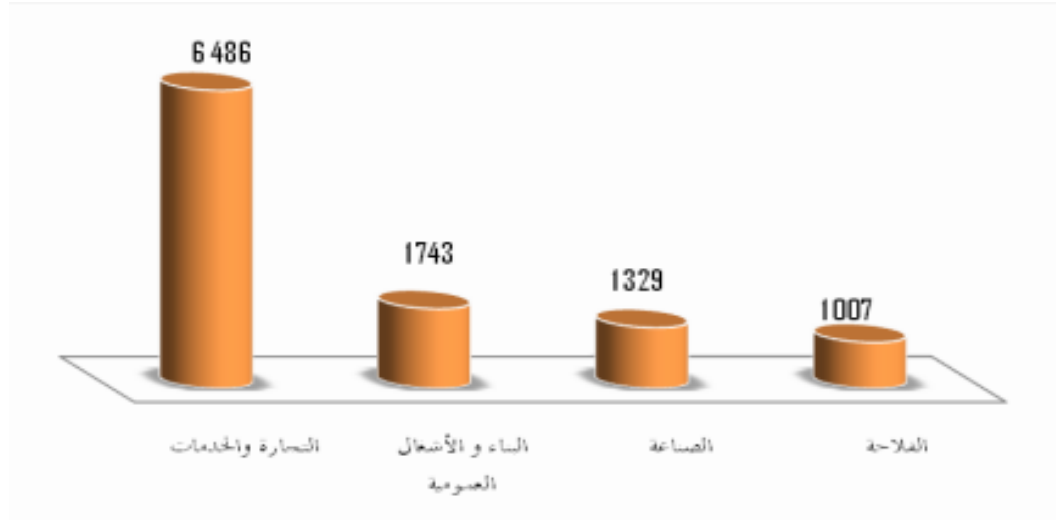
المصدر: مصطفى الطويطي، "إستراتيجيات قطاع التشغيل في دعم المبادرات المقاولة-التجربة الجزائرية

نموذجاً"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 07، سنة 2015، ص 19

ونلاحظ من خلال هذا الشكل أن مساهمة القطاع الخاص أكبر من مساهمة القطاع العام الحكومي، وذلك راجع إلى إرتفاع الأجور في القطاع الخاص، ويجب الإشارة إلى هيمنة قطاع الخدمات بمفهومه الواسع بحيث يشغل أكثر من نصف القوى العاملة وما تبقى يتوزع على القطاع الفلاحي والصناعي والبناء والأشغال العمومية كما يبين الشكل التالي.

رسم بياني رقم 03: يوضح توزيع اليد العاملة حسب قطاعات النشاط الإقتصادي لسنة 2014

الوحدة (بالألف منصب)



المصدر: مصطفى الطويطي، "إستراتيجيات قطاع التشغيل في دعم المبادرات المقاولاتية-التجربة الجزائرية

نموذجاً"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 07، سنة 2015، ص 19

كما نلاحظ من هذا الشكل تمركز اليد العاملة في القطاع الخدماتي والذي يشمل كل من الإدارات العمومية، التعليم، الصحة والنقل... إلخ وذلك بنسبة تقدر ب 61.4%، ويليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 16.5%، أما بالنسبة للقطاع الصناعي فنسبة 12.6% والقطاع الفلاحي ب 9.5%¹.

2. الهوية والتاريخ والبعد الحضاري:

فالمجتمعات البشرية اليوم تسعى إلى تجنب التلاشي والذوبان في ثقافات وهويات أخرى أكثر قوة، ومن هذا السياق يمكن القول أن القيم الوسطية والرجوع للإسلام أكبر صرخة للعودة إلى الذات، ومنه الصراعات التي تدور في إفريقيا معظمها على أساس عرقي وإثني، وهذا ما يفرض تحديات أمنية على الجزائر التي تنتمي إلى العالم الإسلامي العربي والبعد الإفريقي من خلال القلق على الهوية العربية الإسلامية خاصة أكثر منها على البعد الإفريقي من الإختراق الخارجي لأنساقها القيمية ومعاييرها المتميزة أو حين الهجرة الجماعية، أو حين تتبنى فئة من المجتمع لقيم أجنبية لتظهر بذلك أزمة الهوية ويحاول المجتمع من بعدها البحث عن ذاته سعياً للإنفلات من الإنقراض أمام التحديات الخارجية التي تهدد وجود الأمة.

1- مصطفى الطويطي، "إستراتيجيات قطاع التشغيل في دعم المبادرات المقاولاتية-التجربة الجزائرية نموذجاً"، مجلة أداء

المؤسسات الجزائرية، العدد 07، سنة 2015، ص 19

وعند الحديث عن الجزائر يمكن التطرق للكيان الحضاري العربي الإسلامي ومن ضمنه البعد المغاربي والإفريقي، وقد ساهم الإمتداد التاريخي للعرب المسلمين في ترسيخ تلك المعالم والقيم فبدءا بالدين واللغة كعنصرين أساسيين مرورا بالبيئة والتراث والتاريخ المشترك فتكون هذه الجماعة البشرية قد إستكملت أسس هويتها وبناءها الحضاري بشكل واضح المعالم، ولا يمكن أن يتصور وجود حقيقي للجزائر بكامل أبعادها خارج هذه المقومات المؤسسة لهويتها وهي:

3. البعد الإسلامي:

كان الإسلام إطارا حضاريا جديدا ومصدرا لهوية المجتمع وكيانوته الجديدة في عصوره الإسلامية بقواعد نظامه الاجتماعي والسياسي والإقتصادي، وكان الإطار العام لحركة المجتمع والفرد يستمدون منه عوامل الوحدة والحماس لمواجهة الأطماع الخارجية، ولهذا لم يجد الجزائريون بصفة خاصة والمغاربة بصفة عامة في ردهم على الإستعمار سوى الإسلام ومفاهيمه الجهادية، ولكن عاش هذا الصرح الحضاري فترات من التقليد المتكاسل والجهل والتخاذل وكان سببا في إتهامه، فلا يمكن أن ينسى الشعب الجزائري جهاده لتحرير نفسه من الإستعمار الفرنسي ومن الصليبية التي سعت طوال فترة الإستعمار إلى طمس الهوية العربية الإسلامية لهذا الشعب.

فالقيم الإسلامية أكدت في نموذجها التاريخي للحضارة الإسلامية العربية جدارتها في بناء مجتمع إستطاع أن يؤدي نشاطه المشترك بطريقة بالغة التوفيق، فالفكرة والثقافة الإسلامية أخضعت الإنسان العربي فجعلت منه إنسانا متحضرا ومحضرا، وأظهرت فاعليتها الكاملة في إعادة تنظيم وتوجيه طاقة المجتمع¹. وكما يقول المفكر "مالك بن نبي" (فهذه العملية ينبغي أن تكون المهمة الأولى في خطة النهضة الإسلامية لأن تحقيقها يوفر البيئة لتحويل الجهود في نطاق هذه النهضة إلى جهود فعالة، وقد تمت هذه المعادلة في المجتمع الإسلامي الأول بفضل رعاية القيم القرآنية² لا على أنها مفاهيم تدرس وتعلم على يد فقهاء الشريعة ولكن على أساس حقيقة مؤثرة يعيشها النظام المجتمعي كنمط للحياة)³.

1- مالك بن نبي، ميلاد مجتمع: شبكة العلاقات الاجتماعية، ترجمة عبد الصبور شاهين، سورية: دار الفكر بدمشق، الجزء الأول ص 101

2- أو ما يسميها المفكر "مالك بن نبي" الفكرة القرآنية، وفي هذا الموضوع لها نفس المعنى والمغزى.

3- مالك بن نبي، ميلاد مجتمع: شبكة العلاقات الاجتماعية، ترجمة عبد الصبور شاهين، مرجع سبق ذكره، ص-102

4. البعد اللغوي:

إن اللغة أهمية كبيرة لكونها وسيلة للتواصل والتخاطب داخل المجموعات البشرية ومعلوم أن القرآن الكريم كرم اللغة العربية وارتقى بها إلى مستوى اللغة التي خصها الله بكلامه وإختلفت الفتوحات الإسلامية عن المنهج التخريبي الاستعماري من حيث تحطيم الأنساق إلى مرونة، فاستقطبت الحضارة الإسلامية أنساقا لغوية وحضارية مختلفة وحولها إلى روافد ضمن منظومته الإسلامية الحضارية دونما إكراه وخير مثال تحول اللغة الفارسية القديمة لغة إسلامية تلاقحت مع اللغة العربية في الخط والمعجم والتركيب وفي الجزائر إنفتحت الأبواب لحالة فريدة من التلاقح والاندماج بين العنصرين العربي والأمازيغي وبين اللغة العربية واللهجات الأمازيغية القديمة، وذلك عن طريق علو العقيدة الإسلامية على باقي الأواصر العرقية والإثنية واللغوية وانتشار اللغة العربية في المناطق الناطقة بالأمازيغية بفعل إنتشار القرآن والدراسات العربية وخير مثال محاولة الإستعمار الفرنسي القضاء على اللغة العربية من خلال محاربة الزوايا ومنع تدريس علوم القرآن الكريم، ولكن دور وردة فعل جمعية العلماء المسلمين والحركات الوطنية كان عبارة عن وعي حضاري للنخبة الجزائرية في الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية للجزائر¹.

5. البعد البيئي للجماعة البشرية:

البيئة هنا تعني البعد الجغرافي المكاني الذي يحتوي الجماعة البشرية من خلال زمن معين فهي تحمل دلالات الأرض والوطن الذي يعتبرها الإنسان ملكه الخاص وهي لصيقة بالهوية، وتكتسب البيئة بمفهوم الأرض أهميتها بتنوعها وخصائصها وما تحمله من أوضاع إقتصادية ونظم إجتماعية وسلوكيات سياسية وما يترتب عن كل هذا من ذهنية محددة، وهذا شأن البيئة العربية الإسلامية والإفريقية المغاربية بالتحديد بما تتميز بها مناخها وأرضها وموقعها الجغرافي وكل هذا يجعلهم حلقة من السلسلة البشرية الواحدة، فالجزائر ببعدها الجغرافي من خلال موقعها في قلب إفريقيا والعالم العربي الإسلامي، هذا البعد البيئي ساهم في تشكيل هويتها وإنتماؤها الإفريقي العربي الإسلامي².

1- مصطفى المسعودي، مرجع سبق ذكره، ص 15-16-17

2- نفس المرجع، ص 18

6. البعد التاريخي:

يكتسب الزمان أهمية عندما يرتبط بالتجربة البشرية، وحينما يتحول لذاكرة الشعب وبالتالي يصير تراثاً، وكما تتحدد الجماعة البشرية بحاضرها تتحدد وبنفس القوة أيضاً بماضيها وبمستقبلها، كما أن التاريخ هو المرآة التي تقرأ فيها الشعوب سيرتها، فالتاريخ هو الذاكرة الحية المليئة بالعبر والدروس والمآثر فهناك إشكالية في كتابة تاريخ الجزائر بمراحله المختلفة وعلاقاته المتشابكة وفيه قولان: فالبعض يرى سبب ذلك إلى عامل السلطة وحساباتها، ويرجعه الآخرون إلى عامل الحساسية المفرطة¹، ليتحول بذلك إهمالا للتاريخ الذي يعتبر نوعاً من محاولة دفن آثار الجريمة الجماعية، وأمام ظواهر الخوف من التاريخ والتشردم الثقافي وتحطيم الأبطال والرموز لإعتبارات مختلفة وغياب المركزية الثقافية الواعية يصعب كتابة التاريخ ومعظم الشعوب الآن تحاول إستعادة كتابة تاريخها بناء على المعطيات الحضارية والإستراتيجية وتعطي بذلك الفرصة لتوظيف عناصر كانت غائبة أو مغيبة في مرحلة سابقة أو كانت ممنوعة أو ضد مصلحة الوطن.²

كما أن للجزائر تاريخ، فبعض الأبحاث تشير إلى أن 10 من أصل 22 من فراغنة مصر من أصل أمازيغي، كما أن للجزائريين مساهمات في فتح مصر وبناء جامع الأزهر العظيم وبناء القاهرة، وفي الشرق الأوسط أو ما يسمى جزائريو الشام، فقد كان للجزائريين مشاركة في إعلاء كلمة الإسلام في القرن 12 ضد التحالف الصليبي بحيث طلب الفاتح "صلاح الدين الأيوبي" من الأمير "عبد المؤمن الكومي" أمير الموحدين في المغرب لإقامة تحالف إسلامي، وأرسل الموحدين جيشاً بقيادة "سيدي بومدين شعيب" سنة 1187، ووقعت حرب "حطين" وانتصر جيش المسلمين، وتم مكافئة الجزائريين بأراضي شاسعة بالبحر الغربي للقدس وسي بعد ذلك بحى المغاربة وفي هذا الحى يوجد حائط البراق.³

1- يرى للمؤرخ أبو القاسم سعد الله في هذا الكتاب أن السبب في عدم كتابة التاريخ يرجع إلى عامل الخوف من التاريخ نفسه.

2- أبو القاسم سعد الله، "أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر"، بيروت: دار الغرب الإسلامي، الجزء الرابع، ص 7-8-9-10.

3- هذا الحائط بناه المغاربة وخاصة الجزائريين العام وسي بعد ذلك بحائط المبكى من طرف الكيان الصهيوني.

وبقوا الجزائريين في المشرق العربي من أجل الدفاع عن الإسلام والمسلمين ومن أجل العلم والتعلم في بلاد الشام والعمل الفلاحي ومن أجل الزواج، وفي هذه الفترة تم بناء عدة مدن منها: سمخ، معدر، عولم، كفر السبت، صفد، وعدة مدن قرب الغوطة وعكا، ثم بعد 7 قرون دخل جاء "الأمير عبد القادر" لسوريا ثم ذهب لتركيا في مدينة "بروس"، ثم عاد لدمشق وقام بثورات فكرية وفتح الزوايا¹.

وترتيب الوضع الاجتماعي، كما لا ننسى أولاد "الأمير عبد القادر" ك"محيي الدين" الذي حارب الإستعمار الفرنسي في الجزائر بعد والده، و"علي" الذي حارب الإستعمار الإيطالي في ليبيا قبل "عمر المختار" وكان "علي" نائب رئيس البرلمان في الإمبراطورية العثمانية، و"عبد المالك" كان أكبر الجنرالات في الجيش العثماني وإستولى على مدينة فاس وأصبح سلطانها وذلك قبل "عبد الكريم الخطابي"، وهناك الكثير من الأحداث التي تدل على عمق التاريخ الجزائري، ولهذا يجب أن نصحح تاريخنا ومحاربة ثقافة النسيان لأن الطريق الأقصر نحو المستقبل يجب أن تمر بعمق التاريخ².

فتاريخ الجزائر طويل له أبعاد مختلفة بحكم موقعها في وسط الحضارات وفي قلب الحضارة العربية الإسلامية، فقد أرسل المفكر الأمير "شكيب أرسلان" إلى الشيخ "الطيب العقبي" جاء فيها قوله: "وأما تاريخ الجزائر فوالله ما كنت أظن أن في الجزائر ما يفري هذا الفري، ولقد أعجبت به كثيرا كما أنني معجب بكتابة ابن باديس، فالميلي وابن باديس والعقبي والزاهري حملة عرش الأدب الجزائري الأربعة"³.

1- وروى نفس المرجع للوزير السابق في الجزائر والسفير السابق بسوريا الدكتور "كمال بوشامة" أنه كان بجانب جامع الأمويين 11 حانة، وقد إستعان أعيان البلاد ب"الأمير عبد القادر" ليتوسط لهم في القبول لشراء هذه الحانات بعد ما رفض أصحاب الحانات بيعها، وتم التدخل من طرف "الأمير عبد القادر" وتم الشراء وبفضله تم تحويلها إلى ما يعرف اليوم ب"دار الحديث" أو ما يسمى "دار الإحدى عشرية".

2- كمال بوشامة، "جزائريو بلاد الشام"، محاضرة في المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954 التابعة لوزارة المجاهدين بالجزائر، بتاريخ 2017-04-28.

3- مبارك بن محمد الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الجزء الأول، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ص11

فالعصر العربي كما يطلق عليه وإن كان أغلبه عربيا بربريا يعتبر جزءا من تاريخ الجزائر وقد إشتمل على الفتوحات الإسلامية لإفريقيا وتأسيس إمارتهم ثم الدولة الرستمية ثم الدولة الإدريسية ثم الدولة العبيدية وصولا إلى نزوح الهلاليين إلى إفريقيا الشمالية،¹ وبعد ذلك يأتي التواجد الإسباني في الجزائر وإحتلال مدينة وهران، ثم تاريخ الأتراك في الجزائر والعصر الذهبي للبحرية الجزائرية ثم سقوط وإنهيار العهد التركي ومحاولات الإحتلال الفرنسي للجزائر،² وتعتبر مرحلة الإحتلال الفرنسي للجزائر أخطر المراحل في تاريخ الجزائر وذلك لطول فترة الإحتلال وسياساته الممنهجة لمسح الهوية العربية الإسلامية للمجتمع الجزائري، بحيث إن فرنسا لا يهتما البعد الإفريقي للهوية الجزائرية بقدر ما يهدد وجودها القيم العربية الإسلامية.

وأخيرا فأمام المجتمع الجزائري البحث عن ذاته، والتجنب الدخول في حالة أزمة ثقافية بحيث لا يستطيع التغلب عليها فيستسلم للواقع وينتظر ميلاد نخبة جديدة تقوم بخلق فرصة لدفع المجتمع لحركية جديدة³ وبين الإستسلام للواقع والثورة العنيفة ضد الواقع درجات من الخوف والانهازية والهروب من المسؤولية، ويبقى المجتمع يتخبط في الأزمة الثقافية وأزمة الهوية وتحاول السلطات السياسية المتورطة أو الإنهازية إخفاء الحقيقة والهروب للأمام بسياسات ترقيعية بدل وضع إستراتيجية دقيقة وواضحة لبناء الهوية والثقافة وبالتالي مشروع وعي حضاري.⁴

ويجب الإشارة في هذا السياق أن الحضارة تبدأ عندما تدخل التاريخ فكرة دينية معينة أو عندما يدخل التاريخ مبدأ أخلاقيا، كما أنها تنتهي وتنهيار عندما تفقد القيم والأفكار الروحية لديها، كما أن الفكرة والقيم الدينية تحل لنا مشكلة نفسية- إجتماعية ذات أهمية أساسية في المجتمع وهي إستمرار الحضارة بحيث لا يستطيع المجتمع مجابهة ومواجهة الصعوبات بذون تحديد الهدف الذي نبني من أجله الدولة والحضارة.⁵

1- مبارك بن محمد الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث: في العصر العربي، الجزء الثاني، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ص 6

2- مبارك بن محمد بن الهلالي الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الجزء الثالث، الجزائر: مكتبة النهضة الجزائرية، ص 329-336

3- مثل الدفعة التي خلقها الصين عن طريق "ماوتسي تونغ" تحت إسم الثورة الثقافية.

4- مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، ترجمة عبد الصبور شاهين، سورية: دار الفكر بدمشق، ط 4، 1984، ص 91-92

5- مالك بن نبي، شروط النهضة، ترجمة عبد الصبور شاهين، سورية: دار الفكر للطباعة بدمشق، 1986، ص 91

فالجزائر بإنتمائها العربي الإسلامي ومقوماتها تستطيع أن تحيي هذه الهوية والثقافة وتقديمها للشعوب الإفريقية كنموذج حضاري، وخاصة أن الدين الإسلامي يمتلك القيم الحضارية من وسطية وتسامح ورحمة، ولكن يجب العمل على هذا بالتخطيط ووضع إستراتيجية طويلة المدى تضع المنظومة التربوية وثقافة المجتمع الجزائري ضمن أولوياتها، فإن لم نستطع النجاح في البناء الداخلي لثقافتنا لا يمكن تصديرها وتقديمها كنموذج حضاري، ويجب أن تقوم في الجزائر رابطة من المثقفين لكشف هجمات الإستعمار على الجبهة الفكرية، حتى لا تبقى الأفكار والثقافة عرضة لهجمات دون نجدة أو مدد¹.

كما أن العولمة تفرض تحديات كثيرة على الهوية الثقافية للمجتمع العربي بشكل عام والجزائري بشكل خاص فثقافة العولمة الغربية تسعى للسيطرة على الثقافات الأخرى وجعل هذا النمط من الثقافة الغربية عالميا، ولهذا يجب العمل على إحياء الثقافة العربية بإعتبار أن الجزائر جزء لا يتجزأ من الهوية العربية الإسلامية².

المطلب الثاني: مجموعة المقومات العسكرية-الإقتصادية

إن المقومات الجيوستراتيجية الإقتصادية-العسكرية هي مقومات التي يمكن توظيفها وتفعيلها لتعكس مدى قدرة الدولة على إستخدام قوتها الكامنة وإستخدام وتفعيل هذه المقومات المتغيرة من المقومات الإقتصادية بما فيها دور العامل التكنولوجي، والمقومات والقدرات العسكرية يسمح للدولة ببناء سياسة خارجية فعالة وإزدياد ثقل الدولة في الساحة الدولية من خلال دورها الإقليمي³، فهذه المجموعة من المقومات مركزية في بناء قوة الدولة بحيث لا يوجد قوة عسكرية بدون قوة إقتصادية، ولا يمكن الحفاظ على المصالح الإقتصادية بدون القوة العسكرية كصمام أمام للأمن الوطني الجزائري.

1- مالك بن نبي، مشكلات الحضارة: الصراع الفكري في البلاد المستعمرة، الجزائر: دار الفكر، ط 3، 1988، ص 134

2- جمال نصار، "الهوية الثقافية وتحديات العولمة"، موقع الجزيرة للدراسات بالدوحة، تاريخ النشر 28 يناير 2015، ص 2-3، الموقع الإلكتروني:

الفرع 01: المقومات الاقتصادية:

من أجل تحليل المقومات الاقتصادية للجزائر ضمن المقومات الجيوستراتيجية يجب التطرق

لمكانة المحروقات في الاقتصاد الجزائري مع تحليل مشكلات أداء الاقتصاد الوطني.

1. مكانة المحروقات في الاقتصاد الجزائري:

تعد الجزائر من الدول الريعية التي تعتمد على مصدر واحد ووحيد لعائداتها ومصدر للنمو والتنمية، حيث أن النموذج الذي إنتهجه الجزائر في عملية التنمية خلال السنوات الأولى من الإستقلال، من خلال إنشاء قاعدة إنتاجية وتحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومن أبرز هذه الشركات شركة سوناطراك والتي ومن خلالها تسعى الدولة الجزائرية لتحقيق هدفين هما:

– قطاع المحروقات يعتبر المصدر الرئيسي لتمويل كل قطاعات الاقتصاد الوطني عن طريق إيرادات الربح البترولي والغازي.

– ديناميكية قطاع المحروقات بحيث يشرف على التكامل الصناعي وإمداد القطاعات الأخرى بالطاقة والمنتجات البتروكيميائية¹.

فموارد الاقتصاد الجزائري تعتمد على عوائد بيع النفط والغاز وما يلحقها من الجباية، وهو ما يشكل النسبة الأكبر من مداخيل الصادرات الجزائرية بما يشكل أكثر من نصف الناتج المحلي الخام وأكثر من ثلثي المداخيل الجبائية، وقد شهد تطور الاقتصاد الجزائري عقب ارتفاع أسعار النفط في عهد الرئيس بوتفليقة آليات وبرامج عمل لتفعيل النمو الإقتصادي والتنموي للجزائر أهمها:

– برنامج دعم النمو الإقتصادي 2001: وكان في إطار عمل الإنعاش الاقتصادي الوطني الذي عانى من سنوات من الركود والتخلف منذ عام 1986.

– برنامج الإنعاش الإقتصادي: وقد جاء في إطار برنامج تنفيدي لدعم النمو، وقد رصد له مبلغ يفوق 150 مليار دولار، وهو ما ساهم في إنشاء مشروعات من البنية التحتية.

1- بن رمضان أنيسة، مرجع سبق ذكره، ص 233-234

– البرنامج التكميلي لدعم النمو 2004-2009: وهو تكملة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي ورصدت له ميزانية قدرها 60 مليار دولار بغية تحسين الأحوال المعيشية وتطوير المنشآت القاعدية ودعم النمو الإقتصادي وتطوير الخدمة العمومية وترقية تكنولوجيات الإتصال¹.

– برنامج التنوع الإقتصادي 2016: ركز هذا البرنامج على تنويع الإقتصاد الوطني وإصلاحه هيكليا على ثلاث مراحل: (2019-2016)-(2025-2020)-(2030-2026)، ويرمي النموذج إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات يقدر بـ5ر6 بالمئة ما بين 2020 و 2030 ودعم ارتفاع للناتج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر ان يتضاعف بـ3ر2 بالمئة إلى جانب تضاعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام لينتقل من 3ر5 بالمئة حاليا إلى 10 بالمئة، وعصرنة القطاع الفلاحي قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي وتنويع الصادرات. والسعي نحو تحقيق التحول الطاقي وتخفيض معدل نمو الاستهلاك للطاقة².

فالإقتصاد الجزائري يعتمد على صادرات، ويساهم قطاع النفط والغاز بنسبة 30% من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 95% من إيرادات التصدير، ففي سنة 2012 بلغ الناتج المحلي الإجمالي 207,9 مليار دولار حسب إحصائيات البنك الدولي، مما وضع البلاد في المرتبة 48 على صعيد الاقتصاد الضخم في العالم، وفي السنوات الأخيرة احتلت الجزائر المرتبة السادسة على صعيد الدول الكبرى المصدرة للغاز بحوالي 200 مليار دولار من احتياطات العملات الأجنبية، وبهذا تخلصت من إشكالية الديون الخارجية، حيث بلغ الدين 2% من الناتج المحلي الإجمالي³.

1- منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات-الميادين-التحديات، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 57-58

2- -----، نموذج النمو الاقتصادي الجديد، المديرية العامة للضرائب، بدون تاريخ النشر، تاريخ الإطلاع 2018/06/29، الموقع الإلكتروني:

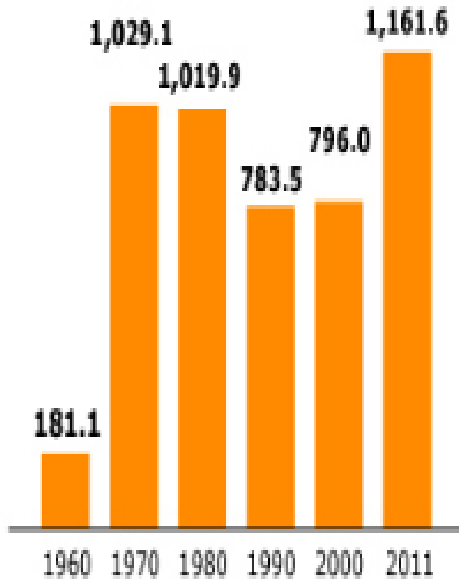
<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php>

3 - Without author, "Economy Algeria", **fanack chronicle of the Middle East & North Africa**, September 9th, 2013, Date of access 10/06/2016, website:

رسم بياني رقم 05:

طاقة التكرير للجزائر

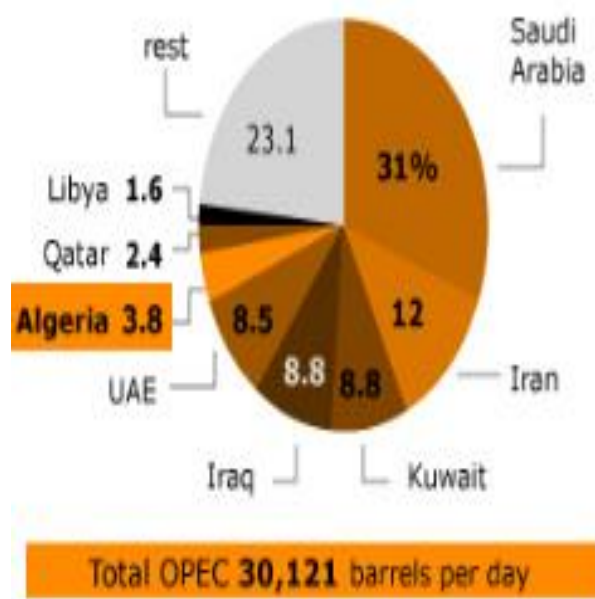
Average crude oil production
in Algeria, 1960-2011



رسم بياني رقم 04:

يوضح إنتاج النفط يوميا لدول الأوبك يوضح

Daily crude oil production
Arab OPEC countries, and total
in 2011, in %



Source:-----, Economy Algeria. fanack chronicle of the Middle East & North Africa, September 9th, 2013, Date of access 10/06/2016, website: www.chronicle.fanack.com

ونستنتج من خلال الشكلين أن متوسط إنتاج النفط للجزائر مازال متواضعا بحيث لا يتجاوز 1.5 مليون برميل يوميا مقارنة بدول أخرى كالسعودية والعراق وإيران والإمارات والكويت، وذلك راجع لضعف القدرات التكنولوجية في عملية الاستخراج، وتبعاً لهذا نلاحظ ضعف قدرة التكرير للتخلف الصناعي في مجال البتروكيمياويات وتأخر الجزائر في مجال التكرير، فإعتماد الجزائر على المحروقات كمصدر وحيد للثروة إضافة إلى ضعف قدراتها التكنولوجية في مجال الاستخراج يآثر على قيمة الصادرات والواردات وبالتالي على الميزان التجاري كما يوضح الجدول التالي.

الجدول رقم 03: يوضح حصيلة نتائج الميزان التجاري 2005-2015

(القيمة بالمليون دولار)

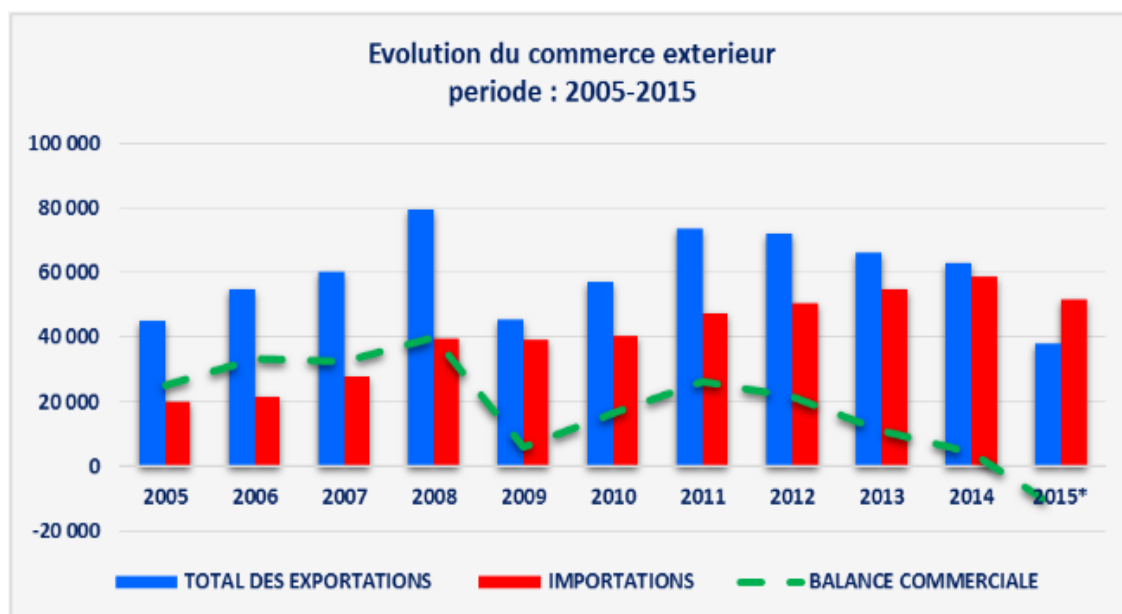
VALEUR EN MILLIONS USD	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015*
EXPORTATIONS HORS HYDROCARBURES	1 099	1 158	1 332	1 937	1 066	1 526	2 062	2 062	2 165	2 582	2 063
EXPORTATIONS HYDROCARBURES	43 937	53 456	58 831	77 361	44 128	55 527	71 427	69 804	63 752	60 304	35 724
TOTAL DES EXPORTATIONS	45 036	54 613	60 163	79 298	45 194	57 053	73 489	71 866	65 917	62 886	37 787
IMPORTATIONS	20 048	21 456	27 631	39 479	39 294	40 473	47 247	50 376	54 852	58 580	51 501
BALANCE COMMERCIALE	24 989	33 157	32 532	39 819	5 900	16 580	26 242	21 490	11 065	4 306	-13 714

SOURCE : Agence Nationale de Développement De L'investissement, mise à jour le Février

2016, Date d'accès 08/06/2016, Site Web :

www.andi.dz

رسم بياني رقم 06: يوضح تطور التجارة الخارجية لفترة 2005-2015



SOURCE : Agence Nationale de Développement De L'investissement, mise à jour le Février

2016, Date d'accès 08/06/2016, Site Web :www.andi.dz

الفصل الثاني: المقومات الجيواستراتيجية للجزائر: الإمكانيات والحدود

من خلال الجدول والأعمدة البيانية تشير النتائج من حيث تبادلات التجارة الخارجية للجزائر خلال سنة 2015 إلى عجز في الميزان التجاري ب 13.71 مليار دولار، مقابل فائض يقدر ب 31,4 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2014. هذا المؤشر يفسر انخفاض متزامن للواردات والصادرات خلال هذه الفترة الزمنية من حيث نسبة تغطية الواردات بالصادرات، مما يدل على تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات.

وحتى عند الحديث عن القطاع الزراعي والفلاحي تبقى الجزائر متخلفة في هذا المجال فقد قدر حجم الإنتاج لسنة 2006 ب 26,9 مليون قنطار أي 36% فقط من الكميات المتوفرة، وبلغ حجم التوقع لإنتاج لسنة 2015 ب 37 ، 8 مليون نسمة مع العلم أن الاحتياجات الغذائية للجزائر تقدر ب 80 مليون قنطار أي بقاء الجزائر مستورة للغذاء كمادة إستراتيجية في ظل عدم وجود تخطيط وإستراتيجية شاملة.

الجدول رقم 04: يوضح حجم الواردات والصادرات للسوق الجزائرية لسنة 2012

Produit	Importation	Millions USD
Blés et méteil	450 000 T	800
Pommes fraîches	113 550 T	66, 27
Bananes fraîches	207 860 T	105 ,56
Mais	205 000 T	942
Orge	401 780 T	113,89

Produit	Exportation	Millions USD
Dattes	53 000 T	26
Oignons et échalotes	2 380 T	2,86
Truffes	779 T	8
Orge	10 990 T	1,5

SOURCE : Agence Nationale de Développement De L'investissement, Secteur de l'Agriculture,

Date d'accès 09/06/2016, Site Web :www.andi.dz

وأخيرا فإن للمحروقات مكانة رئيسية في الاقتصاد الجزائري، وهو ما يجعل الجزائر تعاني من هشاشة إقتصادية وعدم القدرة على تحقيق نمو إقتصادي يضمن تنمية مستدامة، إضافة إلى تدمير وهدر الثروات الطبيعية عن طريق الإستخراج والإستهلاك اللاعقلاني للموارد وعدم إستقرار أسعار المحروقات في السوق العالمية، بحيث إن إنهيار أسعار النفط يؤثر وبشكل مباشر على الاقتصاد الوطني بصفة خاصة وعلى الأمن الوطني بصفة عامة.

2. مشكلات أداء الاقتصاد الجزائري:

لقد عجز الاقتصاد الجزائري عن الوصول إلى مستويات أعلى من النمو حيث لم يتعدَّ معدل نمو الاقتصاد حاجز 4% منذ عام 2006، فيما لا يزال قطاع النفط والغاز يمثلان ما يزيد عن 40% من الناتج الخارجي الإجمالي، و95% من صادرات الدولة و63% من إيرادات الموازنة، و2% فقط من تشغيل العمالة، حيث لم يتجاوز معدل نمو القطاع الزراعي حاجز 2.1% في عام 2013، في حين لم تتجاوز نسبة الأراضي المستخدمة في الزراعة نسبة 7% من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة، وتقلب الإنتاج تبعًا لتغيرات الأحوال الجوية¹.

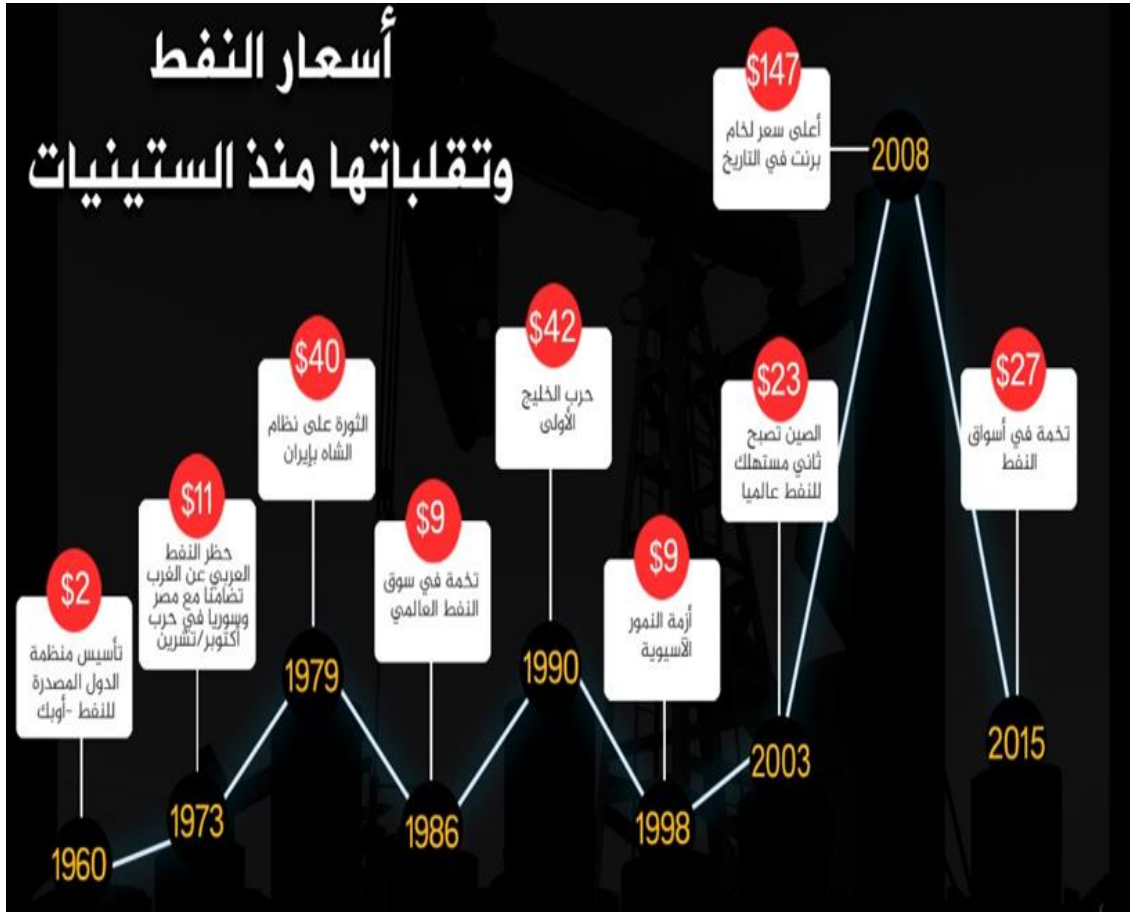
كما لم يتعد معدل نمو القطاع الصناعي عتبة 2.5% في عام 2013، بفعل انخفاض إنتاجية القطاع الخاص وهيمنة صناعات القطاع العام، مع وجود إشارات ضعيفة نحو نجاح جهود التنويع الاقتصادي في المستقبل، ويمكن التطرق لأداء الإقتصاد الجزائري من خلال التركيز على مؤشرات الأداء المتواضع للإقتصاد الجزائري حتى عام 2013، والمشكلات الهيكلية التي تواجه الإقتصاد الجزائري وتعرقل الإصلاحات الاقتصادية فالإصلاحات والنمو يتسم بالهشاشة وبالتبعية المطلقة لقطاع المحروقات مما انعكس بدوره على الأوضاع الاقتصادية وخلق مشكلات اجتماعية تهدد أمن الجزائر، بالإضافة إلى عجز في مجال تنويع الإقتصاد على المدى القصير وسيادة قطاع الطاقة كأهم مورد للعائدات في الجزائر على مدى السنوات الأربع المقبلة².

1- نورا الرفاعي، "رؤية تقييمية لأداء الإقتصاد الجزائري على ضوء الواقع السياسي الراهن"، المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، تقرير الطاقة في العدد رقم 28 من تقرير الإقتصاد والأعمال، 15-07-2014، الموقع الإلكتروني: www.DCSS.com

2- المرجع نفسه.

ويعتبر إنبهار أسعار النفط إلى ما دون 50 دولار للبرميل ضربة للإقتصاد لتدهور ميزان المدفوعات وخسائر في عائدات تصدير النفط، وهذا وضع الحكومة في وضعية ارتفاع الإنفاق وعجزا في الحساب المالي لأول مرة منذ 15 سنة، مع العلم أن الجزائر تحتاج إلى سعر 120 دولار للبرميل لموازنة ميزانياتها، وما يزيد الأمر تعقيدا تراجع الإنتاج لعدم وجود بيئة استثمار مشجعة وبهذا تراجعت عائدات تصدير النفط والغاز من 70 مليار دولار عام 2012 إلى 65 مليار دولار عام 2013 مع العلم أن أسعار النفط وصلت حينها إلى 100 دولار¹.

رسم بياني رقم 07: يوضح تطورات وتقلبات أسعار النفط

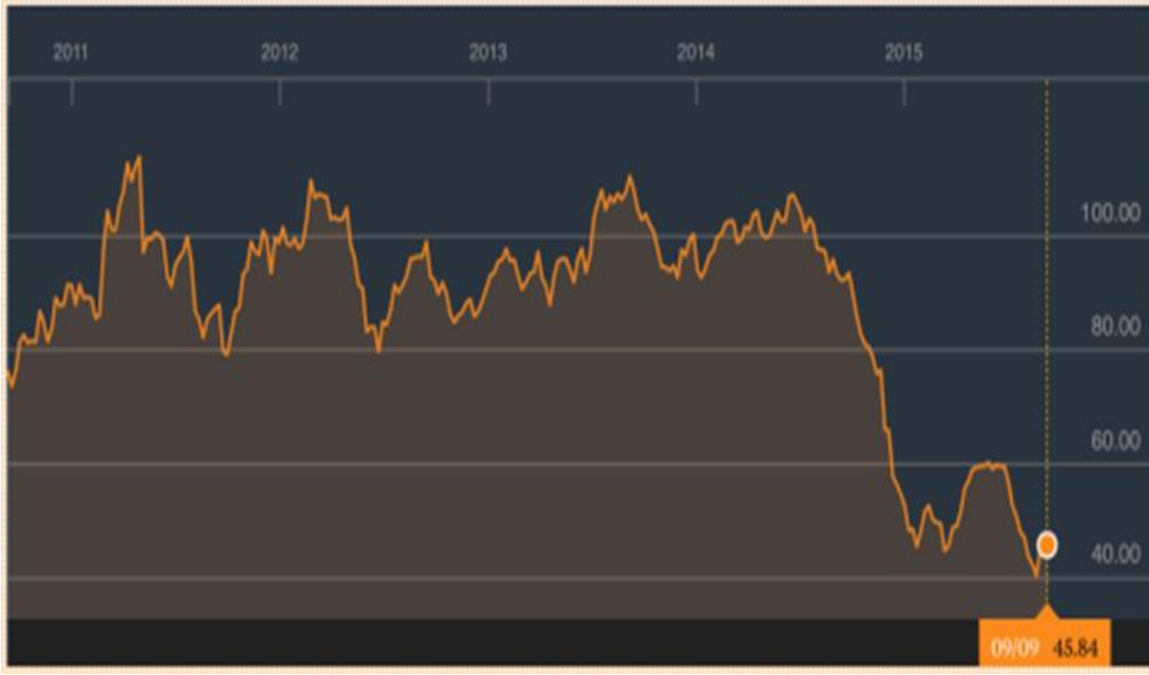


المصدر: إرجع إلى "اجتماع الدوحة ومستقبل أسعار النفط"، موقع الجزيرة، تاريخ النشر 2016/04/16.

تاريخ الإطلاع 2017/09/02، الموقع الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate>

1- كارول نخلة، "تأثير إنخفاض أسعار الطاقة: تحد وفرصة للإصلاح الإقتصادي بالجزائر"، بموقع الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر 21 سبتمبر 2015، تاريخ الإطلاع 2016/06/11، الموقع الإلكتروني: www.studiesaljazeera.net



المصدر: إرجع إلى اجتماع الدوحة ومستقبل أسعار النفط، موقع الجزيرة، تاريخ النشر 2016/04/16، تاريخ

الإطلاع 2017/09/02، الموقع الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate>

يعتبر النفط أهم محركات الاقتصاد العالمي، فقد إنخفض سعره من 112 دولار للبرميل في بداية جوان 2014 إلى 50 دولار في جانفي 2015 بمعدل إنخفاض سريع يقدر بـ 55% في مدة 6 أشهر فقط، ومن الأسباب الظاهرة للانهيار التخممة الموجودة في السوق العالمي الناتج عن زيادة إنتاج الأوبك بـ 2 مليون برميل فوق سقف الإنتاج، إضافة إلى بعض التباطؤ الاقتصادي في الصين ودول حوض الباسيفيكي والاتحاد الأوروبي، يضاف إلى كل هذا رفض منظمة الأوبك تخفيض الإنتاج بما يزيد عن 02 مليون برميل، فالأوبك تمثل 40 بالمئة من إنتاج النفط في العالم ومن واجها الحفاظ على مصالح أعضائها برفع أسعار النفط،¹ كما أن أسعار النفط يحددها الطلب العالمي والذي بدوره يتأثر بعاملين:

1. عامل الأحداث السياسية والتطورات الجيواستراتيجية.

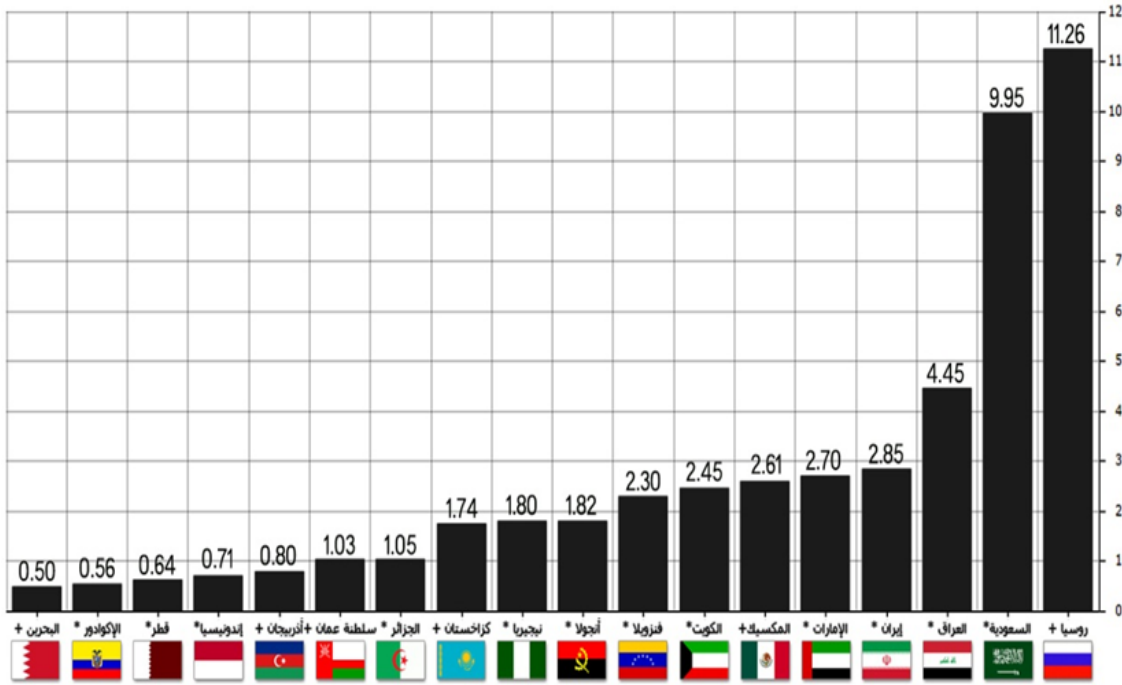
2. عامل النمو الاقتصادي العالمي

1 -AurélienSaussay, "La baisse de prix de pétrole : Aubaine économique, défis écologique", **Terra Nova**, 1/38,12 mai 2015, web : www.tenova.fr

وما يلاحظ من الشكلين أن أسعار النفط شهدت تقلبات كثيرة منذ الستينيات، ولكن في النصف الثاني من سنة 2014 إنهارت أسعار النفط بشكل غير متوقع وذلك راجع لأسباب سياسية أكثر منها إقتصادية من خلال رفض منظمة الأوبك بقيادة السعودية تخفيض إنتاجها لإعادة الأسعار إلى الإرتفاع ولأسباب سياسية منها ضرب الاقتصاد الإيراني والروسي وتحجيم دورهما في منطقة الشرق الأوسط وخاصة في سوريا واليمن، ومع ضعف الإنتاج الجزائري من النفط والغاز كما يوضح الشكل التالي.

رسم بياني رقم 08: إنتاج الجزائر من النفط مقارنة بالدول الأخرى 2016

(حجم الإنتاج بالمليون برميل يوميا)



المصدر: إرجع إلى اجتماع الدوحة ومستقبل أسعار النفط، موقع الجزيرة، تاريخ النشر 2016/04/16، الموقع

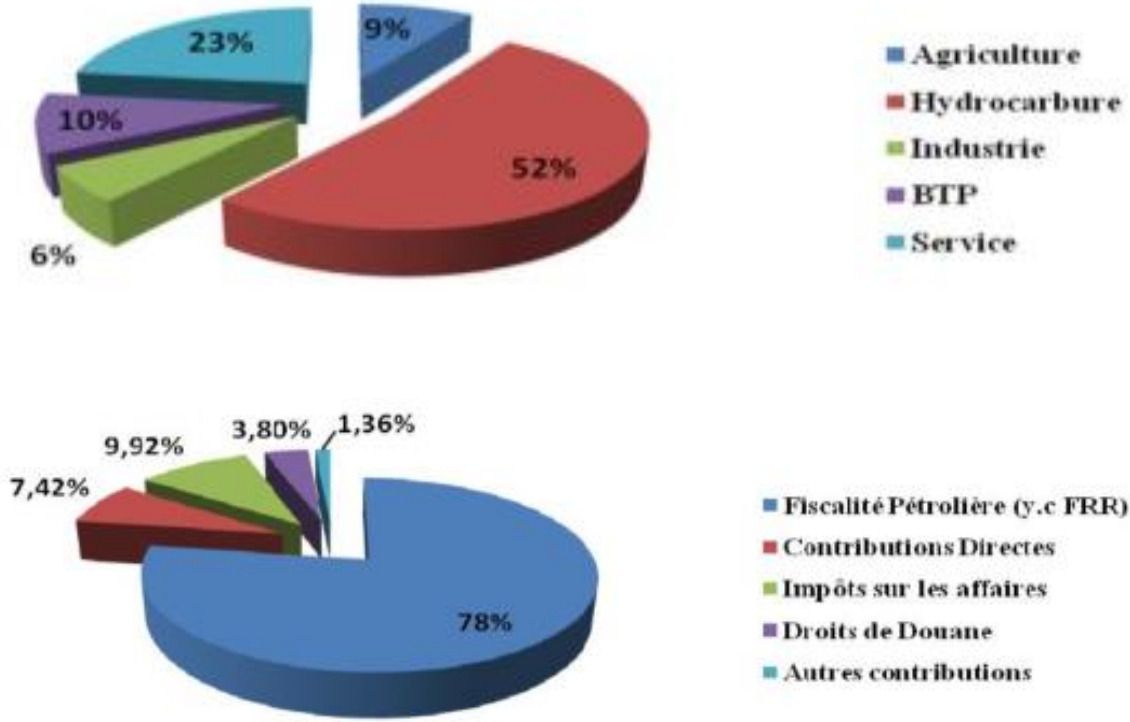
الإلكتروني: www.aljazeera.net

وجدت الجزائر نفسها أمام تحديات إقتصادية وبالتالي مشاكل على مستوى الإنفاق والإدخار والإستثمار¹، ف عوامل هشاشة وضعف الاقتصاد الجزائري تتمثل في: عدم القدرة الهيكلية على التنوع أكثر من النفط والغاز بحيث يساهم قطاع المحروقات بنسبة 52% من الناتج المحلي الخام، واستمرار المشاكل الاجتماعية، خاصة البطالة بين الشباب كما يوضح الشكل التالي.

1- Oukaci Kamal, L'impact d'un choc des prix du pétrole sur l'économie Algérienne, *Revue Roa iktisadia*, Le 2 numéro de la publication, Juin 2012.

رسم بياني رقم 09: يوضح مساهمة قطاع المحروقات في PIB ومساهمة المحروقات في إجمالي إيرادات الدولة

لسنة 2007



Oukaci Kamal, "L'impact d'un choc des prix du pétrole sur l'économie Algérienne", Revue Roa

iktisadia, Le 2 numéro de la publication, Juin 2012.

رسم بياني رقم 10: يوضح معدلات البطالة في الجزائر لسنة 2013

Unemployment per age group
Algeria, in 2010, in % of total workforce

	Male	Female	Total
Total	8.1	19.1	10.0
Youth (16-24 yrs)	18.6	37.4	21.5
Adults (25+ yrs)	5.4	15.0	7.1

Source:-----, Economy Algeria, fanack chronicle of the Middle East & North Africa, September

9th, 2013, Date of access 10/06/2016, website:www.chronicle.fanack.com

الفصل الثاني: المقومات الجيواستراتيجية للجزائر: الإمكانيات والحدود

ومن ناحية أخرى تتركز كل المبادلات التجارية الخارجية مع الإتحاد الروبي وذلك راجع للقرب الجغرافي والعلاقات التاريخية، وهذا على حساب ضعف التجارة الخارجية بين الجزائر ودول المغرب العربي والمنطقة العربية والمنطقة الإفريقية، والشكل يوضح أن المنطقة الإفريقية في اخر التصنيف في المبادلات التجارية الخارجية حسب المناطق الاقتصادية وتصدر الإتحاد الأوروبي القائمة نظرا أن الغاز الطبيعي الجزائري ضمن حسابات أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي¹، مما يفرض على الجزائر إعادة النظر في علاقاتها التجارية ليس على أساس التبعية وإنما على أساس الندية والمصلحة الوطنية.

الجدول رقم 05: يوضح المبادلات الخارجية للجزائر حسب المناطق الاقتصادية

لسنة 2015

Régions économiques	IMPORTATION			EXPORTATION		
	Année		MN USD	Année		MN USD
	2014	2015*	EVOL%	2014	2015*	EVOL%
Union européenne	29 684	25 344	-14.62	40 378	25 801	-36.10
O.C.D.E	8 436	7 353	-12.84	10 344	5 428	-47.53
Autres pays d'Europe	886	1 220	37.70	98	37	-62.24
Amérique du sud	3 815	2 818	-26.13	1 183	1 575	-50.52
Asie	12 619	11 830	-6.25	5 060	2 562	-49.37
Océanie	-	-	-	-	57	-
Pays Arabes	1 962	1 912	-2.55	648	628	-3.09
Pays du Maghreb	738	674	-8.67	3 065	1 607	-47.57
Pays d'Afrique	440	350	-20.45	110	92	-16.36
TOTAL	58 580	51 501	-12.08	62 886	37 787	-39.91

SOURCE : Agence Nationale de Développement De L'investissement, mise à jour le Février

2016, Date d'accès 08/06/2016, Site Web :

www.andi.dz

1 - Kedidir Mansour, le gaz naturel Algérien dans la sécurité énergétique de l'Union européenne un enjeu géopolitique, S.P: Ben Merabet Editions, 2016, p 495-496

إن هبوط سعر النفط يشكل أزمة حقيقة للدول العربية المنتجة للمحروقات، حيث تشكل عائدات النفط أكثر من 90 بالمئة من إيراداتها العامة، مما يفرض عليها في ظل الإنهيار السريع للأسعار تهديدات أمنية خطيرة وذلك راجع إلى:

- (1)- خسائر مرتفعة للإيرادات النفطية التي تعتمد عليها الدول المنتجة وخاصة الجزائر بنسبة عالية جدا.
- (2)- عجز في الميزانيات العامة للدول المنتجة للمحروقات.
- (3)- تباطؤ إنجاز خطط والمشاريع التنموية لهذه الدول.
- (4)- اللجوء إلى السياسات التقشفية وتقليص النفقات.
- (5)- ظهور اضطرابات إجتماعية وسياسية جراء ارتفاع نسبة البطالة وتخفيض الدعم¹.

ومن خلال كل ما تقدم وما تعانیه الجزائر من تبعية لقطاع المحروقات وهشاشة الاقتصاد الوطني، يجب على الجزائر وضع إستراتيجية شاملة من خلال الإستقلالية التدريجية من عائدات المحروقات كمصدر وحيد للثروة والإستثمار في قطاعات متنوعة ومنتجة وخاصة في مجال الطاقات المتجددة عن طريق شراكات مع دول أخرى قائمة على التنافس والمصلحة الوطنية كتوجه إستراتيجي، وفي هذا لا الإتجاه كذلك يجب إعادة النظر في الإنفاق العمومي وتوجيهه للإستثمارات العمومية، كما يجب على الجزائر إعادة دعم القطاع الزراعي ودوره في الناتج المحلي الخام كقطاع حيوي، وتشجيع القطاع الخاص وتطوير القطاع العمومي، بالإضافة إلى الإنفاق من أجل تطوير التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية، والإستثمار في العنصر البشري كمصدر من مصادر الثروة من خلال البحث العلمي وتطوير إقتصاد المعرفة².

1-Abderrahmane Mebtoul, " Les six impacts de la baisse du cours du pétrole sur l'Algérie", Journal Le Matin de L'Algérie, 18 Aou 2015, web :

2 - Mustapha BenAbdelaziz, "L'Économie Algérienne: une perspective", Strategia revue des études et de prospective 01,01 semestre 2014, p 48-49

الفرع 02: المقومات والقدرات العسكرية

من أجل التطرق للمقومات والقدرات العسكرية للجزائر ضمن المقومات الجيوستراتيجية للدولة، يجب التطرق لطبيعة وخصوصية المؤسسة والعقيدة العسكرية الجزائرية والتطرق كذلك لقدرات الجيش الجزائري، فهذه المقومات لها خصوصية وأهمية كبيرة بإعتبارها قلب الأمن والدفاع الوطني.

1. المؤسسة الأمنية الجزائرية:

تلعب المؤسسة الأمنية بشقيها شبه العسكري والعسكري من الجيش وأجهزة الشرطة ووزارات الداخلية وأجهزة المخابرات العاملة في الداخل والخارج تلعب دوراً مفصلياً في عمل المؤسسة الأمنية، وعلى الرغم من تبعية مفهوم الأمن والعقيدة العسكرية للجانب العسكري، إلا أنها مع تطورها تجاوزت هذا المفهوم إلى المحددات الأمنية بصفة عامة وإلى محددات ومتغيرات واسعة سياسية واقتصادية واجتماعية وقيم مجتمعية¹، وليس هناك مفهوم واحد للعقيدة العسكرية ومرد ذلك إلى تعدد المشارب الأكاديمية والمدارس الفكرية لهؤلاء المفكرين وإعتمادهم على منهج وإطار محدد والتركيز على عامل معين، فقد عرفها قاموس المصطلحات العسكرية بأنها: "جميع المبادئ والسياسات والأمو الفنية والأساليب التي بموجبها تتمكن القوات المسلحة من توجيه أعمالها، فهي تستمد من الأفكار والممارسات المتطورة التي يتفق عليها، سواء أكانت نابعة من الخبرة العملية أم النظرية"، ويعرفها المارشال الروسي "سوكوفولسكي" بأنها: "جملة وجهات النظر العلمية المدروسة التي تتبناها الدولة بالنسبة إلى الأمور الأساسية والجدرية للحرب"، ويتفق معه المارشال الأمريكي "دافيد سي آستي" بأنها: "المبادئ الأساسية المعتمدة رسمياً من قبل الدولة، والتي توفر الدليل لمسائل التنظيم والقيادة والسيطرة والإستخدام والإدامة للقوة العسكرية بغية تحقيق الأهداف القومية للدولة"².

1- منصور لخضاري، "السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات-الميادين-التحديات"، مرجع سبق ذكره، ص 124

2- سوسن عساف، إستراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والإستقرار الدولي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008، ص 163-164

نصت المادة 28 من الدستور الجزائري لسنة 2016، ومن خلال القانون 01-16 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق ل 6 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري أن كل الطاقة الدفاعية وتطويرها تتركز على مستوى الجيش الوطني الشعبي سواء كمؤسسة أمنية عليا أو كمثل للعقيدة العسكرية الجزائرية، وتمثل المهمة الدائمة للجيش في المحافظة على الإستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية للدولة، كما يقوم بمهمة الدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي والبحري¹.

للمؤسسة العسكرية في الجزائر وعلى رأسها الجيش الوطني الشعبي خصوصية بإعتباره تحظى بالسلطة والشرعية التاريخية فقد قال "محمد حربي": "إن هذا الجيش على غير جيوش العالم لم تصنعه دولة بل هو الذي صنع دولته...وقبل ذلك صنع ثورة مما أكسبه شرعية تاريخية مميزة"، وترى المؤرخة الفرنسية "ميراي ديتاي" أن الجيش الجزائري أراد أن يكون المالك للدولة التي صنعها وبالتالي أصبح صاحب الشرعية التي استمدها من التاريخ، وصاحب السلطة التي استمدها من الممارسة ودوره في الحياة السياسية².

فمعظم الوثائق والنصوص الرسمية قبل وبعد الإستقلال تؤكد على الصلة بين جيش التحرير الوطني والجيش الوطني الشعبي من خلال "برنامج طرابلس" جوان 1962، دستور 1963، ميثاق الجزائر 1964، بيان مجلس الثورة الصادر بتاريخ 19 جوان 1965 وبأكثر وضوح "الميثاق الوطني" 1976، ودستور 1976 في مادته 82 والميثاق الوطني لسنة 1986³، مما يؤكد أن المؤسسة العسكرية لها إرث تاريخي يؤهلها لكسب شرعية وإحترام في الأوساط الاجتماعية داخل المجتمع الجزائري.

1 - constitution de la république algérienne démocratique et populaire, Journal officiel République algérienne démocratique et populaire, N14, Loi n 16 du 6 mars 2016 portant révision constitutionnelle, p 08

2- منصور لخضاري، إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012-2013، ص 255-257).

3- المرجع نفسه.

2. البناء التنظيمي وبنية الجيش الجزائري:

من ناحية البنية البشرية نصت المادة 17 من الأمر رقم 06 - 02 المؤرخ في 28 فبراير سنة 2006 الشروط الواجب من أجل الانضمام لصفوف الجيش الجزائري والتي تتمثل في الجنسية الجزائرية، التمتع بالحقوق الوطنية واللياقة البدنية والفكرية، وتجاوز الإجراءات الإدارية للمرشح من طرف الجهات الأمنية،¹ وهذه العملية تندرج في إطار الصلة والتواصل بين الجيش الشعبي الوطني والمجتمع فهي مجال للتنشئة السياسية وتقوية روح المواطنة.

كما يعتمد الجيش الجزائري على نظام الرتب العسكرية وهي ثلاثة أصناف: رجال الصف، ضباط الصف، والضباط والديت بدورهم ينقسمون إلى ثلاث مجموعات: الضباط الأعوان، الضباط السامون، والألوية والفريق،² ويتم تقسيم الجيش الشعبي الوطني حسب وزارة الدفاع الوطني إلى: قيادة الأركان، القوات البرية، القوات البحرية القوات البحرية، قوات الدفاع الجوي عن الإقليم، الدرك الوطني، والحرس الجمهوري.³

ومن الناحية البشرية يتجاوز تعداد الجيش الجزائري 792 ألف جندي بينهم 272 جندي في قوات الاحتياط، و20 مليون شخص قوة بشرية متاحة للعمل، منهم 17 مليون يصلح للخدمة العسكرية، ويصل إلى سن الخدمة العسكرية سنويا في الجزائر 675 ألف شخص.⁴

1- الأمر رقم 06 - 02 المؤرخ في 29 محرم عام 1427 الموافق 28 فبراير سنة 2006 المتضمن القانون الأساسي العام للمستخدمين العسكريين، منشور بالموقع الرسمي للبرلمان الجزائري، مجلس الأمة الجزائري، الموقع الإلكتروني:

/www.majliselouma.dz/

2- منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات-الميادين-التحديات، مرجع سبق ذكره، ص 130

3 -Voir Le site officiel du **Ministère de la Défense nationale**, Date d'accès 20/06/2016, Site Web : <http://www.mdn.dz/>

4- global fire power, **2018 Algeria Military Strength, Algeria**, visited 30/06/2018, web: https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=algeria

وفي دراسة للمعهد الأمريكي لمتابعة الشؤون العسكرية عبر العالم لسنة 2015، تم تصنيف الجيش الجزائري كقوة عسكرية الثانية عربيا بعد مصر خصوصا في الميزانية السنوية المقدرة بـ10,57 مليار دولار، وصنف الأقوى بمنطقة شمال إفريقيا، ويحل في المرتبة 26 عالميا ضمن قائمة تضم 126 دولة، ووفق تقييم "غلوبال فاير باور"¹، نشر المعهد القدرات والمقومات العسكرية للجيش الوطني الشعبي بحيث تتوفر وفق هذا التقرير على 20 مليون و387 ألف شخص قادرين على القتال و17 مليون و249 ألف قامو بالخدمة الوطنية، فيما يقدر عدد الأشخاص الذين يصلون إلى سن التجنيد العسكري سنويا بـ672 ألف و993 شخص، بينما يبلغ عدد الجنود المنتشرين على الحدود 512 ألف فرد، والجنود الاحتياطيون 400 ألف فرد².

أما من ناحية القدرات العسكرية فقد احتل الجيش الجزائري المرتبة 23 في سنة 2018 بعدما كان 27 وفق سنة 2015 وفي المرتبة 31 سنة 2014 من خلال ما يتوفر عليه من معدات وآلات حربية، بالإضافة إلى احتياطي حرب يقدر بـ6.754 مركبة مدرعة، و528 طائرة مقاتلة، و107 طائرة هجومية، و326 طائرة نقل وشحن، و280 هيلوكوبتر بين عادية وهجومية، ومجموع الأصول البحرية الذي يقدر بـ85 قطعة بحرية منها 08 غواصات و13 طرادا و08 فرقاطة و43 دورية بحرية وسفينة واحدة كاسحة للألغام، وقد ارتفعت ميزانية الدفاع من 8,1 مليار دولار سنة 2014 إلى 10,57 مليار دولار لعام 2015، إلى أكثر من 10 ملايين ونصف وتحتل الجزائر المرتبة الثانية عربيا بعد مصر و23 عالميا حسب تصنيفات 2018³.

1- "غلوبال فاير باور" المسى بـ"GFP" أبرز المؤسسات البحثية الأمريكية المتخصصة في تقديم قواعد بيانات تحليلية عن القوى العسكرية بالعالم

2 - Countries Ranked by Military Strength 2018, Site Global Firepower, Date of access 30/06/2018, website: <https://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp>

3 - "Algeria Military Strength 2016, military capabilities detailed", , Site Global Firepower, Date of access 20/06/2016, website:

الجدول رقم 06: يوضح حجم الإنفاق العسكري للجزائر ما بين 2003-2012

Années	En dollars courants (millions)	En dollars constants (millions) [2011 année de base]	Pourcentage du PIB
2003	2 206	3 152	3,3
2004	2 802	3 585	3,3
2005	2 925	3 753	2,8
2006	3 094	3 847	2,6
2007	3 946	4 514	2,9
2008	5 172	5 259	3
2009	5 281	5 712	3,8
2010	5 671	6 045	3,5
2011	8 652	8 652	4,4
2012	9 325	9 104	4,5

SOURCE : Laurence Aïda Ammour, Evolution de la politique de défense Algérienne, Centre Français de Recherche Sur le Renseignement, **Bulletin N°7**, Août 2013, Date d'accès 20/06/2016, P07, Site

Web : <http://www.cf2r.org/>

الجدول يوضح ارتفاع الإنفاق المالي على القوات العسكرية الجزائرية وإرتفاع نسبته من الناتج المحلي الخام، ففي سنة 2012 بلغ الإنفاق حوالي 9.6 مليار دولار، ثم إرتفع إلى 11 مليار دولار سنة 2013، وهذا ما يوضح إدراك وإهتمام القيادة الوطنية على مستوى الحكومة الجزائرية بالمتغير الأمني، خاصة بعد عملية تيقنتورين التي استهدفت عصب الاقتصاد الجزائري بمجموعة إرهابية سنة 2013¹، وهذا الإنفاق العسكري مرجح للإرتفاع بسبب التهديدات الأمنية المحيطة بالحدود الجزائرية خاصة جراء تدهور الوضع في ليبيا.

1- محمد سنوسي، "البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية باتجاه دول الربيع العربي منذ 2011"، صحيفة الوطن الجزائري، تاريخ النشر: 2015/12/01، تاريخ الإطلاع 2016/06/20، الموقع الإلكتروني:

المطلب الثالث: الخبرة والتجربة الدبلوماسية الجزائرية

تمتلك الجزائر مميزات دبلوماسية إكتسبتها من إرثها التاريخي والتمسك بمبادئها وثوابتها، كما تمتلك خبرة أمنية من خلال قدرتها على مكافحة الإرهاب والتطرف بفضل مقوماتها وقدراتها العسكرية ونشاطها الدبلوماسي في المحافل الإقليمية والدولية.

الفرع 01: التجربة الدبلوماسية الجزائرية

تبنّت الدبلوماسية الجزائرية في تعاملها مع القضايا الدولية على مبادئ منصوص عليها في المعاهدات والمواثيق الدولية ومبادئ القانون الدولي، فالمواقف الجزائرية تنبع دائما من سيادة الدول على إقليمها، وللدولة صلاحية استغلال ثرواتها الطبيعية والمعدنية والسلامة الترابية ضف إلى ذلك إن مبادئ الدبلوماسية الجزائرية قائمة في الأساس على مبدأ التعاون بين الدول سواء في الإطار الثنائي أو متعدد الأطراف بالإضافة إلى تكريس مبدأ حسن الجوار وتعزيز العلاقات بين الدول، فمسألة حق الشعوب في تقرير المصير ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحل النزاعات بالطرق السلمية وحق الشعوب والأمم في السيطرة على ثرواتها الوطنية مكرسة بوضوح في كل مرجعيات سياسة الجزائر الخارجية من بيانات ومواثيق ودساتير سواء بالنسبة للجزائر الثورة أو الجزائر الدولة¹.

كما تعتمد الجزائر في دبلوماسيتها على مبدأ الحياد الإيجابي حيال كل النزاعات والأزمات الدولية الا ما تعلق بحركات التحرر العالمية وحق الشعوب في تقرير مصيرها وهذا ما أكسبها سمعة ومكانة دولية وجعل وساطتها مقبولة لحل النزاعات والخلافات مثل الخلافات بين ليبيا وتونس وبين مصر وليبيا والنزاع العراقي الإيراني وبين الفصائل الفلسطينية وغيره من النزاعات، وحتى ان كان الطرف عربيا فكانت تلتزم الحياد في المواقف، ويندرج موضوع الدبلوماسية الجزائرية ضمن البحث عن الدوافع والأساليب المعتمدة من قبل الدولة بهدف توظيف الجهد الدبلوماسي في سبيل تحقيق التواجد الفعال على المستوى الإقليمي والدولي².

1- سعادة السفير المستشار مصطفى بوطورة، "الجزائر وحركات التحرر العالمية نموذج العلاقة مع قضية فلسطين"، جريدة صوت الأحرار، تاريخ النشر 2015/01/10، تاريخ الإطلاع 2016/09/07، الموقع الإلكتروني:

[/http://www.sawt-alahrar.net/ara/permalink](http://www.sawt-alahrar.net/ara/permalink)

2- محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية-الإثيوبية، ط01، بيروت. دار الجيل، 2004.

وفي مستوى اخر للدبلوماسية الجزائرية تجاه حركات التحرر، فموقف الجزائر تجاه القضية الصحراوية المؤيد لمطالب الشعب الصحراوي المشروعة في الحرية والاستقلال، فهي دافعت ولا زالت تدافع عن مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير استنادا إلى العديد من القرارات الدولية، فمشكلة الصحراء الغربية هي قضية تصفية استعمار، وبالتالي فان دعمها لحركة التحرر الوطنية الصحراوية يتمثل في المساعدة المادية والمعنوية وبصورة علنية، وهو ما دفع بالجزائر إلى اعتماد سياسة اليقظة في التعاطي مع الملف الصحراوي ومع كل طرف حتى لا تفقد تركيزها الدبلوماسي¹.

كما ان الجزائر سعت بدبلوماسيتها الى الدعوة لتغيير العلاقات الاقتصادية الدولية السائدة والرغبة في الفكك من آثار علاقات التبعية التجارية والمالية والتكنولوجية الجديدة. وقد استجمعت تلك الدعوة بعض عناصر القوة²، ولكي يتسنى لها تحقيق هذه السياسة انضمت الجزائر في المنظمات الإقليمية والقارية منذ الاستقلال 1962، وكان لها نشاطا بارزا، بحيث لعبت الجزائر دورا بارزا في مساندة القضايا العادلة، وبانضمام الجزائر إلى الجامعة العربية في 1962 واصبحت عضوا نشطا بسبب مواقفها الإيجابية من بينها، المساندة العسكرية في الحرب العربية الإسرائيلية 1967 - 1973 والوساطة الجزائرية في إبرام معاهدة السلام العراقية-الإيرانية 1975 وغيرها من المواقف. كذلك مطالبها الملحة على تجديد ميثاق الجامعة وتحقيق الوحدة الكاملة وتحقيق التعاون الاقتصادي والثقافي³.

1- محمد مسلم وآخرون، "الدبلوماسية الجزائرية. صفة للمتأمرين ومواقف بعثرت أوراق الآخرين"، ملف منشور بموقع بوابة الشروق، تاريخ النشر 2016/04/08، تاريخ الإطلاع 2016/09/07، الموقع الإلكتروني:

[/http://www.echoroukonline.com/ara/articles](http://www.echoroukonline.com/ara/articles)

2- محمود عبد الفضيل، "النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية"، الكويت: سلسلة كتب عالم المعرفة، 1979. ص 13-

3- مليكة خلاف، المسار الدبلوماسي قبل وبعد الاستقلال إنجازات كرست مكانة الجزائر، جريدة المساء، تاريخ الإضافة 2013/07/03، تاريخ الإطلاع 2016/09/07، الموقع الإلكتروني:

وبهذا فان الجزائر في هذه الفترة ومن خلال دبلوماسيتها النشطة استطاعت ان تلعب دورا محوريا في التحضير لإقامة نظام اقتصادي دولي أكثر عدلا، وخير مثال على ذلك المؤتمر الرابع لدول عدم الانحياز المنعقد بالجزائر في 1973 الذي أعطى ديناميكية جديدة للحركة، وذلك بتبنيه أفكارا تحريرية قوية كان يعبر عنها وباستمرار خلال الاجتماعات السابقة، وهو ما أفرز كذلك استراتيجية جديدة للمقاومة والتحول الراديكالي للعلاقات الاقتصادية الدولية القائمة، وحيث أن مؤتمر الجزائر كان الأهم من حيث عدد البلدان الحاضرة (76 بلدا) بما في ذلك بلدان أمريكا اللاتينية بالإضافة الى انضمامها للمنظمة الدول المصدرة للبترول (OPEP) في 1969، كل هذا أسفر عن تنديد جماعي ومنظم بسياسة الهيمنة الإمبريالية ومن ثمة الاتفاق على برنامج عمل يسمح لهذه الدول بتنظيم حوار الند للند مع الدول الكبرى¹.

وقد نجحت الجزائر وبشكل مفاجئ في الوصول إلى إتفاق بين الدول المنتجين للنفط من داخل أوبك ومن خارجه في ظل صراع الحصص في السوق العالمية للطاقة خلال إجتماع الجزائر للدول المنتجة للنفط في إقناع الدول المنتجة بفصل أسعار البترول عن أسعار الغاز، خاصة أن الجزائر من أكبر الدول المنتجة للغاز في العالم. وعلى اعتبار أن الجزائر تواجه مشاكل عديدة بسبب تراجع أسعار النفط².

وقد خرج اجتماع الجزائر بفضل الدبلوماسية الجزائرية بنتائج تاريخية، بعد أن تحول اللقاء غير الرسمي إلى اجتماع استثنائي، بفضل الجهود التي بذلتها الدبلوماسية الجزائرية في تقريب الآراء بين مختلف الدول، ما مكنها من الخروج باتفاق يقضي بخفض إنتاج النفط إلى 32.5 مليون برميل يوميا من مستواه الذي يقارب 33.24 مليون برميل يوميا³، وهذه النتيجة التي تحققت تؤكد على الدور الكبير التي تمكنت في ظروف صعبة من تحقيق نتيجة تاريخية وقبول الكثير من الدول دات المصالح المتناقضة من الجلوس في طاولة الحوار، على الرغم من التوتر الخطير بين السعودية وإيران⁴.

1- طالع عيسى، " من مآثر الرئيس الراحل هواري بومدين. "النظام الاقتصادي الدولي الجديد" مجلة الحوار الإلكترونية، نشر في 02 - 02 - 2010، الموقع الإلكتروني: www.Elhiwar.dz

2- نصيرة سيد علي، سمية شبيطة، "نحو انتعاش أسعار الغاز"، موقع مجلة الحوار، تاريخ النشر 7 يونيو 2017، تاريخ الإطلاع 2018/06/30، الموقع الإلكتروني: [/http://elhiwardz.com/category/featured](http://elhiwardz.com/category/featured)

3- محمد لهوازي، "أسعار النفط تنتعش في انتظار نتائج اجتماع الجزائر"، بوابة الشروق، تاريخ النشر 26/09/2016، تاريخ الإطلاع 2018/06/30، الموقع الإلكتروني: <https://www.echoroukonline.com>

4- "نجاح تاريخي لاجتماع "أوبك".. الدبلوماسية الجزائرية تثبت علو كعبها مجددا"، موقع الإخبارية، تاريخ النشر 1 أكتوبر 2016، تاريخ الإطلاع 2018/06/30، الموقع الإلكتروني: <http://www.elikhbaria.com/a/archives>

فالمتابع لمسار الدبلوماسية الجزائرية يلاحظ أنها شهدت عهدين متميزين، الأول سنوات السبعينيات حتى 1979 والثاني مرحلة كانت بعد خروج الجزائر من عزلتها الدولية في سنوات العشرية السوداء وانتصارها، والمسجل في كل هذا هو ثبات مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية على مبادئها، وعدم تغييرها بتغيير الرؤساء، وإن اختلفت شدة اللهجة من وقت إلى آخر وفق براغماتية تراعي سياقات الأحداث الدولية، والوضع الداخلي دون تفريط في المبادئ والأسس التي بنت عليها الدولة الجزائرية سياستها الخارجية،¹ وبهذا فإن الجزائر تمتلك إرثا دبلوماسيا ناتج من المبادئ العالمية لتحقيق السلم والامن الدولي، كما انها استطاعت ان تكون ثابتة اتجاه القضايا العادلة وقضايا التحرر الوطني، الا ان هذا التصور الدبلوماسي في حل النزاعات الدولية يواجه مجموعة من التحديات منها التحولات الدولية والتحول في مفهوم الامن والقوة وظهور تحديات وتهديدات عابرة للقارات والاطوان، وتدخلات خارجية في الشؤون الداخلية للدول.

الفرع 02: الخبرة الأمنية في مكافحة الإرهاب

أدى عدم وجود تعريف موحد للإرهاب إلى عرقلة متكررة لكل جهود التعامل مع هذه الظاهرة، والخلط المتعمد بين الإرهاب وبين العنف الإجرامي والعمل العسكري والمقاومة وهناك عدة تعاريف للإرهاب، ولا يوجد تعريف موحد للإرهاب ولا يزال البحث جاريا، لماذا هذه الصعوبة؟ بإختصار، لأن لفظة الإرهاب هي وصف تتبناه بالدرجة الأولى حكومات ودول تطلقه على جماعات معينة أو دول أخرى وفقا للمصالح والإعتبارات السياسية، فلم تتوان الدول في إطلاق هذا اللقب على خصومها الذين يمارسون أعمال العنف ضدها بما ينطوي عليه من معان ضمنية من غياب الإنسانية وطابع الإجرام، وحتى مع وجود تعريفات تضعها الدول، تجد الحكومات صعوبة في تحديد السلوك الذي يشار إليه بهذا اللقب، فلا يوجد عمل إرهابي محدد لا يعتبر جريمة وفق القانون العادي، كما تضع الحكومات قوائم لجماعات تصفها بأنها إرهابية ومحظورة أو لمواد متفجرة يمنع إمتلاكها أو إحتجاز رهائن، وفي نهاية المطاف يبدو أن الإرهاب يمكن تعريفه من خلال الدافع لا السلوك.²

1- فائزة سايج، "مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ثابت لا يتغير بتغيير الرؤساء"، جريدة الحوار، تاريخ النشر 2009/04/09، تاريخ الإطلاع 2016/09/07، الموقع الإلكتروني: <http://www.elhiwaronline.com>

2- تشارلز تاونزند، الإرهاب، مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014، الصفحة 09

سعت الجزائر إلى وضع حدود وضوابط التمييز بين الإرهاب وغيره من أشكال العنف كالمقاومة والنضال من أجل التحرر وحق تقرير المصير، وقد شهدت الجزائر في عقد التسعينات أزمة سياسية ودموية لم يشهدها الوطن منذ الإستقلال 1962 وذلك عقب توقيف المسار الإنتخابي وظهور النشاط الإرهابي منذ 1992، وفي ظل الوضع الأمني المعقد عملت السلطة على المروحة بين الحل الأمني والحل السياسي، ويمكن القول أن الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب تطورت مع تطور الإرهاب كظاهرة في الجزائر من إستراتيجية ذات بعد وطني إلى إستراتيجية عبر وطنية ودولية عندما تعدى النشاط الإرهابي الجزائري إلى ما يسمى الإرهاب الدولي¹. ففي المستوى الوطني لسياسات مكافحة الإرهاب يمكن التمييز بين ثلاث مراحل أساسية للمنظومة القانونية:

1. قانون مكافحة الإرهاب والتخريب سبتمبر 1992:

كانت بداية التشريعات لمواجهة الإرهاب بإصدار المرسوم التشريعي رقم 92/03 المؤرخ في 30 سبتمبر 1992 والمتعلق بمكافحة الإرهاب والتخريب، حيث يعتبر أول تشريع جزائري يحاول تحديد مفهوم الجريمة الإرهابية ويجرمها، وقد تضمن 42 مادة على أربع فصول ليعرف الإرهاب في مادته الأولى أنه «يعتبر عملا تخريبيا أو إرهابيا كل مخالفة تستهدف أمن الدولة والسلامة الترابية، واستقرار المؤسسات وسيورها العادي عن طريق أي عمل غرضه: نشر الرعب وعرقلة حركة المرور والإعتداء على الممتلكات العمومية والخاصة أو الاعتداء على رموز الجمهورية، عرقلة تطبيق القوانين والتنظيمات»، وما يلاحظ على أن المشرع الجزائري لم يقدم تعريفا دقيقا للإرهاب².

2. مرحلة ظهور قانون الطوارئ سنة 1992:

دخلت الجزائر مرحلة الطوارئ في فبراير 1992 لمدة سنة واحدة بالمرسوم الرئاسي رقم 92-44، ثم تم تمديدها في فبراير 1993 عن طريق مرسوم تشريعي رقم 93-02 ومن غير تحديد فترة التمديد فبقيت حالة الطوارئ 19 عاما وتم الخروج منها سنة 2011 عن طريق الأمر رقم 11-01 الذي تتضمن رفع حالة الطوارئ، وفي هذه المرحلة حولت السلطة حل الأزمة الأمنية في الجزائر عن طريق سياسة الكل أمني،

1- منصور لخضاري، مرجع سبق ذكره، ص 143

2- حساني خالد، "الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب.. الأطر والممارسات"، يومية الشعب، تاريخ النشر 2016/03/25.

تاريخ الإطلاع 2018/07/01. الموقع الإلكتروني: <http://www.ech-chaab.com/ar>

باستخدام القوة الصلبة والردع والإغفال عن الحلول السياسية والقوة اللينة وتم إستحداث محاكم خاصة ومراكز الإعتقال في الصحراء الجزائرية وظهور ملف المفقودين والكثير من الملفات المعقدة، وتفاقت المشاكل ودخلت الجزائر في أزمة أمنية معقدة وعمليات قتالية واسعة وتصفية للحسابات مما فرض على السلطة إعادة النظر في سياسة مكافحة الإرهاب القائمة على الوسيلة العسكرية الأمنية فقط¹.

3. سياسة المصالحة الوطنية مسبوقة بسياسي الرحمة والوئام المدني:

من أجل إيجاد بدائل لمقاربة الكل الأمني، سعت السلطة إلى تطوير سياسة المصالحة الوطنية للتخفيف والقضاء على إنتشار الأعمال الإرهابية التدميرية التي كان لها الأثر على جميع المستويات الاجتماعية والسياسية والإقتصادية، وتعود جذور هذه الفكرة إلى قانون الرحمة الذي سن بموجب الأمر 95-12 المتضمن تدابير الرحمة الصادر في 1995، والمكمل بالقانون 99-08 المتضمن إستعادة الوئام المدني الصادر في 1999²، قبل أن يعتزم الرئيس بوتفليقة ترقيته إلى وئام وطني ومنه إلى مصالحة وطنية كل هذا من أجل تعزيز الأمن والسلم وتحقيق التنمية وكل هذا جاء في في ديباجة مشروع ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، وأصبح هذا المشروع برنامج إنتخابي ثم تحول إلى برنامج حكومي لإعادة إنتخاب بوتفليقة رئيسا للجمهورية في أفريل 2004، وبعد الإستفتاء الشعبي لقي القبول في سبتمبر 2005³.

4. مرحلة ما بعد رفع حالة الطوارئ:

تم الإعلان عن رفع حالة الطوارئ في 23 فبراير 2011 في إطار الإصلاحات السياسية وفي ظل ظروف إقليمية ودولية تتسم بظهور ما يسمى الحراك العربي الذي ساد الكثير من الدول العربية، وبعد رفع حالة الطوارئ استندت عملية مكافحة الإرهاب إلى نصوص قانونية أساسية وهي:

1- منصور لخضاري، مرجع سبق ذكره، ص 143-145

2- المرجع نفسه، ص 14

3- مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية، أنظر الموقع الإلكتروني لرئاسة الجمهورية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حرر في 14 أوت 2005، الموقع الإلكتروني:

- الأمر رقم 95-11 المعدل والمتمم لقانون العقوبات الذي تضمن: (الجرائم الموصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية).
- القانون رقم 01-08 المعدل والمتمم للأمر 66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية الذي أعاد النظر في الضوابط القضائية الإجرائية في ما يتعلق بالتحقيق في القضايا الإرهابية.
- القانون رقم 05-01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها.
- الأمر رقم 11-03 المعدل والمتمم للقانون رقم 91-23 المتعلق بمساهمة الجيش الوطني الشعبي في مهمات حماية الأمن العمومي خارج الحالات الإستثنائية.
- المرسوم الرئاسي رقم 11-90 المتعلق بتجنيد الجيش الوطني الشعبي واستخدامه في إطار مكافحة الإرهاب¹.

يعد الإرهاب ظاهرة عابرة للحدود لا دين لها، واحتواؤها لن يتم إلا بتنسيق الجهود الدولية وتجفيف كل منابع تمويلها، هذه تحذيرات أطلقتها الجزائر ولا زالت تؤكد عليها، وهي التي كانت من أوائل الدول المتضررة، حيث دفعت الثمن باهظا لكنها في الأخير نجحت في التعامل بفاعلية مع الإرهاب وأصبحت تجربتها يقتدى بها في كل بلدان العالم، لذلك تعود التجربة الجزائرية خلال العشرية السوداء لتلقي بظلالها على وضع دولي يعاني من الإرهاب الدولي، لكن مع فارق أن الجزائر في تلك الحقبة السوداء تصدت للظاهرة وكافحت بمفردها، كما شهدت حصارا اقتصاديا ودبلوماسيا قبل مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بسبب ما كانت تعانيه من وضع أمني، وظلت تحذر من إنتشار ظاهرة الإرهاب وطالبت بالتنسيق للتصدي للظاهرة ووضع حد لها، وهو ما جعلها تبدل جهودا دبلوماسية في مختلف المحافل الإقليمية والدولية وعلى جميع الأصعدة وتعمل على إستصدار قرار يمنع دفع الفدية لتحرير الرهائن باعتبارها واحدة من أهم مصادر تمويل الإرهاب بقناعة أن منع الفدية سيساهم لا محال في تجفيف منابع التمويل².

1- منصور لخضاري، مرجع سبق ذكره، ص 151-152

2- محمد يوة، "التجربة الجزائرية أصبحت مرجعا في مكافحة الإرهاب"، جريدة المساء الإخبارية، تاريخ النشر 2016/07/22، تاريخ الإطلاع 2017/09/02، الموقع الإلكتروني:

وقد أثنى رئيس الحكومة التونسي "مهدي جمعة" على التجربة والخبرة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب، مشيراً إلى أهمية التعاون بين الطرفين، وأكد على فعالية الجزائرية في مكافحة الإرهاب ودعم الجزائر للحفاظ على الدولة التونسية عقب ما تعرضت إليه من أعمال إرهابية تمس أمن وإستقرار تونس¹.

كما أشاد المشاركون في إختتام الورشة الدولية حول "دور الديمقراطية في مواجهة ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب" التي انعقدت في السابع والثامن سبتمبر 2016 ب "جهود" الجزائر في مكافحة الإرهاب و"حرصها الكبير" على تقاسم تجربتها في هذا المجال، كما دعت الجزائر في الكثير من المحافل الدولية والمؤتمرات إلى التركيز على دور الديمقراطية في محاربة التطرف والأعمال الإرهابية من خلال الإستفادة من التجربة والخبرة الجزائرية في هذا المجال سواء من الناحية النظرية والقانونية أو من الناحية التطبيقية، وهذا يكون من خلال تقوية دولة القانون والعدل لتكون واجهة قوية لمحاربة العنصرية والأفكار المتطرفة والإرهاب².

فمن خلال التجربة والنتائج نلاحظ نجاح الجزائر في منع ملف الإرهاب من التطور ومن إمكانية إسقاط وإنهيار الدولة كمرحلة أولية ثم لقيام دولة إرهاب وتطرف كمرحلة نهائية، فالمشروع التخريبي للجماعات الإرهابية دفع بالجزائر لتسخير كل إمكانيات وهياكل الدولة سواء العسكرية أو المدنية من أجل التصدي لهذه الظاهرة، والحصيلة أن الجزائر ما زالت صامدة، ولكن يجب عليها مراجعة ذاتها وإعادة ترتيب أولوياتها الداخلية والخارجية، ويجب أن يدرك صانع القرار أن الوضع في الجزائر وفق الظروف الإقليمية والدولية مبرر لظهور جيل جديد من الجماعات الإرهابية المتطرفة أكثر دموية وأكثر قدرة على إلحاق الضرر والتدمير³.

1 - -----, "L'importance de la coopération et l'expérience de l'Algérie saluées", **LIBERTE QUOTIDIEN NATIONAL D'INFORMATION**, le 23-04-2014 Date d'accès 15/09/2016, Site Web :

<http://www.liberte-algerie.com/>

2 - -----, "Atelier international sur la lutte contre le terrorisme: consécration de l'expérience algérienne en la matière", **ALGÉRIE PRESSE SERVICE**, Mercredi, 07 Septembre 2016, Date d'accès 15/09/2016, Site Web : <http://www.aps.dz/algerie>

3 - Amine Zerouati, **Algerian experience counter- terrorism**, London: published by E-Kutub, 2014, p163

المبحث الثاني: العمق الجيوستراتيجي الجزائري: المفهوم ومعضلة الإدراك

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم العمق الجيوستراتيجي الجزائري من خلال مقارنة مفاهيمية لإستخدامه من مدخل الأمن والدفاع الوطني للدولة، كما أن العمق الجيوستراتيجي له علاقة بالدوائر الجيوسياسية لحركة السلوك الخارجي الجزائري من خلال الدائرة الإفريقية والفضاء المتوسطي، وهو ما يؤدي بنا إلى طبيعة الإدراك الجزائري للدور من منطلق المبادئ كأساس لتحديد المصالح.

المطلب الأول: العمق الجيوستراتيجي: المفاهيم والمقاربات

في هذا المطلب سيتم التطرق لمفهوم العمق الجيوستراتيجي من خلال ربطه بالعمق الجغرافي والعمق الإستراتيجي من أجل إستخدامه في تحليل السياسة الخارجية الجزائري، كما سيتم تناول مفهوم العمق الجيوستراتيجي للأمن الوطني الجزائري كمقاربة تتبناها الدولة في توجهاتها الخارجية اتجاه قضايا الأمن الوطني والدفاع الوطني.

الفرع 01: العمق الجيوستراتيجي: مقارنة مفاهيمية

من أجل الخروج بمفهوم للعمق الجيوستراتيجي يجب التطرق لمفهوم العمق الإستراتيجي كمنطلق مفاهيمي لتحديد مفهوم آخر، فمفهوم العمق الإستراتيجي يتم تداوله في الأدبيات العسكرية، ثم أستخدم في العلوم السياسية وخاصة في تحليل سلوكيات الدول إتجاه أقاليم معينة، وهو ما قام به على سبيل المثال لا الحصر وزير الخارجية التركية "أحمد داوود أوغلو" في كتابه "العمق الإستراتيجي" بحيث حاول أقليمته والإستثمار فيه في علاقات بلاده الدولية من خلال تحديد مقومات ومظاهر هذا العمق الذي تتمتع به تركيا لإخراجها من حالة الطرفية الهامشية التي عاشتها في مرحلة الحرب الباردة إلى دولة مركز ومحور جيوستراتيجي يقوم بدور المؤثر في العلاقات الإقليمية والدولية¹.

1- عمر كوش، "العمق الإستراتيجي"، موقع الجزيرة للمعرفة-كتب، تاريخ النشر 2010/11/22، تاريخ الإطلاع 2017/10/13، الموقع الإلكتروني:

فالعمق الاستراتيجي مصطلح عسكري يتم استخدامه لوصف المناطق والأقاليم الفاصلة بين خطوط القتال وبين المدن الكبرى ومناطق الثقل السكاني والصناعي للدولة، ويكمن المعيار الأساسي للمناطق التي تشكل عمقا إستراتيجيا في مدى قدرة الجيش على الانسحاب تكتيكيا من تلك المناطق في حال تعرضه لهجوم معادي دون أن يخسر الحرب أو القدرة على مواصلة الحرب وتحقيق النصر، كما أن العمق الإستراتيجي يحدد بشكل الدولة المناسب للدفاع، ويقوم على ربط الدولة بمقوماتها التي تبني عليها سياستها الخارجية من أجل تأمين مصالحها وتحقيق طموحاتها.

ويرتبط مفهوم العمق الجيوإستراتيجي بشكل الدولة ومساحتها وموقعها وحدودها ومقوماتها المجتمعية ومقوماتها العسكرية من خلال قدرتها على الهجوم والدفاع، فالعمق الجيوإستراتيجي يتحدد بتصور الدولة تجاه المناطق والأقاليم التي تراها أنها مناطق تمثل عمقا إستراتيجيا من منطلق العقيدة الأمنية والعسكرية، لأنه في الأخير تنطلق الدولة في سلوكها الخارجي من إطار مرجعي مصدره التراكمات التاريخية والتجربة والمبادئ، وهذه المقاربة تنطبق على مفهوم العمق الجيوإستراتيجي التي تضع مفهوم العمق الجغرافي لدولة ما في إطار الإستمرارية المكانية توصيفا للمناطق والأقاليم التي تقام فيها عملية التأثير المتبادل بهدف تحديد معايير التوجيه الإستراتيجي الخارجي¹، فيمتزج فيه مفهوم العمق الجغرافي بالعمق الإستراتيجي مع وجود أبعاد لقدرة الدولة في تفعيل مقوماتها الجيوإستراتيجية لتحقيق أهدافها الحيوية من جهة أو للتوسع أو الدفاع من جهة أخرى.

إن تحديد وضبط العمق الإستراتيجي والعمق الجيوإستراتيجي كمفهوم يرجع إلى مرجعية وعقيدة كل دولة وتصورها لدورها من منطلق مقوماتها الجيوإستراتيجية وكيفية تحقيق أهدافها العسكرية بصفة خاصة والأمنية بصفة عامة، فلا يمكن تعميم مفهوم واحد بل لكل دولة تفكيرها الإستراتيجية ولكل دولة طبيعة لعمقها الجغرافي ورؤيتها وإدراكها لأولوياتها الأمنية والعسكرية من منطلق تصورها للتهديدات وكيفية التعامل معها.

1- مصطفى دلة أمينة، "العمق الإستراتيجي للأمن الجزائري: أمن الحدود بين مالي وليبيا"، المجلة العربية للعلوم السياسية، بدون تاريخ النشر، تاريخ الإطلاع 2017/10/13، الموقع الإلكتروني:

الفرع 02: العمق الجيواستراتيجي للأمن الوطني الجزائري

تمتلك الجزائر عمقا إستراتيجيا كبيرا يفرض عليها وفرة في الخيارات وندرة في الخيارات في نفس الوقت، فالجزائر بحكم موقعها الجيوسياسي تجد نفسها أمام إشكالية أولويات متعلقة بأمنها الوطني والأمن الإقليمي للمنطقة وخاصة أن الجزائر دولة عربية وإفريقية ومتوسطية وتنتمي للعالم الإسلامي، كما يجب الإشارة أن مقارنة الأمن الوطني من منطلق العقيدة الأمنية للدولة تحدد مفهوم العمق الإستراتيجي التي تتبناه الدولة.

وإشكالية مفهوم العمق الجيواستراتيجي للجزائر يتحدد بقدرتها على اللعب على عدة دوائر جيوسياسية وتوظيف مقوماتها الجيواستراتيجية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، ويفرض عليها التدخل الفعال لحفظ أمنها وأمن دول الجوار في ظل وجود مبادئ إستراتيجية ثابتة أساسها التجربة التاريخية للدولة فالإشكالية كيف تستطيع أن تلتزم الجزائر كدولة موازنة إقليمية وعدم الدخول في تحالف مع دولة ضد دولة أخرى في ظل متغيرات إقليمية ودولية وبيئة أمنية فوضوية.

فالعمق الجيواستراتيجي أحد مقومات قوة الدولة، فهو يتيح للدولة إمكانية المناورة وإعادة تنظيم القوات من خلال الإنسحاب التكتيكي، و يتيح للدولة تطبيق إستراتيجية الدفاع في العمق وإمكانية نقل السكان إلى مناطق بعيدة عن المعارك، ولشكل الدولة وموقعها تأثير على عمقها الجيواستراتيجي، فالشكل الدائري أفضل شكل يحقق العمق الجغرافي، وله علاقة مع طول الحدود والمساحة التي يجب الدفاع عنها، كما هناك علاقة بين العمق الجيواستراتيجي والمناخ في سير العمليات العسكرية، والمياه من خلال إستخدام البحار في العمليات العسكرية والإقتصادية والتجارية¹، ولكن مع التطور التكنولوجي في المستوى العسكري تقلصت أهمية بعض عناصر العمق الجغرافي لصالح عناصر أخرى ذات طابع تكنولوجي تقني مما أتاح للدول فرص تحقيق أهدافها الأمنية والعسكرية من جهة وفرض عليها تهديدات جديدة في حال عدم قدرتها في التحكم في التكنولوجيا العسكرية وتطوير أساليب قتالها.

¹ - نسيم بلهول، مرجع سبق ذكره، ص 87-95

وانطلاقاً من علاقة الموقع والأهمية الجيواستراتيجية للجزائر ونظرية الأمن الوطني التي تتبناها الدولة يظهر مفهوم العمق الأمني والجيواستراتيجي وخاصة أن الجزائر تعتمد في حركتها الجيواستراتيجية على أمنها الوطني كأولوية إستراتيجية في سياستها الخارجية اتجاه إفريقيا، فالعمق الجيواستراتيجي للأمن الوطني الجزائري يقوم على مجموعة مرتكزات أهمها: ضبط الأمن الداخلي والتماسك الإجتماعي ومكافحة الإرهاب بالإضافة إلى حماية الحدود ومنع أي تهديد للوحدة الترابية وعلى أساس هذه المقاربة يتم وضع إستراتيجية للقوات المسلحة في إطار الدفاع الوطني، وفي هذا الإطار يرى الخبير الأمني الجزائري "محمد تاواتي" أن مجال السياسة الدفاعية للجزائر يقوم على مبدئين رئيسيين الأول هو مكافحة الإرهاب والثاني ضبط الأمن على الحدود ومنع أي تهديد للأمن الوطني، كما أن السياسة الدفاعية للجزائر تضع في حساباتها اليوم بالدرجة الأولى التهديد الإرهابي كتهديد رئيسي وهذا التصور مصدره الحرب والخبرة الطويلة في مجال مكافحة الإرهاب¹.

فالعمق الجيواستراتيجي للأمن الوطني الجزائري ينطلق من كونها جسر اتصال ومحورا استراتيجيا بين أوروبا وإفريقيا وبين المغرب العربي والشرق الأوسط، وبهذا فالجزائر تمتلك أهمية إستراتيجية وأمنية ودفاعية فهي مركز المغربي العربي بشريا وإقتصاديا وعسكريا وحتى جغرافيا من خلال العمق الجغرافي ودولة ذات أهمية إستراتيجية في المتوسط، ودولة ربط بين الممرات الإستراتيجية البرية والمائية والجوية فكل هذه المعطيات إضافة إلى العقيدة الأمنية للدولة وتصوراتها تحدد لنا العمق الجيواستراتيجي للجزائر وأولوية الأمن الوطني والوحدة والسلامة الترابية في إطار الإستعداد التام للقوة العسكرية للدفاع عن حدود الدولة الجزائرية.

1- عبد الحفيظ العز، سالم مخطارية، "ثورات الربيع العربي وتأثيرها. على العقيدة القتالية والسياسة الدفاعية في الجزائر"، بموقع الجزائرية للأخبار، تاريخ النشر 21-11-2016، تاريخ الإطلاع 24-12-2016، الموقع الإلكتروني:

المطلب الثاني: الدوائر الجيوسياسية لحركة السلوك الخارجي الجزائري

العمق الجيوستراتيجي له علاقة بالدوائر الجيوسياسية لحركة السلوك الخارجي الجزائري سواء الإفريقية بما فيها الفضاء المغاربي ومنطقة الساحل الإفريقي أو الفضاء الجيوسياسي للمتوسط، وهذه الدوائر الجيوسياسية تمثل مسرح للدور والسلوك الجزائري الذي من خلاله تظهر لنا مدى قدرة الجزائر على حماية أمنها الوطني وتفعيل قدراتها الدفاعية.

الفرع 01: الدائرة الجيوسياسية الإفريقية: الفضاء المغاربي-الساحل الإفريقي

يعتبر موقع القارة الإفريقية من أهم الدوائر الجيوسياسية في العالم، وذلك لتوسطها الممرات الملاحية بين القارات الخمس، فهي تطل على واجهات بحرية إستراتيجية: مضيق جبل طارق، قناة السويس مضيق باب المندب، رأس الرجاء الصالح، وتحيط بها جزر إستراتيجية تطل على المحيطين الأطلسي والهندي كل هذا أهلها لأن تكون همزة وصل بين قارات العالم خاصة في فضائها الشمالي والشمالي الشرقي، التي تسيطر على حركة المواصلات العالمية بين قارات آسيا وأوروبا، وأهلها لتقوم بدور محوري في الأمن الإقليمي وفي الحراك السياسي والاقتصادي والثقافي للدول المحورية في هذه القارات، كما تمتلك القارة الإفريقية أهمية جيوعسكرية في مواجهة أي تحرك عسكري في المنطقة¹.

ومنه مثلت الدوائر الإفريقية محور بناء الأمن الوطني الجزائري من خلال ما يحمله هذا الفضاء الجيوسياسي من فرص لتعزيز الأمن الجزائري وتوسيع المجال الحيوي للدولة، ومن جهة ما تنتجه إفريقيا من تهديدات أمنية تهدد إستقرار الجزائر، وقد سعت الجزائر من خلال مقاربتها الشاملة إلى الحفاظ على الأمن والسلم في إفريقيا من خلال العمل الإفريقي المشترك، كما ساهمت الجزائر في حل الكثير من النزاعات عن طريق دبلوماسيتها بمبادئها وثوابتها التاريخية.

1- محمد صادق أمين، "إفريقيا والأمن الاستراتيجي الخليجي.. من الإهمال إلى عاصفة الحزم"، موقع الخليج أونلاين، تاريخ النشر 2015/11/09، تاريخ الإطلاع 2015/10/19، الموقع الإلكتروني:

فالفضاء المغربي يعيش حالة من تشرذم من دوله من خلال إختلاف إدراك التهديدات من دولة إلى أخرى إضافة إلى إشكالية الحدود بين الدول المغربية وقضية الصحراء الغربية والأزمة الليبية وتداعياتها الخطيرة على المنطقة وإنتشار ظاهرة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وإنتشار الجماعات الإرهابية، فالدول المغربية تتخذ من الأمن الوطني كأولوية على حساب الأمن الجماعي والتعاون الإقليمي لصالح مبادرات أمريكية أو أوروبية، وهذا ما جعل الجزائر كدولة مغربية في وجه معادلة أمنية معقدة تهدد أمنها الوطني.

ولا يختلف الوضع في منطقة الساحل الإفريقي عن الوضع في الفضاء المغربي، فمنطقة الساحل لها مكانة مهمة في إفريقيا وفي المنظومة الدولية، وذلك راجع إلى حاجة هذه المنطقة إلى سياسة تنموية وأمنية من أجل مواجهة التهديدات كالهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والإرهاب العابر للحدود والمشكلة الأكبر تكمن في ضرورة العمل الجماعي لدول المنطقة خاصة الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا وإفريقيا عامة، وأصبحت اليوم هذه المنطقة منتجة لظواهر تهدد الأمن الدولي وما زاد الوضع تأزما التدخلات الدولية بحجة محاربة الإرهاب ومن أجل الثروات الإستراتيجية التي تمتلكها هذه المنطقة مما يضع الجزائر في أمام تهديدات خطيرة يمكن أن تهدد وجود وإستمرارية دول كالحالة الليبية والمالية وصعوبة الحفاظ على إستقرار الدولة التونسية¹.

كما أصبح الفضاء المغربي ومنطقة الساحل الإفريقي تشهد حالة من الإستقطاب للقوى الدولية لما تملكه من مقومات جيوستراتيجية وما تحمله من تهديدات أمنية عابرة للحدود وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وإنطلاقا من كونها تمثل عمقا إستراتيجيا، وجدت الجزائر نفسها مجبرة على التعامل معها كمصدر للفوضى الأمنية الناتجة عن فشل بناء الدولة، فمنطقة الساحل لها موقع حيوي لتداخلها مع إفريقيا الشمالية والغربية وصولا إلى البحر الأحمر، فبموقعها الإستراتيجي جعلها منطقة عبور وتلاقح².

¹ - حفيان عبد الوهاب، عوامل منطلق الأمن في الساحل: بين الواقع والمأمول، حوارات الإقليمية والعالمية، الأردن: دار الحامد للنشر، 2016، ص 60-61

² - عبد العالي عبد العالي حور، "التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وإنعكاساتها على الأمن القومي العربي"، مجلة الشؤون العربية، تاريخ الإطلاع 2017/10/19، الموقع الإلكتروني: www.arabaffairsonline.org

الفرع 02: الفضاء الجيوسياسي المتوسطي وموقع الجزائر فيه

أعتمد في تحديد مصطلح المتوسط "Méditerranée" على أسس جغرافية من أصوله اللاتينية التي تدل على الوجود في وسط الأرض، ليقصد به ذلك البحر الذي يتوسط اليابسة المشكلة للعالم القديم ويمتد على مساحة تقدر بـ 2.966.000 كلم/مربع ويوجد به شواطئ لـ 20 دولة تتمثل في ثماني دول عربية وهي الجزائر والمغرب وتونس وليبيا ومصر وفلسطين ولبنان وسورية، ودولة إسلامية غير عربية وهي تركيا، وكيان صهيوني، وكثيرا ما يضم الأردن لإعتبارات جيوسياسية بالرغم لا متوسطيته، كما يضم دول جنوب أوروبا، ويحتوي على مضيق البوسفور والدردنيل والبحر الأحمر عبر قناة السويس والمحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق، ويحتوي على تنوع حضاري وخطوطا للتماس وللتصادم والتعاون في نفس الوقت¹.

وقد وجدت الجزائر نفسها بحكم موقعها الجيوستراتيجي في وسط الحقيقة التاريخية للإنتماء المتوسطي بعد الإستقلال، لتحاول الحفاظ على إستقلاليتها في القرار دون الدخول في إتفاقيات دفاعية أو تصادمات جيوسياسية لتتميز بنوع من البرودة في العلاقات الجزائرية-المتوسطية أو فوق متوسطية، ولكن بعد الأحداث الأمنية في الجزائر إتضحت الروابط الجيوسياسية بين البيئة الأمنية المتوسطية والإفريقية فحاول الأوروبيين إشراك الجزائر في كل المبادرات الأمنية من باب ما تملكه من مقومات جيواستراتيجية في مقدمتها العسكرية-الإقتصادية-الدبلوماسية وحتى كمنقطة إرتكاز بين الفضاء الساحل و المتوسطي².

وبحكم التموقع الجزائري المزدوج مغاربيا و متوسطيا وإرتباطها التاريخي بالفضاءين وما تمتلكه من مقومات عسكرية وإقتصادية ودبلوماسية يؤهلها للعب دور محوري في بناء الأمن في المتوسط والدوائر الجيوسياسية المرتبطة به، فالجزائر تجد نفسها مجبرة على التعامل مع الفضاء المتوسطي، وقد شرعت الجزائر وحلف شمال الأطلسي من جهة أخرى في اتصالات رسمية في اطار الحوار الاطلسي . المتوسطي، ويضع

1- منصور لخصاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات-المبادئ-التحديات، مرجع سبق ذكره، ص 49-50

2- غراف عبد الرزاق، " دور العقيدة الأمنية الجزائرية في إدارة الأزمات جنوب المتوسط: الأزمة الليبية نموذجا"، مداخلة مقدمة في فعاليات ملتقى سياسات الدفاع، جامعة ورقلة، تاريخ الإطلاع 2017/10/19، الموقع الإلكتروني:

هذا التقارب نهاية لغياب الجزائر عن هذا الحوار الذي اقامه الحلف مع بلدان متوسطة، بالإضافة إلى إشتداد المنافسة الأمريكية-الفرنسية على الجزائر ليس في إطار قدراتها النفطية فقط بل تتعداها إلى الجانب العسكري، خاصة مع تنويع مصادر تسليحها تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى الفوز بنصيب من العقود العسكرية الجزائرية، فواشنطن أدركت أن الشراكة الأمريكية المغربية مرهونة بتطور العلاقات الجزائرية المغربية¹.

فالجزائر وجدت نفسها بحكم إمتدادها البحري المتوسطي أمام واقع تحكمه المصلحة وفي معادلة أمنية فيها كثير من الدول القوية في شمال المتوسط بمبادراتها، ودول في جنوب المتوسط بواقع أمني معقد وخطير وبحدود مع منطقة الساحل وما تحمله من تهديدات أمنية، وهو ما يوضح دور المقومات الجيواستراتيجية في بناء علاقات متوسطة بحكم أهمية وضرورة المقومات الجيواستراتيجية الجزائرية في بناء وإنجاح أي مبادرة إقليمية لمواجهة التهديدات الأمنية في المتوسط وخاصة مع تحول منطقة الساحل الإفريقي إلى مصنع للأزمات ولظواهر عابرة للأوطان تهدد إستمرارية وبقاء كل دول المنطقة.

وبهذا فالجزائر لديها حسابات إستراتيجية متوسطة من أجل الحفاظ على أمنها الوطني ومصالحها الحيوية، فالجزائر قوة إقليمية متوسطة وإفريقية لما تملكه من مقومات عسكرية وإقتصادية ودبلوماسية، كما أنها تتوسط منطقة شمال إفريقيا، فالجزائر قادرة على لعب دور الرابط الإستراتيجي بين أوروبا والمتوسط وإفريقيا من جهة وقادرة على الحفاظ على أمنها الوطني وقدرتها الدفاعية من جهة أخرى².

1- خير الدين العايب، "الجزائر: دور محوري في النظام الامني المتوسطي"، موقع البيان، تاريخ النشر 2000/06/21، تاريخ الإطلاع 2017/10/19، الموقع الإلكتروني:

<http://www.albayan.ae/opinions>

2 - Jean louis guigou, "De la mediterrannée a la profondeur africaine, l'algerie a la croissée chemins", **la tribune**, 10/12/2016, visite 19/10/2017, site web :

المطلب الثالث: الموازنة بين المقومات والدور الجزائري من مدخل مقارنة الإدراك

يركز على المطلب على الموازنة بين المقومات الجيوستراتيجية التي تمتلكها الجزائر وحجم الدور الذي تلعبه في الدوائر الجيوسياسية، وهذا من خلال أهمية الإدراك في بناء رؤية إستراتيجية تعتمد على ما تملكه الجزائر من مقومات وكيفية تفعيلها من أجل تحقيق الأولويات الإستراتيجية التي تتبناها الدولة في مرحلة معينة وخاصة أن الجزائر تقوم توجهاتها على المبادئ أساس بناء المصالح وهو ما يطرح الكثير من التساؤلات عن مدى التوازن بين المقومات وحجم الدور الذي تلعبه أو تطلع إليه من منطلق إدراكها لنفسها ولدورها.

الفرع 01: الإدراك: مقارنة مفاهيمية

يعرف الإدراك في اللغة على أنه عبارة عن تمثيل حقيقة الشيء عند المدرك يشاهد بها ما به يدرك، فهو عبارة عن كمال حاصل في النفس، وهذا الكمال الزائد على ما حصل في النفس من الحواس هو المسعى إدراكاً، وهذه الإدراكات معنى يخلقه الله تعالى في تلك النفس المدركة، ويجب معرفة أن الإدراك على معنيين، الأول: وهو مرتبة من مراتب العلم، أي وصول مثال المعلوم إلى النفس المدركة، والمعنى الثاني: هو مطلق الإدراك أي كل عمليات وصول العلم ومراتبه، فالأول هو الإدراك والثاني هو مطلق الإدراك، وهذا يمثل ما نعبر عنه بالقوة العاملة أو العارفة في الإنسان¹، ويعتبر مفهوم الإدراك المتغير الثاني بعد التصور ليصبح الإدراك عملية ربط بين البيئة التي تحيط بصانع القرار وبيئته النفسية².

ويعرف الإدراك على أنه العملية المعرفية بتنظيم المعلومات التي ترد إلى العقل من البيئة الخارجية في وقت معين، ومن الناحية الإجتماعية يمكن تعريف الإدراك بأنه العملية التي تقوم بفهم الآخرين وفهم الممارسات التي تؤدي إلى إستجابته لمثيرات معينة كما يمكن فهم الإدراك باعتباره عملية استقبال

1- بليل عبدالكريم، "مفهوم الإدراك"، موقع شبكة الألوكة، دراسات شرعية، تاريخ النشر 21/10/2009، تاريخ الإطلاع 2016/10/16، الموقع الإلكتروني:

وتنظيم وتفسير وترجمة المدخلات التي ترد إلى الفرد من البيئة المحيطة، ويقول الكاتب "أحمد صقر عاشور" أن الإدراك هو الطريقة التي يرى بها الفرد العالم المحيط به ويتم ذلك عن طريق استقبال المعلومات وتنظيمها وتفسيرها، وتكوين مفاهيم ومعاني خاصة، وترى الكاتبة "راوية حسن" أن الإدراك هو العملية التي يقوم من خلالها الفرد بتنظيم وتفسير إنطباعاته الحسية لكي يقوم بتفسيرات لمعاني البيئة التي يوجد فيها، فلا يوجد فرد يرى الواقع كما هو ولكن ما يفعله يعتبر تفسير لما يراه ويدركه والذي نطلق عليه الواقع.¹

أما التصور فهو نشاط ذهني معرفي طبيعي للعقل يسعى لمعالجة وفهم موضوع ما دون أن يكون هذا الموضوع بالضرورة حقيقي، وتكون طريقة المعالجة لهذه الموضوعات تبدو حقيقية واقعية²، ويطلق عليها أيضا الإنطباع الأولي والعام للقائد السياسي وصانع القرار عن موضوع معين دون التعمق والتحليل في ماهية وجزئيات الموضوع، وفي هذا الإطار هناك علاقة بين مجموعة التصورات وسلوكيات الأفراد خاصة في مجال السياسة الخارجية.³

ويرى "كينيث بولدينغ" أن من يصنعون سلوكيات وسياسات الدول والأمم لا ينطلقون من الحقائق الموضوعية ولكن من تصوراتهم السطحية في بناء قرارات وسياسات ومدى استمرار هذه التصورات مدة طويلة، وفي هذا الصدد يرى أن التصورات التي تتحكم في بناء السلوكيات هي رهينة مجموعة من المؤثرات كالثقافة السياسية والميراث التاريخي لصانع القرار، المزايا الشخصية له، ومجموعة الخبرات الإجتماعية المكتسبة، بالإضافة إلى أهمية المعلومات.⁴

1- مصطفى كريم، "الإدراك ... مفهومه وأهميته وخطواته"، موقع مفكرة الإسلام، تاريخ النشر الجمعة 25 ديسمبر 2009، تاريخ الإطلاع 2016/10/18، الموقع الإلكتروني:

www.islammemo.cc

2- عباس علي العلي، "مفهوم التصور والتخيل دراسة في المصطلح"، موقع الحوار المتمدن، تاريخ النشر 26 / 10 / 2013، العدد 4254، تاريخ الإطلاع 2016/10/20، الموقع الإلكتروني:

http://www.ahewar.org

3- محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 423

4- سعد أبو دية، البيئة النفسية وأثرها في صنع سياسة الأردن الخارجية، الأردن: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1983، ص48-49

أما مفهوم التصور الإستراتيجي فيندرج ضمن عملية التفكير الإستراتيجي واستشراف المستقبل والتغيرات المستقبلية والتأمل العميق لاختيار الاستراتيجيات المناسبة التي نواجه بها التحديات في ظل المتغيرات البيئية، وبالتالي وضع استراتيجية شاملة، ويساعد التفكير الاستراتيجي من تحويل التصور إلى واقع، من خلال نشر ثقافة التفكير الإستراتيجي ومشاركة العديد من الفواعل¹، وبهذا فإن التصور هو مرحلة أولية قبل مرحلة الإدراك في السياسة الخارجية، وعند ربط مفهوم التصور بمفهوم الجيوستراتيجية يمكن الوصول إلى أن التصور الجيوستراتيجي عملية ذهنية ولكن بمعلومات تستطيع بها الربط بين المقومات الجغرافية والإستراتيجيات المناسبة مقارنة بمجموعة المقومات المتوفرة دون الوصول إلى مرحلة الإدراك، ولكن مرحلة التصور ضرورية للوصول إلى مرحلة الإدراك من أجل بناء إستراتيجية.

وهناك معطيات أساسية تتحكم في التصور إستنادا على المعلومات التي تم جمعها والإستفادة من الخبرات السابقة، إضافة للتطورات المتوقعة التي يمكن أن تطرأ على بعض العناصر المتحولة، وهذه المعطيات هي:

- المبادئ الإستراتيجية تبقى صالحة من حيث الأساس في حين تتبدل الأساليب والتقنيات.
- العوامل والمقومات الجغرافية الطبيعية تبقى ثابتة، ولكن قيمتها تتبدل وفقا لتطور الوسائط والأساليب.
- محدودية القدرات الذاتية للدولة، وضرورة الإنضمام لحلف أو لتكتل او مجموعة سواء في الحرب أو السلم.
- تطوير القدرات الدفاعية للدولة وحرية تحركاتها.
- للإستراتيجية المعاصرة ثلاث صفات: فهي وطنية وتحالفية ودولية.
- قوة مفهوم الردع كمفهوم يقف عائقا أمام نشوب أي صراعات محلية أو محدودة، وقد يكون مشجعا لها.²

1- -----، "ثقافة التفكير الإستراتيجي"، الموقع الإقتصادي إعمار، تاريخ النشر 2012/11/11، تاريخ الإطلاع 2016/10/201، الموقع الإلكتروني:

الفرع 02: الإدراك الجزائري: المبادئ أساس بناء المصالح والدور الخارجي

يقوم التصور الجزائري في سياسته الخارجية على مجموعة من المبادئ والمنطلقات، يرجع أصلها إلى المواثيق الوطنية المختلفة، بدءًا بمواثيق الثورة (بيان أول نوفمبر ميثاق الصومام، وميثاق طرابلس)، وصولًا إلى مواثيق الدولة الجزائرية، المتمثلة في ميثاق الجزائر ودساتير: 1963، 1976، 1989 و1996.

فهي تركز في تعاملها مع القضايا الدولية على مبادئ منصوص عليها في المعاهدات والمواثيق الدولية ومبادئ القانون الدولي، فالمواقف الجزائرية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي تنبع دائمًا من سيادة الدول على إقليمها، وللدولة صلاحية استغلال ثرواتها الطبيعية والمعدنية والسلامة الترابية ضف إلى ذلك إن مبادئ الدبلوماسية الجزائرية قائمة في الأساس على مبدأ التعاون بين الدول سواء في الإطار الثنائي، أو المتعدد الأطراف أو مع المنظمات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى تكريس مبدأ حسن الجوار وتعزيز العلاقات بين الدول.

وهذه المبادئ من خلال دستور 1989 في الفصل الثالث من المادة 25: تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحرمتها. وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية، والمادة 26: الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرير السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري. والمادة 27: تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة. وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وتبني مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه¹، وقد بقيت هذه المبادئ والمنطلقات ثابتة رغم تغير الرؤساء والأشخاص.

1- دستور 1989، الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية الجزائرية، تاريخ الاطلاع، 2015/11/17، الموقع الإلكتروني:

تمتلك الجزائر تصورا في حل النزاعات الدولية نابع من مبادئ وثوابت الثورة الجزائرية وخاصة بيان 01 نوفمبر 1954، فهذا البيان يعكس التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية وهذا ما اكسبها مكانة مرموقة في المجال الدبلوماسي على الساحة الدولية فلم تتغير هذه التوجهات رغم تغير الرجال في حكم الدولة، وسبب هذا الاحترام والمكانة الدولية يرجع الى عدة عوامل أهمها:

- قداسة مبادئ الثورة التحريرية وابعادها الدولية على حركات التحرر.
- موقع الجزائر كبلد يمتاز بعمقها العربي والإسلامي والافريقي والمتوسطي.
- الدعم المطلق لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وقضايا التحرر سواء إقليميا او دوليا والثبات على ذلك.

لقد تبنت الجزائر معظم مبادئ المنظمات الدولية والإقليمية كمنظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية، والتي تقوم على مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعلاقات حسن الجوار وحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية وعدم اللجوء الى القوة، وذلك يكون من خلال عملية الوساطة ومبدأ التعاون، وهو ما يفسر تمسك الجزائر بمبادئ عالمية في دبلوماسيتها¹. فالسياسة الخارجية تركز على مجموعة من الأهداف الوطنية التي تسعى الدولة لتحقيقها، وهي تمثل المبادئ العامة التي تتحكم في سلوكيات الدولة أو هي النشاط السياسي لصانع القرار الرامي إلى التعامل مع البيئة الخارجية بما يخدم المصالح الوطنية، ويترجم ذلك في مجموعة من الاستراتيجيات والقرارات التي تشكل سلوك الدولة مع محيطها الخارجي.

وهناك فرق بين صناعة السياسة الخارجية التي هي مجمل النشاطات والجهود التي تفضي لوضع التصور أو الإطار العام لتحرك الدولة والمجتمع على الصعيد الخارجي من حيث الأهداف والمبادئ والتوجهات العامة، أما اتخاذ القرار فهو يعني المفاضلة أو الاختيار بين عدة بدائل متاحة في ضوء تقدير الإيجابيات والسلبيات لكل بديل ومدى ملاءمة البديل المختار للظروف الداخلية والخارجية، ولكل دولة منطلقات ومبادئ تحكم توجهات سياستها الخارجية تحددها عادة دساتيرها ووثائقها الرسمية فما هي مبادئ ومنطلقات سياسة الجزائر الخارجية.

1 - Mohamed Redha Bougherira, "Algeria's foreign policy 1979- 1992: continuity and or change", European studies research institute, June 1999, p 130

ومن جهة أخرى هناك مجموعة من الانتقادات لهذه المبادئ وخاصة مع التحولات الدولية والاقليمية في إطار الإضطرابات العربية وتداعيات ما يسمى الربيع العربي مما وضع الدولة أمام مجموعة من الثوابت في ظل بيئة إستراتيجية أمنية ومصالح متغيرة ومتعددة المتغيرات، وطرحت إشكاليات مدى قدرة هذه الثوابت في المحافظة على الأمن الوطني الجزائري وإمكانية تعديل هذه المبادئ وفق تغير مفهوم الأمن الوطني والمصالح الإستراتيجية، فمن غير المعقول أن تتغير البيئة الإستراتيجية وتبقى المبادئ ثابتة ومستمدة من إطار تاريخي ومن فترة تاريخية تختلف جذريا عن واقع أكثر تعقيد وخاصة في مجال عدم التدخل في الشؤون الداخلية وفي ظل تراجع قدرة الدولة على المحافظة على سيادتها بالمفهوم التقليدي، فالسياسة الدولية في وقتنا الراهن تحكمها متغيرات القوة توازن القوى والتكتلات الإقتصادية والتحالفات العسكرية فمن الصعوبة أن تحافظ الدولة على أمنها الوطني دون بناء مقومات القوة والدخول في تحالفات وتكتلات قائمة على الندية والمصالح المشتركة وبعيدا عن كل تبعية وهشاشة.

المبحث الثالث: الأمن الوطني مدخل رئيسي للسياسة الخارجية الجزائرية

يقوم التصور الجزائري على الأمن الوطني كمدخل رئيسي لسلوكها الخارجي تجاه الدوائر الجيوسياسية، ويعتبر التصور ي منطلق وأساس لعقيدها الأمنية بصفة عامة وعقيدها العسكرية بصفة خاصة، ومنه يحدد الأمن الوطني ولمصادر التهديد، وبالتالي منطلق لسياستها الدفاعية لحماية مصالحها الإستراتيجية.

المطلب الأول: الأمن الوطني الجزائري بين المفهوم الإستراتيجي والتنموي

يخضع تصور الأمن الوطني لأي دولة من عقيدها الأمنية والعسكري ومبادئها ومعطيات بيئتها الإستراتيجية الإقليمية والدولية، مما وضع الجزائر أمام تصور يقضي بأولوية أمنها الوطني من مستوى إستراتيجي ومن مستوى علاقة التنمية بالأمن، فلا وجود لتنمية بدون أمن ولا أمن بدون تنمية.

الفرع 01: المنظور العسكري في تعريف الامن الوطني الجزائري

كان مفهوم الأمن الوطني في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى وحتى الثانية يدور حول تصور ضيق يركز على استخدام القوات المسلحة من قبل الدول بغية منع التهديد الخارجي المحتمل من قبل دولة أو مجموعة من الدول الأعضاء في النظام الدولي، ولهذا تركز المدرسة الواقعية سواء الكلاسيكيون أو الجدد يعلقون الأهمية على الجانب العسكري كعامل رئيس لتحقيق أمن الدولة وكعامل رئيسي لتشكيل القوة، وبناء على ذلك قام مفكري هذه المدرسة على محاولة بناء نظرية القوة، ومنه عرفت القوة وفق منظور هذه النظرية بأنها القدرة على الفوز في الصراع وتجاوز المصاعب¹.

وبالرغم من أن القوة العسكرية تعتبر مفهوم مهم في الدفاع عن أمن الدولة، إلا أن التحولات الدولية وتشابك التنفاعلات، جعل من الصعوبة القول باعتبار القوات المسلحة الأداة الرئيسية لحسم الصراعات، وظهرت أساليب وطرق أخرى مثل مكونات الدولة وحرية الإرادة في استخدام كل الإمكانيات مضافا إليها التعاون الدولي²، ويجب الإشارة إلى أن الجزائر تبنت هذا التوجه بشكل كلي وفريد قبل أحداث 11 سبتمبر 2011 وخاصة في مرحلة العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر في التسعينات، وفي هذه المرحلة سعت الجزائر إلى معالجة الوضع الداخلي ومكافحة الإرهاب بمقاربة أمنية تركز على المفهوم العسكري للتعامل مع الأزمة، بحيث استخدمت كل مقوماتها وقدراتها العسكرية لإعادة الأمن والإستقرار للدولة.

وهناك مجموعة من الباحثين ترى أن السياسة الأمنية الجزائرية منذ الإستقلال لم تركز على البعد العسكري فقط، بل شملت الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وهو ما يلاحظ من المادتان 61 و 22 من دستور عام 1996 على أنه يجب على كل مواطن أن يحمي إستقلال البلاد وسيادتها وسلامة ترابها الوطني وجميع رموز الدولة، إضافة إلى إجبارية المشاركة في الدفاع عن المواطنين والوطن³.

1- جاري محمد، "القدرة في التنظيم الدولي المعاصر"، مجلة العربية للدراسات الدولية، العدد 02، 1988، ص 49-50

2- وليد عبد الحي واخرون، "فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني"، مرجع سبق ذكره، ص 64-

3- إسماعيل قيرة واخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 280

ولكن الملاحظ من خلال الممارسات الميدانية أن الجزائر تبنت المقاربة العسكرية الخالصة من الناحية التطبيقية في التعامل مع الوضع الأمني في الأزممة الجزائرية وخاصة في التعامل مع الظاهرة الإرهابية التي كانت في ذلك الوقت تضرب من الداخل الأمن وإستقرار الجزائر، إلا أن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والتحويلات الدولية أدركت الجزائر مدى إجبارية أخذ بمقاربة أكثر شمولية وذلك لتعقد البيئة الوطنية والإقليمية والدولية.

فعلى مستوى القارة الأفريقية يجب أن يتجاوز الإطار المقاربة العسكرية كمدخل وحيد إلى مقاربة أكثر شمولية، بإعتبار أن التحديات والتهديدات العابرة للأوطان تشكل معطى أساسيا في التكفل بالقانون الأساسي مما يجعل فكرة الأمن المنفصل عديمة الجدوى ويجب إدماج مجالات أخرى وسواء تعلق الأمر بالأمن الاقتصادي أو بالأمن البيئي والصحي والطاقة أو بأمن الأشخاص والممتلكات فإن تزايد المقاربات الأمنية يعكس وضعاً جديداً يتعين التحرك في إطاره بشكل شامل ومتعدد القطاعات¹.

الفرع 02: المنظور التنموي في تعريف الأمن الوطني الجزائري

تطور مفهوم الأمن من شقه التقليدي المرتكز على الشق العسكري الاستراتيجي إلى مفهومه الموسع المعاصر، مع إسهامات المنظرين النقديين في هذا المجال، ومن بينهم مفكري مدرسة باريس الأمنية التي قدمت مقاربة تعنى بمواجهة التهديدات الأمنية المعاصرة بمجموعة من التقنيات والاستراتيجيات المختلفة والتي تحاول تكييف مفهوم الأمن مع التطورات التكنولوجية المستجدة وطبيعة التحديات المعاصرة التي تواجه الدول في عصر العولمة، وقد كانت هذه الإسهامات كنتاج لدراسات قدمها العديد من الباحثين في فلسفة مدارس ما بعد الحداثة، فأدخلت تقنيات مهنية مختلفة ترتكز أساساً على الجانب الوظيفي المرتبط بعمل أجهزة الدولة كالشرطة، الدرك، المخابرات، الجيش وحرس الحدود².

1- أسامة العنيزي، "الأمن الوطني بالجزائر: ندوة "أفريبول" أسهمت في إثراء مفهوم أمن القارة"، جريدة البوابة، تاريخ النشر 2015/12/14، تاريخ الإطلاع 2016/11/03، الموقع الإلكتروني:

<http://www.albawabhnews.com>

2- صهيب خزار، "مدرسة باريس والخلل الأمني"، مجلة الحوار، تاريخ النشر 2016/01/03، تاريخ الإطلاع 2016/11/03، الموقع الإلكتروني: <http://elhiwardz.com>

يعود الاهتمام بهذا المفهوم في الجزائر إلى نهاية العشرية السوداء وبداية الحملة الأمريكية المزعومة ضد الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2011، وظهرت مجموعة من الدراسات التي تدعو إلى تحقيق الأمن لأجل تجنب الوقوع في حالة الدولة الفاشلة والمارقة، لتظهر محاولات لتعريف الأمن من خلال حماية الوطن من خطر القهملر على يد قوة أجنبية، ولقد عاشت الجزائر مثل باقي دول العالم حالة من السباق نحو التسلح لإظهار قوتها وهيمنتها، مع إغفاله للمعاني الإنسانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل موجود، ليعرف بعد ذلك بشكل صريح على أنه التطور والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل حماية مضمونة، ويكون ذلك من خلال الإدراك العميق والحقيقي للمصادر التي تهدد الأمن الوطني، والقدرات المتاحة وتطويرها لمواجهة هذه التهديدات، وتنمية هذه القدرات في مجالات متعددة فغي الحاضر والمستقبل¹.

وظهر المفهوم العام للأمن الاجتماعي بعد مشاريع المصالحة والتضامن الوطني لتحقيق الإكتفاء المعيشي والإستقرار الإقتصادي والشخصي، أما القيادات الأمنية والسياسية في الجزائر فقد عرفوا الأمن الوطني الجزائري من خلال المنطلقات الفكرية ذات الأساس النظري للمصطلحات وهي: النظرية الواقعية التي تعتبر الدولة هي الفاعل الرئيسي وهي تتحرك وفق إدراكها للمحافظة على أمنها مما يحتم إمتلاك القوة والقدرة على إستخدامها في الضرورة وبالتالي تحقيق التماسك الاجتماعي والإستقرار السياسي للدولة أما النظرية الليبرالية فهي تتعدى دور الدولة والبعد العسكري فقط إلى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وللأمن الوطني عدة مستويات: أمن الفرد الجزائري ضد كل من يهدد حياته أو ممتلكاته، أمن الوطن ضد أي أخطار خارجية أو داخلية، وأمن إقليمي وهو أمن جماعي لمجموعة دول الجوار لحماية كيانها والمحافظة على بقائها، والأمن الدولي والتي تسعى لحمايته الأمم المتحدة، وكل هذا ومع ظهور مصطلح الأمن الإنساني في النصف الثاني من عقد التسعينيات وتحولات الحرب الباردة ليركز على أمن الفرد بجانب أمن الدولة، ويتجاوز الوطني والأمن الإقليمي ليضع الخيارات الأمنية الجزائرية بين تبعات الإنفتاحية ومخاطر الإنكشافية مما دفع بالإجتهد والسعي لإيجاد مفهوم للأمن الوطني الجزائري بأبعاد جديدة².

1- وليد عبد الحي واخرون، مرجع سبق ذكره، ص 65-66

2- المرجع نفسه، ص 68-69

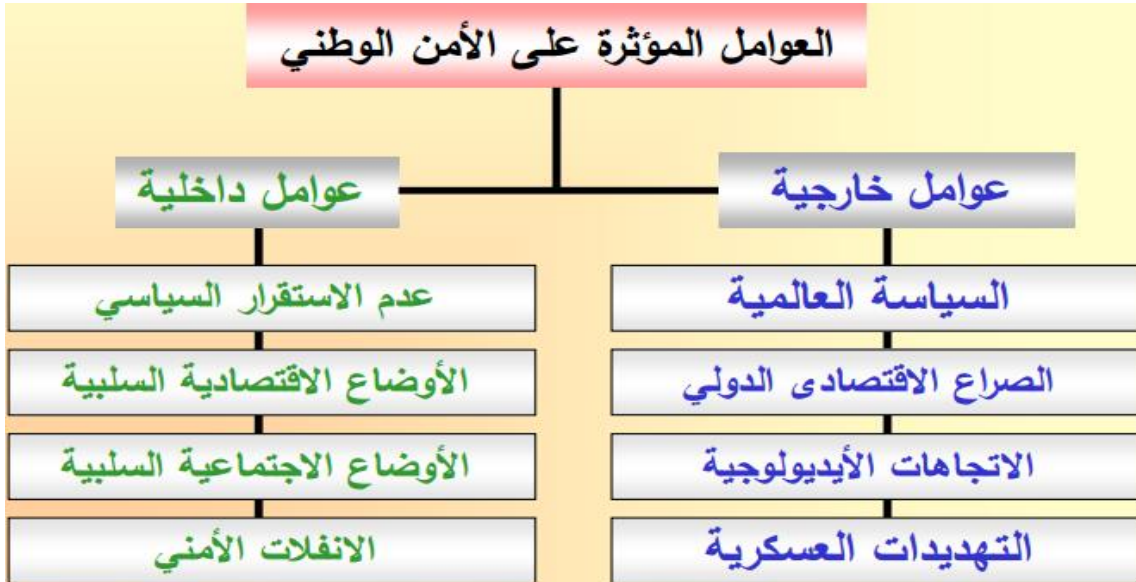
وهناك تعريف تعتمده دوائر الأمن السيادية في الجزائر وهو: "الحفاظ التام على المؤسسات والقيم الجوهرية للمجتمع" وبالتالي هو حماية الدولة من خطر القهر على يد قوة وتهديدات أجنبية، فهو مجموعة من الإجراءات والسياسات التي يعتمدها المجتمع للحفاظ على حقه في البقاء بالتحديد الدقيق والوعي للمخاطر والتهديدات القائمة والمحتملة التي يتوجب التعامل معها، ومن هذا المنطلق يمكن فهم خصائص مفهوم الأمن الوطني الجزائري من خلال:

أولاً: يمثل الأمن الوطني الجزائري قيما سياسية ذات طابع نسبي وديناميكي متغير ومتطور تحدد بالزمان والمكان الجغرافي للجزائر.

ثانياً: يمثل الأمن الوطني الجزائري نقطة التقابل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية للدولة، من منطلق أن السياسة الخارجية هي مرآة السياسة الخارجية، فهو يحمي الجسد السياسي الداخلي من منطلق السياسة الدولية.

ثالثاً: وبهذا تصير السياسة الداخلية إمتداداً للموقف الذي يحكم القوى الدولية المتصارعة إقليمياً لا لسياستها الخارجية¹.

شكل رقم 09: العوامل المؤثرة في الأمن الوطني



المصدر: عبد الله المشعان الهزاني، إعداد الدولة للدفاع، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014، الموقع

الإلكتروني: <http://repository.nauss.edu4>

1- وليد عبد الحي واخرون، مرجع سبق ذكره، ص 76-77

وهذا يعتبر التغيير والتأثير الموقفي في السياسة الخارجية من السمات الجوهرية التي تميّزها عن باقي السياسات التي تتبعها الدولة، وهذا التأثير للجسد السياسي بالبيئة الخارجية وتحولات النظام الدولي القائم، يلعب دورا رئيسيا في تصميم ووضع سياسات تتأقلم مع الوضع القائم، بالتناسب مع قدرات الدولة وعوامل قوتها¹، بحيث تسعى الجزائر إلى إيجاد تعريف لأمنها القومي من منطلق تحولات إقليمية ودولية معقدة، ومن منطلق قدراتها ومقوماتها التي تبني قوتها، وتحاول تطوير وعيها وفهمها إلى مستوى الإدراك الإستراتيجي لتكون أكثر فاعلية.

المطلب الثاني: مبادئ وإعتبارات الأمن الوطني الجزائري

تنطلق الجزائر في تحديد الأمن الوطني من إطار مرجعي يمثل المبادئ التاريخية وإعتبارات إستراتيجية تحدد عقيدتها الأمنية والعسكرية وطريقة رؤيتها لمصادر تهديد الأمن الجزائري، ولهذا سيتم التطرق في هذا المطلب إلى منطلقات وأسس العقيدة العسكرية الجزائرية، وكيف تحدد مصادر التهديد وبالتالي كيفية التعامل معها وكيفية الإستعداد للدفاع عن المصالح الحيوية للدولة.

الفرع 01: منطلقات وأسس العقيدة العسكرية الجزائرية

يعتبر العامل التاريخي أهم العوامل في تحديد وتطور العقيدة الأمنية الجزائرية إضافة إلى موقعها الإستراتيجي فهي تجمع بين الأبعاد الإسلامية، المغاربية، العربية، المتوسطية، الإفريقية والطاقوية، بحيث يمكن تقسيم مراحل تبلور هذه العقيدة بثلاث مراحل رئيسية:

1. العقيدة الأمنية الجزائرية ما بين 1962-1991:

والتي تميزت بالتأثير الكبير لحركات التحرر في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا وهذا مواصلة الفكر الثوري والإستقلال والسيادة الوطنية، بالإضافة إلى توتر العلاقات الجزائرية المغربية على خلفية مطالب المغرب في التراب الجزائري والتي كانت سببا في نشوب حرب مسلحة عرفت بحرب الرمال في 1963 وشكلت هذه السابقة منعرجا في إدراك التهديدات، وتبلور السياسة الدفاعية لتعتبر المغرب تهديدا للأمن، وبالنسبة

1- محمد السنوسي، "البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية باتجاه دول الربيع العربي منذ 2011"، جريدة الحوار، تاريخ النشر نوفمبر 2015، تاريخ الإطلاع 2016/11/03، الموقع الإلكتروني:

للمنطقة العربية دعمت الجزائر البلدان العربية في حرب جوان 1967 والقطيعة الدبلوماسية مع أمريكا واحتضان مجموعة 77 وكل هذا يتماشى مع هدف إسترجاع السيادة الاقتصادية الوطنية من خلال تأمين المحروقات سنة 1971، ثم جاء الاتفاق الثلاثي الإسباني-المغربي-الموريتاني سنة 1975 حول مسألة إنسحاب إسبانيا من إقليم الصحراء الغربية وتقاسم المغرب وموريتانيا الإقليم والذي اعتبرته الجزائر تهديدا لأمنها¹. وما بلور العقيدة العسكرية في هذه المرحلة أيضا التصور الجزائري إتجاه الدائرة العربية والإشكاليات الشرق الأوسطية وخاصة القضية الفلسطينية كأحد ثوابت السياسة الخارجية يضاف إلى ذلك بعض التوترات كحرب لبنان 1981 و1983 وقصف إسرائيل سنة 1985 لمنظمة التحرير الفلسطينية في تونس والقصف الأمريكي لليبيا سنة 1986 كل هذا جعل الجزائر تدرك مدى إرتباط الجناح الشرقي للوطن العربي بأمنها، إلا أن الجزائر في هذه المرحلة (العشرية السوداء) إنشغلت بالحفاظ على أمن وإستقرارها للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعصف بها في ظل ظروف إقليمية كحرب الخليج الثانية سنة 1991 وإختصار تميزت العقيدة الأمنية الجزائرية في هذه المرحلة بتطوير قدراتها العسكرية جراء العلاقات المتوترة مع المغرب، وتطور صفقات التسليح مع الاتحاد السوفياتي سابقا، ولكن لم ترتقي هذه الصفقات إلى مستوى إتفاقيات دفاعية لتحافظ على عمليات التقارب مع الغرب وخاصة أوروبا، ثم مرحلة الانهيار للاتحاد السوفياتي وتأثيرها الكبير على مدركات التهديد².

2. العقيدة الأمنية الجزائرية من 1991 إلى 2001:

في نهاية الثمانينات واجهت الجزائر أزمة داخلية ناتجة عن انهيار أسعار البترول والدخول في صراع مسلح مع جماعات متطرفة ولمواجهة هذه الأزمة قامت بإصلاحات واسعة على المستوى السياسي والإقتصادي والعسكري مع تبني دستور 23 فيفري 1989 الذي كرس التعددية الحزبية وإقتصاد السوق وإنسحاب الجيش من السياسية، فتحددت مهمات الجيش في الدفاع عن السيادة وسلامة المجال البري والبحري والجوي طبقا للمادة 24-25 من دستور 1986 و1996³.

1- عبد العزيز لزهري، "السياسة الأمنية الجزائرية 1962-2010"، مجلة ستراتيجيا لدراسات الدفاع والإستقبالية، العدد 01،

السداسي الأول 2014، ص 129-131

2- نفس المرجع، ص 131-136

3- مرسوم رئاسي رقم 89-18 مؤرخ في 28 فبراير 1989 المتعلق بتعديل الدستور، الجريدة الرسمية (الجمهورية الجزائرية

الديمقراطية الشعبية)، العدد 09، مارس 1989، ص 238

لقد زاد الهاجس الأمني في التوسع مع زيادة التحديات والرهانات التي شهدتها الدائرة الإفريقية كنشاط الأزداد في شمال مالي والنيجر وجنوب الجزائر، وخط العمليات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء، وللإرتباط بين البعد الإفريقي والأمن الوطني الجزائري سعت الجزائر لتفعيل قدراتها الدبلوماسية لإدارة الصراعات في المنطقة،¹ ويتضح لنا أن الجزائر تتبنى خيار الحرب الدفاعية بدل خيار الحرب الهجومية، الأمر الذي ينعكس على العقيدة العسكرية الجزائرية التي تبنت خيارات إستعمال القدرات والقوة العسكرية لأغراض الدفاع لا الهجوم للحفاظ على الأمن الوطني كأحد التوجهات الكبرى للسياسة الداخلية وللسياسة الخارجية الجزائرية.²

شهدت هذه المرحلة تحولات جذرية وأزمات كادت أن تعصف بالدولة الجزائرية، وكل هذا أثر بشكل كبير على العقيدة الأمنية العسكرية للجزائر لتصب كل إهتماماتها على ضمان إستمرارية بقاء الدولة والحفاظ على أمنها الوطني ووحدة ترابها، وخاصة في ظل تنامي التهديدات والتحديات الإقليمية وخاصة في ظل التوتلر مع المغرب وإنتشار الجماعات الإرهابية والهجرة غير الشرعية والتهريب في منطقة الساحل الإفريقي.

3. العقيدة الأمنية الجزائرية من 2000 إلى 2010:

شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 نقطة تحول في إستراتيجيات مكافحة الإرهاب، وقد عانت الجزائر من ويلات الإرهاب مما أكسبها خبرة في مجال مكافحة الإرهاب، وعلى هذا نادت الجزائر المجموعة الدولية للعمل على إيجاد إستراتيجيات ووسائل دولية لمحاربة الإرهاب كتهديد عابر للقارات، وبهذا كسبت الجزائر خبرة وإهتمام دولي في مجال مكافحة هذه الظاهرة وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية، وكان لهذا الملف فرصة للتعاون والتقارب بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم أن الدولتين لا يتفقان في مفهوم واحد لظاهرة الإرهاب خصوصا إتجاه العمل المسلح الفلسطيني ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي.³

1- عبد العزيز لزهري، مرجع سبق ذكره، ص 139

2- منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات-الميادين-التحديات، مرجع سبق ذكره، ص 127

3- عبد العزيز لزهري، مرجع سبق ذكره، ص 142

كما يجب الإشارة أن الولايات المتحدة الأمريكية أعطت الأولوية لتشجيع التعاون والإندماج الإقليمي، وقد شاركت الجزائر بصفة ثنائية أو متعددة في إطار المجهودات الأمريكية الجزائرية في تبادل المعلومات، تدريب وتجهيز القوات الأمنية وتطوير إستراتيجية عملية ضد الإرهاب وخاصة في إطار عملية "المسعى النشط" التي نظمها الحلف في إطار الحوار المتوسطي والموجه لمحاربة الإرهاب في المنطقة.، ومبادرة دول الصحراء لمكافحة الإرهاب في مارس 2004¹.

وقد أثرت هذه المبادرات والإستراتيجيات للولايات المتحدة الأمريكية على توجهات العقيدة العسكرية للكثير من الدول، بحيث ركزت على دول محورية لها القدرة على لعب دور فعال في المستقبل،² وهو ما إستدعى تعظيم قوة الإدراك لتجاوز الصورة التقليدية إلى إستراتيجية الأحلاف والتكتلات، وتبادل المعلومات وتدعيم أساليب الإستخبارات من خلال تبني مقاربة جديدة تدور حول مفهوم "الدولة الفاشلة" و"الدول الضعيفة" وتطور مفهوم الحرب اللاتماثلية في الفكر الإستراتيجي³.

فالعقيدة العسكرية هي محصلة تصورات وممارسة وإرث تاريخي وقدرات عسكرية وإقتصادية ومعطيات طبيعية يفرضها الموقع الجغرافي، ومنه فإن عناصر العقيدة العسكرية الجزائرية تتمثل في:

✓ تأمين الحدود وحمايتها والحفاظ على وحدة التراب الوطني وسلامته بانتهاج الخيارات العسكرية الدفاعية وعدم المساس بسيادة أي دولة.

✓ السعي نحو تعزيز التعاون على المستوى الإقليمي والدولي من أجل تحقيق الأمن والدفاع مثل مصادقة الجزائر على "ميثاق الإتحاد الإفريقي لعدم الإعتداء والدفاع المشترك" سنة 2007⁴.

1- عبد العزيز لزهري، مرجع سبق ذكره، 143

2 - Robert chose and others, « pivotal states and usa strategy », *Foreign affairs review*, V75, N01, February 1996, p36-37

3- عبد العزيز لزهري، مرجع سبق ذكره، ص 141

4- منصور لخضاري، "السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات-المبادئ-التحديات"، مرجع سبق ذكره، ص 128

الفرع 02: مصادر تهديد الأمن الوطني الجزائري

هناك اختلاف في تحديد مفهوم والمقصود بالتهديد، والبحث في المستوى الإيتمولوجي لا يسعى إلى تقريب الفكرة بجعلها ضمن المجال الإدراكي والتصوري للمفهوم، ويمكن الاعتماد على مقاربة "باري بوازن" في تصنيف التهديدات الأمنية بحيث يوجد:

1. تهديدات تستهدف القطاع العسكري بحيث تستهدف المساس بالقدرات العسكرية للدولة بما يهدد الوحدة الترابية للدولة.
2. تهديدات تستهدف القطاع السياسي: وهنا تأخذ التهديدات الأمنية بعدين أو امتدادين أحدهما داخلي ويشمل كل ما يتعلق بالمساس بقيم الدولة والمحافظة على مؤسساتها، أما البعد الخارجي فيتعلق بسياساتها الخارجية وبعدها الدولي.
3. تهديدات تستهدف القطاع الاقتصادي ويتعلق الأمر هنا بمدى القدرة على توفير الموارد الطبيعية ومدى قدرة الدولة على تلبية متطلبات السكان بما يضمن لهم مستوى معيشة مقبول يجعلهم بمنأى عن البطالة والفقر.
4. تهديدات ذات طابع مجتمعي وتستهدف الأمن المجتمعي والحفاظ على الهوية والقيم.
5. تهديدات تستهدف القطاع البيئي وترتبط خاصة بالنشاط الإنساني المدمر للطبيعة والمتسبب في تدهورها.¹

تغير مضمون بعض التهديدات الأمنية التقليدية وتغير الوزن النسبي لأهميتها، فمع بقاء التهديدات التقليدية قائمة إلا أن هناك طرق أخرى وأساليب جديدة لضرب أمن الدول وتشويه صورة النظام السياسي والتشكيك في شرعيته لإبراز جوانب فشل الدولة في القيام بوظائفها، ليظهر ليظهر مفهوم معاصر للأمن متعدد الأبعاد والمستويات، كما أن المتغيرات الأمنية إرتفعت أهميتها، وهي حاکمة للعديد من السياسات والقرارات، وهذا كله يمثل نقلة نوعية جديدة في مجال الفكر الأمني المعاصر.²

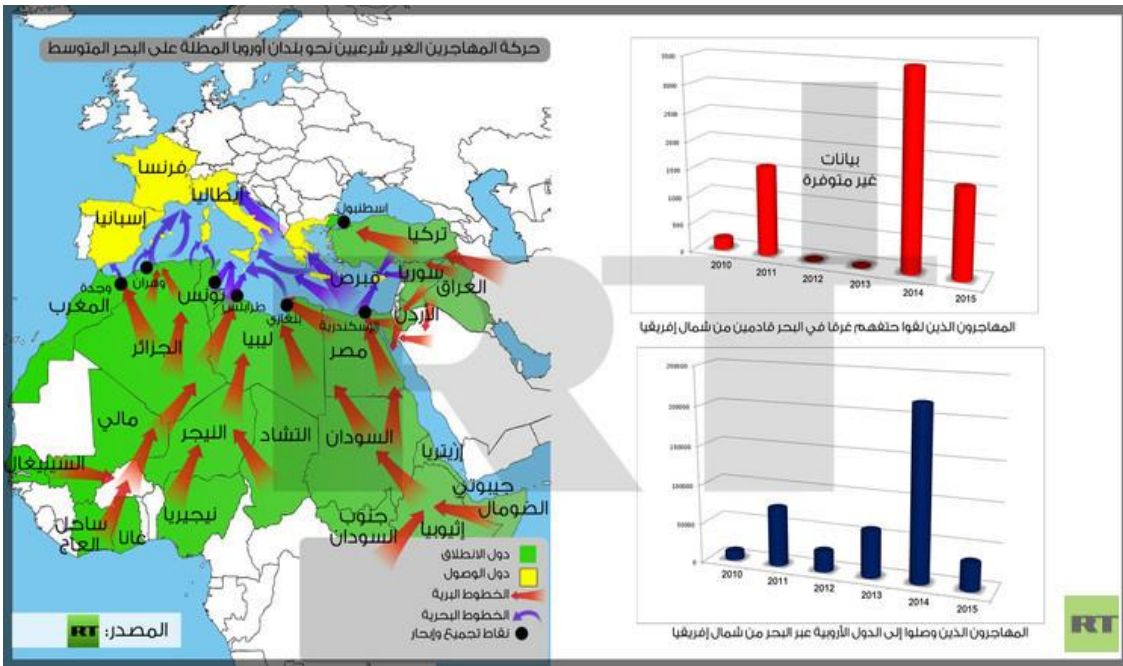
1-Barry Buzan; People state and Fear the national security problem in international relations. Great Britain: Wheatshe of Books; 1983; p6

2- وليد عبد الحي واخرون، مرجع سبق ذكره، ص 268-269

وكنتيجة لهذه التغييرات ظهرت تحولات في المقاربات الأمنية وفي مرجعية التحليل من الدولة إلى الفرد، وشهد مفهوم الأمن تغييراً من كونه أمنًا وطنياً قومياً للدولة، إلى أمن إنساني يتحقق بتجسيد إجراءات الحماية للفرد، ومن هنا ظهر مفهوم الإنساني الذي عرف في 1996 من قبل "لويد أكسفورد"، وزير خارجية كندا في تلك الفترة، بأنّ حماية الأفراد من التهديدات تتميز بغياب الخروقات والأسباب والقضاء على أي تهديد وبمواجهة منابعه¹.

فالأمن الوطني في الجزائر والتهديدات التي تواجهه مربوطة بمدى قدرة الدولة على الحفاظ على أمن الدولة في إطار تحولات إقليمية ودولية، والتي مست بدورها في مفاهيم ومحددات الأمن الوطني ومقومات بنائه، فمفهوم الأمن الوطني ومفهوم التهديدات يتغير بتغير الزمان والمكان، وهو ما يشهده مفهوم التهديدات الأمنية بالنسبة للجزائر وخاصة مع ظهور تداعيات الحراك العربي من بينها ظهور مهبّات ذات طبيعة صلبة في كثير من دول الجوار ورهاناتها تحقيق أمن الجزائر نظاما ومجتمعاً ودولة².

الخريطة رقم 07: توضح حركة المهاجرين غير شرعيين



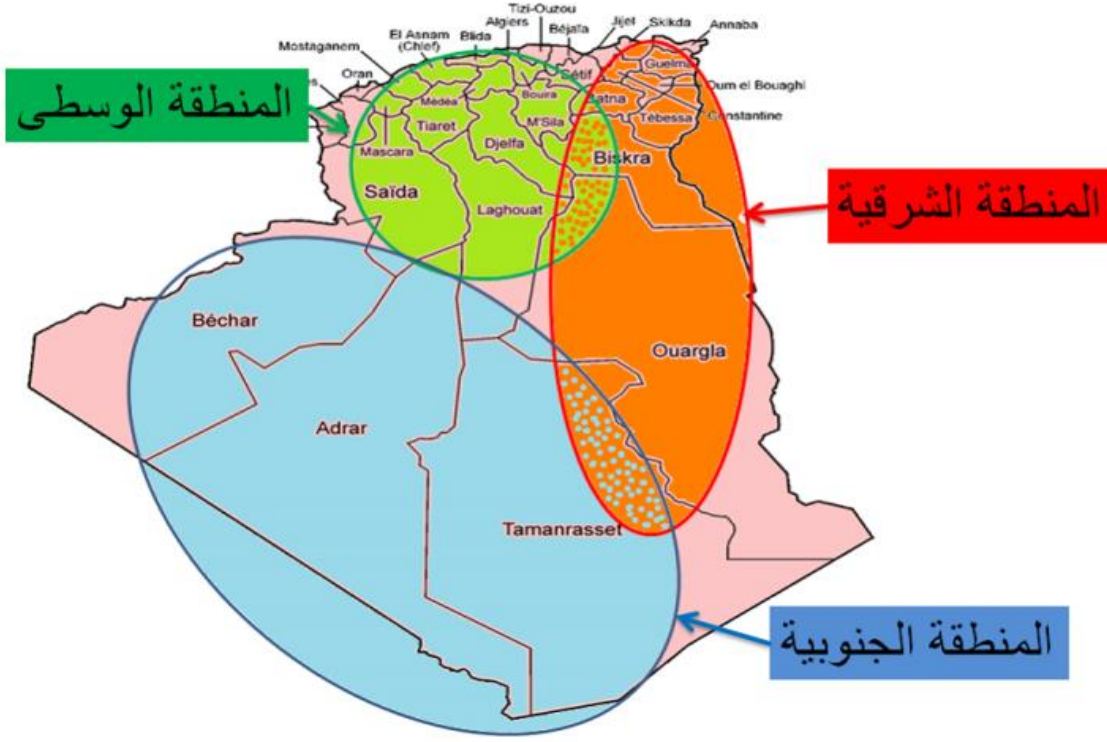
المصدر: إرجع إلى انفوجرافيك: حركة المهاجرين غير الشرعيين نحو بلدان أوروبا المطلّة على البحر الأبيض

المتوسط، موسوعة RT، تاريخ الإطلاع 2017/09/12، الموقع الإلكتروني: <https://arabic.rt.com>

1- علي أحمد الطراح وغسان منير سنو، "الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية والأمن الإنساني"، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، منشورات جامعة محمد خيضر، العدد 04، ماي 2004، ص 15.
2- لخضاري منصور، مرجع سبق ذكره، ص 299

الخريطة رقم 08: توضح التنظيمات الإرهابية في الجزائر

ما يسمى الربيع العربي 2011



المصدر: بوعزي الاسعد، المنظمات الارهابية في الساحل الافريقي والمغرب العربي: الحاضر والمستقبل، أنباء

تونس، تاريخ النشر 2017/06/03، تاريخ الإطلاع 2017/09/13، الموقع الإلكتروني:

www.kapitalis.com/anbaa-tounes

وتجدر الإشارة إلى أنّ المقاربة النقدية الجديدة التي أنت بمفاهيم حديثة ومستويات تحليل أوسع لا تعني إقصاء للمقاربات، بل هي محاولات للتحليل والتفسير لجانب من الظاهرة الأمنية، أي أن الدولة كوحدة ما تزال رئيسية في التحليل، وجاء التأصيل النظري النقدي بمفهوم الأمن الإنساني ليسمح بتحليل الجوانب الأخرى غير العسكرية، وخاصة غزو الفرد بأفكار ذات روافد دينية مختلفة عن دينه، مع تأزم الأوضاع الاقتصادية للدولة وتداعياتها على الوضع المعيشي، وضعف الشرعية، وتقييد المشاركة في صناعة القرار، مع أوضاع اجتماعية غير عادلة في النظام التوزيقي والتنظيمي والإستخراجي والتحويلي، كلّ هذا سيشكل تهديدًا أمنيًا حقيقيًا وجديًا موجّهًا نحو الفرد لينعكس على الدول¹.

1- بلخيثر نجية، "الأمن الإنساني: دراسة في تهديدات الأمن الإنساني المغربي"، مركز نماء للدراسات والبحوث، تاريخ النشر

2016/8/4، تاريخ الإطلاع 2016-11-09، الموقع الإلكتروني: <http://www.nama-center.com/>

المطلب الثالث: الأمن الوطني والإستراتيجية الدفاعية للجزائر

من منطلق أن أساس وقلب مفهوم الأمن الوطني هي الإستراتيجية الدفاعية للدولة، فإن الجزائر تسعى لتفعيل طاقاتها الدفاعية لضمان أمنها الوطني في ظل بيئة إقليمية ودولية متغيرة مع الحفاظ على مبادئها وثوابتها التاريخية وخاصة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول كأساس لعقيدها الدفاعية.

الفرع 01: فهم الأمن الوطني من مدخل الدفاع الوطني

تعرف السياسة الدفاعية بأنها مجموعة المبادئ الأساسية التي تعتمدها الدولة لتفسير وتعريف مقتضيات الأمن الوطني بمختلف مستوياته، وتعرف أيضا بأنها السياسة العامة التي تتعامل مع الأمن الدولي والجيش، وتضم التدابير والمبادرات التي تأخذها أو لا تأخذها الحكومات فيما يتعلق بصنع القرار والأهداف الإستراتيجية مثل متى وكيف تفوّض القوات المسلحة الوطنية، أي أنها سياسة الاستعمال الأمثل للقوات المسلحة لضبط الأمن في الداخل والأمن القومي للبلاد في الخارج وهي ليست من مسؤولية رئيس الجمهورية لوحده حتى في البلدان الأكثر استبدادا، حيث يشترك الرئيس أو رئيس الوزراء في وضعها مع طاقم أمني يضم قيادة الجيش ومسؤولي الأجهزة الأمنية المختلفة¹.

شكل رقم 10: يوضح عناصر إعداد الدولة للحرب



المصدر: عبد الله المشعان الهزاني، إعداد الدولة للدفاع، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014، الموقع

الإلكتروني: <http://repository.nauss.edu.sa/handle4>

1- عبد الحفيظ العز، سالم مخاطرة، "ثورات الربيع العربي وتأثيرها. على العقيدة القتالية والسياسة الدفاعية في الجزائر"، مقال منشور موقع الجزائرية للأخبار، تاريخ النشر 2016-11-21، تاريخ الإطلاع 2016-12-24، الموقع الإلكتروني:

ويرتبط مفهوم السياسة الدفاعية بمفهوم الأمن العسكري وهو وليد الفكر العسكري وبوجود القوة العسكرية، وهذا النوع من القوة لا يتمتع بطابع الثبات، ويتغير بتغير الوسائل العسكرية والتكتيكية والأمن العسكري محصلة إندماج القوة الأمنية مع القوة العسكرية لتحديد مسار السياسة الدفاعية للدولة، وهو يعني السياسة الهادفة إلى رسم وتطوير كل الوسائل التي تضمن تأمين المحافظة على الوطن وسيادته وأمنه الوطني، وله علاقة بإرادة القيادات والحكام بمواجهة كل خطر يهدد أمن الدولة ومصالحها الحيوية¹.

ومنه منطلق أن السياسة الخارجية الجزائرية تعتمد على مبدأ أساسي وهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما أنها تعتمد في بناء أي سلوك خارجي على عقيدة عسكرية تعتبر دفاعية وليست هجومية ولهذا فالجزائر لا تتدخل ولا تسمح للآخرين بالتدخل في شؤونها² ليصبح بعد الأزمة الجزائرية الإرهاب الأولوية الرئيسية لمذهب الدفاع في الجزائر، ومن هذا المنطلق وفي إطار إستراتيجية جديدة سعت الجزائر إلى الحصول على الأسلحة، وتنويع الموردين وتحديث الأنظمة التكنولوجية المتطورة، والرفع من جاهزية القوات المسلحة، فالجيش الوطني الشعبي مسؤول عن المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة وسلامة أراضي البلاد، وحماية الفضاء البري والجوي ومختلف مناطق المجال البحري كما نصت عليه دساتير الدولة³.

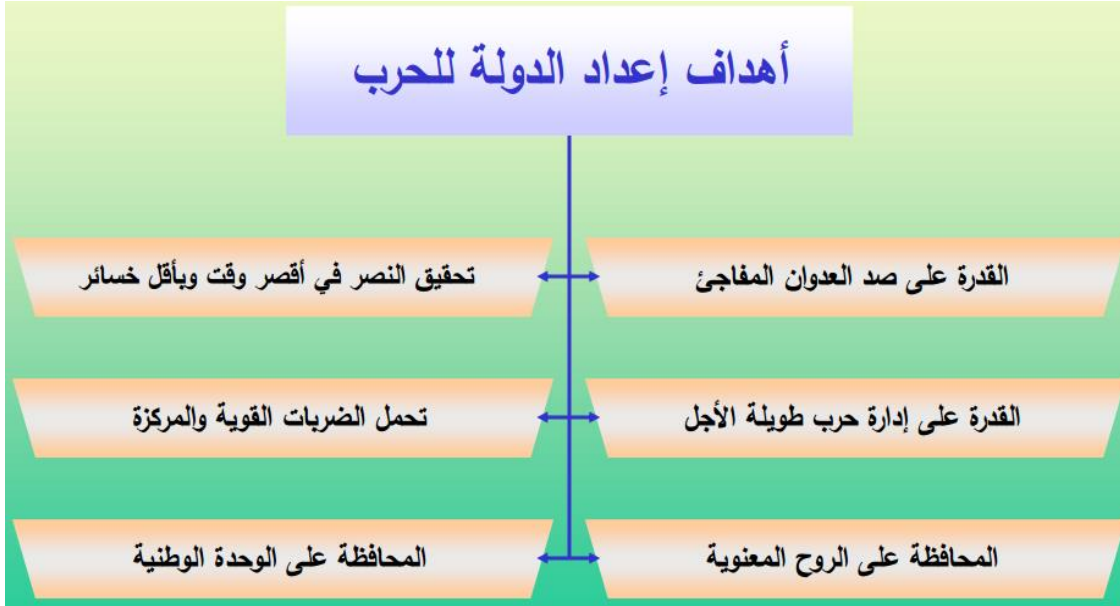
1- وليد عبد الحي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 243

2- رمضان حملات، "العقيدة العسكرية الجزائرية دفاعية وليست هجومية"، صحيفة الحوار، تاريخ النشر 2014، تاريخ الإطلاع 2016/12/2، الموقع الإلكتروني:

<http://elhiwardz.com>

3 - Abderrahmane Mebtoul, "L'Armée algérienne face aux nouveaux enjeux géostratégiques mondiaux", **le journal le matin Algérie**, 29 Oct 2013, Date d'accès 2/12/2016, Site Web <http://www.lematindz.net/news>

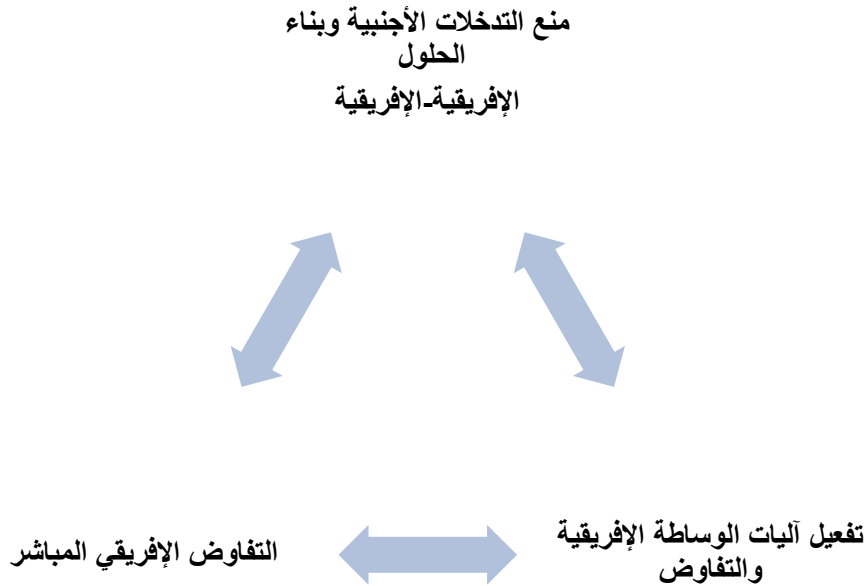
شكل رقم 11: يوضح أهداف إعداد الدولة للحرب



المصدر: عبد الله المشعان الهزاني، إعداد الدولة للدفاع، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014، الموقع

الإلكتروني: <http://repository.nauss.edu.sa>

شكل رقم 12: يوضح عناصر الإستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا



المصدر: أبصير أحمد طالب، الإعتماد الأمني المتبادل وإستراتيجية بناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي،

مقالة مقدمة في كتاب حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء، عمان: دارالحامد للنشر

والتوزيع، 2015، ص 529

من خلال النظر إلى النصوص القانونية كالوثيقة التي تتبنى الدستورية أو المراسيم التنفيذية والرئاسية الناظمة لعمل المؤسسة العسكرية في الجزائر، نجدتها عقيدة عسكرية لا تترك أدنى شك في القول بدستوريتها، والتي تستمدّها من نصوص قانونية، ويتضح من خلال مهام المؤسسة العسكرية أنها من الجيوش الدفاعية التي تتبنى عقيدة قوامها المساهمة في صناعة الاستقرار، وعدم التدخل في شؤون الآخرين وضمن حل المشاكل الأمنية لدول الجوار ضمن مقاربة جماعية غير تدخلية¹.

ويتمحور التصور الدفاعي حول دور الجيش الوطني الشعبي كجهاز دائم للدفاع وتعزيز المشاركة في التنمية وهو ما وسع دائرة نشاطه، وفي هذا الإطار ترى الباحثة الفرنسية "ميراي دوتاي" أنّ الجيش هو من خلق الدولة المستقلة وليس العكس، إلا أنّ سقف التحديات أمام هذه المؤسسة ما يزال مرتفعاً في ظل ما يطمح إليه المواطن الجزائري في مؤسسة عسكرية تساهم في ترسيخ المشاركة السياسية وتعزيز المفهوم القانوني لمؤسسة الجيش كمرق عمومي يحافظ على الدولة ويرتبط بالمواطن والتنمية².

وكما جاء في الدستور الجزائري من ذكر الوظيفة العسكرية من خلال تنظيم وتطوير الطاقة الدفاعية، وتتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في الحفاظ على الإستقلال والدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة البلاد وسلامة المجال البري والجوي والبحري³، ومن ناحية أخرى يختلف مفهوم الأمن الوطني من الناحية الإجرائية من دولة إلى أخرى حسب مقوماتها وقدراتها وطبيعتها مصالحها، فالدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن تحصر سياستها على المسائل الدفاعية، بل تتعداها إلى حماية الرعايا والبحث وضمن مصادر القوة والطاقة، كما أن صياغة السياسات الأمنية بما فيها الدفاعية يختلف بحسب طبيعة النظام السياسي، فلا يمكن أن تتساوى دول تعتمد في صياغة سياستها الأمنية على آراء فردية وشخصنة السلطة في رجل واحد أو مجموعة من الرجال، كدول التي تعتمد على مؤسسات مستقلة بحثية وعلى الجانب العلمي والمعرفي في وضع أهدافها الإستراتيجية⁴.

1- صابر البلدي، "الجيش الجزائري مؤسسة فوق القوانين تركز التوجه العسكري للدولة"، صحيفة العرب بلندن، تاريخ النشر 24 ديسمبر 2016، العدد 1045، تاريخ الإطلاع 2016/12/2، الموقع الإلكتروني: <http://alarab.co.uk/article>

2- المرجع نفسه

3- وليد عبد الحي واخرون، مرجع سبق ذكره، ص 241-242

4- المرجع نفسه، ص 88

الفرع 02: عدم التدخل في العقيدة الدفاعية الجزائرية

يشمل مفهوم الدفاع فضلا التصور العسكري، الاقتصاد والهوية الثقافية والشخصية الحضارية، والمكانة الإقليمية والدولية. وبهذا فالدفاع الوطني بمعناه الشامل هو دفاع على صعيد الوطن والامة بجمع مقوماتها، ويرى المحللين العسكريين والباحثين الأكاديميين أن العقيدة عسكرية تحمل الصفة الدفاعية بشكل عام، وهو ما يدل على أننا لا نقوم بأي تحركات عسكرية إلا إذا كنا معرضين لتهديد وهجوم عسكري، وفي حالة الهجوم من العدو يكون الطرف الاخر مجبر على الدفاع أولا ثم الانتقال لمرحلة حسم المعركة، والعملية الدفاعية رهينة تكامل الأسلحة مع التجهيزات القتالية والتمارين والخطط القتالية وطرق تنفيذ الاعمال الدفاعية بشكل مباشر، وبهذا الخصوص فإن استخدام الوسائل القتالية الجديدة من قبل الوحدات المدافعة رفعت من مستوى قدرتها على القتال، وأدت إلى ظهور اشكال جديدة في الدفاع وجعلتها أكثر فاعلية وثبات.¹

استمدت الجزائر عقيدتها الأمنية من مبادئها الدستورية، ففي حين لم ينص دستور 1963 على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، نص دستور 1976 في الفصل السابع والذي يتضمن مبادئ السياسة الخارجية في مادتيه 90-93 على مبدأ عدم التدخل من خلال أن الجزائر تناضل من أجل السلم والتعايش السلمي وذلك وفاء لمبادئ عدم الإنحياز، ودعم التعاون الدولي، أما دستور 1989 فقد نصت المادة 27 من الفصل الثالث تحت عنوان الدولة أن الجزائر تعمل من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول والمساواة والمصلحة المتبادلة. بالإضافة إلى تبنيها مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولقد تم تكرير نفس المادة في نص المادة 28 من الفصل الثالث في دستور 1996، ولم يشهد تعديل 2016 تغييرا في العقيدة العسكرية وتماشيا مع موقف الدبلوماسية الجزائرية التي تلتزم موقف الحياد الإيجابي.²

1- وليد خالد أحمد، "مفهوم الدفاع في العقيدة العسكرية الدفاعية"، بجريدة القادسية، العدد 01، 1993، تاريخ النشر 2015، تاريخ الإطلاع 2016/11/05، للإطلاع الإلكتروني:

2- بوحنية قوي، الجزائر والتحديات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن، لبنان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017، ص 202-203

ويجب الإشارة أن الجزائر بقيت ثابتة على مبدأ تدخل الجيش الجزائري خارج حدوده رغم دعوات الكثير من الدول لتدخل الجزائر وخاصة في إطار مكافحة الإرهاب الدولي أو التحالف العربي أو التحالف الإسلامي ضد الإرهاب، وهذا رفضت الجزائر خلال إجتماع وزراء الخارجية العرب في 2015 بشرم الشيخ مشروعا يتعلق بإنشاء قوة عربية لمكافحة الإرهاب، وأكدت أنها لا تسمح بقوات مقاتلة من جيشها للخروج خارج الوطن، ولكن يمكن أن تكون لها مساهمات لوجستية دون أن تشارك بوحدات قتالية خارج حدود بلدها وستكتفي بالمساهمة بالدعم اللوجستي والدعم المادي والتدريب والتعاون الإستخباراتي.¹

وتشار إشكالية التدخل العسكري الجزائري خارج الحدود استنادا إلى التغيرات الإقليمية في الجوار الجغرافي في ليبيا وتونس ودول الساحل وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري، بالرغم من أن هذا التدخل سيفتح المجال للجماعات الإرهابية والإجرامية بضرب الأمن الوطني.²

ويجب الإشارة إلى أن تقارير الأمم المتحدة، وتقارير الوكالات الدولية المتخصصة كمنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية...، وتقارير التنمية البشرية، تشير إلى تحديات القرن الحادي والعشرين الناجمة عن تداعيات مبادئ العولمة النيوليبرالية المادية، بأبعادها الشمولية الإجتماعية والإقتصادية والتكنولوجية والأمنية والسياسية والبيئية والثقافية، والتي أدت إلى تغيير مفهوم الأمن الذي لم يعد يرتكز على المفهوم العسكري فحسب بل أصبح يرتكز على مدى تأمين الحاجات الأساسية والضرورية لوجود الإنسان، وأمام هذه المعطيات يمكن تحديد المكونات الأساسية للأمن البشري في إطار المسائل التالية: الأمن الإقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، أمن المجتمع المحلي والأمن الجماعي والأمن السياسي.³

1- رفيق شلغوم، "هكذا ستساهم الجزائر في القوة العربية المشتركة"، جريدة البلاد الجزائرية، تاريخ النشر 2015/03/29، تاريخ الإطلاع 2016/11/05، الموقع الإلكتروني:

<http://www.elbilad.net/article/detail>

2- الياس أبو جودة، "مفهوم الأمن البشري في إطار التهديدات العالمية الجديدة"، مجلة الدفاع الوطني، العدد 74، تشرين الأول 2010.

3- المرجع نفسه

وتبني الدول عقيدتها الأمنية من محاولة التعاطي مع التحديات والقضايا التي تواجهها ومن خلالها تقوم الدول بوضع تصور للتهديدات والمخاطر التي تواجهها ، فهي بمثابة تصور أمني يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها كما يحدد الإستراتيجيات والسبل لتحقيقه، وطبيعة العقيدة الامنية في الجزائر منذ الاستقلال الى غاية الوقت الراهن متنوعة بتنوع التهديدات والتحديات التي تغيرت مع تغير الترتيبات الدولية في انتقالها من الاعتماد على المفهوم الضيق للأمن الى المفهوم الواسع للأمن بشكل نسبي¹ ، وبالنظر الى العقيدة الامنية الجزائرية يمكن القول ان كل من التاريخ والجغرافيا والأيدولوجيا كان لها تأثيرا واضح وذلك من خلا عدة عوامل:

1. عامل التاريخ : يعود الى تاريخ الجزائر في النضال ضد كافة الامبراطوريات والدول التي احتلتها، فتاريخ المقاومة الجزائرية في محاربة الاستعمار الفرنسي لمدة 132 سنة جعل من هذا العامل عنصر مؤثر في عملية بناء العقيدة الامنية الجزائرية ورسم التزاماتها على المستوى الداخلي أو الخارجي.
2. عامل الجغرافيا : تحتل الجزائر موقعا يعتبر نقطة تقاطع استراتيجية متعددة الابعاد من البعد المغاربي والبعد المتوسطي والبعد الافريقي، هذه الابعاد خلقت عقيدة امنية متنوعة حيث لعبت الجزائر على اعتبار موقعها دورا محوريا في دعم حركات التحرر أو مكافحة الارهاب في ظل التحولات خاصة بعد ا نهاية الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر 2001.
3. عامل الايدولوجيا : هو مرتكز اساسي للعقيدة الامنية الجزائرية منذ الايام الاولى للاستقلال فقد مثلت الاشتراكية مراجع أساسية تؤكد على أن الاشتراكية كنظام ايدولوجي هي المنهج الوحيد القادر على بتحقيق الاستقلال والقضاء على الاستغلال²، ثم شهدت هذه العقيدة تغيرات مع الأوضاع الامنية في الدولة لتواكب الترتيبات الجديدة في ظل عصر ما بعد الحرب الباردة³.

1- بورعة علي جهاد، عنوان غير متوفر ، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، تاريخ النشر غير موجود، تاريخ الإطلاع 11-09-2016، الموقع الإلكتروني:

<http://www.maspolitiques.com>

2- رسمت الاشتراكية في عقيدة امنية للدولة لمدة 3 عقود، غير انه ومع احداث التي شهدتها الجزائر سنة 1988، والتغيرات الامنية في الدولة دفعت الى اعادة صياغة بعض المبادئ لإعتبارات المرحلة.

3- بورعة علي جهاد، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثالث:

مقومات الحركة الجيوستراتيجية للجزائر تجاه إفريقيا:

مدخل الدور والدفاع الوطني

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيواستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

سيتم في هذا الفصل الربط بين مفهوم المقومات الجيواستراتيجية وفق العقيدة الأمنية والعسكرية الجزائرية وتأثيرها على توجيه السياسة الإفريقية للجزائر، وهذا ما يستدعي قراءة في الفضاء الإستراتيجي للجزائر وما يحمله من إنكشاف للحدود الوطنية، والتهديدات الأمنية التي يحملها العمق الإفريقي وكيفية تفعيل الجزائر لمقوماتها الإقتصادية والعسكرية من أجل الحفاظ على أمنها الوطني والدفاع عن حدودها، وتعاضم القوة العسكرية في المناطق السيادية ودور الأجهزة الإستخباراتية في عملية الدفاع، كما استطاعت الجزائر أن توظف دبلوماسيتها وخبرتها الأمنية لتحقيق أولوياتها الإستراتيجية.

كما سيحتوي هذا الفصل في مبحثه الأخير على محاولة لإعادة تحليل للمقومات الجيواستراتيجية للجزائر، من خلال إعادة قراءة الوزن الجيواستراتيجي وعلاقته بكيفية تفعيل المقومات الجيواستراتيجية من أجل دور أكثر فاعلية للجزائر تجاه إفريقيا، وستتم التحليل في هذا الفصل من خلال العناصر التالي:

المبحث الأول: المقومات الجيواستراتيجية وأولوية الأمن والدفاع

المطلب الأول: قراءة في الفضاء الإستراتيجي الجزائري

المطلب الثاني: مركزية المقومات العسكرية-الإقتصادية في الأمن والدفاع الوطني

المطلب الثالث: أهمية المقومات المجتمعية في الحفاظ على الأمن الوطني

المبحث الثاني: الدبلوماسية-الخبرة الأمنية وبناء القوة المحورية في إفريقيا

المطلب الأول: مركز ثقل توجيه الجيواستراتيجي الجزائري: معوقات في طريق العظمة

الإقليمية

المطلب الثاني: المساعي الدبلوماسية الجزائرية: التنسيق والتعاون الأمني الإقليمي

المطلب الثالث: تكيف الدبلوماسية الجزائرية مع القوى الدولية في المنطقة

المبحث الثالث: إعادة تحليل من خلال الموازنة بين المقومات والدور الجزائري

المطلب الأول: الوزن الجيواستراتيجي والنجاحة الدبلوماسية للجزائر

المطلب الثاني: إعادة النظر في المنظومة الأمنية والدفاعية من منطلق المقومات

المطلب الثالث: تفعيل المقومات من اجل دولة جزائرية مركزية

المبحث الأول: المقومات الجيواستراتيجية وألوية الأمن والدفاع

في هذا المبحث سيتم تقديم قراءة للفضاء الإستراتيجي للجزائر من خلال الموقع والإنكشاف الجغرافي، وما يطرحه العمق الإفريقي من إشكالية تأمين الحدود والدفاع عنها، وفي هذا الإطار تعتبر المقومات العسكرية والإقتصادية والمقومات المجتمعية ذات أهمية رئيسية في الحفاظ على الأمن الوطني وإعداد الدولة للدفاع.

المطلب الأول: قراءة في الفضاء الإستراتيجي الجزائري

يمثل الموقع الجيواستراتيجي للجزائر مدخلا مهما في تحليل توجهات السياسة الخارجية الجزائرية وذلك أن العمق الجغرافي يعتبر مسرح للعمليات الدفاعية وأن الإقليم محور البناء الفكري للجيواستراتيجية ويساهم في جاهزية وانتشار القوات المسلحة، ليكون منطلق لما يحمله الإقليم من مميزات الدفاع من جهة وتهديدات وتحديات الأمن الوطني للجزائر من جهة أخرى.

الفرع 01: الموقع الجيواستراتيجي والإنكشاف الجغرافي

انطلاقا من أن الجيواستراتيجية هي دراسة أثر الموقع الإستراتيجي من خلال تفعيل إستراتيجيات سياسية واقتصادية وعسكرية، والمركز الإستراتيجي للدولة أو الوحدة السياسية سواء في الحرب أو السلم، فالتركز سيكون على العوامل الجغرافية: الموقع، والحجم، والشكل، والاتصال بالبحر، والحدود، والعلاقة بالمحيط، والطبوغرافيا، والمناخ، والموارد، والسكان، كعوامل مؤثرة في التوجهات الإستراتيجية للدولة، كما يمكن تعريفها بأنها دراسة الموقع الإستراتيجي للدولة أو المنطقة الإقليمية، ومدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية والحربية، فهي دمج الاعتبارات الإستراتيجية مع عناصر الجغرافية السياسية أو التوجه الجغرافي لسياسة الدولة الخارجية، إلا أن التعريف العلمي يشير إلى أن الجغرافيا الإستراتيجية هي العلم الذي يسعى إلى جمع وتحليل ودراسة وتفسير المعلومات الجغرافية الأساسية للدولة لاستخدامها في إعداد الخطط الإستراتيجية لإدارة الحرب¹.

1- صلاح الدين أبو بكر الزيداني، «الجغرافية الإستراتيجية (الجيواستراتيجية)»، مجلة المسلح، تاريخ النشر 10 مارس 2013، تاريخ الإطلاع 2017/06/08، الموقع الإلكتروني: <http://www.almusallh.ly>

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيواستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

ويرى علماء الجغرافية السياسية والجغرافية العسكرية وحتى الجغرافية الاستراتيجية أن الموقع والطبيعة الجغرافية للدولة والإقليم تشكل الركيزة الأساسية في بناء وتكوين قوتها، ومن خلال نظرية المجال الحيوي، وإسقاطا على الجزائر فتأثير المقومات الجغرافية الطبيعية على قوة الدولة لتحقيق أمنها الوطني ينحصر في ثلاث معطيات:

– حجم الرقعة الجغرافية للجزائر والذي يؤثر على قوتها من ناحيتين: أولا اتساع حجم الدولة الذي يمكنها من بناء قدرات بشرية كبيرة، وبوفر لها تنوع في مواردها الطبيعية، ثانيا اتساع حجم الدولة يزيد من قدراتها الدفاعية، كما أنه يمكن ان تكون المساحات الشاسعة مشكلة اذا كانت القدرات العسكرية ضعيفة في مجال القوة البرية والجوية.

– موقع الجزائر الجغرافي يعد من العوامل التي تؤثر على دورها في الساحة الإقليمية والدولية، ولكن يجب الإشارة إلى أن هذا الموقع رهينة تفعيل مقومات جيواستراتيجية اخرى وليس الموقع الجغرافي لوحده.

فالجزائر تمتلك موقعا محوريا تتقاطع عنده الكثير من الإمتدادات الجغرافية أنتجت فضاءات جيوسياسية، مما يصعب إقامة الحدود الفاصلة بين فضاءاتها، فالجزائر لها إمتداد قاري إفريقي يتكون من الإقليم المغربي وإقليم الساحل الإفريقي، ولها إمتداد بحري من خلال الإنتماء للفضاء المتوسطي، ولها إنتماء وإمتداد في الفضاء الإسلامي والعربي¹، ومنه فالجزائر تحتل مكانة إستراتيجية وجيوسياسية من خلال موقعها في وسط شمال إفريقيا مقابل القارة الأوروبية، وتطل على البحر الأبيض المتوسط كمنفذ بحري تجاري يربط بين ثلاث قارات إفريقيا وأوروبا وآسيا، كما تبرع على 8 بالمئة من القارة الإفريقية، ويضاف إلى هذه المقومات الجغرافية وضعها الجيواقتصادي الذي يتوفر على الكثير من الفرص التي تسمح لها في حالة حسن الإدارة والتسيير من خلق مصدر للثروة².

1- منصور لخضاري، مرجع سبق ذكره، ص 43

2- اسماعيل قيرة واخرون: مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 278

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

والجزائر بحكم هذا الموقع الجغرافي تنظر لمحيطها الإقليمي الموسع الذي يمتد من مصر والسودان شرقا إلى المغرب والصحراء الغربية غربا، ومن البحر المتوسط شمالا إلى مالي وموريتانيا والنيجر جنوبا بإعتباره فضاء جيواستراتيجي بقدر ما يحمله من عناصر التقارب والتعاون والإستقرار بقدر ما يحمل مجموعة من تهديدات إستقرار الدول والمنطقة، كما أن المحيط الإقليمي للجزائر عبارة عن منطقة جغرافية شاسعة تحتضن كثير من التناقضات والمشاكل، ومن منطلق المقوماتها الجيوستراتيجية التي تمتلكها الجزائر والأقاليم البرية والبحرية القريبة وفي مقدمتها الموقع والوزن السياسي والتاريخي والإقتصادي ستكون هذه المنطقة والجزائر خاصة رقما مهما في المعادلة الجيوسياسية للمنطقة، ويؤهلها للعب دور الوسيط والمدافع الإقليمي والمستقل النشط من مدخل اعتماد نظرية الدور ودبلوماسيتها النشطة في محيطها الجغرافي القريب والبعيد¹.

ويجب الإشارة أن المنطقة الإفريقية شكلت فضاء جيوسياسي بالغ الأهمية في السياسة الخارجية الجزائرية، غير أن هذه السياسة الإفريقية للجزائر شهدت تحولات من مرحلة لأخرى، فقد تميزت في مرحلة الستينيات والسبعينيات بالبعد الإيديولوجي والاستقطاب الاستراتيجي العالمي بين الشرق والغرب، أما في منتصف السبعينيات إنفجرت قضية الصحراء الغربية والتي تعتبر متغيرا جديدا في السياسة الإفريقية للجزائر، ثم تأتي مرحلة تراجع السياسة الخارجية الجزائرية في التسعينات بفعل عوامل كثيرة أبرزها الأزمة الأمنية الداخلية التي عاشتها البلاد، ومع وصول الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" للحكم سعى لإعادة بناء الدور الجزائري اقليميا وعالميا، وقد نجح هذا الرجل في الكثير من حساباته².

1- عبد الوهاب بن خلف، "المقاربة الجزائرية لحل الأزمات في محيطها الإقليمي: الأزمة المالية نموذجا"، أشغال ملتقى مالي-ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات، المعهد العسكري للوثائق والتقويم، 12 جانفي 2016 ص ص 95-96-98

2- قط سمير، "السياسة الخارجية في افريقيا: التطورات والنمحددات"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 01، 2017، الموقع الإلكتروني:

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

ولتحافظ الجزائر على جغرافيتها ووحدتها الترابية والإقليمية سعت إلى تثبيت الحدود المتوارثة منذ استقلالها من الإستعمار الفرنسي عام 1962 بعدما سعى هذا الأخير إلى الفصل بين الشمال والجنوب الجزائري، لتحاول الجزائر المستقلة بناء سلطة وحكم يهدف إلى الإنصهار بين الشمال والجنوب، فالجزائر تسعى لإستغلال الأرض والموقع لخلق تجانس في الإقليم يسمح بالسيطرة على الإقليم الترابي من خلال تحقيق عنصرين:

- ضمان النظام الداخلي للدولة وبالتالي رؤية دفاعية للجهة الداخلية للحفاظ على الأمن الوطني.
- الدفاع عن الفضاء وسكانه من العدو والتهديد الخارجي ومن ضمنه الدفاع عن الحدود والوحدة الترابية ومنه إبراز مفهوم السيادة الترابية.

ومع الفوضى والخلل الأمني التي تشهدها المنطقة وانهار نظام القذافي والأزمة الأمنية في مالي وتونس ومع تنامي ظاهرة تهريب السلاح والمخدرات والهجرة غير الشرعية وانتشار للجماعات المتطرفة دفع بالجزائر بحكم موقعها وحدودها البرية مع قوس الأزمات إلى تبني موقف دفاعي بإعادة نشر القوات المسلحة على الحدود الجزائرية والعمل على فتح باب الحوار للأطراف المتصارعة ضمن دبلوماسية نشيطة¹.

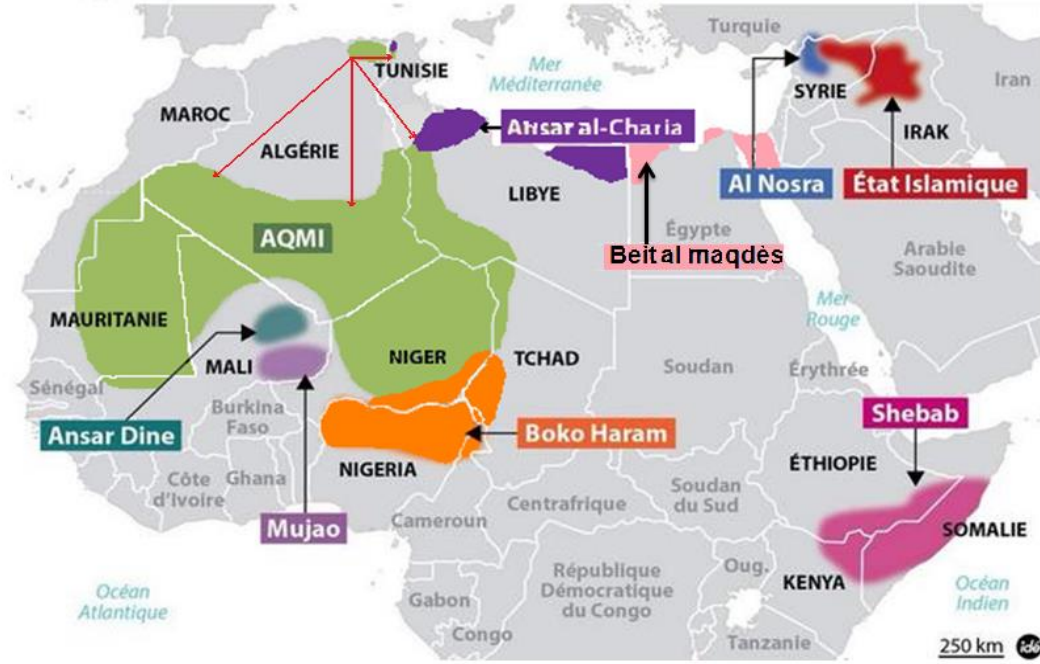
ومن الخطأ في العمل الجيوستراتيجي إدراك المسافات والأبعاد فقط لكونها تعد من أهم المكونات الجغرافية للمسارح الجيوستراتيجية، وعليه يجب على المخطط الجيوستراتيجي الواضع لأهداف الدولة أن يعتمد مختلف العناصر الجغرافية لتكوين الشخصية الجغرافية لمختلف المسارح الجيوستراتيجية فهي تحتاج للمعلومة المكانية والزمنية لكي تتمكن القرارات التكتيكية الصادرة حسب الخطة الجيوستراتيجية وبالتالي ذات فاعلية، وهذه المعلومات يحصل عليها عن طريق العمل الميداني وآليات استشعار عن بعد، وهذا فإن الجيوستراتيجية ليست نوعاً من أنواع الإستراتيجية لأن المسئول الجيوستراتيجي يهدف إلى السيطرة المتكاملة على المجال والزمن من أجل اتخاذ قرار إستراتيجي من خلال دراسة طرق تنظيم المجال لزمن محدد لتحقيق أهداف الإستراتيجية الشاملة فهي بمثابة المنطلق لأداة تقنية لاتخاذ القرار.²

1- إلياس زوين، "الجزائر وصياغة مفهوم العمق الساحلي الصحراوي: بين المكانة الجيوسياسية وضرورات الدور الجيوستراتيجي"، مجلة استراتيجية لدراسات الدفاع والإستقبالية، العدد 02، السداسي الثاني 2014، ص ص 120-125

2- تامر باشا، "أهمية الجغرافية العسكرية كخلفية علمية للجيوستراتيجية"، منتدى الجيش العربي، تاريخ النشر 29 أكتوبر 2010، تاريخ الإطلاع 2016/12/21، الموقع الإلكتروني: <http://www.arabic-military.com>

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيواستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

خريطة رقم 09: المنظمات الإرهابية في منطقة الساحل والمغرب العربي



المصدر: بوعزي الاسعد، "المنظمات الارهابية في الساحل الافريقي والمغرب العربي"، أنباء تونسي، تاريخ النشر

2017/06/03، تاريخ الإطلاع 2017/09/13، الموقع الإلكتروني: <http://www.kapitalis.com/anbaa-tounes>

ومن رؤية جيواستراتيجية للموقع يلاحظ أن القارة الإفريقية وخاصة الجزائر بوصفها بوابة إفريقيا تشد أنظار القوى الدولية ضمن مجموعة إستراتيجيات تسعى إلى تأمين النفط الإفريقي واليورانيوم تحت مسميات محاربة الإرهاب ونشر الديمقراطية، وإن امتلاك منطقة إفريقيا لمخزون واحتياطي ضخمة من المحروقات يدفع بأن تصبح الجزائر وليبيا والسودان وتشاد من جهة، ودول خليج غينيا جنوب غرب القارة (نيجيريا، أنجولا، الكونغو، الغابون، غينيا الإستوائية وجزر ساوتومي) من جهة أخرى منطقة للصراع على النفوذ بين القوى الدولية والقوى الإقليمية وخاصة مع تزايد وتيرة النمو العالمي لإستهلاك الطاقة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية والصين والهند، ليصبح الساحل الإفريقي بعامة وخليج غينيا بخاصة ضمن أولويات القوى الدولية المستهلكة للطاقة، وزيادة على ذلك تعدد منطقة المغرب العربي وخاصة الجزائر وليبيا خزان نفط وموقع إستراتيجي وسوق لتصدير السلاح، فالجزائر بموقعها الجيواستراتيجي وعمقها الجغرافي رقم مهم في معادلة الحسابات الإقليمية والدولية للسيطرة على الثروة ومناطق العبور¹.

1- عبد الحفيظ ديب، "الجزائر ودول الجوار: مشكلات الحدود ومعضلات الأمن، تحديد دول الساحل"، أشغال الملتقى الوطني لمنطقة الساحل والصحراء: الواقع والافاق، المعهد العسكري للوثائق والتقييم، 15 أكتوبر 2012، ص 48-49

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيواستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

فالجزائر بعمقها الجيواستراتيجي تمتلك أهم عناصر قوة الدولة إضافة إلى حجمها ومساحتها الكبيرة وطبيعة حدودها السياسية، وعمقها الجغرافي بإعتبارها دولة لها عمق في منطقة الساحل الإفريقي من خلال الصحراء الجزائرية وما تحمله من مقومات قوة وعوامل هشاشة تزيد في قوة الدولة من جهة، وتفرض تحديات تهدد الإستقرار والأمن الوطني، ويتيح هذا الموقع وهذا العمق الجغرافي من الناحية الإيجابية القدرة على الدفاع في العمق كإستراتيجية تنتهجها الدول ذات المساحات الواسعة والعمق الجغرافي.

بالإضافة إلى هذا يمنحها هذا الموقع والمساحة القدرة على المناورة القتالية وإعادة تنظيم القوات من خلال الإنسحاب التكتيكي داخل أراضيها والإستطلاع وخاصة مع التطور التكنولوجي وتنامي قوة سلاح الجو الجزائري، ومن وجهة نظر سلبية فالمساحة الشاسعة للجزائر والحدود المترامية وضع القدرات الدفاعية في الجزائر في مرحلة إستنزاف الثروات والتكاليف الكبيرة لإعادة إنتشار القوات المسلحة على الحدود البرية وشراء الأنظمة الدفاعية وأنظمة الإستطلاع الإلكتروني مع العلم أن عملية التسليح باهضة الثمن في ظل تراجع إنبهار أسعار المحروقات كركيزة أساسية لخلق الثروة في الجزائر.

الفرع 02: العمق الإفريقي: تأمين الحدود كخط دفاعي إستراتيجي

هناك علاقة ثلاثية بين الحدود والأمن الوطني والقوة العسكرية ليصبح بذلك الدفاع عن الأمن الوطني الجزائري يعتمد على ثلاثة أنساق هي الحدود التي يجب الدفاع عنها، والقوات بشقيها النظامي والإحتياطي المستعدة للقتال بفاعلية وكفاءة إضافة إلى نسق المقومات والقدرات التي تملكها الدولة الاقتصادية والبشرية والجغرافية والحضارية المعبر عنها في الدراسة بالمقومات الجيواستراتيجية مع منح القوات المسلحة الجزائرية بصفة خاصة والقوة العسكرية بصفة عامة الدور والمكانة المركزية للعلاقة الثلاثية من منطلق أن الجيش الجزائري ضامن للأمن والإستقرار الوطني¹.

1- بوحنية قوي، "فهم منطق التعاطي الأمني الجزائري مع بيئة التهديدات الإقليمية من خلال مدخلي: الضبط العملياتي والرقابة الحدودية"، مقالة ضمن كتاب الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة: من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017، ص 17

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

فالأمن الوطني الجزائري يشهد حزام من التهديدات الأمنية من جميع حدودها، وعليه فإن

التصور الجزائري للتهديدات يقوم على تأمين الحدود الجزائرية مع جميع دول الجوار:

1. المملكة المغربية كتهديد للحدود الغربية للجزائر

تعتبر الجزائر المملكة المغربية تهديدا لها من جهة حدودها الغربية. وذلك أن الجزائر تدافع عن حدودها الموروثة عن الاستعمار الفرنسي في مقابل المملكة المغربية الذي يطالب بحدوده كما كانت قبل مجيء هذا الاستعمار والتي تمثل معاهدة "لالة مغنية" 18 مارس 1845 إطارا مرجعيا لها¹.

إلا أن الاتفاقية أبقت منطقة تندوف في وضعية غامضة، وبعدها كانت هناك عدة إتفاقيات أخرى في 1901 و1902 كلها تسعى لتثبيت وجودها في الجزائر لتستمر بعد الإستقلال مشكلة الحدود بين البلدين، وقد أدى هذا التوتر إلى مواجهات عسكرية بين البلدين عرفت بحرب الرمال في أكتوبر 1963، وقد تم احتواء النزاع بعد تدخلات عربية وإفريقية ليكتسي النزاع بعدا دوليا في مرحلة الحرب الباردة، وإلى يومنا هذا وبعد كل جولات المفاوضات والتسوية السياسية تصبح احتمالات تسوية الخلافات المغربية-الجزائرية وحصول انفراج في العلاقات بين البلدين مسألة مستبعدة في المستقبل، بل إن الأفق الأكثر احتمالا هو استمرار الوضع الحالي والذي يشبه حالة حرب باردة مسيطر عليها².

1- معاهدة لالة مغنية 18 مارس 1845 التي وقعها المغرب مع فرنسا بعد هزيمته بمعركة إيسلي في 14 أغسطس/ آب 1844 بسبب دعمه لثورة الأمير عبد القادر الجزائري. وفي تلك المعاهدة تم النص على استمرارية الحدود التي كانت بين المغرب وتركيا لتصبح هي الحدود بين المغرب والجزائر

2- مصطفى الخلفي، "أزمة العلاقات الجزائرية المغربية ومشكلة الصحراء الغربية"، موقع الجزيرة، تاريخ النشر 2004/10/03، تاريخ الإطلاع 2017/06/05، الموقع الإلكتروني:

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

خريطة رقم 10: خريطة الحدود الجزائرية



Source : Kamal Qsiyer, "Dynamics of the Maghreb's Geopolitics in 2014", Aljazeera Centre for Studies, 27 January 2015, visited 13/09/2017, website: <http://studies.aljazeera.net>

ومن هذا المنطلق فتاريخ التوتر الحدودي يرجع إلى رغبة المغرب في التوسع إلى حدود ما يسمى "المغرب الكبير" القائم على أسس دينية قائمة على الإنتماء والولاء الديني أكثر منها سياسية أو جغرافية، وهذا ما لم تتقبله الجزائر بعد الإستقلال، لتسعى المغرب إلى فرض تصورها بالقوة العسكرية عن طريق إجتياح منطقتي "حاسي البيضاء" و"تندوف" الجزائرتين سنة 1963، لتبرد الجزائر بمحاصرة مدينة "فقيق" المغربية لتتسع بعد ذلك المواجهات العسكرية بين الجيشين لتعرف بحرب الرمال، ثم تم توقيع اتفاق الهدنة في "بامako" بمساعي عربية وإفريقية، ثم معاهدة الصداقة وحسن الجوار في مدينة "إفران" المغربية سنة 1969¹. وما يزيد التوتر بين البلدين قضية الصحراء الغربية كمحدد رئيسي لسياسة البلدين، وسبب هذه القضية هو إحتلال المملكة المغربية للأراضي الصحراوية بعد خروج القوات الإسبانية منها سنة 1975، وبالتالي فموقف الجزائر ثابت ومن منطلق ثوابتها المتمثلة في حق الشعوب في تقرير مصيرها ومساندة حركات التحرر في العالم، ومن جهة أخرى ترى المغرب أن هذا الشأن هو شأن داخلي².

1- منصور لخصاري، "السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات-الميادين-التحديات"، مرجع سبق ذكره، ص 229

2- المرجع نفسه، ص 233

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

فالعلاقات الجزائرية-المغربية غير طبيعية رغم العلاقات الوثيقة بين الشعبين فهناك خلاف على الصحراء الغربية وهذا الموقف يتطابق مع الشرعية الدولية وإرادة الشعب المطالب، وهناك خلافات ذات طابع أمني كإشكاليات الحدود بين الدولتين وإختلاف موقفهما من القضايا الإقليمية والعربية، ومن ناحية أخرى فالدولتين يشهدان حرب باردة بينهما وسباق نحو التسليح فكل دولة تسعى لبناء قدراتها وفرض توازن القوى في المنطقة، مع ذلك تبقى الجزائر متفوقة من ناحية المقومات العسكرية.

وعليه لا يمكن المقارنة بين المقومات الجيوستراتيجية للجزائر ومقومات المملكة المغربية، ذلك أن الجزائر تمتلك الكثير من مقومات القوة والتفوق رغم أنها تشهد تراجع كبير في مستوى تفعيل الكثير من هذه المقومات، والمملكة المغربية تدرك مخاطر الدخول مع الجزائر في حرب مسلحة أو المساس بحدودها ذلك أن الموقع الجيوستراتيجي للجزائر أفضل من موقع المغرب من ناحية الموقع والمساحة والشكل ومن ناحية المقومات العسكرية والاقتصادية والخبرة العسكرية في القتال وقدرتها على إستغلال جغرافيتها لبناء إستراتيجية تحقق لها الإنتصار في حالة الحرب وحماية أمنها الوطني والدفاع عن حدودها في حالة السلم.

شكل رقم 13: مقارنة بين المقومات العسكرية الجزائرية والمغربية



المصدر: خالد بن الشريف، "كل ما يجب أن تعرفه عن جيوش بلدان المغرب العربي: تسليحها وطبيعتها وعقيدتها القتالية"، ساسة بوست، تاريخ النشر 2015/05/09، تاريخ الإطلاع 2017/09/11، الموقع

الإلكتروني: <https://www.sasapost.com/arabic-armies/>

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيواستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

2. الموقف الدفاعي للجزائر تجاه الأزمة الليبية

إنطلقت إحتجاجات إجتماعية في ليبيا منتصف شهر فيفري 2011 من مدينة بنغازي شرق ليبيا مطالبة بإسقاط نظام القذافي، تزامنة هذه المطالب مع إضطرابات إجتماعية في كثير من الدول العربية كتونس ومصر واليمن وسوريا لتدخل ليبيا بعدها في موجة من العنف المسلح، وسرعان ما تم تدويل الأزمة الليبية من خلال قرارات منظمة الأمم المتحدة التي تفرض حظر الأسلحة على ليبيا وتجميد أصول عائلة القذافي، أو من خلال تعليق الجامعة العربية لعضوية ليبيا وإجراءات محكمة الجنايات الدولية للتحقيق في جرائم ضد الإنسانية، ثم إنطلقت العمليات العسكرية الأجنبية على التراب الليبي بتاريخ 19 مارس 2011 تحت لواء حلف الناتو لتدخل البلاد بعد هذا التدخل الخارجي في مشاهد دموية تعقد الأزمة الليبية¹.

وبهذا تحول الوضع في ليبيا إلى أزمة مع ظهور الكثير من الجماعات المسلحة، ليتحول البعض منها إلى مجموعات جهوية وأخرى ذات إيديولوجيات معينة بهدف فرض السلطة أو الحصول على الأموال، إضافة إلى تدخلات خارجية زادت الوضع تعقيدا، فنشأة الحراك العربي في ليبيا كان داخليا محليا لأسباب سياسية وإجتماعية وإقتصادية، ولكن الأداء كان خارجي بتدخل الحلف الأطلسي عسكريا وقوى إقليمية سواء من دول الخليج أو من إفريقيا أو من آسيا، ولا ننسى الموقف الإيجابي للجامعة العربية بشأن التدخل العسكري من أجل فرض حظر جوي لحماية المدنيين وليس التدخل العسكري البري لوجود خلاف حول ذلك وهو ما مثلته دول جوار ليبيا².

1- منصور لخضاري، "تعقيدات الأزمة الليبية-المالية وإنعكاساتها على الأمن الإقليمي في الساحل"، أشغال المنتدى المالي-ليبييا مبادرات السلام والخروج من الأزمات، وزارة الدفاع الوطني، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والإستقبالية، 01 جانفي 2016، ص 154-155-156

2- بدر شافعي، "إشكاليات التدخل الدولي في ليبيا"، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر 19 مارس 2015، تاريخ الإطلاع 27-04-2017، الموقع الإلكتروني:

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

وأصبح الوضع في ليبيا رهينة التحركات العسكرية وتداعياتها على مواقف الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية المؤثرة في الأزمة، والملاحظ أن هناك تفاوت كبير بين جبتي القتال بين شرق البلاد وغربها بعد تغير الخارطة الجيوسياسية للمجموعات المسلحة وإنتشارها بحيث تراجع دور الكثير منها في الساحة وخاصة في العاصمة طرابلس ككتائب القعقاع والصواعق ولواء المدني وتراجعها إلى مناطق جانبية بعد ما كانت تسيطر على مواقع مهمة في وسط العاصمة، فالأزمة الليبية دخلت في مرحلة الصراعات المسلحة المعقدة بين مجموعات مسلحة كثيرة وذات توجهات إيديولوجية مختلفة، يضاف إلى هذا دعم الكثير من الدول الإقليمية والدولية لمجموعات على حساب جماعات أخرى مما يزيد الوضع تأزما وتعقيدا¹.

ومن منطلق الحدود الجغرافية بين الجزائر وليبيا والمقدرة بـ 982 كلم تعتبر الجزائر ما يحدث في ليبيا تهديدا لأمنها الوطني وأمن المنطقة من خلال تنقل الجماعات الإرهابية والأسلحة والجريمة المنظمة إضافة إلى كل أشكال الفوضى الأمنية من خلال تداعيات الأزمة الليبية على الوضع الأمني في تونس ومالي والوضع الأمني في منطقة الساحل وشمال إفريقيا².

1- السنوسي البسيكري، "ليبيا: التطورات العسكرية والموقف الإقليمي والدولي"، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر 11 نوفمبر 2014، تاريخ الإطلاع 2017-04-27، الموقع الإلكتروني:

<http://studies.aljazeera.net>

2- عبد النور بن عنتر، "الأزمة الليبية: غياب جماعي وخلافات ثنائية"، مركز الدراسات المتوسطة والدولية، العدد 6، سبتمبر 2011، ص 07

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

خريطة رقم 11: توضح المجموعات المتصارعة في ليبيا



المصدر: حسن مصدق، "الأزمة في ليبيا: صراعات متداخلة ظاهرها سياسي وباطنها تنافس على الثروات"،

نشر في 01/07/2015، ص 07، [الموقع الإلكتروني](http://www.alarab.co.uk/article/Opinion): <http://www.alarab.co.uk/article/Opinion>

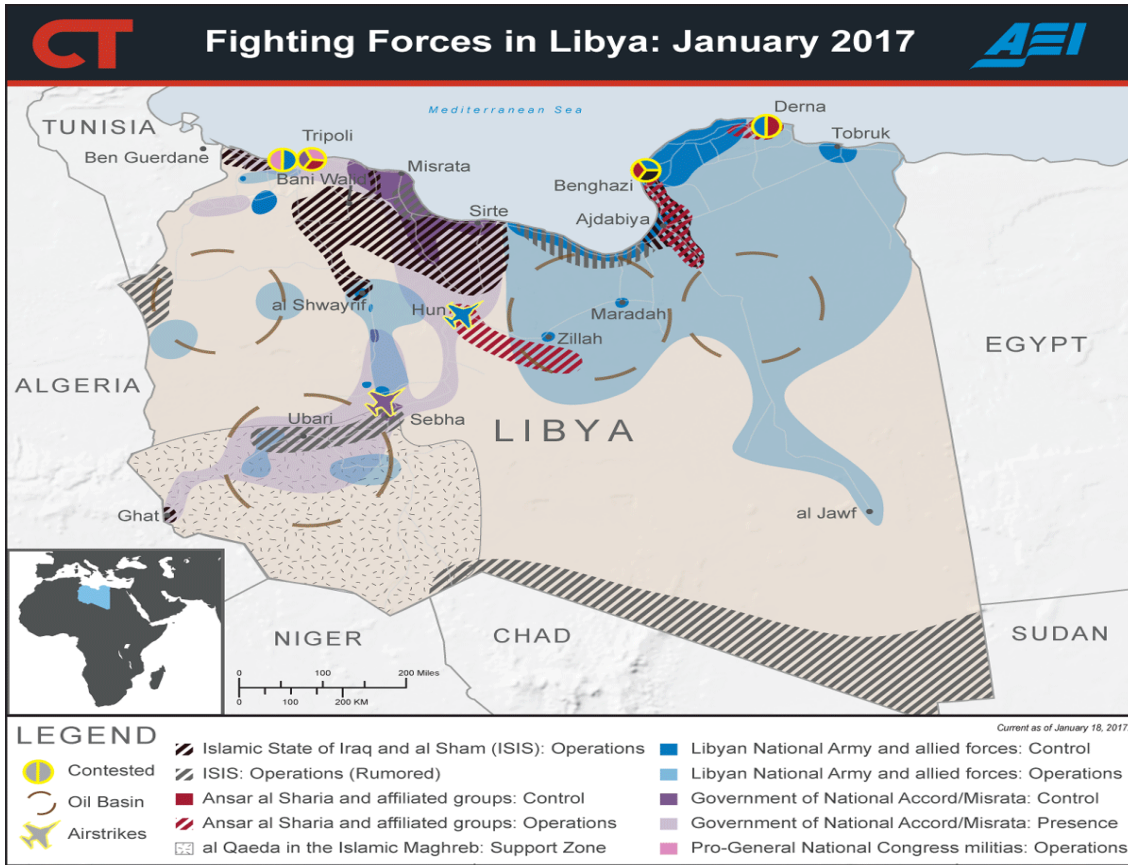
ولكن يجب الإشارة أن ليبيا حتى في عهد القذافي لعبت دورا في خلق التوتر في المنطقة من خلال دعم قيام دولة الطوارق العظمى وبالتالي زعزعة أمن المنطقة بإعتبار أن الطوارق يقيمون في جنوب الجزائر وبالتالي تهديد الإستقرار الإجتماعي للدولة الجزائرية وبالتالي موقف الجزائر هو المهم في مواقف الدول الأخرى في الساحل بإعتبار الجزائر جيوستاسيا أكثر عرضة للتهديدات الأمنية والأكثر قدرة على العمل من خلال مقوماتها الجيوستراتيجية وخاصة قدراتها العسكرية، وهذا يعتبر عامل إدراك لدى القيادات الجزائرية عامل مهم في التعامل مع التهديدات الأمنية في مرحلة القذافي ومرحلة ما بعد القذافي¹.

1- محمد حمشي، "أثر الأزمة الليبية على الأمن في منطقة الساحل: نحو نزع طابع التهديد الأمني عن إنبهار الدولة في ليبيا"، مداخلة في يوم دراسي بكلية العلوم السياسية جامعة تيزي وزو بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث السياسية،

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

ومن هذا المنطلق فالجزائر تتعامل مع الوضع في ليبيا من منطلق موقف دفاعي لحماية حدودها وسلامتها الترابية من تداعيات الأزمة الليبية. ومنه فالموقع الجيوستراتيجي للجزائر يسمح لها بلعب دور حاسم في تسوية الأزمة، والمقومات العسكرية الجزائرية لها دور فاعل في حماية الحدود والأمن الوطني من التهديدات الإرهابية والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وحتى الجماعات المسلحة الليبية التي تسيطر على بعض المناطق في ليبيا وتهدد أمن الجزائر تعلم أنها ستواجه الجزائر بمقومات وقدرات عسكرية وخبرة ميدانية في مكافحة الإرهاب، وفي المستوى الإقليمي والدولي تعتبر الجزائر رقم مهم في حسابات الأزمة الليبية لما تمتلكه من مقومات جيوستراتيجية.

خريطة رقم 12: الصراع في ليبيا ومناطق العمليات العسكرية



Source: Posted by ALEXANDRA VALIENTE, [JAMAHIRIYA NEWS AGENCY LINKS](#),

DECEMBER7/2016, VISITED 12/09/2017, WEBSITE:

[JAMAHIRIYANEWSAGENCY.WORDPRESS.COM](#)

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

ويمكن حصر تأثير الأزمة الليبية على الأمن الوطني الجزائري من خلال جانبين مهمين:

الأول: إنعكاس تصريحات بعض الثوار الليبيين من جر الجزائر إلى الصراعات الداخلية والقبلية، وتداعيات إهتبار مؤسسات الدولة الأمنية وبالتالي فوضى أمنية وانتشار للسلاح ووقوعه في أيدي الجماعات المسلحة الإرهابية.

ثانيا: الجانب الأخرى تمثل في انعكاسات الأزمة الليبية ككل على منطقة الساحل الإفريقي كعمق إستراتيجي للأمن الجزائري، بالتالي تدهور الوضع الأمني في مالي وتونس وتداعياته على الأمن الوطني الجزائري¹. تعتبر الأزمة الليبية من أهم التهديدات لإستقرار وأمن الجزائر، ومنه تعتمد على موقف دفاعي في التعامل مع الأزمة لضمان أمنها الوطني فمن جهة تعتمد على أووية تأمين الحدود الجزائرية-الليبية مما يعني أيضا تأمين الحدود الجزائرية التونسية-النيجيرية-المالية ومع هذا تبقى الحدود هشة أو حتى فاشلة فهي تواجه أكثر من 3000 كم من الحدود مما يصعب حمايتها فهي مفتوحة على الجريمة المنظمة والهجرة وتهريب السلاح وتنقل الجماعات الإرهابية، ومن جهة أخرى إضافة إلى تأمين الحدود مع ليبيا تسعى الجزائر إلى لعب دور الوسيط بين الفرقاء الليبيين لدعم الحوار الليبي-الليبي لغلق الباب أمام التدخلات الخارجية والتي تسعى إلى ضمان مصالحها من خلال إطالة عمر الأزمة الليبية على حساب أمن وإستقرار ووحدة ليبيا². فيمكن إعتبار أن الموقف الحالي للجزائر هو تأمين الحدود الجزائرية-الليبية وتعاون مع دول الجوار في مجال تبادل المعلومات لمنع تنقل الجماعات المسلحة والإعتماد على الحوار بين الفصائل الليبية، ويجب الإشارة أن هذا الموقف يبقى الجزائر على المدى القريب والمتوسط على الحياد اتجاه الصراع في ليبيا ويبقى كفاعل محوري في المنطقة وبصورة مقبولة عند كل الفصائل الليبية المتصارعة ولكن من جهة أخرى يتطلب هذا الموقف الدفاعي مقومات وإمكانيات كبيرة مالية وبشرية وخاصة أن الجزائر تعاني من تحديات إقتصادية بفعل إهتبار أسعار النفط وتكلفة إعادة إنتشار القوات العسكرية وتكلفة كذلك التأهب والإستعداد في ظل الفوضى والهشاشة الأمنية في المنطقة³.

1- منصور لخضاري، مرجع سبق ذكره، ص 438

2- يحي ح زوبر، "الأزمات الليبية والمالية: أي أدوار للجزائر؟"، أشغال الملتقى مالي-ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات، وزارة الدفاع الوطني، المعهد العسكري للوثائق والتقييم والإستقبالية، 01 جانفي 2016، ص 86-87

3- المرجع نفسه، ص 92

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

ولكن هذا الموقف الدفاعي للجزائر إزاء الأزمة الليبية يحمل الكثير من المخاطر على الأمن الوطني من خلال عدم القدرة على توقع ما ستؤول إليه الأزمة وتداعياتها وخاصة وأن الأزمة رهينة حسابات قوى إقليمية ودولية كثيرة بحكم مقومات الطاقة التي تمتلكها ليبيا وموقعها الإستراتيجي المطل على البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى أن هناك مشكلة وقت فكلما زادت عمر الأزمة الليبية كلما أنتجت تهديدات يصعب إدلالها كتقوية الجماعات المسلحة الإرهابية بفعل حركة السلاح وتقوية جماعات الجريمة المنظمة بفعل عائدات الفدية أو عائدات تجارة المخدرات والإتجار بالبشر، ويمكن لتراكم هذه التهديدات يؤدي إلى إهيار كثير من الدول في منطقة الساحل الأفريقي وشمال إفريقيا التي تعاني أصلا من الفشل والهشاشة، وعليه يجب على الجزائر إعادة النظر في مواقفها وفي مقاربتها بشكل عام بما يخدم أمنها الوطني ومصالحها الإستراتيجية على المدى القريب والمتوسط والبعيد، وذلك من خلال بناء منظومة دفاعية وطنية تستند إلى تفعيل المقومات الجيوستراتيجية للجزائر من أجل لعب دور إقليمي محوري وبناء الأمن في المنطقة.

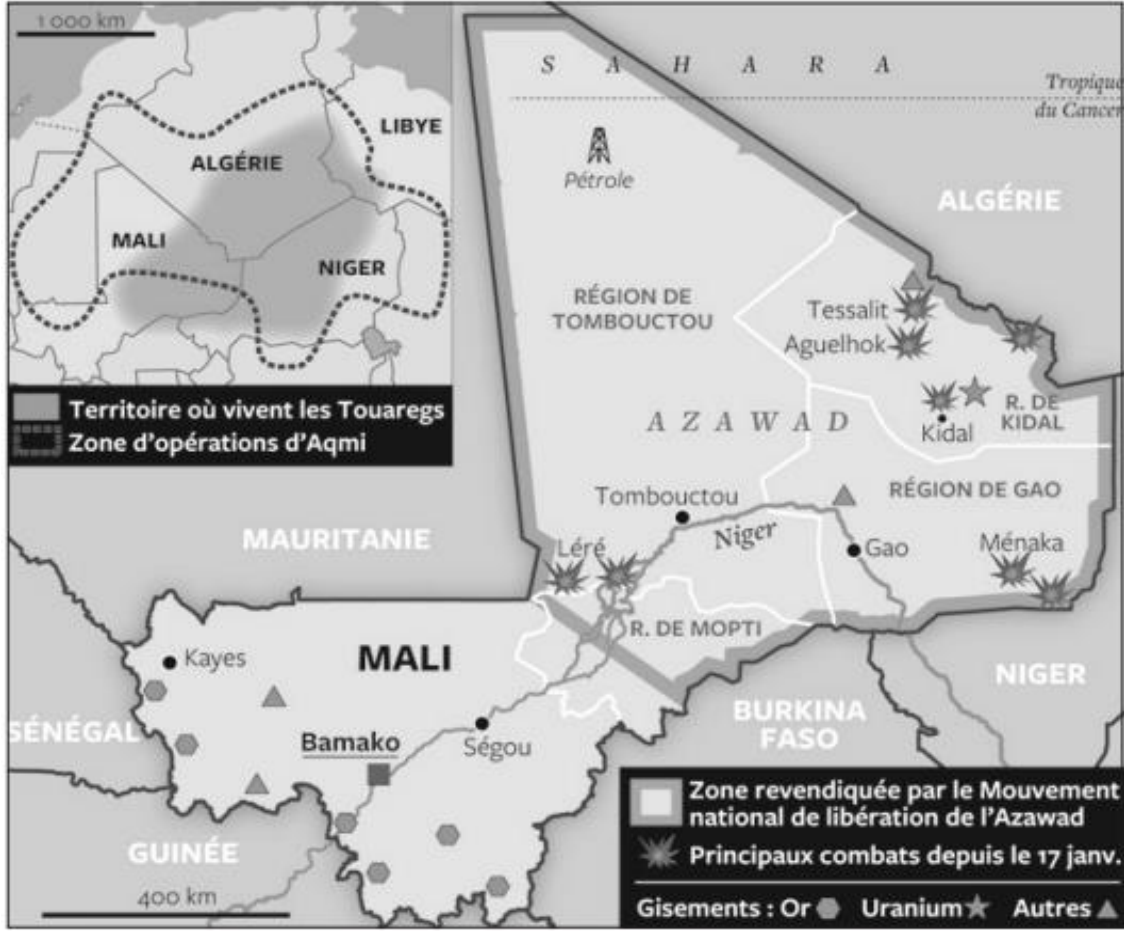
3. تأمين الحدود الجنوبية وتطورات أزمة مالي

تعد مالي الحلقة الأضعف في منطقة الساحل وذلك راجع حسب الأستاذ "فرنسيس ستيوارت" إلى غياب التوازن الأفقي نتيجة سوء توزيع الثروة، والتقسيم الناتج عن الإختلاف العرقي مما ينتج حالة من العنف كشكل من أشكال رفض النظام ومؤسساته، وبالتالي اندلاع أعمال مسلحة وتمرد للجماعات المهمشة للمطالبة بالإنفصال، لتدخل مالي في دوامة من العنف واللاإستقرار أدى إلى إنفجار الوضع في 2012، وهي أزمة تختلف من حيث الفواعل ومن حيث النتائج، فمن حيث الفواعل فالأزمة تتمثل في تمرد تحالف بين حركات طوارقية وطنية ومجموعات إسلامية متطرفة من جنسيات مختلفة (مالي، نيجر، موريتانيا، الجزائر) واستفادت من إهيار نظام القذافي وكمية الأسلحة الكبير التي تحصلت عليها، لتصبح بذلك جماعة "أنصار الدين" الطوارقية أبرز الحركات التي تدعو للقتال في المنطقة، كما دخلت أطراف خارجية إقليمية ودولية لتصبح جزء من إدارة الأزمة إضافة إلى الأطراف الداخلية المتمثلة في الجماعات المسلحة والحكومة المالية¹.

1- صليحة كباي، تجربة المصالحة الوطنية والمقترح الجزائري لإعادة بناء الدولة في مالي، حوارات إقليمية وعالمية في منطقة الساحل والصحراء، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016، ص 489-492

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيواستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

خريطة رقم 13: توضح مناطق التمرد في مالي



محمد الأمين بن عائشة، "الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي:

بين الإستمرار والتغير"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 47-48 ، 2015

أما من حيث النتائج فإن جميع اتفاقيات السلام التي عقدت برعاية دول الجوار خاصة الجزائر إنتهت صلاحياتها ولم تعد قادرة على توفير إطار للسلام، كما أن العناصر الفاعلة في حركة التمرد تغيرت، فالحركات المتطرفة الإرهابية للمتمردين الطوارق كجماعة أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد أصبحت عناصر فاعلة في التمرد، كما فتح التدخل العسكري في شمال مالي إلى تزايد المتعاطفين مع هذه الجماعات مما أدى إلى تصاعد العنف، وأنتج هذا الوضع إلى تزايد ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة وإنتشار السلاح وخاصة من ليبيا وتزايد الهجرة غير الشرعية مما يؤثر على أمن وإستقرار الجزائر¹.

1- صليحة كباي، مرجع سبق ذكره، ص 489-492

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيواستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

خريطة رقم 14: الحدود الجزائرية-المالية



Source : Vue on Israël :L'attaqne de Tiguentourine a de liens directes avec l'intervention militaire au

mali, Alter Info, 27/01/2013, 14/09/2017, Website : <http://www.alterinfo.net/notes>

فيمكن تلخيص أسباب الأزمة المالية في النقاط والأحداث التالية:

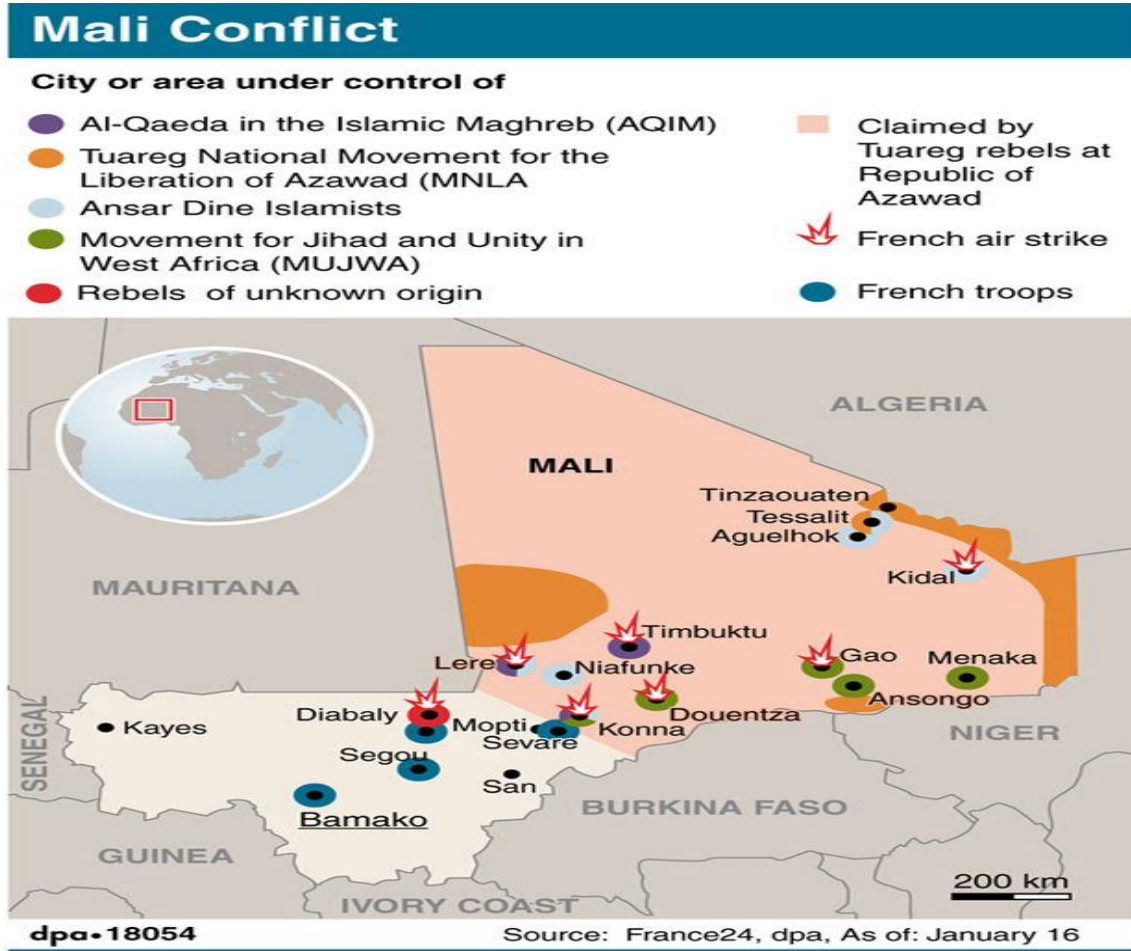
- مالي أهم دولة في منطقة الساحل الإفريقي لموقعها الجغرافي المهم وثرواتها الطبيعية.
- سوء توزيع الثروة وسيطرة فئة قليلة على نظام الحكمين وشمال مالي أكثر المناطق تهميشا.
- عدم الإستقرار ونشاط لحركات التمرد خاصة ما بين 1990-2012 أخطرها الأزمة التي بدأت عام 2012 بعد عملية الإنقلاب العسكري والصراع على السلطة.
- سيطرو قبيلة واحدة على السلطة منذ عام 1960 وهي قبيلة "المومبارا".
- فشل عملية الإندماج الإجتماعي خاصة في منطقة شمال مالي بسبب الإثنية والقبلية وبالتالي تباين إجتماعي واقتصادي وثقافي.
- حركة التمرد الكبرى في 2013 التي قادتها الحركة الوطنية لتحرير أزواد و أنصار الدين والمطالبة بالإنفصال، وهي مرحلة خطيرة بالنسبة لدولة مالي وللأمن في المنطقة وخاصة مع إتهيار نظام القذافي¹.

1- يحي زوبير، " الأزمة الليبية والمالية: أي أدوار للجزائر؟"، أشغال الملتقى مالي ليبيا: مبادرات السلام والخروج من الأزمات. أي افاق من أجل الإستقرار الجهوي؟، وزارة الدفاع الوطني، المعهد العسكري للوثائق والتقييم، 2016/01/12، ص 103-104

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

ومع تآزم الوضع في مالي سعت الجزائر من خلال وساطتها برعاية الأمم المتحدة ومنظمة الإكواس لغرب إفريقيا إلى تقديم مقاربة شاملة تعتمد على المستوى العسكري والسياسي والتنموي، وهذه المقاربة تعتمد على تغليب المقاربة السياسية ورفض التدخل الخارجي ومحاولة إقناع الدول الإقليمية والدولية، وذلك لغلق الباب أمام فرنسا التي تتبنى الحل العسكري في مالي، والسعي للحفاظ على الوحدة الترابية والإستقلال الكامل لدولة مالي وإقناع كل الأطراف المتصارعة ومن جهة أخرى تجسيد التعاون الأمني والإستخباراتي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، بالإضافة إلى موقف دفاعي وتأمين الحدود الجنوبية للحد من تنقل الإرهابيين ومنظمات الجريمة العابرة للحدود للحفاظ على أمن وإستقرار الدولة¹.

خريطة رقم 15: مناطق الصراع والقوات المختلفة في مالي



Source : Brian Fung, 'A Map of the Bewildering Mali Conflict', The Atlantic, 16 January 2013,

visited 12/09/2017, website: www.theatlantic.com/internationalconflict

1- يحي زوبر، مرجع سبق ذكره، ص 105

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيواستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

4. التحديات الأمنية للحدود التونسية

فقد حملت التحولات السياسية في تونس مجموعة من التحديات السياسية والأمنية، التحدي الأول وفق التصور الجزائري إنتقال هذه الإضطرابات إلى الداخل وبالتالي تهديد الأمن الداخلي للدولة، التحدي الثاني هو ضعف الأجهزة الأمنية مما جعل الحدود الحدود الشرقية للجزائر تشهد انكشافا من خلال إنتشار الجماعات الإرهابية في جبال الشعانبي كحركة أنصار الشريعة بقيادة التونسي "سيف الله بن الحسين المعروف "بأبو عياض"، لتلجأ قياداته بعد ذلك إلى ليبيا، وتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي التي قامت بهجوم على منزل وزير الداخلية التونسي "لطفى بن جدو"، يضاف إلى ذلك إنتعاش التهريب على الحدود التونسية-الجزائرية كل هذا سببه إنكشاف الحدود البرية للكثير من الدول المجاورة، فالحدود الجزائرية-التونسية وبسبب هذا كله ضعف الجهاز الأمني التونسي وضعف التنمية المحلية في المناطق الحدودية سواء بالنسبة للجزائر أو تونس¹.

وفقد توجست القيادة وفي ظل هذا الوضع الأمني في المنطقة المعقد وللرفع من مستوى التنسيق بين البلدين قامت القوات العسكرية لكل من تونس و الجزائر ببرمجة مناورات جوية مشتركة بين قوات البلدين تحسباً لإمكانية تأزم الأوضاع عبر الحدود، فيما تؤكد مصادر وتقارير أمنية أن هدف هذه المناورات التصدي لتهديدات محتملة من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا، شملت هذه المناورات طائرات مقاتلة حربية في المثلث الصحراوي الواقع في أقصى جنوب الحدود البرية بين تونس والجزائر والتي تلتقي مع حدود ليبيا².

1- قط سمير، مرجع سبق ذكره

2- يوسف الشريف، "سقوط ليبيا وهيمنة الجزائر وتونس المحاصرة"، مجلة الأخبار، العدد 2687، 2015، أنظر الموقع الإلكتروني::

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيواستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

خريطة رقم 16: الحدود الجزائرية- التونسية



المصدر: لؤي ي، وزيرة تونسية تعلق تراجع توافد السياح الفرنسيين على مشجب الجزائر، جريدة التحرير

الجزائرية، 15-11-2014، تاريخ الإطلاع 13-09-2017، الموقع الإلكتروني:

<http://www.altahrironline.com/ara>

فتونس ثورتها محلية المنشأ والأداء على خلاف ليبيا وكثير من الدول الأخرى التي شهدت اضطرابات إجتماعية، وبعد سقوط نظام "بن علي" إنتقلت تونس إلى مرحلة الهشاشة الأمنية وعمق الأزمة الاقتصادية والإجتماعية وتزايدت الهجمات المسلحة وإغتيالات لشخصيات سياسية في الدولة، وقد تأثرت العلاقات الجزائرية- التونسية بهذا الوضع، وفي بداية الأحداث كان موقف الجزائر غير واضح فلم تأيد ولم تعارض ما يحدث في تونس، واكتفت بالتأكيد على أن ما يحدث في تونس شأن داخلي يجب احترامه من منطلق مفهوم السيادة، وهذا الموقف له أسباب منها الخوف من تصدير الاضطرابات للداخل الجزائري إضافة إلى الفراغ الأمني في تونس وتأثيره على الحالة الأمنية في الجزائر، بحيث وجود بيئة حاضنة للجماعات المتشددة في تونس نظراً لانتشار الفقر وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن وجود نواة لهذه الجماعات المتشددة كان من بينها جماعة أنصار الشريعة، مما دفع بالجزائر إلى تكثيف وجودها الأمني على حدودها مع تونس، وذلك بعد تمركز جماعة تابعة لتنظيم القاعدة في جبال "شعاني" قرب الحدود الجزائرية¹.

1- إبراهيم المنشاوي، "توجه حذر: الموقف الجزائري من تطورات الأحداث في تونس"، المركز العربي للبحوث والدراسات، تاريخ النشر 10/04/2015، تاريخ الإطلاع 10/06/2017، الموقع الإلكتروني: <http://www.acrseg.org>

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

ومن جهة أخرى فموقف الجزائري كان من منطلق عقيدتها الأمنية، وبإجراءات نشر القوات المسلحة على الحدود البرية تهدف لحماية أمنها الوطني ومحاولة لعب دور الوسيط لحل الأزمة بين الفرقاء التونسيين، فالجزائر بحاجة للعب دور إقليمي في المنطقة خاصة في ظل تراجع الدور المصري عقب قيام اضطرابات 25 يناير 2011، والتخوف من تداعيات الأزمة الليبية على المنطقة وتطورات الأوضاع في مالي، كما أن دول الجوار في حاجة إلى الجزائر من منطلق مقوماتها الجيوستراتيجية من خلال التنسيق المشترك لمواجهة التحديات الإقليمية وخاصة مع تونس لتدهور الأوضاع الأمنية على الحدود بين البلدين، والتي تبلغ نحو ألف كيلومتر، ومن أجل الاستفادة من القدرات والخبرة العسكرية التكتيكية للجيش الجزائري في مجال مكافحة الإرهاب لأكثر من 14 سنة، وقد تعزز هذا التنسيق الأمني والعسكري والاستخباراتي بعد تفاقم قوة الجماعات الإرهابية في ليبيا وانتشار السلاح من خلال مشاركة الدولتين في اجتماع دول جوار ليبيا على مستوى وزراء الخارجية بتونس بدعوة من الجزائر، والثانية للقاء الخاطف للتنسيق بين رئيس الحكومة التونسية "مهدي جمعة" ورئيس الحكومة الجزائرية "عبد الملك سلال" في 2014 في منطقة حدودية¹.

المطلب الثاني: مركزية المقومات العسكرية-الاقتصادية في الأمن والدفاع الوطني

تعتمد الجزائر في مقاربتها الأمنية وإعداد الدولة للدفاع على مركزية اقوماتها الاقتصادية وقدراتها العسكرية، مع ما يطرحه الإقتصاد الجزائري من إشكاليات الإعتماد على النفط كمصدر وحيد للثروة، وهذا ما يجعل الجزائر تراهن على المقومات العسكرية-الاقتصادية في الامن والدفاع الوطني.

الفرع 01: الطابع الدفاعي للقوات المسلحة الجزائرية

يعتبر الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الذي قام بثورة التحرير ضد الإستعمار الفرنسي وإسترجاع السيادة والإستقلال الوطني، ولهذا يعتبر الجيش الجزائري الركيزة الأساسية لضمان أمن وإستقرار الدولة الحديثة، وتعتبر المقومات والقدرات العسكرية وعلى رأسها الجيوش أساس المقومات الجيوستراتيجية وخاصة الجزائر التي فرض عليها واقعا الجيوسياسي الإقليمي تهديدات لوحدها الترابية وحدودها بناء قدراتها العسكرية وتطوير قواتها، ومنه فالفواعل الميدانية في مجال الدفاع الوطني فإنه تركز على ثلاثة محاور:

1- إبراهيم المنشاوي، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

- محور الدفاع العسكري والقوات المسلحة والمتكونة من الجيش والقوات الجوية والبحرية والدرك الوطني.

- محور الدفاع المدني وخاصة الشرطة الوطنية لضمان الحفاظ على النظام العام وضمان السلامة العامة وكذلك الإدارات والهيئات العامة.

- محور الدفاع الإقتصادي الذي يهدف إلى ضمان السير العام للاقتصاد والحفاظ على مصادر الثروة¹.

شكل رقم14: يوضح عناصر الإعداد العسكري للدفاع الوطني

أ . العوامل المؤثرة.
ب . التخطيط الاستراتيجي.
ج . تحديد حجم القوات.
د . الانتشار الاستراتيجي.
هـ . التدريب لتحقيق الجاهزية القتالية.
و . التأمين الشامل للقوات.
ز . الاستخبارات الاستراتيجية.

المصدر: عبد الله المشعان الهزاني، إعداد الدولة للدفاع، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014، الموقع

الإلكتروني: <http://repository.nauss.edu.sa/handle4>

ويعتبر الجيش الجزائري الذي يحتل المرتبة الأولى عربيا والثاني إفريقيا بعد جنوب إفريقيا مؤهل من الناحية العملية والتنظيمية لحماية الأمن الوطني وذلك راجع لخبرته الطويلة في محاربة الإرهاب وحروبه لحماية الحدود الجزائرية-المغربية والمحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية وتنظيم الطاقة الدفاعية للدولة، كما يقوم بمهام الدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي، كما أن الجيش الجزائري اكتسب صمعة مرموقة لإمتناعه عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بسيادة الدول الأخرى، كما أنه إستطاع أن يحافظ على وحدته ووحدة الدولة.

1 - Retour à La politique de défense jusqu'en 2008 : "L'organisation de la défense nationale, vie publique, Article mis à jour le 29.09.2011, Date d'accès 13/06/2017, Site Web :

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيواستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

وتعتبر الجزائر من أكبر الدول في المنطقة من ناحية الإنفاق العسكري، فقد إرتفع الإنفاق منذ عام 2010 بقيمة 20 مليار دولار، كما أن ميزانية الدفاع في الجزائر قفزت من 2.6 مليار دولار في 2004 إلى 11 مليار دولار في 2013، كما دخلت مجال القطاعات الاقتصادية والصناعية من خلال الإستثمار في قطاعات إستراتيجية كالصناعات الميكانيكية وصناعة السيارات لكل الأراضيات والعربات وآليات النقل وكذا قطاع الملابس والأحذية ووسائل التخميم، وتصنيع تجهيزات عتاد الصحة والتجهيزات شبه الصحي لتنوع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات¹.

كما أن الجزائر تحتل المرتبة 11 عالميا لحجم السلاح المستورد من روسيا بنسبة 8 بالمائة من 2010 إلى 2014، كما إشترت الجزائر ما بين 2010 إلى 2014 من إيطاليا حاملة ضخمة لطائرات الهليكوبتر، و48 نظاما معلوماتيا متطورا للدفاع الجوي من روسيا، و50 قذيفة ذاتية الدفع قادمة من جمهورية الصين، وأشار تقرير لـ"معهد السلام البلجيكي" أن فاتورة الجزائر من السلاح القادمة من دول الاتحاد الأوروبي تجاوزت ما بين سنوات 2009 و2012 ما يفوق 2,8 مليار أورو².

من الناحية العملية الميدانية قام الجيش الوطني الجزائري بإنجازات في مجال مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة من خلال إستراتيجية أمنية نابعة من ثوابت العقيدة الأمنية للجزائر من حماية الحدود ومراقبتها وردع أي تهديد أو عدوان على التراب الوطني سواء البري أو الجوي أو البحري³، والملاحظ من خلال العمليات الميدانية⁴ للجيش الجزائري والأجهزة الأمنية الأخرى المساعدة له كالدرك الوطني والشرطة وحرس الحدود أن المقومات العسكرية وعلى رأسها الجيش الوطني هو الركيزة الأساسية ومحور السياسات الدفاعية للجزائر، ومنه يمكن القول أن الجزائر تتعامل مع التهديدات الأمنية بمقاربة أمنية بشقها العسكري لضمان إستقرار الدولة.

1- تقرير: "الجزائر قوة إقليمية عسكرية وضامن الأمن في إفريقيا"، يوأية الشروق، تاريخ النشر 2014/02/01، تاريخ الإطلاع 2017/05/27، الموقع الإلكتروني: <http://www.echoroukonline.com>

2- ب خالد، "رتفاع الإنفاق العسكري للجزائر في 2015"، موقع جريدة الخبر، تاريخ النشر 2016/04/6، تاريخ الإطلاع 2017/06/01، الموقع الإلكتروني: <http://www.elkhabar.com/press>

3- ع بوشربة، "الجيش الوطني الشعبي"، مجلة الجيش، العدد 617، ديسمبر 2014، ص 18

4- العمليات والإنجازات الميدانية للجيش الشعبي الوطني الجزائري المذكورة في الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الوطني ومجلة الجيش.

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيواستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

وإضافة إلى مهام الجيش الوطني الشعبي الجزائري فالجزائر تملك مساحة جغرافية شاسعة وحدود كبيرة مع سبع دول بعضها دول الساحل الإفريقي وما تشهده هذه المنطقة من جريمة منظمة عابرة للحدود بجميع أشكالها والإرهاب، مما يفرض على الجيش الجزائري تشديد المراقبة ووضع إستراتيجيات إتجاه المسارح العملياتية وخاصة طريقة التعامل مع الحدود الجزائرية من منطلق مصادر تهديد الأمن الوطني، كما أن القيادة الجزائرية وفرت كل الإمكانيات المادية والبشرية لدعم وتطوير القدرات العسكرية وتحديث الجيش الجزائري بتكنولوجيات عسكرية حديثة للقيام بمهامه لمراقبة الإقليم بهذه الشساعة والذي تعادل مساحته 18 مرة مساحة دولة مثل بلجيكا¹.

وعليه فالقوات المسلحة الجزائرية إستطاعت توظيف العوامل الجغرافية لحماية الحدود الوطنية ومن خلال إنشاء وحدات قتالية تتناسب مع الظروف الطبيعية والبيئة المتنوعة، ما يحتم تقوية ودعم فئة القوات البرية وخاصة المشاة لحماية المساحة الشاسعة، بالإضافة إلى تطوير القوة الجوية الجزائرية وأنظمة المراقبة المتطورة وذلك لشساعة المساحة من جهة والفوضى الأمنية التي تشهدها المنطقة.

الفرع 02: بناء القوة الجيواستراتيجية: إشكالية النفط مصدر الثروة

في إطار عملية إعداد الدولة للدفاع تعتبر المقومات الإقتصادية أهم المقومات الجيواستراتيجية لنجاح إستراتيجية الدفاع، على إعتبار أن الثروة مصدر التنمية، وتمويل كل العمليات وخاصة العسكرية وتهيئة الظروف والعوامل للحصول على المبادأة الإستراتيجية للدولة والإحتفاظ بالأسبقية، ومنه فإعداد الدولة إقتصاديا للحرب والدفاع في مقدمة أولويات برنامج الدولة للإعداد للحرب وللحفاظ عن الأمن الوطني، ذلك أن الإقتصاد هو العامل الحاسم لبناء القوات المسلحة، وعملية الإعداد الإقتصادي للدفاع الوطني ليست عملية محدودة أو محددة أو مرتبطة بوقت معين بل هي عملية تتميز بالديمومة والإستمرارية والتعقيد لأن كل مؤسسات الدولة والمجتمع تشارك في تأمين الدفاع عن الدولة².

1- عميور، "الجيش الوطني الشعبي ضامن الأمن والإستقرار"، مجلة الجيش، العدد 584، مارس 2012، ص 31

2- مصطفى طلاس، مرجع سبق ذكره، ص 205-206

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

في مجال عملية إعداد الدولة للدفاع هناك نظريتين ظهرت في مرحلة الحرب الباردة: أولها نموذج الإتحاد السوفياتي سابقا والذي يركز على دور المؤسسة العسكرية ومركزيتها في مجال الدفاع الوطني بحيث تكون مستقلة بإقتصادها عن باقي مؤسسات الدولة، والثانية تمثل نموذج الولايات المتحدة الأمريكية والذي يعتمد على الصناعة العسكرية كشكل إقتصادي يصاحبه نشاط إقتصادي مدني.

ويجب الإشارة إلى أن النموذج الأكثر فاعلية في مجال الإعداد لاقتصاد الحرب ظهر في إسرائيل التي استطاعت في فترة قصيرة بعد احتلال فلسطين المواجهة بين القطاع العسكري والاقتصادي عبر الانتقال من مجتمع العسكرة إلى مجتمع المعرفة، فالإقتصاد الإسرائيلي عسكري لكنه استطاع أن يحقق معدلات نمو كبيرة فالدفاع أصبح اليوم صناعة لا تعتمد فقط على إنتاج الأسلحة فقط بل تنسجم مع قطاعات أخرى على رأسها البحث العلمي¹.

كما أن التأمين الاقتصادي للدفاع الوطني يعتمد على القوات المسلحة ذات كفاءة عالية وجاهزية قتالية، وتوفير الأسلحة والعتاد العسكري ووسائل الصراع المسلح وتأمين احتياجات لتغطية الاستهلاك الكبير المتوقع مع بداية الأعمال القتالية، وبناء احتياطات إستراتيجية للدولة وتحضير مساح الأعمال العسكرية المحتملة والقيام بتجديد وتحديث الأسلحة والعتاد القتالي وكل هذا يحتاج إلى إعداد إقتصادي ومصدر للثروة كما يحتاج لكفاءة في التسيير².

فعملية إعداد الإقتصاد للدفاع يتضمن مجموعة من العناصر الأساسية كالتأمين الصناعي عبر إعداد القدرات والطاقات الإنتاجية للبرنامج الإنتاجي لمرحلة الحرب. وخاصة تأمين وتعاون المنشآت الصناعية خاصة الثقيلة والصناعات العسكرية، أما التأمين الزراعي فيتم عن طريق تشكيل احتياطات كبيرة من الموارد الغذائية والزراعية الأولية، والحفاظ على مستوى الإنتاج وخاصة في مرحلة الدفاع والحرب ثم يأتي تأمين النقل وإعداد الاتصال وتأمين الموارد البشرية اللازمة، إضافة إلى التأمين المالي والفني للقوات المسلحة وإعداد الخدمات الطبية³.

¹ - مصطفى طلاس، مرجع سبق ذكره.

2- محمد الخضر، "إعداد الدولة للدفاع"، موقع الجزيرة للمعرفة، بدون تاريخ النشر، تاريخ النشر 2017/06/01، الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books>

3- المرجع نفسه

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيواستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

وبالنسبة للإقتصاد الجزائري فالمحروقات تمثل نسبة 95% من مداخيل البلاد وتساهم في ميزانية الدولة بنحو 60%. لكن مع انهيار اسعار النفط مما دفع الحكومة الى زيادة الضرائب والتخلي عن العديد من الاستثمارات العمومية فأى استقرار في الجزائر سواء في المستوى الاقتصادي أو المستوى السياسي إلا وراجع إلى ارتفاع أسعار النفط وبالتالي ارتفاع الاحتياطي الجزائري من النقد الأجنبي، فوفقا لتقديرات خبراء اقتصاديين دوليين وكذلك مؤسسات مالية دولية فقد ارتفعت احتياطات الجزائر من العملة الصعبة من 04 مليارات دولار عام 1996 إلى 60 مليار دولار حتى بداية عام 2006، وفسر الخبراء هذا الاحتياطي الضخم بأنه راجع إلى التحسن غير مسبوق في الإقتصاد الجزائري والناجم عن الارتفاع القياسي في أسعار النفط والغاز¹.

فعملية إعداد الإقتصاد للدفاع في الجزائر هو رهينة أسعار المحروقات باعتبار أن الإقتصاد الجزائري ريعي، مما يضع الأمن الوطني الجزائري أمام تحديات كبيرة وخاصة في ظل الظروف الإقليمية وحتمية الرفع من النفقات العسكرية لمواجهة التهديدات الأمنية، مع العلم أن النفقات العسكرية جد مرتفعة وتستنزف الكثير من أموال الدولة الجزائرية وذلك راجع إلى مقارنة الأمن العسكري التي تجعلها الجزائر من أولوياتها للحفاظ على الأمن الوطني.

وكشف تقرير لمعهد "ستوكهولم" لأبحاث السلام الدولي الذي صدر تحت عنوان الإنفاق العسكري العالمي الذي بلغ 1.69 ترليون دولار خلال 2016، وكشف أن حجم إنفاق الجزائر على القوة العسكرية ارتفع إلى 10.65 مليار دولار، بعدما كان حجم الإنفاق 8.64 مليار دولار خلال 2013 وأشار التقرير إلى أن حجم إنفاق القارة الإفريقية في مجال الدفاع بلغ 37.9 مليار دولار سنة 2016 مسجلا تراجعا بـ3.3 في المائة مقارنة بـ2015، وحلت الجزائر على رأس قائمة البلدان الإفريقية الأكثر اقتناء للأسلحة متبوعة بجنوب إفريقيا².

1-، "لاقتصاد الجزائري قراءة في المعطيات والمؤشرات مقارنة بين مرحلتين: مرحلة الأزمة والتدهور ومرحلة التحسن"، مركز الناطور للدراسات والأبحاث، تاريخ النشر 29 فبراير 2012، تاريخ الإطلاع 10/06/2016، الموقع الإلكتروني:

/www.natourcenter.info

2- عبد الحكيم الرويضي، معهد "ستوكهولم": الجزائر أنفقت على الآلة العسكرية أكثر من المغرب بثلاثة أضعاف، موقع لكم الإلكتروني، تاريخ النشر 27/04/2017، تاريخ الإطلاع 01/06/2018، الموقع الإلكتروني:

/http://lakome2.com

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيواستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

ومن هنا فإن النفط محور الثروة ومصدر التمويل، بحيث تبقى هذه الثروة تمثل عاملا للإستقرار وللتمويل لكل المقومات الجيواستراتيجية الأخرى في حالة إرتفاع الأسعار ولكن من ناحية أخرى تمثل المحروقات عامل ضعف وهشاشة لأنه المسيطر في معادلة إعداد الدولة للدفاع وفي الحفاظ على الأمن الوطني، وتبقى الجزائر بصفة عامة والإقتصاد بصفة خاصة رهينة أسعار النفط في السوق العالمية والتي لا تتحكم فيه الجزائر أصلا.

فالجزائر من الناحية الجغرافية الطبيعية تمتلك مقومات إقتصادية كبيرة من محروقات ومعادن متنوعة، ولكن تبقى الجزائر ذات إقتصاد ريعي يشهد هشاشة لضعف الإنتاج الوطني خارج المحروقات وخاصة الصناعات الدفاعية والصناعات الغذائية لضمان الأمن الغذائي والدفاع عن الامن الوطني.

المطلب الثالث: أهمية المقومات المجتمعية في الأمن والدفاع الوطني

تمثل المقومات المجتمعية للدولة إحدى ركائز الحفاظ على الأمن الوطني وإعداد الدولة للدفاع من خلال درجة التماسك والتجانس الإجتماعي والتجارب التاريخية للمجتمع والتي تشكل الوعي الأمني كأساس ودرع للأمن المجتمعي.

الفرع 01: المقومات المجتمعية من أهم أسلحة الدولة

تعتبر المقومات المجتمعية من أهم أسلحة الدولة وهي غير مربوطة بالعدد السكاني فقط بل تتعداه لنوعية الشعب وطريقة إستغلاله ونسبة العلماء والمثقفين فيه حتى يصبح قوة مؤثرة وفعالة، والهدف من إعداد المقومات المجتمعية للدفاع الوطني يكمن في زيادة الدخل الوطني لتلبية الإحتياجات الضخمة وقت السلم والحرب، ولعملية إعداد الشعب عدة إتجاهات أهمها:

- الإعداد السياسي والمعنوي من خلال الرفع من وعي الشعب بسياسة الدولة وهدفها في تحقيق الأمن الوطني، والرفع من الثبات المعنوي في وقت الظروف التي تشهد فيها الدولة تهديدات أمنية بغرس روح المواطنة وثقة الشعب في قواته المسلحة.
- إعداد فئة المختصين والعمال لأهميتها الإنتاجية والإقتصادية وذلك من خلال تحسين وتطوير الحياة المدنية والعسكرية.

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

- إعداد الدفاع المدني ويكون عن طريق إعداد الشعب للوقاية من الهجمات واثارها، وحماية المنشآت الإستراتيجية وتأمين إستمراريتها أثناء حالة الخطر.

- الإعداد العسكري للشعب ويعني تزويد ودعم القوات المسلحة بالعنصر البشري الفعال، وتحضيره للمشاركة في حماية المنشآت الإستراتيجية والقتال في الخطوط الأمامية للدفاع¹.

فالمقومات المجتمعية وخاصة القوى البشرية تعتبر من أهم وسائل الحرب وتحديد مصيرها في عملية إعداد الدولة للدفاع، وهذه المقومات تعتمد على كيفية إستخدامه وتفعيله وإعداده عسكرياً ومعنوياً حتى يصبح قوة فعالة ومؤثرة في الإعداد للدفاع وفي تحقيق النصر.

ومن جهة أخرى يمكن التركيز على مقومات الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة من خلال التركيز على المقومات والعوامل المجتمعية، فالفرد هو العنصر الأساسي في منظومة الأمن فهو الذي يصنع الأمن وهو الذي يدمر منظومة الأمن من منطلق أن الفرد هو أساس المجتمع، ومنه فهناك عوامل عدة تلعب دوراً رئيسياً في هذا المجال أهمها: درجة التماسك الإجتماعي والتي لها دور مهم في تحقيق الأمن الإجتماعي ووحدة الدولة وفي حالة سوء إدارة هذه المقومات تظهر مظاهر التشرذم والتفكك والانقسام وإنعدام الأمن والإستقرار².

كما أن العولة لعبت دوراً في البحث عن حقوق الأقليات وتشجيعها عن الإنفصال مما أدى إلى زعزعة إستقرار المقومات المجتمعية، كما أن المستوى الثقافي والتعليمي للمجتمع يلعب دوراً مهماً في تحقيق الأمن لأن الأمية والتخلف تؤدي إلى عدم الإستقرار، وأصبحت المعرفة اليوم والعنصر البشري الفعال مصدر للثروة وعنصر من عناصر بناء الأمن الشامل، ولهذا فإن الحل الوحيد للأمن المجتمعي في الجزائر ركوب موجة العلم والمعرفة والبحث العلمي وتسخير طاقات الإنسان العلمية والعملية لتحقيق الأمن، كما أن عامل الإرث الحضاري والتاريخي والعوامل والظروف المحيطة ومستوى الوعي وإدراك كلها عوامل تساهم في تفعيل معادلة المقومات المجتمعية لإستخدامها في عملية بناء الأمن والدفاع³.

1- زايد الزايدي، "إعداد المملكة العربية السعودية للدفاع في ظل المتغيرات المعاصرة"، (رسالة دكتوراه، مصر: أكاديمية ناصر العسكرية)، 2005.

2- عبد المولى طشطوش، مرجع سبق ذكره، ص 160

3- المرجع نفسه، ص 162

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

ويمكن قياس المقوم المجتمعي من خلال دليل التنمية البشرية الذي يركز على مؤشرات الثروة التعليم، الصحة...، ففي عام 1997 صنفت الجزائر في المرتبة 82 عالميا بعدما كانت تحتل المرتبة 29 من أصل 173 دولة، وفي المقابل تقدمت بـ 17 درجة في مجال نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام، وهو ما يؤكد عدم تفعيل ثروتها إجتماعيا، فالمعطيات الرقمية تدل على أن معدل البطالة بلغ 29.5 بالمائة مما يؤدي إلى تفكك النسيج الإجتماعي وبالتالي إضعاف المقومات المجتمعية كمقوم مهم في بناء الأمن الوطني وخاصة الأمن الإجتماعي والفكري، وصعوبة إعداد المجتمع لعملية الدفاع الوطني¹.

ويتميز المجتمع الجزائري بمجموعة من المقومات التي تمثل عناصر قوة إذا تم تفعيلها وإستخدامها لصالح تأمين الأمن الوطني والإعداد للدفاع وهذه المقومات هي:

1. مقوم الديانة بحيث 99 بالمائة من المجتمع الجزائري يعتنق الإسلام الحنيف، ولا يوجد إختلاف ديني أو مذهبي في المجتمع الجزائري.
2. مقوم العروبة بحيث يتمسك المجتمع الجزائري بالهوية العربية رغم مساعي الإستعمار الفرنسي تذويب ومسح هذه الهوية، وفي هذا السياق يقول "ابن خلدون" أن المؤرخين متفقون على عروبة المجتمع الجزائري، فكلمة أمازيغ عربية، كما كانت هناك قبائل كغياتة وصنهاجة تتكلم العربية.
3. مقوم الأمازيغية بحيث يتحدث البربر اللغة الأمازيغية التي تختلف بعض الشيء من منطقة إلى أخرى، كما أن جذور الثقافة الأمازيغية تمتد بعمق في دول شمال إفريقيا.
4. مقوم الوطن الواحد بحيث يتميز هذا الشعب بوحدته وتماسكه الوطني إلى جانب التمسك بالأرض والدفاع عنها، والدليل على هذا تضحية المليون شهيد.
5. مقوم التاريخ العريق بحيث شهدت الجزائر مرور الكثير من الحضارات ممّا جعلها تمتلك إرثا تاريخيا عظيما، حيث مرت بالمرحلة القبلية إلى العهد النوميدي، ثم العهد الروماني ثم الوندالي وصولاً لفترة الفتح الإسلامي والحكم العثماني ثم الاحتلال الفرنسي وبعدها الثورة من أجل الاستقلال الوطني ثم بناء الدولة الحديثة².

1- إسماعيل قارة، مرجع سبق ذكره، ص 133

2- فاطمة مشعلة، "مقومات المجتمع الجزائري"، موقع موضوع، تاريخ النشر 28 سبتمبر 2016، تاريخ الإطلاع 2017/06/13.

الموقع الإلكتروني: <http://mawdoo3.com>

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

وفي سياق دور المقومات المجتمعية في تحقيق على الأمن والدفاع الوطني قال المدير العام للأمن الوطني اللواء "عبد الغني هامل" أن منطقتنا تشهد تحولات في المجال الأمني يتطلب بتنفيذ خطة استباقية وقائية للتصدي مصادر التهديدات مؤكدا على دور المواطن وجمعيات المجتمع المدني كأساس للمقومات المجتمعية في الحفاظ على الأمن الوطني¹.

وفي افتتاح أشغال الندوة العلمية بمقر مديرية الوحدات الجمهورية للأمن بالجزائر العاصمة حول "دور المؤسسات الاجتماعية والجمعيات المدنية في استتباب الأمن"، أن المواطن يعتبر اليوم شريكا أساسيا في ضمان الأمن والاستقرار، مؤكدا أن هذا الاتجاه حققته مديرية الأمن الوطني بتفعيل وسائل الإتصال والتفاعل، وخاصة لمحاربة التطرف والإرهاب في الجزائر، والخلط بين المفاهيم الذي صاحب الإضطرابات الاجتماعية أو ما يسمى بالربيع العربي الذي ساهم في تعقيد هذه الظاهرة. وبالتالي العمل يكون على مستوى دور المجتمع المدني في منع زراعة أفكار العنف والإرهاب في المجتمع، كما لا ننسى الدور الذي تلعبه الجامعة في معالجة وتحليل القضايا الأمنية وتوفير المعلومة لوضع الإستراتيجيات الأمنية والدفاعية².

وعلى مستوى المقومات المجتمعية لمنطقة الساحل الإفريقي فهي بمثابة المنطقة التي تتقاطع فيها الثقافات واللغات والعرقيات والتي تشكل من جهة عوامل إستقرار وأمن ومن جهة تشكل عوامل فشل وهشاشة في ظل ضعف عملية بناء الدولة الوطنية وترشيد توزيع الثروة كحالة الأقلية الترقية في منطقة الساحل وتوظيف الأطراف الخارجية لهذه الورقة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، وتداعيات هذه اللعبة على الوضع الأمني في المنطقة بصفة عامة وعلى الأمن الوطني للجزائر بصفة خاصة، والحقائق والتجارب التاريخية تثبت مدى أهمية المقومات المجتمعية وخاصة الإعتبارات العرقية والإثنية في تأمين الأمن الوطني والدفاع عن الدولة³.

¹ - خيرة طيب عتو، هامل: "المواطن شريك أساسي في ضمان الأمن والأمان والاستقرار، يومية الفجر، تاريخ النشر 2014/08/26، تاريخ الإطلاع 2017/06/14، الموقع الإلكتروني:

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

فقد وصلت المجتمعات الصحراوية والساحلية إلى طريق مسدود بحيث إن المشاكل التي تواجهها تضعفها ولا تتحكم فيها، ومن أسباب هذا الوضع أن هذه المجتمعات لا تتحرك إلا لتلحق الضرر والتشتيت الإجتماعي بنفسها أو بحلفائها من دول الجوار أو الدوليين، كما أن النظام الإجتماعي لهذه الدول جد معقد تكون فيه العائلة أساسه السوسولوجي كعنصر محرك لشبكة العلاقات، ويستعمل وسيلة إنتهاز الفرص والنزاع والخداع والكذب كآليات نفسية إجتماعية، كل هذه الظروف والمعطيات تمثل مصدر لكثير من المخاطر كالجريمة المنظمة والتطرف والتهدد الأمن الوطني للجزائر، ومن الناحية الدفاعية فإن الجزائر تمثل الإستثناء بالنسبة لمجتمعات الساحل فهي تمتلك مقومات مجتمعية متميزة مقارنة بدول الساحل، هذه المقومات تؤهلها للعب دور محوري في المنطقة من منطلق إعداد الدولة للدفاع الوطني، ومن منطلق كذلك العمل على تسوية النزاعات في المنطقة¹.

ومنه يمكن القول أن الجزائر بمقوماتها المجتمعية إستطاعت أن تتجاوز تداعيات الإضطرابات الإجتماعية وأن تشرك المجتمع في حماية الأمن الوطني من خلال سياسة الخدمة الوطنية مما أكسب الجيش الجزائر مكانة مرموقة واحترام لدى المجتمع الجزائري الذي يعتبره جزء منه، ليكون بذلك المجتمع الجزائري بمقوماته حجر أساس في تحقيق الأمن والدفاع عن الوطن.

الفر 02: الوعي الأمني أساس الوحدة والتماسك الوطني

يجب الإنطلاق من أن مصدر الوعي هو التوعية الأمنية وهي مجموعة البرامج التي تهدف إلى تغيير السلوك لتركيز الانتباه على الجوانب الامنية، ويرى الأستاذ "سيد عبدالرؤوف" أن التوعية هي إثارة الوعي وتنميته تجاه قضايا معينة بهدف تغيير الأنماط السلوكية أو تغيير وتعديل اتجاهات الرأي، وتهدف التوعية الأمنية إلى تعريف المجتمع بالقضايا الأمنية التي تهدد إستقرار الكيان، وإجمالاً يمكن القول أن التوعية الأمنية هي:

1. نشر المعرفة والوعي الأمني في المجتمع من خلال تبادل المعلومات والحقائق.
2. تغيير سلوكيات أفراد المجتمع بما يخدم الأمن الوطني وعملية إعداد الشعب للدفاع.

1- سليمان مظهر، "الجهل بالأسس الإجتماعية المحلية: مصدر اللأمن"، أشغال الملتقى الوطني منطقة الساحل والصحراء الواقع والافاق، وزارة الدفاع الوطني: المعهد العسكري للوثائق، 15 أكتوبر 2012، ص 55-56

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

3. نشر روح المسؤولية وأن الأمن مسئولية الجميع وهذه العملية تستدعي وضع إستراتيجية تمس

الأسرة والمؤسسات التربوية والمساجد.....إلخ.

4. تمكين المواطنين من إدراك ومعرفة مهددات الأمن الوطني أي المستوى الإستراتيجي للأمن،

وكيفية مواجهة هذه التحديات بالمستوى التكتيكي للأمن¹.

ومنه فالإستراتيجية الدفاعية الجزائرية تعتمد على تفعيل المقومات المجتمعية والعسكرية والإقتصادية لتشكيل فكر موحد هدفه التوعية والتكوين والتحسيس بمخاطر التطرف والإرهاب وضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية وراء التهديدات الجديدة اللاتماثلية، من خلال إعداد برامج جادة تشارك فيها المقومات المجتمعية للجزائر عن طريق العمل في شكل جماعي ومشاركة سياسية فعالة، كما لا ننسى أن مهام الدفاع الوطني في الدستور الجزائري تركز على أن الجيش محرك الدفاع الوطني، وهدف الدفاع الوطني الرئيسي هو حماية الوحدة الترابية وتوفير الأمن للمواطنين، وإعتبار أن كل المجتمع له دور في الدفاع الوطني².

كما يجب التطرق لدور المؤسسة العسكرية في الجزائر والذي يطرح الكثير من الأسئلة حول علاقة هذه المؤسسة بمؤسسات الدولة الأخرى، والتعديلات التي قام بها رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" في إطار دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، وتأثير كل هذا على عملية إعداد الدولة للدفاع³، وإذا إنطلقنا من منطلق أن الدفاع هو تعبير عن الإرادة الجماعية لمجتمع يجمعه الموروث التاريخي والمصير ويدافع عن موارده المادية والمعنوية، فإن المقومات المجتمعية للجزائر تلعب دورا حاسما في عملية الإعداد للدفاع الوطني، فلا يمكن أن يكون للدفاع عن الجزائر معنى ما لم يطابق متطلبات خصوصية الأنا والذات الوطنية التي يفرضها التاريخ والجغرافيا⁴.

1- محمد نجيب الطيب، "التوعية الامنية - رؤية مستقبلية"، مجلة العلوم الاجتماعية و الجنائية، نوفمبر 2013، ص 5-6

2- نفس المرجع

3 - Radidja Nemar, AU-DELÀ DES CASERNES. LE RÔLE DE L'ARMÉE EN ALGÉRIE, Centre d'études et de recherches sur le Proche-Orient | Les Cahiers de l'Orient » 2010/4 N° 100, pages 19 à 32

4- أسماء حداد، "الدفاع الوطني الجزائري: الواقع والرهانات الإستراتيجية"، المركز الديمقراطي العربي، بدون تاريخ النشر، تاريخ الإطلاع 2017/06/14، الموقع الإلكتروني:

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيواستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

وبناء على ما تقدم يبقى تأمين التماسك وتحقيق السلم الاجتماعي الجزائري ضمن المقومات المجتمعية والوعي الأمني على الدرجة نفسها من الأهمية التي يكتسبها الدفاع وتأمين الحدود الجزائرية، فالمقومات المجتمعية صمام أمان للأمن الداخلي، ويمثل الإنقسام الاجتماعي والاضطرابات الاجتماعية أقصى درجات تهديد إستغلال وتفعيل المقومات المجتمعية وخاصة إذا رجعنا لقوله تعالى في الآية 46 من سورة الأنفال: (وأطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا إن الله مع الصابرين)¹.

وفي هذا الإطار اعتبر "لخضر دهيمي" مراقب شرطة ومدير الوحدات الجمهورية للأمن أن تفعيل دور المؤسسات العلمية في تنمية الوعي الأمني يجب أن يتم في المنظومة التعليمية حسب التخصصات والأدوار، عن طريق الرجوع للمختصين والرؤية العلمية المبنية على رؤى أمنية لترقية الاتصال والتوعية وتنمية الفكر البشري، ومن ثم فالجامعة الجزائرية مسؤولة عن إنتاج أفكار وتقديم بدائل ترسخ مفاهيم السلم الاجتماعي بالأمن التشاركي، ومن جهة أخرى كذلك يجب إلى إدراج الوعي الأمني ضمن المنظومة التربوية باعتبارها الأساس للعنصر البشري، وكل هذا يدور في طائر أن البيت والمدرسة والمسجد قنوات لبناء الأمن ونشر الإعتدال والوسطية والحوار وتصحيح المفاهيم ومحاربة التطرف والغلو والتصدي لكل تهديد فكري داخلي كان أو خارجي لأن المواطن رجل الأمن الأول وهو الوسيلة والهدف في التنمية والاستقرار².

كما أن هناك مسؤولية يتحملها علماء الدين والمثقفين والنخبة داخل المجتمع، لأنه من واجب العلماء والفقهاء والمفكرين والباحثين التعاون مع المؤسسات الأمنية من أجل تبادل الرؤى العلمية التي تصبح بعد ذلك مصدر للمعايير والقوانين الوطنية والدولية ويحمي المجتمع ويعده في نفس الوقت كمقوم في إعداد الدولة للدفاع³.

1- القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية 46

2- سعاد بوعبوش، "بدائل ترسخ مفاهيم السلم الاجتماعي: دور المؤسسات العلمية في تطوير الوعي الأمني"، جريدة الشعب، تاريخ النشر 2013/11/19، تاريخ الإطلاع 2017/06/15، الموقع الإلكتروني:

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

وأكد المدير العام الأسبق للأمن الوطني اللواء "عبد الغني هامل" أنه لا يمكن تحقيق الأمن بدون إحترام الحريات وحقوق الإنسان وتعزيز دور الشرطة الجوية في التقرب من المواطن والتعاون لمحاربة الجريمة والعنف والتطرف، والعمل على تنمية الوعي الأمني لتجسيد المزيد من الشراكة الفعالة بين الشرطة والمجتمع، بإعتبار أن الدور الأساسي لرجال الأمن الوطني يكمن في ضمان الأمن والتواصل والتنسيق مع جميع أفراد المجتمع، وأنه لا يمكن تحقيق الأمن بدون المجتمع للوقاية من مختلف أنواع الجريمة والحد من انتشارها¹.

كما أن تجربة الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب خلال العشرية السوداء من أبرز النماذج في تحقيق الأمن والاستقرار، وذلك بالتفاعل الايجابي بين القوات المسلحة والمجتمع بمؤسساته في تحقيق السلم والاستقرار من خلال التصدي لمختلف الأزمات الاجتماعية التي تهدد سلامة وأمن المجتمع².

فالمجتمع الجزائري الذي عانى في العشرية السوداء من الصراع الذي حصد ما يقارب 120000 مواطن غير مستعد لإحتضان أية جماعة تدعو للعنف أو تستثمر الحراك الاجتماعي، ولهذا نلاحظ أن الجماعات الإرهابية تستهدف السلطة والمجتمع على حد سواء، وبهذا فالجزائر غير مرشحة لتكون ساحة لنشاط وتوسع تنظيم الدولة بسبب الوعي الأمني للمجتمع الجزائري وقوة المنظومة الأمنية بصفة عامة والعسكرية الجزائرية بصفة خاصة³.

فالتجارب التاريخية التي مر بها المجتمع الجزائري شكلت لديه وعي أمني بضرورة الحفاظ على وطنه، من خلال تجربته مع الإستعمار الفرنسي ومكافحة الإرهاب، والقضايا الإقليمية والدولية كالقضية الفلسطينية وغزو أفغانستان والعراق، والأزمة الليبية والسورية والتونسية والمصرية، كل هذا شكل وعي أمني بضرورة الحفاظ على الوطن والوحدة الترابية والإستقرار الداخلي والإقليمي.

1- نسرين م، "هامل يشدد على أهمية تعزيز مهام الشرطة الجوية"، موقع مجلة الحوار، تاريخ النشر 2016، تاريخ الإطلاع 2017/06/14، الموقع الإلكتروني: <http://elhiwardz.com>

2- صونيا طبة، "دور المجتمع المدني في استتباب الأمن: الجمعيات شريك مهم في محاربة التطرف"، يومية الشعب، تاريخ النشر 2014/08/29، تاريخ الإطلاع: 2017/06/14، الموقع الإلكتروني: <http://www.djazairss.com>

3- رشيد خشانة، "تمدد "داعش" في شمال إفريقيا: الاحتمالات والتحديات"، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر 2015/09/10، تاريخ الإطلاع 2017/09/14، الموقع الإلكتروني: <http://studies.aljazeera.net/mritems>

المبحث الثاني: الدبلوماسية-الخبرة الأمنية وبناء القوة المحورية في إفريقيا

لتحليل الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في محيطها الإقليمي يجب الإحاطة بجميع المقومات والمؤشرات الجيوسياسية والجيواستراتيجية المتداخلة من حيث التأثير والدراسة وخاصة أن الدبلوماسية الجزائرية تدخل ضمن التدبير السياسي العمومي للسياسة الخارجية والتي تحتكم إلى عقيدة أمنية من منطلق جملة من المقومات والثوابت الدستورية والتاريخية والتي شكلت على مدار التاريخ السياسي الجزائري منطلقاً لأي تحرك أو سلوك بحيث تعتبر منطقة الساحل الإفريقي والصحراء مجالاً لفهم السلوك الجزائري ووسائل تحركه في منطقة تتجاوز حدودها الجزائرية 6343 كلم، مع العلم أن هذا السلوك تتحكم مفاهيم مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم الخروج عن التحرك الدبلوماسي في إطار إتفاقيات الجامعة العربية أو الجماعة الإفريقية مع الأخذ بعين الاعتبار سياسة حسن الجوار كمدخل رئيسي في فهم العلاقات الدبلوماسية الجزائرية¹.

المطلب الأول: مركز ثقل التوجيه الجيوستراتيجي الجزائري

في هذا المطلب سيتم التطرق لمفهوم مركز ثقل التوجيه الجيوستراتيجي الجزائري وهو مرتبط بمفهوم مركز ثقل التوجيه العسكري الجزائري والذي يعني مخطط عسكري سيادي جزائري من أجل إدارة التهديدات الأمنية على مسرح العمليات في بيئة أمنية غير مستقرة، وهو يعكس التصور والعقيدة الأمنية والعسكرية للدولة، وذلك من منطلق تعاضل وسيادة القوة العسكرية في الفضاءات السيادية وفعالية العمليات الإستخباراتية في العمل الدفاعي كأرضى سلاح يمتلكه الجيش الشعبي الوطني الجزائري².

1- عماد محمد أمين، "الدبلوماسية الأمنية من خلال المؤشرات الجيوسياسية"، المركز الجزائري، تاريخ النشر 03/02/2017، تاريخ الإطلاع 2017/06/19، الموقع الإلكتروني:

2- بوحنية قوي، "فهم منطق التعاطي الأمني الجزائري مع بيئة التهديدات الإقليمية من خلال مدخل: الضبط العملي والرقابة الحدودية"، دراسة منشورة في كتاب الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017، ص 44

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

الفرع 01: تعاضم القوة العسكرية في الفضاءات السيادية

إن منطق تعاضم القوة العسكرية في الحفاظ على الأمن الوطني بصفة خاصة والعلاقات الدولية بصفة عامة لا يزال يلعب دورا رئيسيا في التأثير في التفاعلات السياسية، لتبقى مقولة "كلاوزفيتز" أن الحرب إستمرار للسياسة بوسائل أخرى صحيحة وتحافظ على قدرتها في تحليل سلوكيات الدول، الأمر الذي يدفع الجزائر من أجل البقاء والإستمرارية أن تقوم بعملية بناء لقدراتها الدفاعية وفي مقدمتها القوة العسكرية، ومن الناحية التقليدية تعتبر القوة العسكرية العامل الحاسم في بناء الدول والحفاظ على أمنها ولكن يوجد دول ليس لها جيوش قوية وتشهد قوة كاليابان، فهذه الدول رغم مقوماتها العسكرية المحدودة إلى أنها تمتلك قوة يحسب لها في المستوى الإقليمي والدولي.

ومسألة القوة العسكرية والفضاءات السيادية غير قابلة للنقاش من الناحية الواقعية من منطلق أن بناء الدولة أو إنهيارها وصعودها أو هبوطها مرتبط بأوضاع القوات المسلحة، فعدم إستقرار أو إنهيار الجيش الجزائري يعني عدم إستقرار الدولة، فهي مسألة بقاء بغض النظر عن الإقتصاد أو الثقافة وذلك لأن له دور حاسم وجوهري في تأمين الدولة.

تعد القوة العسكرية ونشرها وتطبيقها ذو أهمية بالغة في السياسة الدولية، فالقوة العسكرية هي المقياس لكيفية إستخدام الدولة للعنف المنظم في ميدان القتال أو لقمع الأعداء، ومن ناحية أخرى هذا الموضوع مرتبط بمدى قدرة الدولة على إنتاج وإبتكار القوة العسكرية، أي أن الدول تسعى لرفع قدرتها الدفاعية وحماية أمنها وبالتالي قدرة الدولة على التكيف مع جميع المواقف المختلفة ورغم قدرة كثير من الدول على الإنتشار والإبتكار في القوة العسكرية إلا أن ظهور فواعل من غير الدول كالجماعات الإرهابية صعب الكثير من نجاحات العمليات العسكرية للدول النظامية كالإنتحار والعمليات التخريبية من جماعات مسلحة غير الدول، إضافة إلى هذا الحروب الإلكترونية مما أثار على مستقبل الحروب في إطار ما يسمى الثورات الفنية العسكرية والثورات في الشؤون العسكرية¹.

¹ - مايكل هورويتس، إنتشار القوة العسكرية: أسبابه ونتائجه بالنسبة للسياسة الدولية، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2013، ص 35-36-37

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

إن القوة العسكرية للجزائر وجدت لكي تستخدم فعليا سواء في حالة الحرب أو حالة السلم من خلال الحفاظ على الأمن الوطني وضمان الإستعداد والجاهزية للدفاع عن الدولة من جميع التهديدات وفي أي زمان ومكان، فالإستخدامات التهديدية للمقومات العسكرية الجزائرية كالردع لا تزال تسيطر على السياسات الأمنية والدفاعية وهو ما يظهر من خلال حماية حدودها وسلامتها الترابية وتعاملها بقوة مع أي تهديد.

وقد تم تعاضم القوة العسكرية الجزائرية في الفضاءات السيادية من خلال الهجمات الإرهابية والكوارث الإنسانية الطبيعية والصناعية، ووضع مخططات للطوارئ تسمح بالتدخل السريع ونقل قوات كبيرة للمواقع التي تتعرض للتهديد الإرهابي ووضع أسطول النقل الجوي التابع للقوات الجوية ووسائل النقل البحري التابعة للقوات البحرية تحت تصرف الحكومة في حالات وجود تهديد، كما تتم عملية تنسيق وتسهيل عملية نقل فرق التدخل السريع التابعة للدرك الوطني لضبط الأمن في مناطق تعاني من اضطرابات¹.

إن نشاط التنظيمات الإرهاب الإجرامية في منطقة الساحل تبرر سعي الجزائر إلى بناء وتطوير قدراتها الدفاعية وفق عقيدة لإستعمال القوة العسكرية للدفاع عن وحدة وسلامة الوحدة الوطنية للبلاد كما سعت من خلال مناورات وتمارين تكتيكية تعبر عن الجاهزية وتعتبر كإستعداد قتالي للوحدات القتالية للتصدي لأي تهديد على الحدود الوطنية والتقييم الحقيقي للقدرات والجاهزية التامة للقتال، وترى الجزائر في إتخاذ قرار إغلاق الحدود مع أربعة من جيرانها: ليبيا والنيجر ومالي بالإضافة إلى المغرب يعود إلى الإجراءات الأمنية التي تصب في صالح البلاد والشعب الجزائري وخاصة مع جود فوضى أمنية في المنطقة، في حين احتفظت بحدود مفتوحة مع تونس حيث توجد معابر حدودية رسمية للتنقلات اليومية وعملية للتبادل التجاري البري، وتظهر تقارير أمنية أن هناك تنظيمات تسعى إلى ضرب عمق الجزائر انطلاقا من مالي والنيجر وليبيا. ولهذا تواصل الجزائر إغلاق حدودها مع هذه الدول لفترة أطول، لمنع أي اختراق محتمل لأمنها وإفشال أي فرص لتواصل هذه التنظيمات المسلحة مع بعض العناصر الإرهابية في الداخل الجزائري².

1- محمد بن أحمد، "الحدود البرية للجزائر تتحول إلى "مناطق عسكرية"، موقع يومية الخبر، تاريخ النشر 2016/02/19، تاريخ

الإطلاع 2107/10/18، الموقع الإلكتروني: <http://www.elkhabar.com/press/article>

2- -----، "لماذا أغلقت الجزائر حدودها مع عدة دول؟"، موقع العربية نت، تاريخ النشر 2017/04/27، تاريخ الإطلاع

2017/06/05، الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/ar/north-africa>

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

فالجزائر تمتلك مقومات وقوة عسكرية يحسب لها في مجال الحفاظ على أمنها الوطني وفي مستوى الحسابات الإستراتيجية الإقليمية والدولية، ولحد الان تحافظ على وحدتها وأمنها من منطلق الدور الحاسم الذي تقوم به القوات المسلحة الجزائرية، ولكن العالم اليوخ يشهد تغيرات وتطورات يصعب التعامل معها وخاصة في ظل إهيار جيوش نظامية بأكملها لصالح سيطرة ميليشيات وجماعات مسلحة قادرة على إلحاق الضرر بالأمن الوطني من فضاءات جغرافية غير محددة.

الفرع 02: ثقل العمليات الإستخباراتية الجزائرية في العمل الدفاعي

من منظور دفاعي تعتبر العمليات الإستخباراتية أقوى سلاح يعتمد عليه الجيش الوطني الشعبي الجزائري، فمن خلال هذا الجهاز إستطاعت القوات المسلحة الإستمرار والعمل بكل فاعلية ضد التهديدات الأمنية سواء الصادرة من دول الجوار أو التهديدات الإرهابية، ولكن يجب الإشارة أن عمليات جمع المعلومات والتجسس يقتصر على المستوى الميداني فقط، فهو جزء يكمل القدرة على توظيف المعلومات التي تم جمعها من طرف جهاز المخابرات وإستخدامها لتحقيق الإستراتيجية العسكرية¹.

تم تأسيس المخابرات الجزائرية في مرحلة ثورة التحرير الوطنية عن طريق المجاهد "الحفيظ بوصوف" والذي إستطاع أن يقدم خدمات كبيرة رغم القدرات المتواضعة لهذا الجهاز في تلك المرحلة، ليحتل بذلك في السبعينيات المكانة السادسة عالميا والأولى عربيا في مجال العمليات الإستخباراتية ، وبالتالي كان للجزائر بعد الإستقلال مؤسسة إستخباراتية ذو كفاءات عالية، إستطاع من خلالها الإنتصار في مجال الاستخبارات وخاصة ضد فرنسا²، فالمخابرات الجزائرية تمتلك إرثا وخبرة تاريخية تحتل بها مكانة مرموقة في مجال العمليات الإستخباراتية وجمع المعلومات من أجل الحفاظ على الأمن الوطني والدفاع عن مكتسبات الثورة التحريرية³.

1- بوحنية قوي، الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة: من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017، ص 15

2- استطاعت المخابرات الجزائرية تحدي والإنتصار على جهاز المخابرات الفرنسية كقصة القنصلية الفرنسية في كل من تونس والمغرب، قصة القاعدة الامريكية في المغرب، قصة خبير السلاح الالمانى وغيره من الخبراء، قصة الرائد في الجيش المغربي قصة السفارة التونسية في المانيا وقصة اختراق حلف شمال الاطلسي واختراق اتصالات الجنرالات الفرنسيين، وقصة الطيار الفرنسي....إلخ

3- للإطلاع إرجع إلى "المخابرات الجزائرية مسيرة احترافية وانجازات عالمية"، تاريخ النشر 2013/04/26، تاريخ الإطلاع 2017/05/28، الموقع الإلكتروني: <http://mokhtari.over-blog.org>

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

كما تشير الكثير من الدراسات العسكرية أن الجزائر ما كانت أن تنتصر على الإرهاب لولا القدرات وفاعلية جهاز المخابرات الجزائري، ومنه دراسة أعدها الباحثان من جامعة ميتشغان الأمريكية "إدوارد فيردي" و"إبراهيم جونسون" حول قدرات الإجهزة الأمنية في مواجهة التهديد الإرهابي، لتشر في صحيفة *Intelligencer The*، وتطرقة إلى أن المخابرات الجزائرية إستطاعة تحقيق الكثير من الإنجازات في حربها على الإرهاب وعلى رأسها الفرع العسكري مديرية الإستعلامات والأمن DRS و الفرع المدني المتعلق بالشرطة مصلحة الإستعلامات العامة للأمن الوطني IRG، وصنفت ضمن أقوى أجهزة المخابرات المتخصصة في مكافحة الإرهاب على مستوى العالم¹.

ومنه وإدراكا لأهمية القوات المسلحة الجزائرية سعت القيادات الوطنية إلى تحسين قدرتها على المنافسة في مجال المعلومات، ويكون ذلك عن طريق الرفع من مستوى كفاءة وإمكانيات الجيش الوطني في المجالين التقليديين أي عمليات المعلومات والشؤون الخارجية، وتعد عمليات المعلومات عنصرا أساسيا من عناصر إستراتيجية المعلومات لدى الجيش الوطني الشعبي، فتحقيق النصر مفتاحه تحقيق السيطرة في هذا المستوى للعمليات الإستخباراتية والمعلوماتية، لذلك على قيادة الجيش الوطني الشعبي أن تطور تشكيلات الجيش والتقليل من التطبيقات البيروقراطية سواء على مستوى تدفق المعلومات داخل المؤسسات الأمنية وخاصة العسكرية أو على مستوى تدفق المعلومات الإستخباراتية من الخارج من أجل إتخاذ القرارات الأكثر فعالية للحفاظ على الأمن الوطني².

1- غسان سلامة درويش، "عرف على قدرات المخابرات الجزائرية .. المخابرات الجزائرية بين أقوى أجهزة المخابرات في العالم"، الجريدة الجزائرية للأخبار، بدون تاريخ النشر، تاريخ الإطلاع 2017/06/15، الموقع الإلكتروني:

<http://www.dzayerinfo.com/ar/security>

2- بلهول نسيم، "تصور مستقبلي لرهانات الدفاع الوطني والحاجة إلى بناء عقيدة عسكرية قومية"، بوابة الشروق، تاريخ النشر 2017/03/07، تاريخ الإطلاع 2017/05/28، الموقع الإلكتروني:

<http://www.echoroukonline.com/ara>

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

ويجب الإشارة إلى أن القيادة الجزائرية أجرت في ديسمبر 2013، تغييرات جذرية على دائرة الاستعلام والأمن أو ما يسمى المخابرات، خاصة بعد أن تم إنهاء مهام قائد المخابرات السابق الفريق "محمد مدين"، في سبتمبر 2015، وتولى بعد ذلك الفريق "محمد مدين" وقد علقت مجلة الجيش على أن "العمليات النوعية التي حققتها قوات الجيش الوطني الشعبي بعد هذه التغييرات في جهاز المخابرات دليل على نجاح عملية إعادة الهيكلة على مستوى الأمن والاستعلام، فهذه التغييرات على الرغم مما حملته من نقاشات على أسباب هذه التغييرات إلا أن القيادات الجزائرية تبذل مجهودات معتبرة للتكوين والتدريب وفق مناهج وطرق حديثة وكذا تطوير العتاد والتجهيزات الحديثة والمتطورة التي تدعم بها القوات المسلحة للنجاح في العمليات الميدانية¹.

وأخيرا يمكن القول إن المقومات والقدرات العسكرية وفي مقدمتها الجيش الوطني الشعبي بما فيها جهاز المخابرات الضامن لأمن وإستقرار الدولة، كمؤسسة عسكرية من خلال الإرث التاريخي لجيش التحرير واسترجاعه لإستقلال الجزائر وكقوة بقدرات عسكرية متطورة وذات خبرة قتالية في الميدان وتنظيم بشري واحترافية في قتال الجماعات الإرهابية، وقد إستطاعت الجزائر عن طريق بناء وتوظيف مقوماتها العسكرية من تحقيق إلى حد ما استقرار وأمن البلاد إلا أن تشابك وتعقيد التهديدات الأمنية في منطقة الساحل يفرض عليها إعادة ضبط حساباتها الإستراتيجية بما يتماشى والتغيرات الإقليمية ويتماشى مع طبيعة تغير التهديدات الأمنية الصلبة واللينة.

1- محمد شيرك، "الجيش الجزائري: التغييرات في الإستخبارات"، موقع عربي 21، تاريخ النشر 2016/01/17، تاريخ الإطلاع 2017/05/28، الموقع الإلكتروني: <https://arabi21.com>

المطلب الثاني: المساعي الدبلوماسية الجزائرية: التنسيق-التعاون الأمني

عملت الجزائر من خلال نشاطها الدبلوماسي على لعب دور إقليمي ودولي لإيصال مقاربتها في مجال مكافحة الإرهاب، وهذه الدبلوماسية امتداد لتطبيق مقاربتها في الأمن الوطني والدفاع عن قيم الدولة، ومن أهم مواطن الجهد الدبلوماسي كالتالي:

الفرع 01: المساعي الدبلوماسية لمكافحة الإرهاب

نجحت الجزائر بعد مجهودات متواصلة في فرض موقفها من دفع الفدية للإرهابيين، وتمكنت من إقناع المجتمع الدولي بتجريم تقديم تنازلات للجماعات الإرهابية وإصدار القرار رقم 1904 بتاريخ 17 ديسمبر 2009 القاضي بتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية لقاء الإفراج عن الرهائن المختطفين، وهو من أهداف مساعي الدبلوماسية الجزائرية لطرح تجربتهم في طرق مكافحة الإرهاب، بالرغم من رفض فرنسا المقترح منذ البداية كونه يجبرها على تغيير سياستها مع الإرهابيين الذين يحتجزون رعاياها بالساحل، بحيث أن قرار التجريم ألزم أخلاقيا فرنسا وغيرها بتجنب دفع الفدية للإرهابيين¹.

وبهذا فالجزائر من خلال سعيها لتجريم دفع الفدية لقاء الإفراج عن الرهائن استطاعت أن تجمع تأييدا على أنها دولة تحارب الإرهاب فدبلوماسيتها النشطة مكنتها من الحد من أهم مصادر تمويل الجماعات الإرهابية وخاصة أنها بعد 2011 أصبحت عابرة للأوطان وأكثر قدرة على العمل خارج الحدود في ظل هشاشة الدولة والإضطرابات الاجتماعية التي شهدتها المنطقة العربية وشمال إفريقيا.

1. ندوة الجزائر بشأن الشراكة والأمن والتنمية

في إطار سعيها لنشر مقاربتها وجمع التأييد قامت بتنظيم والمشاركة في منتديات، فقد قامت بتنظيم ندوة في 07-08 سبتمبر 2011 لتجسيد توصيات الاجتماع الوزاري لدول الميدان الذي عقد في 20 ماي 2011 في العاصمة المالية باماكو، وشارك في هذا المنتدى فضلا عن دول الميدان (الجزائر، موريتانيا، مالي،

1- محرز مرابط، "الجزائر تثبت للعالم تبنيها المطلق لمبدأها العقائدي في تجريم دفع الفدية وعدم تقديم تنازلات للإرهابيين"، بموقع الإذاعة الجزائرية، تاريخ النشر 2014/08/31، تاريخ الإطلاع 2016/09/21، الموقع الإلكتروني:

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

النيجر) 38 وفدا مثلث دولا ومنظمات وشركاء، ليجمع المتدخلون في الندوة الدولية حول مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والتنمية والشراكة في الساحل على أن النشاط الإرهابي ازداد في المنطقة بسبب الأزمة الليبية، وأكدوا أن الجزائر تعتبر الحلقة الأهم في التعاون مع برامج تنموية سريعة وجدية لفائدة سكان المنطقة، وأكد "عبد القادر مساهل" الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغربية والإفريقية الذي أدار الندوة أن هذا الحضور يعكس الأهمية التي توليها كل هذه الأطراف للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي¹.

وبهذا استطاعت الجزائر من خلال هذه الندوة أن توصل مقاربتها والجمع بين الأمن والتنمية، فلا وجود لتنمية بدون أمن ولا وجود لأمن بدون تنمية، فكلاهما يكمل الآخر، وخاصة عند الحديث عن منطقة الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا التي تشهد فوضى وتحولات جيوسياسية بسبب ضعف معدلات التنمية من جهة والظروف الأمنية المعقدة من جهة أخرى، لتبقى إفريقيا تدور في معادلة العلاقة بين التنمية والأمن.

2. المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب

شاركت في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب 30 دولة² في سبتمبر 2011 لتقدم الولايات المتحدة إطارا لجمع الخبرات والموارد اللازمة لمكافحة الإرهاب لتفعيل سياسة عالمية لمحاربة هذه الظاهرة، لتكون الجزائر من أكثر الدول فاعلية ونجاعة في هذا المجال، ويتكون المنتدى من هيكل ممثلة في لجنة تنسيق على المستوى الإستراتيجي رئاستها للجزائر وكندا بعدما كانت للولايات المتحدة وتركيا، ومن خلال هذه الدبلوماسية استطاعت الجزائر أن توصل مقاربتها للمناخ الإقليمية والدولية³.

1- م عدنان، "المشاركون في ندوة الجزائر حول مكافحة الإرهاب والجريمة والشراكة"، الموقع الإلكتروني جزائري من خلال

موقع الناصر، تاريخ النشر 2011/09/07، تاريخ الإطلاع 2016/09/21، الموقع الإلكتروني:

<http://www.djazairress.comr>

2- الدول التي أسست للمنتدى العامل لمكافحة الإرهاب: الجزائر، الإمارات، الولايات المتحدة، جنوب إفريقيا، ألمانيا، السعودية، أستراليا، كندا، الصين، كولومبيا، الدانمارك، مصر، إسبانيا، فرنسا، الهند، إندونيسيا، إيطاليا، اليابان، الأردن، المغرب، نيجيريا، نيوزيلندا، باكستان، هولندا، قطر، المملكة المتحدة، روسيا، سويسرا، تركيا، الإتحاد الأوروبي.

3- منصور لخصاري، مرجع سيق ذكره، ص 153 إلى 156

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

وهذا المنتدى غير رسمي متعدد الأطراف لمكافحة الإرهاب يركز اهتمامه على تحديد الاحتياجات المدنية حاسمة الأهمية لمكافحة الإرهاب، ويحشد الخبرات والموارد الضرورية لتلبية هذه الاحتياجات، ويعزز التعاون العالمي حولها، ساهم في إطلاق المنتدى كل من وزير خارجية تركيا "أحمد داود أوغلو" ووزيرة الخارجية الأميركية "هيلاري رودام كلينتون" في 22 كانون الأول/سبتمبر عام 2011، ويحدد المنتدى الاحتياجات العاجلة وابتكر الحلول، ويحشد الموارد لمعالجة التحديات الرئيسية التي تواجه المؤسسات المدنية في مكافحة التطرف وتقوية مؤسسات القضاء الجنائي وغيرها من مؤسسات سيادة القانون، ويهدف المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب إلى الحد من تجنيد الإرهابيين ورفع مستوى قدرات البلدان في التصدي للتهديدات الإرهابية داخل حدودها وإقليمها¹.

فقد مكنت هذه التحركات الدبلوماسية من الجزائر في أن تصبح من أكثر الدول فاعلية في مجال مكافحة الإرهاب وذلك لما تمتلكه من مقومات عسكرية ضخمة ومن خبرة ميدانية في هذا المجال، فقد أصبحت منطلق لكل المبادرات الإقليمية والعالمية في مجال محاربة التطرف والإرهاب.

إضافة إلى ذلك إحتضنت الجزائر أشغال الاجتماع العلني الأول لمجموعة عمل المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب حول منطقة غرب إفريقيا وذلك برئاسة مشتركة بين الجزائر وكندا بهدف بحث السبل الكفيلة بتعزيز التعاون في المجالات التي تكتسي أولوية في مخطط عمل المجموعة، وسيشهد الاجتماع تحول مجموعة العمل حول تعزيز القدرات في المنطقة الساحل إلى مجموعة العمل حول تعزيز القدرات في منطقة غرب إفريقيا مثلما تم الاتفاق عليه خلال الاجتماع الوزاري للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب المنعقد في 20 سبتمبر 2017².

1 -----, "Co-Chairs Fact Sheet: About the Global Counterterrorism Forum", the U.S. Department of State, 14 December 2012, Date of access 21/09/2016, website:

<http://iipdigital.usembassy.gov>

2- بدون مؤلف، "اجتماع مجموعة عمل المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب الخاص بمنطقة غرب إفريقيا"، وكالة الأنباء الجزائرية، تاريخ النشر 2017/10/23، تاريخ الإطلاع 2017/11/08، الموقع الإلكتروني: <http://ar.aps.dz>

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

وأخيرا فقد نجحت الجزائر إلى حد ما من جمع التأييد والمساندة من دول إفريقيا ومن المنظمات الدولية في مجال مكافحة الإرهاب وكل هذا راجع إلى قدرة الجزائر على توظيف مقوماتها الجيوستراتيجية وخاصة العسكرية والإقتصادية إضافة إلى قدرتها الدبلوماسية الراجعة إلى إرثها الدبلوماسي وعمقها الجيوستراتيجي في إفريقيا والمنطقة العربية والإسلامية كقوة إقليمية قادرة على لعب دور النشط الإقليمي.

الفرع 02: الخبرة الأمنية الجزائرية: مبادرات التعاون والتنسيق الأمني

سعت الجزائر في إطار مقاربتها للأمن الوطني والدفاع عن الدولة لإيجاد حلول تتماشى والمبادئ وثوابت الدولة من جهة وللحفاظ على أمنها الوطني من تهديدات أمنية وتغيرات إقليمية من جهة أخرى، فسعت إلى التنسيق والتعاون الأمني كإستراتيجية لمواجهة التهديدات الأمنية.

1. لجنة الأركان العملياتية المشتركة

تم تأسيسها في 21 أبريل 2010 في مدينة تمنراست كمقر لقيادتها العملياتية المكونة من رؤساء أركان الجيوش لدول الميدان أي الجزائر، موريتانيا، مالي والنيجر، وتسعى هذه الدول إلى التنسيق في مجال تبادل المعلومات والإستخبارات للمكافحة الميدانية لظاهرة الإرهاب العابر للحدود، ومن جهة أخرى تسعى هذه المبادرة إلى قطع الطريق أمام التدخلات الخارجية في دول المنطقة بحجة محاربة الإرهاب وضعف الدولة وحددت هذه اللجنة نطاق تدخلاتها الميدانية وآليات عملها عبر شريط صحراوي طوله 1956 كلم وبعمق 933 كلم ويغطي المناطق الحدودية لدول الميدان، وتمثل مهمتها في تنسيق العمليات الميدانية و البحث وتحديد مواقع وجود الجماعات الإرهابية، ومتابعة التطورات الأمنية في المنطقة والتخطيط للعمليات المشتركة وتنفيذها، أما هيكلها فهو من أربع خلايا أساسية: الخلية العملياتية، الإشارة، اللوجستيك، الإستعلامات¹.

2. وحدة التنسيق والإتصال

تمتلك الجزائر خبرة ميدانية كبيرة في مجال مكافحة الإرهاب، ولهذا تسعى إضافة إلى تحركاتها الدبلوماسية إلى تحرك ميداني عملياتي قائم على أسس سياسية ودبلوماسية وعسكرية وأمنية وتنموية في نفس الوقت وأهم هذه المبادرات العملياتية هي:

1- منصور لخصاري، مرجع سبق ذكره، ص 157-158

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

بناء على توصيات الإجتماع الذي عقد في 16 مارس 2010 لوزراء خارجية الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر وبوركينا فاسو وليبيا وتشاد تم إنشاء وحدة التنسيق والإنصال، ورئاستها تكون عن طريق التدوير بين الدول الأعضاء حسب الترتيب الأبجدي لأحرفها الأولى، هدفها تأمين المعلومات الأمنية والتكتيكية والعملية اللازمة لمكافحة الإرهاب الأشكال المختلفة للجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي.

وفي إطار الدور المحوري للجزائر في هذه الوحدة للجنة، برزة المكانة التي تحتلها خصوصا بعد تفجيرات 11 سبتمبر 2001 بعد أن كانت تدافع عن أطروحة أن ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة ظاهرة دولية وستمس الأمن الدولي، ويجب العمل على التعاون والتنسيق ميدانيا، لتصبح بهذا شريك ضروري لضمان إستقرار وأمن المنطقة، كما أشارت مجلة الجيش إلى اللقاءات بين دول الميدان والشركاء أخرى الندوة التي تمت في سبتمبر 2011 والتي جاءت تكملة للندوات الوزارية التنسيقية وضرورة التنسيق الأمني والإستعلامي المشترك مشيرة إلى أهمية مقومات الجزائر لقيادة المنطقة والخروج من الفوضى الأمنية¹.

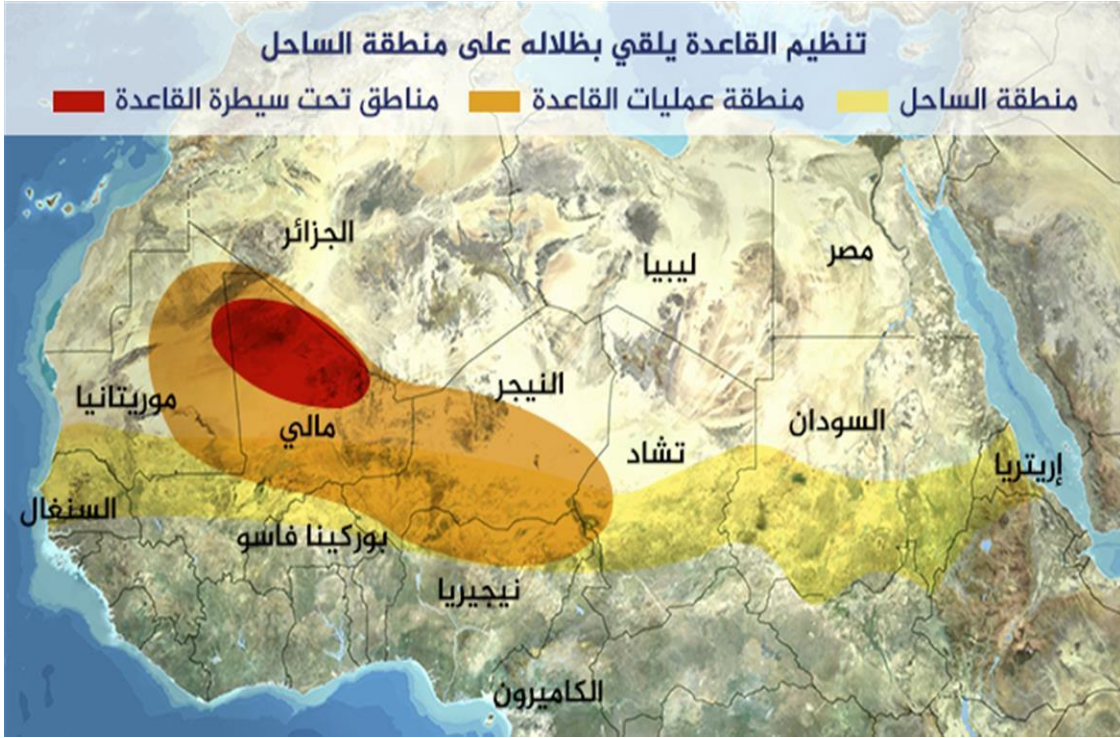
وتشهد منطقة الساحل الإفريقي باعتبارها عمق جيواستراتيجي للأمن الجزائري مجموعة من التحديات الأمنية والإقتصادية من أبرزها الإرهاب والمخدرات والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وخاصة مع الاضطرابات التي تشهدها المنطقة العربية في إطار ما يعرف بالربيع العربي في مصر وليبيا وتونس، إضافة إلى تدخلات القوى الإقليمية والدولية في المنطقة، ومن منطلق المقومات الجيوستراتيجية التي تتمتع بها الجزائر كدولة مركزية في المنطقة أصبح التنسيق والتعاون الأمني مطلوب بين دول الساحل، كما أن الدور الجزائري في قوس الأزمات من خلال التحركات الدبلوماسية، وتعاملها بطريقة احترافية مع بعض التهديدات المباشرة للأمن الوطني كقضية تيقنتورين لم ترق بعض الأطراف التي تريد تأزيم الأوضاع وجر الجزائر خارج حدودها في حرب إستنزاف طويلة، خصوصا مع التدخلات الأجنبية التي أصبحت مفتوحة على جميع الاحتمالات، فالجزائر بمقاربتها تسعى لغلغ الباب أمام التدخلات الأجنبية التي تزيد الوضع تعقيدا وتوترا².

1- عبد النور بن عنتر، "الأمن في منطقة الساحل وتعدد المبادرات"، مركز الصحراء للدراسات والإستشارات، تاريخ النشر 2015/01/0024، تاريخ الإطلاع 2017/06/20، [الموقع الإلكتروني: http://essahraa.net](http://essahraa.net)

2- حازم. ز، "الهجمات التي تطل الدبلوماسية الجزائرية محاولة بائسة وبائسة"، ميزاب للموعد اليومي: الجيش لن يسمح بأن تمر "إبرة خيط" عبر الحدود، الموعد اليومي، بدون تاريخ النشر، تاريخ الإطلاع 2017/06/19، [الموقع الإلكتروني:](http://www.elmaouid.com)

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيواستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

خريطة رقم 17: مناطق عمليات وسيطرة القاعدة



المصدر: فريدوم سي أونوفا وجيرالد إي إزريم، غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود ، مركز

الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر 2013/07/24، الموقع الإلكتروني: studies.aljazeera.net/ar/reports

وقد ركزت الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب على النقاط التالية:

- تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية مقابل إطلاق سراح الرهائن، بحيث حصلت الجزائر على تأييد الإتحاد الإفريقي في 2009، ومن خلال استصدار مجلس الأمن القرار رقم 1904 في سبتمبر 2009 القاضي بتجريم دفع الفدية.
- الإتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب ومنعه سنة 1999.
- إجتماع الجزائر في سبتمبر 2002 للفريق رفيع المستوى للحكومات الإفريقية بشأن محاربة الإرهاب.
- إنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحوث في الجزائر سنة 2004
- ندوة الجزائر حول أمن وإستقرار الساحل الإفريقي في مارس 2010
- ندوة الجزائر الدولية حول الشراكة والأمن والتنمية في سبتمبر 2011

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

- المشاركة في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب الذي أسسته 30 دولة في مدينة نيويورك في سبتمبر 2011 على هامش إنعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- اتفاق تمناست من أجل العمل الأمني في 2009 تطبيقا لنتائج المؤتمر الوزاري التحضيري في "بامكو" 2008
- وحدة الإتصال والتنسيق UCC التي أنشئت بالجزائر في 2010
- لجنة الأركان العملياتية المشتركة CEMOC التي أعلن عن تأسيسها في أفريل 2010¹.

وإجمالاً يمكن تلخيص المبادرات العملياتية لمكافحة الإرهاب وفق تحرك ميداني وإستراتيجيات عسكرية وأمنية أهمها:

- وحدة التنسيق والإتصال والتي أنشئت في الجزائر في 06 أفريل 2010، وذلك بناء على توصيات اجتماع وزراء خارجية الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر وبوركينا فاسو وليبيا والتشاد، وقد سبق إعلانها تأسيس لجنة الأركان العملياتية المشتركة وهي إطار لتأمين المعلومات الأمنية والتكتيكية والعملياتية للعمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب والإجرام في الساحل الإفريقي.
- لجنة الأركان العملياتية المشتركة والتي أسست في 21 أفريل 2010 في مدينة تمناست كمقر لقيادة العمليات من رؤساء أركان الجيوش الأربعة للدول الأعضاء في دول الميدان،² من أجل التنسيق والتبادل المعلوماتي والاستخباراتي وحماية المناطق الحدودية للدول الأربعة، ومن جهة أخرى هذه المبادرة تعتبر إستراتيجية للحد من المساعي الخارجية للتدخل في المنطقة³.

1- عربي بومدين، فوزية قاسمي، "المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 456، فيفري 2017 ص 138

2- دول الميدان تعني الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر.

3- منصور لخضاري، مرجع سبق ذكره، ص 157-158

المطلب الثالث: تكيف الدبلوماسية الجزائرية مع القوى الدولية

ضمن تكيف الدبلوماسية الجزائرية مع القوى الدولية تعتبر مقارنة الثابت والمتغير من أشهر المقاربات النظرية لتحليل الدبلوماسية، فالتغير لن يحدث إلا بحدوث تغير في بنية وطبيعة النظام الدولي، وتتجه بذلك الدول بشكل تلقائي لتغيير توجهات ومراكزها الخارجية كنوع من التكيف مع التحولات، وهو ما يطرح مدى قدرة هذه المقاربة النظرية على فهم تحولات الدور الجزائري من خلال العديد من مواقفها تجاه الأزمات الإقليمية أو علاقاتها مع القوى الكبرى.

ومنه فإن الجزائر كانت رافضة للتحولات التي شهدتها المنطقة أو ما يسمى الربيع العربي، والتي كانت ترى فيها حراك موجه يهدف إلى خدمة أهداف جيواستراتيجية، وهذا التصور نابع من رفض الجزائر مع كثير من الدول وخاصة روسيا لطبيعة النظام الدولي القائم على الأحادية القطبية، والدليل على هذا حفاظ الجزائر على علاقاتها الإستراتيجية مع روسيا رغم انهيار الاتحاد السوفياتي في حين اختارت الكثير من الدول الأخرى الارتقاء في أحضان نظام أحادي القطبية، ولهذا ترى الجزائر أن المساس بسيادة الدول في العلاقات الدولية هو المدخل الرئيسي للفوضى في العالم.

الفرع 01: الجزائر محور جيواستراتيجي لحركة القوى الدولية في المنطقة

من منطلق النشاط الدبلوماسي للجزائر بفعل ما تمتلكه من مقومات جيواستراتيجية تؤهلها للعب دور محوري في المنطقة، فهي تواجه مجموعة من المشاريع الدولية والإقليمية والتي يمكن أن تستغلها للعب دور فعال أو أن تهدد أمنها الوطني كمشروع الاتحاد من أجل المتوسط، ومشروع القاعدة العسكرية "أفريكوم" مما يضعها أمام إشكالية التكيف مع هذه المشاريع أو التهميش في ظل التحولات وسرعة التغير، كالأوضاع في تونس ومالي وليبيا، مما يطرح إشكالية مدى إفتقاد الدبلوماسية الجزائرية سرعة التكيف في محيط تتحكم فيه المصالح المتغيرة ويسعى لإعادة رسم الخريطة الجيوسياسية في المنطقة. هذه الحسابات والمعطيات الإستراتيجية دفعت الجزائر إلى العمل لتغطية الانكشاف والهشاشة الأمنية في عمقها الإستراتيجي وذلك للإرتباط الجغرافي والإجتماعي مع الساحل الإفريقي والذي يعتبر مصدر تهديد الأمن الوطني الجزائري¹.

1- بن عائشة محمد الأمين، "أزمات الساحل والهندسة الدبلوماسية الجزائرية"، موقع الجزائر نيوز، تاريخ النشر 04 /12 /2013.

2013، تاريخ الإطلاع 19/06/2017، الموقع الإلكتروني: <http://www.djazair.com/djazairnew>

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيواستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

تكمن الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الساحل في كونها حاجز بين منطقتين جيوبوليتيكتين متميزتين هما شمال إفريقيا المحادية للبحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي وبين إفريقيا السوداء، ولها أهمية بالنسبة للقوى الكبرى باعتبارها منطقة حيوية للصراع بين القوى الخارجية المتنافسة من الأوروبي-الأوروبي إلى التنافس الأوروبي الأمريكي الصيني، وهي تمثل في الدراسات الجيوبوليتيكية منطقة الهلال الخارجي التي تحيط بالمنطقة الأوراسية باعتبارها منطقة قلب العالم حسب "ماكيندر" و"برجنسكي"، وهي كذلك المجال الحيوي الثانوي في العالم باعتباره الظهير الخلفي للمنطقة الأورومتوسطية.

1. تنافس القوى الكبرى في المنطقة: فرص ورهانات للجزائر

لم تكن تحتل القارة الإفريقية أهمية عند القوى الدولية خلال مرحلة الحرب الباردة، فحسب تقارير العديد من المنظمات الدولية حول التنمية البشرية ظلت هذه القارة تحتل مراتب متأخرة، بحيث إنخفضت معدلات النمو وارتفعت ديونها الخارجية، وتدهور الوضع في المجتمعات الإفريقية من فقر وجوع وجهل وفشل على جميع الأصعدة، لتزيد بعد ذلك العولمة من تعميق أزمة إفريقيا، ومع نهاية الحرب الباردة بدأ الإدراك الغربي يتغير لصالح أهمية القارة الإفريقية، وذلك راجع إلى حجم الثروات الطبيعية من الموارد الأولية الإستراتيجية، لتعيد القوى الكبرى حساباتها الإستراتيجية مع الدول الإفريقية وخاصة دول جوار الجزائر كخيار إستراتيجية في تفاعلاتها الدولية، لتسعى بعد ذلك القوى الإقتصادية الكبرى في العالم إلى إعادة رسم خطوط تفاعلاتها الخارجية مع دول القارة من خلال اليات وإجراءات هي:

- دعم سياسة المساعدات اتجاه المنطقة بما يخدم مصالحها ونفوذها في المنطقة.
- دعم الشراكة مع دول القارة من أجل الإستفادة من ثروات القارة وسوقها الكبير للإستهلاك.
- العمل على منع وحل النزاعات في دول القارة بما يخدم حساباتها الإستراتيجية من أجل السيطرة ومنع تصاعد نفوذ قوى دولية أخرى.
- تعزيز علاقات التعاون الأمني العسكري مع دول المنطقة من خلال علاقات ثنائية أو متعددة

الأطراف¹.

¹ - بلهول نسيم، حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015، ص

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيواستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

فالقارة الإفريقية اليوم تعيش حالة من التنافس الدولي على الثروات الطبيعية وتغليب عامل المصلحة، مما يضعها في حالة ضعف وهشاشة وتبععية، ولكن من جهة أخرى يحمل هذا التنافس فرص ممكن ان تستفيد منها الدول الإفريقية وخاصة الجزائر كقوة إقليمية لها مكانتها في القارة¹.
تشتغل القوى الكبرى التي تمتلك مقومات القوة بالحالة المزرية لدول الساحل الإفريقي، وهناك ثلاث إهتمامات رئيسية في هذا المجال:

فشل الدول: فالوضع الحالي هو نتيجة تراكم أزمات منها النظام العشائري القبلي، والهيمنة الإستعمارية التي فصلت بين القبائل التهميش الإقتصادي والإجتماعي والتفاوت الطبقي.
العسكرة: فإستمرارية الأزمات وتراكمها أدى إلى عسكرة الدولة والتي تبقى محصورة بين التمرد الداخلي والهجمات والتدخلات الخارجية وهو ما يقضي على فرص الحوار والتسوية السلمية للنزاعات.
الفقر: أن تدهور الإقتصاد لدول الساحل أدى إلى ضعف البنية الإجتماعية والتربوية والتعليمية، وضعف الإنتاج الزراعي وإنتشار البطالة مما يوفر بيئة لحركات التمرد والتطرف والغلو².

ترى الدول الأوروبية أن الدفاع عن مصالحها في إفريقيا يتطلب رؤية واضحة للأقاليم والمناطق التي يجب التدخل فيها، ومنه فخليج غينيا والغابون ونيجيريا وأنغولا تعد دولا مهمة لعملية إمداد أوروبا وأمريكا بالطاقة، ولهذا فهي تسعى لضمان الإستقرار السياسي والأمن الطاقوي، ومنه أصبح القرن الإفريقي جزءا من الحرب على الإرهاب من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ودعم الإستعداد العسكري الإثيوبي للتدخل، وكل هذا ينبع من النظرة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية للقرن الإفريقي والشرق الأوسط ضمن نفس الساحة الجيواستراتيجية أي جنوب غرب آسيا، ولهذا قدمت لمحاربة الإرهاب مبادرة لمحاربة الإرهاب عبر الصحراء the trans-sahara counter terrorisme initiative- TSCTI، والتي تحولت في 2008 إلى قيادة "أفريكوم" بإعتبار كل إفريقيا كساحة للعمليات العسكرية³.

1- - بلهول نسيم، مرجع سبق ذكره.

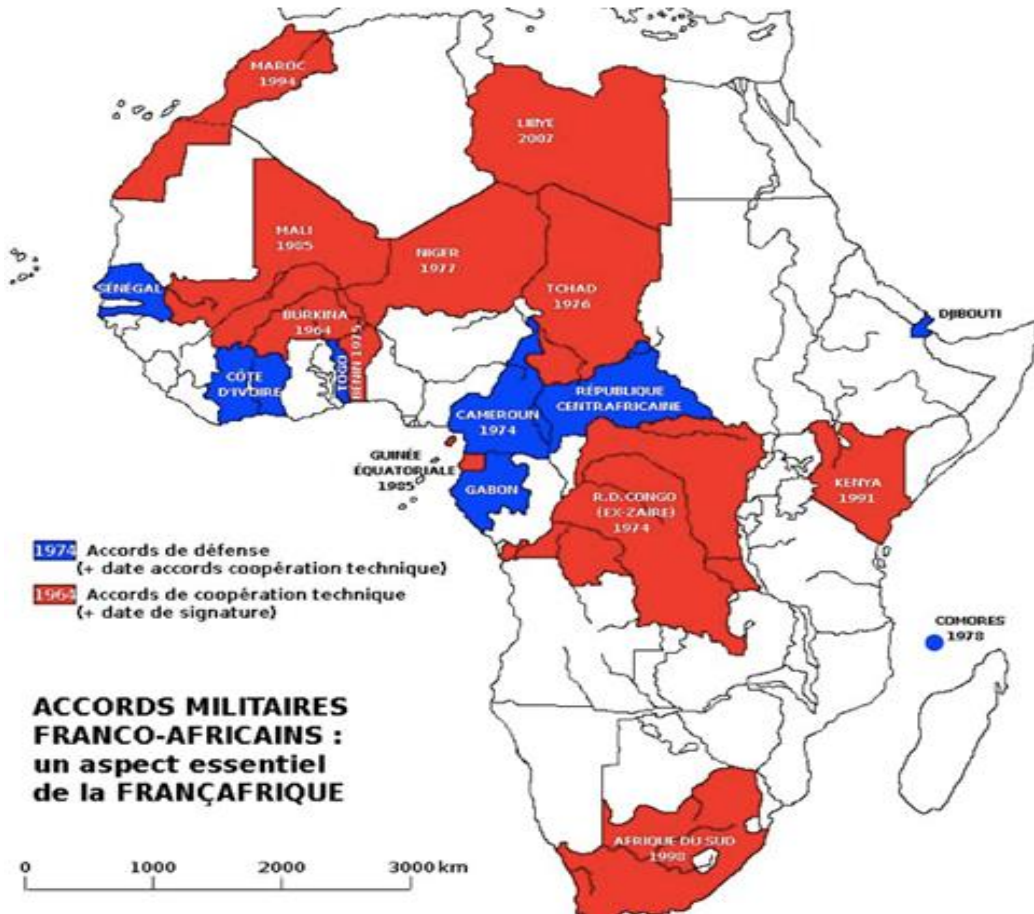
2- عبد السلام يخلف، "منطقة الساحل ومنطق المفاهيم: من الدولة الفاشلة إلى مسؤولية الحماية"، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى بعنوان الساحل ضمن إستراتيجية القوى، وزارة الدفاع الوطني، المعهد العسكري للوثائق، 02 مارس 2015، ص 31-32

3- المرجع نفسه، ص 37

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيواستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

وسعت الدول الأوروبية مع الحلف الأطلسي إلى مساندة عمليات الوحدة الإفريقية من أجل الحد من الأزمات والتحكم فيها بما يخدم مصالحهم وخاصة مع أزمة دارفور وأزمات الساحل الإفريقي وتخوفها من إنتشار الأزمات وإنتقالها من خلال الهجرة غير الشرعية، ويجب الإشارة إلى أن المنافسة الأوروبية الأمريكية في المنطقة ليست علاقات عدائية قدر ماهي علاقات تكامل على المستوى الدبلوماسي والعسكري والإقتصادي لخلق محور يواجه مصدر التهديدات في المنطقة ويغلق الباب أمام توسع نفوذ الكثير من القوى الكبرى والقوى الإقليمية لسيط نفودها¹.

خريطة رقم 18: الاتفاقيات العسكرية الفرنسية-الإفريقية



Source : Al momento, Noticias, Françafrique Al Jazeera explora el neocolonialismo de Francia en el

continente africano, EL MOLINO ONLINE, on 08/16/2013, Website : elmolinoonline.com

1- عبد السلام يخلف، مرجع سبق ذكره، ص 39

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

يحكم السلوك الفرنسي في المنطقة مجموعة من الأبعاد كالبعد الأمني والسياسي والإقتصادي فبالنسبة للبعد الأمني والسياسي، فقد حدد الكتاب الأبيض الفرنسي في الفترة الممتدة ما بين 2008-2020 مجموعة من التهديدات الأمنية المرتبطة بقضايا الشرق الأوسط الضفة الجنوبية للمتوسط والإرهاب العالمي وإنتشار أسلحة الدمار الشامل، وعليه ترى فرنسا أن منطقة الساحل الصحراوي ملجأ للتنظيمات الإرهابية وهو ما تطلق عليه المنطقة الرمادية تمتد من جنوب المنطقة المغاربية إلى إفريقيا جنوب الصحراء، ومنه تربط حقيقة الرهائن كذريعة لربط علاقات أمنية في المنطقة، وفي الوقت نفسه غلق الباب أمام الإهتمام الأمريكي بالمنطقة.

ومنه تسعى الجزائر وفرنسا إلى ترقية مستوى العلاقات الإستراتيجية وهو ما تؤكد كل الخطابات الرسمية للسلطات العليا للدولتين وأهمية العلاقات بين البلدين وضرورة وضع ورقة طريق كما جاء في بيانات اللجنة المشتركة رفيعة المستوى الجزائرية-الفرنسية أن الطرفين أكدا على أهمية تبني عمل صارم لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والعمل الأمني المشترك لبناء الأمن والسلم في إفريقيا، فالعلاقات الجزائرية الفرنسية أبعاد جيوأمنية من منطلق الرؤية الإستراتيجية المشتركة، كما يجب الإشارة إلى أنه يوجد أكثر من 1000 مؤسسة إستثمارية صغيرة ومتوسطة منذ سنة 2012، وتم التوقيع على 07 إتفاقيات إستراتيجية في مجال الصناعات وإنتاج الأجهزة الخاصة بالتنقيب والطاقت المتجددة والسفن والباخرات والإنتاج الفلاحي¹.

ومن جهة تكيف الدبلوماسية الجزائرية مع الدور الأمريكي فهذه الأخيرة تدرك أهمية الدور المركزي للجزائر في مشروع مبادرة الساحل، وذلك راجع إلى الموقع الجيوستراتيجي كبوابة للقارة والمقومات الطبيعية والحدود البحرية التي تصل إلى 1200 كلم وحدود برية واسعة تصل إلى 7000 كلم بالإضافة إلى مقوماتها الإقتصادية في مجال الطاقة، ومقوماتها العسكرية وخبرتها في مجال مكافحة الإرهاب، كل هذا جعلها شريك استراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية².

1- قوي بوحنية، "الجزائر والإنتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بيم الدبلوماسية الأمنية والإنكفاء الأمني الداخلي"، دراسة في كتاب جماعي بعنوان: فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015، ص 489-492

2- مصطفى صايح، "التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الصحراوي: الآليات والرهانات"، مداخلة مقدمة لأشغال الملتقى الوطني: منطقة -الساحل والصحراء: الواقع والآفاق. المعهد العسكري للوثائق والتقييم، 15 أكتوبر 2012، ص 28

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيواستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

وتؤكد وثيقتنا الأمن القومي الأمريكي الصادرة في 20 سبتمبر 2002 أو التي صدرت في 16 مارس 2006 على أن إفريقيا لها أهمية جيواستراتيجية وهي أولوية في جدول أعمال الإدارة الأمريكية، حيث تتعامل مع المنطقة من خلال مجموعة من تحالفات عسكرية جهوية معتمدة على فكرة محاربة الإرهاب عن طريق مشروع مبادرة الساحل pan sahel initiative في 2002، تضم مبادرة بان الساحل ثماني دول إفريقية¹ وتهدف هذه المبادرة إلى تزويد وتدريب القوات المنظمة للمبادرة على مختلف الأسلحة وأنظمة الاتصالات والمطارات البرية ضد الأهداف الإرهابية.

أما بالنسبة للدور الروسي والصيني في المنطقة الإفريقية فيرى البروفيسور "نيل فرغسون" أن كمنافسين أساسيين للسيطرة الأمريكية ويركز البروفيسور على فعالية الدور الصيني من خلال التغلغل في إفريقيا والدبلوماسية الاقتصادية والإعتماد على الإستثمارات والأموال والمشاريع الاقتصادية، كما ركز على تزايد العلاقات التجارية بين الصين وإفريقيا بعشرة أضعاف في السنوات الأخيرة، ويظهر تقرير صادر عن مركز دراسات غرب آسيا وإفريقيا التابع للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، والذي جاء تحت عنوان "التنمية في إفريقيا عام 2012" أن: "التجارة بين الصين ودول شمال إفريقيا الست (السودان ومصر والجزائر والمغرب وتونس وليبيا) حققت نمواً سريعاً خلال العام الماضي باستثناء ليبيا التي انخفض حجم التجارة معها بنسبة 60%، وتعتبر جنوب إفريقيا وأنغولا والسودان ونيجيريا ومصر من أكبر شركاء الصين التجاريين في إفريقيا"².

وهناك دراسة في مجلة الشؤون الخارجية نشرت سنة 1996 بعنوان "الدول المحورية والإستراتيجية الأمريكية" للمؤرخ الأمريكي الشهير "بول كيندي" و"روبرت شاس" و"إيميلي هيل" يوضح فيها المحاور الإستراتيجية التي تركز عليها الولايات المتحدة الأمريكية في تفعيل إستراتيجياتها الكبرى، ووفق هذه الدراسة تعتبر الجزائر أحد هذه المحاور الجيوإستراتيجية بإعتبارها دولة ذات مقومات جيواستراتيجية ورقم مهم في المعادلة لا يمكن الإستغناء عنه في الحسابات الإستراتيجية للقوى الكبرى³.

1- تضم مبادرة بان الساحل ثماني دول إفريقية، ثلاثة دول من المغرب العربي وهي الجزائر- تونس- المغرب، وأربعة دول من منطقة الساحل وهي: النيجر- مالي- موريتانيا، التشاد- السنغال كمقررئاسي للمبادرة.

2- مصطفى صايح، مرجع سبق ذكره، ص 29

3- المرجع نفسه، ص 43

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيواستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

وقد سعت الجزائر باعتبارها محور رئيسي وحساس في الجغرافية الإفريقية على إعادة بناء نظام جديد واليات فعالة وقوية في مجال التنسيق الأمني وخاصة أن الجزائر تمتلك مقومات جيواستراتيجية وخاصة خبرتها في مجال مكافحة الإرهاب فبعد أحداث 11 سبتمبر أدركت أمريكا وأوروبا ضرورة الاستفادة من التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب وفي الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي من منطلق دورها في ضمان الأمن والإستقرار في منطقة الساحل الإفريقي¹.

2. الحفاظ على المكانة الإقليمية والدولية

وبالنسبة للمستوى الإقليمي فالسياسة الخارجية الجزائرية تستند بشكل كبير على نشاطها الدبلوماسي داخل المنظمات الإقليمية وخاصة جامعة الدول العربية ومنظمة الاتحاد الإفريقي، فالجامعة العربية تشهد تحولات جذرية على خلفية تغير النظام الرسمي العربي وإعادة هيكلة القيادة في شكل قيادة ثنائية سعودية-مصرية، وهو ما يهدد الدور الجزائري فكلا الدولتين غير راضيتين عن توجهات ومواقف الجزائر، كالموقف الجزائري من الأزمة السورية وطبيعة العلاقات الجزائرية الإيرانية وموقف السعودية منها، والموقف الجزائري تجاه حركة الإخوان المسلمين بالنسبة لمصر، والموقف الجزائري اتجاه الأزمة الليبية². ولا ننسى التحولات التي تشهدها منظمة الإتحاد الإفريقي وتأثيراتها على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية كمحاولات إسرائيل للدخول كمراقب في المنظمة، وبين دعوة المغرب إلى العودة إلى الإتحاد الإفريقي، مع العلم أن كلا من إسرائيل والمغرب غير راضيتين عن مواقف السياسة الخارجية الجزائرية، ومايزيد الوضع داخل المنظمة تعقيدا تطور العلاقات المصرية الإسرائيلية وخاصة أن مصر لها دور رئيسي في المنظمة³.

1- عيساوي سفيان، "توظيف المعايير الدولية في صناعة السياسة الأمنية الجزائرية"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، تاريخ النشر 07 مارس 2017، تاريخ الإطلاع 25-07-2017، الموقع الإلكتروني: <http://www.maspolitiques.com/>

2- بلخيرات حوسين، "التحديات المستقبلية للسياسة الخارجية الجزائرية"، موقع نون بوست، تاريخ النشر 06-08-2016، تاريخ الإطلاع 26-07-2017، الموقع الإلكتروني:

<http://www.noonpost.org/content>

3- نفس المرجع

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

فالجزائر أمام كثير من التحديات مع دول الجوار وخاصة مع المغرب وليبيا ومالي، فالعلاقات الجزائرية-المغربية تشهد حالة لا استقرار وعدم توافق واضح منذ الإستقلال، ولكن اليوم تسعى المغرب إلى زعزعة لإستقرار الجزائر عن طريق اللعب على استغلال التناقضات الإجتماعية والاختلافات المذهبية في الداخل الجزائري والسعي إعلاميا إلى صناعة رأي عام مناهض للسلطة الحاكمة في الجزائر، أما بالنسبة لليبيا فقد تحولت إلى مصدر للأزمات والتهديد الرئيسي للأمن الوطني، فهي تشهد تصاعد للعنف ولنشاط الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وهذا الوضع ستحمله الجزائر بشكل كبير وستدفع الثمن من استقرارها وأمنها، فالمرحلة القادمة ستكون لكثرة وسرعة التفاعلات والأحداث مما يضع الجزائر أمام وضع خطير¹.

تولي الجزائر في حركتها الجيوسياسية أهمية كبيرة للبعد المتوسطي، وذلك راجع إلى تطور بناء الاتحاد الأوروبي وتوجهات سياسته الخارجية تجاه حدوده الجنوبية عن طريق الشراكة الأورو متوسطية السياسة الأوروبية للجوار، الاتحاد المتوسطي، لتكسب الجزائر أهمية كبيرة ضمن هذه الحسابات، وخاصة أن الجزائر تقع ضمن منطقة أصبحت ساحة جديدة للتنافس الاستراتيجي الأمريكي-الروسي وهذا ما يضع الجزائر أمام التداعيات السلبية التي من الممكن أن تلحق بقوة إقليمية معينة في إطار الاحتكاك الاستراتيجي بين القوى الكبرى ضمن الفضاء الجغرافي الذي تنتمي إليه، وخاصة أن الجزائر تقوم بدور أمني رئيس في منطقة الساحل، وهو الدور الذي تبحث عنه الولايات المتحدة الأمريكية، في مقابل إقامة علاقة استراتيجية مع روسيا في جانبها العسكري والطاقوي، فكل القوى الكبرى تسعى إلى استمالة الجزائر كقوة إقليمية في شمال إفريقيا لصالحها².

1- بلخيرات حوسين، مرجع سبق ذكره.

2- فاطمة شمنتل، "بناء الأمن في المنطقة، التحدي الأول للدبلوماسية الجزائرية"، يومية الجمهورية، تاريخ النشر 2017/02/26، تاريخ الإطلاع 2017/06/28، الموقع الإلكتروني:

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيواستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

وفي مستوى دبلوماسي آخر يمكن إطلاق عليه الدبلوماسية الاقتصادية تستطيع الجزائر لعب دور مهم في جمع مواقف دول الأوبك ودول خارج المنظمة في الندوة الدولية حول الطاقة التي احتضنتها، حيث تم اتخاذ قرار تاريخي بتخفيض إنتاج النفط بحوالي 750 ألف ب/ي ليستقر في حدود 32.5 برميل يوميا، وهو ما يؤكد القدرات المميزة للدبلوماسية وقدرتها على البقاء من مسافة واحدة من كل الأطراف المتصارعة مما أكسبها عنصر الثقة والتقدير لقوتها وأهميتها الجيواستراتيجية، وكانت أولويتها منذ 2015 تخفيض الإنتاج لإعادة توازن الأسعار في سوق النفط العالمية¹، وقد أوفد رئيس الجمهورية وزير العدل السابق "الطيب بلعيز" المملكة العربية السعودية للتشاور معها، وأوفد وزير الطاقة السابق "يوسف يوسف" إلى رئيس أذربيجان كفاعل رئيسي في سوق الطاقة، وشارك الوزير الأول "عبد المالك سلال" في قمة الاتحاد الإفريقي بأديس بابا عام 2015 لمناقشة ملف أسعار بالإضافة إلى الجولات الدبلوماسية لوزير الطاقة "نور الدين بوطرفة" إلى دول مثل إيران وقطر وروسيا لتحضر لاجتماع الجزائر الاستثنائي الذي خرج بقرارات تاريخية².

الفرع 02: الروابط الجيواستراتيجية للسياسة الإفريقية للجزائر

كان للجزائر دور كبير في بناء السلم والأمن في الفضاء الجيوسياسي وذلك نظرا لمقاربتها المعتمدة على مبدأ الحل السلمي للنزاعات، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مع العمل على حفظ الوحدة الوطنية، وقد سجلت الدبلوماسية الجزائرية عودة قوية إلى الساحة الإفريقية بعد تولي الرئيس "بوتفليقة" للحكم، من خلال القمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية، ومبادرة الشراكة الجزائرية الجديدة من أجل تنمية إفريقيا NEPAD التي تهدف إلى تطوير وتنمية القارة، وكذلك إنشاء الإتحاد الإفريقي كآلية جديدة للدبلوماسية سنة 2002 ليحل محل منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1963، وكذلك مجلس السلم والأمن الإفريقي لسنة 2004 ولتسهيل العمل الجماعي تم وضع نظام قاري للإنذار السريع والقوة الإفريقية التي كانت من المقرر أن تكون عملياتية سنة 2010³.

1- فاطمة شمنتل، مرجع سبق ذكره.

2- نفس المرجع

3- مخلوف ساحل، "دور الجزائر في بناء السلم والأمن في الفضاء الجيوسياسي الجهوي: دراسة للسلطة الجزائرية في الأزمة المالية"، أشغال الملتقى مالي-ليبيا، المعهد العسكري للوثائق والتوثيق والاستقبالية، جانفي 2016، ص 108-109

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

فعلى سبيل المثال لا الحصر للحديث عن الوساطة الجزائرية في أزمة مالي يجب التطرق لموقف الجزائر الراض للتدخل العسكري الفرنسي بمالي بحجة محاربة الإرهاب، ثم الوساطة الجزائرية من أجل توقيع اتفاق السلم والمصالحة بمالي لتسوية الأزمة، وبعد تعقد الأزمة الأمنية ظهرت حالات لجوء كبيرة نحو الجزائر، التي توسطت من جديد لوقف المعارك، ولعبت الجزائر دورا محوريا في تسوية الأزمة من خلال توقيع إتفاق تمناست عام 1991 مع المتمردين بالشمال لإعطاء المنطقة حكم لا مركزي¹.

لكن هذا الإتفاق لم يستمر ونشب النزاع مجددا ثم الوصول إلى اتفاق سنة 1996، إلا أن عدم تفعيل هذه الاتفاقيات فجر الوضع في كيدال وميناك سنة 2006، لتتدخل الجزائر وتقوم بالوساطة بين الأطراف المالية لوقف إطلاق النار كما عرف عدة أزمات بين سنوات 2007-2009، مما أدى إلى إنقلاب عسكري بتاريخ 22 مارس 2012، لتجد الجماعات الإرهابية فرصتها لتصعيد نشاطاتها خاصة في شمال مال، ونتيجة لهذا الوضع و إنتشار الجماعات الإرهابية على الحدود الجزائرية وبعد إختطاف الدبلوماسيين في مدينة غاو تدخلت الدبلوماسية الجزائرية وبعد خمس جولات من الحوار بين الحكومة المالية والأطراف المتنازعة لتوقيع اتفاق الجزائر بتاريخ 01 مارس 2015 وهذا بفضل الوساطة الجزائرية في إطار مسار الأمم المتحدة².

في هذا السياق يجب إدراك أن الجزائر تدير عملية معقدة وهذه العملية تظهر في الدبلوماسية الجزائرية تجاه الفضاء الإفريقي الهش والمتأزم وألوية المقاربة الأمنية لتأمين أمنها الإستراتيجي والسياسي والإقتصادي، ويرى مستشار رئيس الجمهورية للشؤون الأمنية "كمال رزاق بارة" في مداخلة له في الملتقى الذي نظم بمقر المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة الإقليمي للدراسات حول الجريمة والعدل أن التدابير التشريعية والقوانين التي اتخذتها الجزائر طبقا لنظامها الدستوري ووفقا للمعايير وللقواعد الدولية سمحت لها بالتصدي بفعالية لظاهرة الإرهاب، بالإضافة إلى التدابير ميثاق السلم والمصالحة، والتركيز على سياسة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وكذا إشراك ضحايا الإرهاب وأصحاب الشأن في هذا المجال في سعيها لبناء مقاربة شاملة لمكافحة التطرف والإرهاب³.

2- مخلوف ساحل، مرجع سبق ذكره، ص 116-118

3- زهير ايت سعادة، "كمال رزاق بارة : الجزائر نجحت في التصدي مبكرا لظاهرة الإرهاب"، موقع الأيام الجزائرية، تاريخ النشر 2013-02-28، تاريخ الإطلاع 2017-07-24، الموقع الإلكتروني: <http://www.djazair.com>

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

ومن جهة أخرى تم إنتخاب المدير العام الأسبق للأمن الوطني اللواء "عبد الغني هامل"، رئيساً للاتحاد الإفريقي للتعاون في مجال الشرطة أو ما يطلق عليه "أفريبول"، وذلك بموافقة جميع الأعضاء من رؤساء وقيادات الشرطة في إفريقيا كما ركز في أشغال الجمعية العامة الأولى للأفريبول على توثيق التعاون بين مؤسسات الشرطة في إفريقيا من خلال أنظمة اتصال عصرية خاصة في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بجميع أشكالها، ووضع نظام لتطوير وتفعيل القدرات البشرية لأجهزة الشرطة الإفريقية وتنميتها، كما ركز على أهمية التنسيق وتبادل المعلومات والبيانات، ودعم الدراسات والأبحاث والتدريب والتكوين في جميع ميادين الشرطة واختصاصاتها، بغية مواجهة التحديات والتهديدات الأمنية لضمان أمن وإستقرار الشعوب الإفريقية¹.

ومن ناحية أخرى فإن إشكالية البعد الثقافي والديني للدبلوماسية الجزائرية فيه الكثير من الكلام من منطلق فرنسة الإدارة والدبلوماسية الجزائرية، وخاصة إذا سلمنا بأن الدبلوماسية ماهي إلا إنعكاس للوضع الداخلي للدولة، فالدبلوماسية الجزائرية غير موفقة في إستخدام البعد الديني والثقافي كالزوايا، حيث يمكن للجزائر إستخدام بفاعلية هذا العامل على غرار كثير من الدول كالمغرب والمملكة السعودية وإيران وحتى إسرائيل.

ترى الجزائر في الإضطرابات التي تشهدها المنطقة العربية بشكل عام ومنطقة شمال إفريقيا تكرار للأزمة الأمنية التي عاشتها في التسعينات، من منطلق أن الأولوية لضرورة البقاء بالنسبة للشعوب على حساب الإختيار والإنتخاب والتغيير غير المحسوب الذي يؤدي إلى مزيد من تدهور الوضع ومنه فضوروات البقاء أقوى من ضرورات التغيير نحو المجهول.

كما تعتمد الجزائر إلى حد ما على الدبلوماسية الوقائية مع الكثير من سوء التخطيط والإستشراف الإستراتيجي لمنع إنتشار النزاعات والأزمات عن طريق تشجيع الحوار وتسوية التوترات بالوسائل السلمية، بالإضافة إلى جمع المعلومات عن أطراف النزاع لبناء شبكة معلومات من أجل نظام الإنذار المبكر للنزاعات والتوترات في منطقة الساحل والصحراء.

1- بدون مؤلف، "اللواء عبد الغني هامل رئيساً لآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون في مجال الشرطة (أفريبول)"، موقع المرصد الجزائري، تاريخ النشر 2017/05/16، تاريخ الإطلاع 2017/06/19، الموقع الإلكتروني: <http://marsadz.com>

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

ويرى رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الأمة "صويلح بوجمعة" أن الجزائر قادرة وليس لها أي مشكلة في التكيف أو الإدراك للمتغيرات المحيطة بها ولها مواقف مستقلة مبنية على ثوابت تنطلق منها قائمة على رفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتسعى للتنسيق مع الأطراف الإقليمية والدولية، ومنه فالدور الذي تقوم به الجزائر معترف به ويلقى إحتراما بإعتبار الجزائر شريكا حقيقيا قويا ولاعب إقليمي محوري، ومن الأمثلة التطبيقية الحديثة الدور الجزائري في تسوية أزمة مالي والعمل على تسوية الأزمة الليبية عن طريق إستقبال أطراف الصراع وجلوسهم لطاولة الحوار¹.

ومن منطلق ما تملكه الجزائر من مقومات جيواستراتيجية والرهانات الأمنية التي تواجهها، يمكن القول أنه وبمجرد سقوط النظام الليبي بتلك الطريقة فإن الجزائر ستفقد عمقها الإستراتيجي، وخاصة أن الجزائر كانت تبني علاقاتها مع الجارة الليبية على أساس منطق العلاقات الشخصية بدلا من منطق المصلحة كعامل محدد في السياسة الدولية حسب المنظور الواقعي التحليلي، كما يظهر من خلال المواقف الجزائرية غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة للجزائر تجاه المنطقة وعدم قدرتها على إستشراف مستقبل التحولات، فلا تزال الجزائر تتعامل بمنطق الظرفية التكتيكية، وأصبحت أمام قوة الدفع من مالي وقوة الجذب من ليبيا وقوس من الأزمات وحدود برية نارية تحمل الكثير من التهديدات القادرة على إدخال الدولة في دوامة من الأزمات.

فمن الغرب معضلة أمنية مع المغرب الأقصى بخصوص قضية الصحراء الغربية، ومصادر للتهديدات الأمنية من الحدود الشرقية مع ليبيا ثم الأزمة المالية على حدودها الجنوبية، وما يزيد الوضع سوءا الإضطرابات الإجتماعية والسياسية التي تشهدها المنطقة العربية مما يضع الجزائر أمام حالة أمنية خطيرة على المستويين الداخلي والخارجي، ولا مخرج من ذلك إلا إعادة حساباتها الإستراتيجية على المستوى القريب والمتوسط والبعيد وبناء مقاربة تتماشى مع التحولات التي تشهدها المنطقة والعالم².

1- محمد شراق واخرون، "مكاسب دبلوماسية على الورق"، موقع جريدة الخبر، تاريخ النشر 11 أبريل 2015، تاريخ الإطلاع 2017/07/09، الموقع الإلكتروني:

<http://www.elkhabar.com/press/article>

2- عيساوي سفيان، "توظيف المعايير الدولية في صناعة السياسة الأمنية الجزائرية"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، تاريخ النشر 07 مارس 2017، تاريخ الإطلاع 2017-07-25، الموقع الإلكتروني: <http://www.maspolitiques.com>

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

وأشار رئيس مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية والمدير السابق للمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية "امحمد برقوق" أن "الرهانات الأمنية في العديد من دول الجوار تفرض تحديات حقيقية بالنسبة للأمن القومي الجزائري" ويضيف أن إفريقيا بشكل عام ومنطقة الساحل والصحراء بشكل خاص تشهد تجاذبات بين القوى الدولية الكبرى، بحيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى منع ظهور أي قطب منافس ولو كان حليفاً، كما أشار "امحمد برقوق" إلى علاقة الترابط بين الإرهاب وفشل الدولة والمخدرات، وأن المخدرات تعتبر ممولا رئيسيا للإرهاب الدولي والذي إستفاد من هشاشة الدولة والمؤسسات الأمنية في كثير من دول الساحل والصحراء¹.

ويجب الإشارة أن الظروف المناخية لها أثر في اللإستقرار السياسي والأمني بحث تلعب دورا في الصراعات، فهناك كثير من التقارير للمخابرات الأمريكية تشير إلى أن أغلب الإرهاب يتمركز في المناطق الصحراوية، ومنه فالتصحروالمجاعة تؤدي إلى البطالة والفقر وبالتالي التمرد والتطرف والعنف.

فمن منطلق ما يمتلكه الجزائر من مقومات جيوستراتيجية يمكن القول أنها قادرة على لعب دور مركزي كمحور جيوستراتيجي لبناء السلم والأمن في إفريقيا إلا أنها تحتاج إلى إدراك من مدخل رؤية إستراتيجية أقدر فعالية في التكيف والإستشراف، ويجب أن تنطلق أن إفريقيا غمقها الإستراتيجي وساحتها الخلفية فيجب أن تلعب فيها دور يليق بوزنها الجيوستراتيجي، متجاوزة مقارنة الأمن الوطني القائمة على حماية الحدود والوحدة الترابية فقط إلى ضمان أمن مجالها الحيوي ومنطقة نفودها والتي ستكون من رؤية إستراتيجية المنطقة الإفريقية وخاصة منطقة الساحل وشمال إفريقيا بكل ما تحمله هذا الفضاء الجيوستراتيجي من فرص يمكن أن تقدم بدائل وخيارات للأمن والإستقرار أو تحديات ورهانات يمكن أن تقدم عوامل هشاشة وإنهيار.

1- إكرام. س، "برقوق: "الرهانات الأمنية في دول الجوار تفرض تحديات جديدة على الجزائر"، موقع يومية الرائد الإخبارية، تاريخ النشر 2015/06/26، تاريخ الإطلاع 2017-07-26، الموقع الإلكتروني:

المبحث الثالث: إعادة تحليل من خلال الموازنة بين المقومات

الجيوستراتيجية والدور الجزائري

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى إعادة تحليل المقومات الجيوستراتيجية ودورها في السياسة الإفريقية للجزائر من منطلق كيفية تفعيل هذه المقومات وتوظيفها لخدمة الأمن الوطني وتطوير القدرات الدفاعية والردعية، فالجزائر تمتلك مقومات جيوستراتيجية متميزة وتحتاج إلى رؤية استراتيجية في ظل التغيرات الراهنة الإقليمية والدولية وخاصة مع تنامي التهديدات الأمنية على الجوار الإقليمي.

المطلب الأول: الوزن الجيوستراتيجي والنجاعة الدبلوماسية الجزائرية

من منطلق ما تملكه الجزائر من مقومات جيوستراتيجية ودورها في نجاعة الدبلوماسية الجزائرية يظهر الوزن الجيوستراتيجي للدولة، ومحاولة إيجاد سياسة إقليمية جديدة تعتمد على سياسة إفريقية متعددة الأبعاد والمستويات من جهة، ومن جهة أخرى الحفاظ على الأمن الوطني والإستعداد الكامل للدفاع عن الدولة.

الفرع 01: إعادة قراءة واقع الأمن الوطني بشكل إستراتيجي

إن الدول القوية هي الأمم التي تدرك ما يحيط بها من تغيرات وتعي التناقضات، وهذه الأمم تسعى لصنع مستقبلها، أما الأمم الضعيفة فهي التي لا تستطيع إدراك التغيرات المحيطة بها، والتي تبقى رهينة للمصادفات أو للتدخلات الخارجية، ذلك لأنها لا تمتلك إستراتيجية، وينبغي إدراك أمرين أساسيين فيما يتعلق بأهمية الدراسات المستقبلية: الأول أن الدراسات المستقبلية باتت من الحتميات وضرورة لفهم التغيرات السريعة وأهميتها لترشيد عملية صناعة القرارات¹.

¹ - محمد أحمد الصغير علي عيد، "إستشراف المستقبل العربي"، موقع الأوان من أجل الثقافة، تاريخ النشر 2016/08/31، تاريخ الإطلاع 2016/12/18، الموقع الإلكتروني:

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

والأمر الثاني الذي يتعين إدراكه هو أن هذه الدراسات تقوم على مناهج بحث وأدوات فحص مقننة أو شبه مقننة، وتحظى بالإهتمام في الأوساط العلمية ومعاهد ومراكز بحثية وجمعيات علمية راقية، ويجب الإشارة إلى أنه ليس الهدف المباشر للدراسات المستقبلية هو التخطيط أو وضع إستراتيجيات فقط، بل وتوفير لهيئات التخطيط والاستراتيجيات قاعدة معرفية ضرورية لصياغة الاستراتيجيات ورسم الخطط. فهو عمل قائم بذاته، يأخذ وقته اللازم ويستعمل المنهجيات المتعارف عليها ويحتاج لمقومات لتحقيق الأهداف، كما أن واقع الدراسات المستقبلية في العالم العربي يؤكد الضعف والمحدودية وغياب التشجيع للدراسات في الوقت الذي تتعدد فيه المتغيرات الداخلية والخارجية وتتضارب إستراتيجيات القوى العظمى لمزيد من مناطق النفوذ¹.

من ركائز أي سياسة خارجية في وقتنا الراهن الاستشراف، وهو علم في الدراسات السياسية يجنب صانع القرار الأخطاء عن طريق استراتيجية قائمة على التخطيط والتنفيذ، وتقديم بدائل وتشخيص السيناريوهات، فانتهاج أي سياسة أو سلوك قائم على العلم، فقد عرفت الجزائر تراجع كبير في سياستها الخارجية على عكس نشاطها في فترة السبعين و الثمانين، وكل هذا راجع إلى محدودية دور المشاركة في صنع القرارات للنخب العلمية سواء كانت رسمية في البرلمان بغرفتيه أو غير رسمية داخل الأوساط الشعبية، ولهذا يجب فتح الباب أمام هذه النخب للمشاركة في صنع سياسة البلاد، من أساتذة جامعيين وباحثين ومفكرين و مثقفين يساهمون في تقديم الاستشارات لمسئولي السياسة، بحيث نلاحظ في الجزائر ضعف البرلمان وعدم قدرته على مناقشة السياسة الخارجية والنخب الغير الرسمية بما فيها الجامعة ومراكز البحث، فهناك سوء في إدارة السياسة الخارجية كقوة إقليمي².

1- امحمد أحمد الصغير علي عيد، مرجع سبق ذكره.

2- المحرر، "السياسة الخارجية الجزائرية وغياب الإستشراف"، موقع السياق العربي، تاريخ النشر غير موجود، تاريخ الإطلاع 2016/12/17، الموقع الإلكتروني:

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيواستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

فالجزائر يصعب عليها النجاح إذا لم تكن لها نظرة مستقبلية، والدليل على ذلك بعد مرور أكثر من 14 سنة من حكم نفس الإدارة لم نرى الجزائر قوية بالرغم من البحبوحة المالية التي وفرها ارتفاع أسعار النفط إلى معدلات قياسية كذلك إن التغيرات الإقليمية والدولية وخاصة الحراك العربي كان بمثابة مجال لإختبار السياسة الخارجية الجزائرية، إضافة إلى الإفتقار لاستراتيجية التكيف مع الظروف المحيطة بالبلاد، فمن الصعوبة إدارة سياسة خارجية لدولة مثل الجزائر بمبادئ ثابتة لا تتغير إضافة إلى غياب الاستشراف، فيجب على الجزائر إشراك أهل الاختصاص لصنع سياسة خارجية متكاملة ووضع نظرة استراتيجية استشرافية شاملة تمكنها من لعب دور محوري في العلاقات الدولية¹.

فالجزائر تعتمد على مقارنة أمنية بالأساس في سلوكها تجاه إفريقيا وهو ما يظهر في تعاملها مع أزمات المنطقة وذلك من منظور دفاعي ردعي ونشاط دبلوماسي كما لا زالت تعاني الجزائر من هشاشة أمنية مرتبطة بجوارها الإقليمي وخاصة ظاهرة الدولة الفاشلة، رغم الإصلاحات ومشاريع التنمية التي تتبناها الدولة لضمان الأمن الداخلي والسلم الإجتماعي.

كما أن للركود السياسي الذي تشهده الحياة السياسية في الجزائر دور في تهديد الأمن الوطني، يضاف إليها إنهار أسعار النفط كمصدر وحيد للثروة، لأنه من الملاحظ أن معظم الإضطرابات الإجتماعية والسياسية التي شهدتها كل من تونس وليبيا ومصر واليمن وسورية سببها سوء توزيع الثروة وعلاقة السلطة بالمجتمع إضافة إلى دور القوى الإقليمية والدولية في هذه الإضطرابات، وخاصة أن السلطة السياسية في الجزائر تعتمد على عائدات الربيع لكسب نوع من الرضا الشعبي للحفاظ على الإستقرار الداخلي خارج ما يسمى تداعيات الربيع العربي².

1- المحرر «السياسة الخارجية الجزائرية وغياب الاستشراف»، مرجع سبق ذكره

2- محمد سنوسي، البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية باتجاه دول الربيع العربي منذ 2011"، موقع الوطن الجزائري، تاريخ النشر 01-12-2015، تاريخ الإطلاع 19-09-2017، الموقع الإلكتروني:

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

وفي مستوى السياسة الخارجية فإن المقاربة الأمنية ببعدها الدفاعي غير قادرة على مواجهة التحديات على المدى الطويل التي مصدرها دول الجوار، بحيث لا تظهر أي بوادر لتغيير أو إعادة مراجعة المقاربة الجزائرية، وهو ما يجعل مخرجات السياسة الخارجية عبارة عن سلوك وتصرفات صامتة تتميز بالضبابية وعدم الوضوح ويجعل من الدور في المنطقة لا يتماشى ومقوماتها الجيوستراتيجية¹.

إن الوضع الجيوسياسي الذي تعيشه الجزائر على حدودها يمثل تهديدا لأمنها وبالتالي إلزامية التعاون الأمني الإقليمي والدولي لمحاربة الإرهاب كتهديد رئيسي من الناحية الداخلية تشهد الحياة السياسية نوع من الركود السياسي مما يصعب وجود أي حوار أو نقاش بناء لوضع مشروع إقتصادي وسياسي بالرغم من أن الجزائر تمتلك مقومات جيواستراتيجية تجعل منها شريك تسعى إليه القوى الدولية في حل قضايا منطقة المتوسط وشمال إفريقيا، بشرط تفعيل المقومات ووجود إرادة للنخب السياسية للعب دور قيادي².

فالساسة الإقليمية التي تحتاجها الجزائر يجب أن تكون متعددة الأبعاد من خلال العمل على كافة المستويات العسكري والإجتماعي والإقتصادي والدبلوماسي والتخطيط ووضع رؤية إستراتيجية قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى من منطلق ما تملكه من مقومات جيواستراتيجية وإرثها الدبلوماسية وخبرتها في مجال مكافحة التطرف والإرهاب، كما يجب عليها أن تعمل ، فالجزائر في حاجة إلى إعادة النظر في سياستها إتجاه إفريقيا ولا يمكنها تبني مقاربة لا تتماشى مع وزنها الجيوستراتيجي.

ومن ناحية الواقع الإقتصادي الذي يهدد الأمن الإقتصادي للجزائر فإن تبعية الإقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات أصبح يمثل أكبر نقطة ضعف هشاشة للأمن الوطني بإعتبار أن الإقتصاد هو العمود الفقري للدولة، والجزائر تعاني من تداعيات سوق أسعار النفط الذي بدورها لا تتحكم فيه لتواضع مستويات إنتاجها مقارنة بدول أخرى كالسعودية أو روسيا، ليبقى مستقبل الأمن الوطني مرهون بالإقتصاد.

1- محمد سنوسي، مرجع سبق ذكره.

2 - Mehdi LAZAR, Sidi-Mohamed NEHAD, "Vers une nouvelle Algérie ?", Centre géopolitique auquel est adossé le Diploweb, le 8 décembre 2013, Date d'entrée 18/09/2017, Site Web :

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيواستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

وحتى أبعد من ذلك فمن ناحية التداعيات الجيوسياسية لانهباء أسعار النفط نلاحظ أن كثير من الدول إستخدمة مقوماتها الإقتصادية لضرب والضغط على كثير من الدول لتعديل مواقفها السياسية، فأسباب إنهباء الأسعار كانت سياسية وليست إقتصادية محضة، وهو ما دفع إلى تقارب جزائري مع المحور الروسي السوري الإيراني، إلا أن الجزائر لا تظهر بأنها تعمل ضد المحور السعودي بالمنطقة بفعل الخلاف السعودي-الإيراني داخل منظمة الأوبك حول مسألة الحصص وتخفيض الإنتاج وهو ما انعكس سلبا وبطريقة مباشرة على اقتصاديات الدول النفطية منها الجزائر وهو ما تجسد مبدئيا في الاجتماع غير الرسمي لدول منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC في 28 سبتمبر 2016¹.

وقد توصلت دراسات لباحثين في مكتب الدراسات الاستراتيجية لطائغ الجزائريين حول الوضع الاقتصادي في الجزائر الذي يمر بمرحلة صعبة مع إنخفاض أسعار النفط وإمكانية إنهباء الاقتصاد الجزائري في منتصف سنة 2017.

ومن جهة أخرى يجب على الجزائر سلطة ومجتمع أن يدرك أن جهات خارجية كثيرة تفتنم هذه الفرصة لضرب أمن وإستقرار الجزائر، ولهذا يجب أن تكون هناك إرادة للسلطة وإرادة شعبية بحيث نقتنع أن زمن الإعتماد على النفط قد ولى، ولهذا يجب علينا أن:

– إعادة النظر في مجال القطاع الصناعي الوطني عن طريق مشروع حقيقي للنهوض بهذا القطاع من منطلق علمي قائم على رؤية إستراتيجية.

– إنعاش القطاع الفلاحي عن طريق التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة ومن منطلق ما تملكه الجزائر من مقومات جيواستراتيجية يؤهلها للنهوض وتحقيق الأمن الغدائي كأولوية في وضع الإستراتيجية.

– إنعاش القطاع السياحي كقطاع خلاق للثروة ووضع إستراتيجية عبر مراحل زمنية للإعتماد على هذا القطاع الحساس².

1- صادق حجال، هشام الغنجة، "السياسة الخارجية الجزائرية في سياق التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية: بين الثبات على المبادئ وضرورات التكيف"، المركز العربي الديمقراطي، العدد الثالث لسنة 2017 مجلة العلوم السياسية والقانون، تاريخ الإطلاع 2017/09/18، الموقع الإلكتروني: <http://democraticac.de>

2- بدون مؤلف، "خطر اقتصادي يهدد الأمن القومي الجزائري في 2017"، المركز الجزائري، 02/03/2017، تاريخ الإطلاع 19-09-2017، الموقع الإلكتروني: <http://marsadz.com>

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

فإعادة تحليل واقع الأمن الجزائري بشكل إستراتيجي يركز على مدى إدراك القيادات الوطنية لأهمية المقومات الجيوستراتيجية التي تمتلكها سواء وطنيا أو المقومات التي يمتلكها الفضاء الجيوستراتيجي الذي يحدد سلوكها ومجالها الحيوي فالمواقف الدفاعية التي تظهر من خلال تعاملها مع أزمات المنطقة يجعلها ظرفية وغير قادرة على وضع رؤية إستشرافية في ظل تغير وتعدد مفاهيم القوة والصراعات والتهديدات.

الفرع 02: الدبلوماسية الجزائرية من منطلق وزن المقومات الجيوستراتيجية

تحتاج الدبلوماسية الأمنية الجزائرية إلى إعادة قراءة من منطلق وزن مقوماتها الجيوستراتيجية. وهذا المنطلق يحتاج إلى إدراك من القيادات الوطنية لنقاط القوة التي تملكها الجزائر ونقاط الهشاشة التي تعاني منها، فإذا تم تفعيل وتوظيف هذه المقومات سمح لها بلعب دور مستقل ومركزي في الفضاء الإفريقي بإعتباره مجال حيوي تقليدي للجزائر كقوة إقليمية.

أما على المستوى الدولي فالجزائر تعتمد في تكيفها مع القوى الكبرى على توجه استراتيجي يعتمد على مستويين: الأول الدفاع عن ريادةها المغاربية والإقليمية خصوصا في مجال مكافحة الإرهاب، والثاني: هو رفض التدخل الأجنبي مع إبقاء الباب مفتوح أمام التعاون مع القوى كخيار إستراتيجي ضروري وخاصة مع أن القارة الإفريقية تشهد تنافس بين قوى إقليمية ودولية من أجل السيطرة والإستفادة من مقوماتها وثرواتها بحجج مختلفة كحماية حقوق الإنسان والأقليات ومكافحة الإرهاب.

ومنه يجب أن تكون للجزائر دبلوماسية متناغمة ومنسجمة وفقا لوزنها الجيوستراتيجي، ويجب على القيادات الوطنية أن تدرك أن الدبلوماسية الجزائرية هي مصدر للقوة ومقوم جيوستراتيجي مهم على المستوى الإقليمي والدولي من خلال إستخدامها في علاقاتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وضمن جزء من أمن إمدادات الطاقة ودعم في مجال مكافحة الإرهاب مع إظهار هوية الدبلوماسية ومبدأ السيادة الوطنية¹.

1 - Abdelaziz Rahabi, "L'Algérie a-t-elle une diplomatie ?", Le matin d'Algérie, 16 Avr 2009, Date d'entrée 18/09/2017, Site Web : <http://www.lematindz.net/>

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيواستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

ومن جهة نقاط الهشاشة التي تمثل تهديد للأمن الوطني ولدبلوماسيتها فهناك مجموعة من العوامل كالحالة الاقتصادية التي تتسم بالاعتماد على عائدات النفط، وعدم القدرة على تطوير موارد بديلة كالصناعة والزراعة والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالتالي وضع مالي غير مستقر يؤدي إلى عدم الرضا وإلى اضطرابات اجتماعية وتهديد للوحدة الترابية نتيجة لانتشار الحركات الانفصالية وسوء التوزيع الإقليمي للتنمية وتدخل جهات أجنبية تغذي الصراع يضاف إلى كل هذا التهديدات الإرهابية العابرة للحدود، مما يقيد ويعرقل النشاط الدبلوماسي للدولة.

فالمشكلة بالنسبة للجزائر تتمثل في ضعف بناء تصور شامل لوضع إستراتيجية لتفعيل المقومات الجيواستراتيجية في النشاط الدبلوماسي، وقاعدة بناء هذا التصور منطلقها يكون من إدراك الوزن الجيواستراتيجي للجزائر ودورها في مجال الأمن وخبرتها في مجال مكافحة الإرهاب وقدرتها على المشاركة وضمان أمن الطاقة في أوروبا بتعزيز شراكة إستراتيجية وإعادة النظر في الأمن الإقتصادي، ومن هذا المنظور ينبغي أن نبرم اتفاقيات استراتيجية خاصة في مجال الاستثمارات ونقل التكنولوجيا بالشراكة مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا، فالرؤية الإستراتيجية للإقتصاد الجزائري تدفع إلى التفكير بشكل شامل لضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني، وأن ندرك أننا نفتقد إلى القدرة على تفعيل مقوماتها الجيواستراتيجية بمنظور واقعي تحدد المصلحة العليا للدولة¹.

فالدبلوماسية الجزائرية تعتمد على رؤية تنطلق من مبادئ حركتها الوطنية والداعية إلى ضمان الأمن الوطني، والمساهمة في لعب دور محوري في عمقها العربي الإفريقي وفي العالم الثالث بشكل عام، ولكنها في غالب الأحيان تختزل في مواقف مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وفي إعادة إنتاج ميراث عدم الانحياز بشكل يتناقض مع التحولات الإقليمية الإستراتيجية².

1- Abdenour KASHI, "L'Algérie et la situation géopolitique internationale", **Algérie -Eco**, 04 avril 2017, Date d'entrée 18/09/2017, Site Web : <http://www.algerie-eco.com/2017/04/04/lalgerie-situation>

²- أزراج عمر، إخفاقات السياسة الخارجية الجزائرية، **صحيفة العرب المؤسسة في لندن**، تاريخ النشر 2016/06/02، العدد 10294، تاريخ الإطلاع 2016/12/17، الموقع الإلكتروني:

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

وبهذا تدخل الدبلوماسية بحكم تعقيدات التحولات وتشابكها في مرحلة من الإفتقاد إلى التصور الاستراتيجي الشامل للسياسة الخارجية من خلال إقصاء مقومات جيوستراتيجية مهمة، كما لا تمتلك فاعلية في إستخدام ما يسميه المفكر الأميركي "جوزيف ناي" بالقوة الناعمة وجراء ذلك لا يوظف الأبعاد الثقافية والحضارية والقيم العليا والسياسات الرشيدة ونتيجة لذلك بقيت الجزائر معزولة نوعا ما ثقافيا عن عمقها المغربي، وعمقها العربي الأفريقي، وغائبة تماما عن المسرح الثقافي العالمي، كما أن تهميش هذا البعد المركب والتأثيرات الحضارية الإيجابية الأخرى التي عرفتها الجزائر عبر التاريخ قد حرمتها من أن تكون أحد مراكز الإشعاع والحوار على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.¹

فالجزائر إذا أرادت أن تلعب دور جيوستراتيجي في المنطقة يجب عليها العمل الدبلوماسي على اتجاه العمق الاستراتيجي والحيوي الذي تمثله دول الساحل بالنسبة لأمن واستقرار الجزائر ودورها الريادي كقوة إقليمية تسعى إليها.

المطلب 02: إعادة النظر في المنظومة الأمنية والدفاعية الجزائرية

من منطلق أن أساس الأمن الوطني هو الدفاع الوطني وأساس الدفاع الوطني القوة والقدرات العسكرية، فيجب على الجزائر تطوير المنظومة الدفاعية وتعزيز قدراتها الردعية من خلال تعزيز وتفعيل مقوماتها العسكرية وخاصة المقومات والقوة الاقتصادية كمحرك ومركز المقومات الجيوستراتيجية.

الفرع 01: تقوية الجيش الجزائري وضمان الإحترافية

مستقبل القدرات الدفاعية والردعية للجزائر مرتبط ببناء مخططات أمنية دفاعية تقوم على تعزيز القوة العسكرية والقوة الاقتصادية، لأنهما ركيزتين في الأمن الوطني، فلا يمكن حماية المقومات والقدرات الاقتصادية بدون قوة عسكرية ولا يمكن بناء قدرات عسكرية بدون وجود مصدر للثروة، فالمستوى الأول في بناء منظومة أمن ودفاع وطني يركز على المقومات الاقتصادية ومقومات عسكرية كضامن.

1- أزراج عمر، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

ومن منطلق أن الأمن الوطني هو تحقيق أمن الدولة يجب على الدولة الجزائرية بناء مخططات أمنية دفاعية تقوم على تفعيل وتعزيز المقومات العسكرية لتأمين الحدود ومنع أي إعتداء خارجي، غير أن هذا المنطلق يحتاج إلى إعادة النظر لتغير البيئة الإستراتيجية وظهور تهديدات أمنية جديدة مما وضع الجزائر أمام إشكالية أولويات أمنية، غير أن الأمن الإنساني كمقاربة نقدية له مكانة خاصة في الدراسات الأمنية ليس كبديل لأمن الدولة ولكن كمقاربة جديدة كل منهما يعتمد على الآخر، وعليه فالجزائر مطالبة بتوفير كل أنواع الحماية والإستقرار الإجتماعي والسياسي والإقتصادي للمجتمع والفرد الجزائري، لأن الأمن الإنساني لا يتوقف عند حدود القوة العسكرية وتأمين الحدود بل يتجاوزها إلى إستخدام القوة الناعمة أو اللينة وتفعيل دبلوماسية وخبرة الجزائر لضمان التنمية الشاملة والحفاظ على القيم وكرامة الإنسان كأساس للمقاربة الإجتماعية النقدية¹.

ويجب الإشارة إلى أن إشكالية العلاقة بين أمن الدولة والأمن الإنساني والمفاهيم المرتبطة به كالتنمية الإنسانية وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فهي رهينة تصور الدولة ورؤيتها لوضعها، وأن في الأخير للحفاظ على أمننا أن ننطلق من تحليل أن الدولة هي المسؤولة عن توفير الأمن للمواطنين خاصة في ظل تعقد مصادر التهديد وتأثير العولمة، وأن الأمن الإنساني مكمل لأمن الدولة².

ومن جهة أخرى تحتاج الجزائر وفق رهانات الدفاع الوطني التي فرضتها المتغيرات الإقليمية الحاجة إلى إعادة بناء عقيدة أمنية وعسكرية، وأن الجيش في حاجة إلى وحدة الحركة في عملياته وخاصة أن له خبرة كبيرة في مجال مكافحة الإرهاب، كما تعقيد البيئة الأمنية وما تحمله من تهديدات وفرص يفرض على الجزائر إعادة تقييم مهام الجيش الوطني وكيفية تفعيل المقومات العسكرية والقدرة على التخطيط الإستراتيجي لكل الاحتمالات، وحتى تداعيات إنتشار تكنولوجيات العولمة يفرض على المنظومة الدفاعية التفكير في تطوير الأساليب الدفاعية للتكيف والتحصين للحروب الإلكترونية وبناء القوة الإلكترونية فبالبيئة الأمنية والإستراتيجية الراهنة والمستقبلية تتسم بالتعقيد وصعوبة التوقع والغموض.

1- بن صغير عبد العظيم، "جدلية العلاقة بين الأمن بالمنظور الواقعي والأمن الإنساني"، يومية الشعب، تاريخ النشر 2017/06/17، تاريخ الإطلاع 2017/09/19، الموقع الإلكتروني: <http://www.ech-chaab.com/ar>

2- المرجع نفسه

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

ويحتم الواقع الجيوسياسي الإفريقي تصميم رؤية إستراتيجية أمنية وطنية استباقية تراعي المتغيرات الجديدة. وتعطي أدوار أخرى للجيش الوطني الشعبي وضمان إحترافيته، فالجيش أساس ضمان الأمن الوطني وصمام أمام لكل المقومات الجيوستراتيجية، وإدراك الجيش للأبعاد الجغرافية للإقليم يعطيه فرصة لتفعيل مميزات الجغرافية التي تخدم تحركاته وفعاليتها في مجال العمليات على المسارح الجغرافية.

الفرع 02: المنظومة الدفاعية الوطنية بين التهديدات الصلبة والناعمة

يعتبر مفهوم القوة من أهم ركائز السياسة الخارجية، وتعتبر هدف أسى تسعى الدول إلى تحقيقه لضمان مصالحها الوطنية ومكانتها في النظام الاقليمي والدولي، بالتالي هناك علاقة وثيقة بين القوة والمصلحة باعتبارها العامل الحاسم في مكانة ودور الدولة، والقوة تشمل عناصر مادية ومعنوية فالمادية تتمثل في القدرة الاقتصادية، الحيوية، العسكرية والسياسية التي تشمل العناصر المعنوية كالإرادة الوطنية والأهداف الإستراتيجية والقدرة الدبلوماسية¹.

ويمكن إعتبار القوة قيمة نسبية، وتمثل الكيف وليس الكم فحسب ومعرفة حقيقة قوة دولة يكون عن طريق مقارنتها بدول أخرى، فقوة أو ضعف أي لاعب دولي مرتبط بقوة أو ضعف لاعب دولي آخر وبهذا يجب على الدول أن تمتلك إستراتيجية لسياستها الخارجية تماشى مع قدراتها ووزنها الحقيقي وما تمتلك من موارد، وإلا أصبح سلوكها الخارجي من الفاعلية أو أن تكون غير قادرة على توظيف تصوراتها².

في الإستراتيجية الوطنية والمنظومة الدفاعية من الناحية الجيوستراتيجية تحظى القدرات العسكرية بأهمية رئيسية في العلاقات الدولية، ويمكن إستعمال المقومات العسكرية لتحقيق الأهداف كالدفاع عن الدولة والشعب والمؤسسات ضد الإعتداءات أو تعديل سياسات حكومة غير صديقة، أو دعم حكومات صديقة، أو السيطرة على الفوضى وغياب القانون، أو أعمال مدنية وإنسانية، كما يمكن إستخدامها في مجال السعي لتحقيق مصالح وطنية غير قادرة على بلوغها بوسائل أخرى، ويمكن للخداع وإظهار القوة خلال العمليات العسكرية والإنتشار وتمركز القوى والتحالفات ودعمها ومساندتها³.

¹ - عياد أحمد البطني، "قراءة في السياسة الخارجية الإيرانية: محدد القوة"، موقع منبر الحرية، تاريخ النشر 2011/02/11، تاريخ الإطلاع 2016/12/20، الموقع الإلكتروني: <http://minbaralhurriyya.or>

² - المرجع نفسه

³ - نادين البلعة، "المفاهيم الأساسية في إستراتيجية الأمن الوطني"، مجلة الجيش لوزارة الدفاع اللبنانية، العدد 285 - آذار 2009، للإطلاع يرجى الرجوع للموقع الإلكتروني: www.lebarmy.gov.lb/ar/content/

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

الدولة الجزائرية قد قامت بتعبئة قوى ووسائل معتبرة من خلال مقوماتها الجيوستراتيجية لضمان مراقبة الحدود والدفاع عنها وحمايتها ضد أي احتمال لتوسيع دائرة التهديد، وهو ما أدى إلى منع عدة محاولات لتسليح الإرهابيين ونقل الأسلحة والذخائر تجاه بلدان المنطقة، ضامنتا بذلك في تأمين حدودها¹. إلا أن مشاكل الأمن الوطني لا تنتهي وتتغير باستمرار، وما يمكن عمله هو القدرة والفاعلية في توظيف المقومات عن طريق التخطيط الإستراتيجي وإدراك لأهمية المقومات ومصادر التهديد وخاصة في هذا الإطار العالمي المتغير، ويتطلب ذلك القدرة العملية لتقدير الوضع، والتوصل الى قرار لما يجب عمله وكيف يجب تنفيذه، فالقدرة والتقدير تمنح القائد الجيوستراتيجي أسلوب لتخفيف المفاجآت والصدمات وتحويلها الى عوائق قابلة للمعالجة ويمكن إستخدامها على المستويات التكتيكية والعملياتية والإستراتيجية مع الأخذ بعين الإعتبار المتغيرات المستمرة².

ومع تغير مفهوم التهديدات وتجاوزها من المستوى العسكري في التحليل إلى المستوى السياسي والإقتصادي والمجتمعي والثقافي والبيئي، فالجزائر أمام تهديدات صلبة تتمثل أزمة الصحراء الغربية والأزمة الجزائرية المغربية المتعلقة بمطالب ترابية، ونزاع حكومة مالي والطوارق وتداعياتها على الحدود الجنوبية وإستخدام الأراضي الجزائرية لضرب حكومة مالي، كما تبقى الجزائر عدو إسرائيل في المنطقة وخاصة أن لا تعترف بها وترفض أي تعاون معها، يضاف إلى هذا التداعيات الأمنية لتطورات الوضع في تونس والأزمة الليبية.

فالجزائر تعاني من تهديدات سياسية متعلقة بأمن النظام وأمن المجتمع وتهديدات إجتماعية متمثلة في إشكالية الاندماج الإجتماعي وتحصين الأمن الهوياتي وغياب المشروع المجتمعي لضمان الأمن الإجتماعي والثقافي والدفاع عن الهوية الوطنية لغة ودين وإرث تاريخي، كما أن الجزائر تواجه تهديدات إقتصادية وتكنولوجية متمثلة في التبعية للمحروقات والإعتماد الخارجي لمصادر الغذاء والضعف المعرفي بالإضافة إلى التهديدات الإلكترونية المتعلقة بالحروب الإلكترونية كما توجد تهديدات بيئية كالتصحروندرة المياه وإشكالية التلوث.

1- حكيمة ذهبي، "الجزائر تدعو إلى توظيف القدرات الخاصة لدول الميدان لتأمين المنطقة"، صحيفة المحور اليومية، تاريخ النشر 16 سبتمبر 2015، تاريخ الإطلاع 2016/12/21، الموقع الإلكتروني: <http://elmiwar.com/ar>

2- المرجع نفسه.

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

كما يعتبر الإرهاب كتهديد يجمع ما بين الصلب واللين من منطلق أنه يمثل تهديد صلب من ناحية الهجمات الإرهابية وتحالفه مع الجريمة المنظمة وقدرته على تهديد الأمن الوطني الجزائري، ومن جهة يمثل تهديد لين من خلال إنتشار الأفكار المتطرفة ودور وسائل الإعلام والإتصال في إنتشارها وتوسعها، وخاصة أن الفكر المتطرف اليوم يعتبر من أهم التهديدات للأمن الوطني وخاصة عند الحديث عن تنظيمات وكيانات التي تحمل الفكر التكفيري المعاصر، إضافة إلى ذلك تسعى هذا التنظيمات ومن هم على شاكلتهم الى نشر هذه العقيدة المتطرفة، وتشكل هذه التنظيمات الإرهابية تحديا كبيرا لأمن الدولة، نظرا لتزايد أتباعها ولما تجنيه من أموال مقابل الفديات وغيرها ولخبرتها القتالية ولما تمارسه من عنف ولعل مستقبلها في المنطقة سيعرف تطورا وتمددا لغياب رؤية استراتيجية وطنية أو إقليمية¹.

ومن جهة أخرى تتأخر الجزائر في جانب قوتها الناعمة وخاصة في مجال الإعلام فهناك أهمية كبيرة عند الدول الكبرى لجانب الإعلام والقوة الناعمة، فالكثير من الإقتصاديون يرون أنه كان يجب على الجزائر أن تستثمر في سياسة إلغاء مديونية 14 دولة عضو في الإتحاد الإفريقي والتي تقدر بـ 902 مليون دولار ضمن التعاون الإفريقي بدون تحديد ما مصلحة الدولة وبدون جانب إعلامي دولي في هذا الإلغاء، مع العلم أن العلاقات الدولية لا تتعامل بالعفوية أو بالمواقف والقرارات الإرتجالية بل تتعامل بحسابات الربح والخسارة، فالجزائر تقوم بهذه الأشياء بدون مقابل وبدون بعد إعلامي تستفيد منه الدولة دبلوماسيا وإقتصاديا وخاصة أن الجزائر تحظى بإحترام دولة جنوب إفريقيا كقوة في المنطقة الجنوبية لإفريقيا التي لا تنسى التضامن النضالي للجزائر تجاه المؤتمر الوطني الإفريقي إبان نظام التمييز العنصري².

1- كمال الدين شيخ محمد عرب، "التنظيمات الجهادية وأثرها على الأمن القومي للقارة الإفريقية"، مركز الجزيرة للدراسات والبحوث، 2014، الموقع الإلكتروني:

<http://studies.aljazeera.net>

2- LAKHDAR BENCHIBA, "Algeria Is Losing Ground in Africa" **A LABORIOUS UPDATING, ORIENT XXI**, 6 MARCH 2017, Date of entry 18/09/2017, websit:

http://orientxxi.info/langue_ene

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيواستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

فمستقبل المنظومة الدفاعية الوطنية رهينة كيفية التعامل مع التهديدات الصلبة والليونة وخاصة أنه الجزائري يشهد لها في محاربة الإرهاب أو تمتك نجاحات في ضمان الأمن الوطني من التهديدات الصلبة ولكن تشهد تأخر وضعف في مجال التهديدات الناعمة وذلك راجع إلى التخلف وعدم القدرة على تطبيق كثير من المقومات كدور وسائل الإعلام والاتصال والتخلف التكنولوجي وعدم وجود رؤية واضحة للأمن المجتمعي وخاصة الأمن الفكري، فالجزائر اليوم مجبرة على إعادة النظر والتفكير في كيفية التعامل مع التهديدات الناعمة ومصادر قوتها الناعمة وكيفية توظيفها.

المطلب الثالث: تفعيل المقومات الجيواستراتيجية من أجل دور مركزي

تحتاج عملية تفعيل المقومات الجيواستراتيجية من أجل دور جزائري في القارة الإفريقية إلى إعادة ترتيب الأولويات الإستراتيجية، وقدرة الدولة على توظيف مقوماتها بما يضمن أمنها الوطني وتعزيز قدراتها الدفاعية وتحقيق مصالحها الإستراتيجية، وهذا كله يمنحها دور مركزي في بناء الأمن والسلم في إفريقيا.

الفرع 01: إعادة ترتيب الأولويات والقدرة على توظيف المقومات الجيواستراتيجية

يقوم التصور الحالي للسياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ التي تمثل أساس للمصالح، ويمكن حصر هذه المبادئ في: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم استخدام القوة العسكرية إلا في الدفاع، وإذا كانت السياسة الخارجية على مستوى عالي من الاستقرار استنادا إلى مقاربتها فان التحولات الإقليمية والدولية الراهنة ستفرض على الجزائر الكثير من التحديات المستقبلية ومن أهمها التدخلات العسكرية في ليبيا وتدابير هشاشة الدولة في المنطقة ورغبة قوى إقليمية ودولية في تعزيز النفوذ في النظام الإقليمي لشمال إفريقيا بعد تراجع السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، مما يفرض وجود تكيف استراتيجي للقوى الكبرى الأخرى وخاصة روسيا وبالتالي ستكون منطقة شمال إفريقيا ساحة جديدة للتنافس الاستراتيجي الأمريكي- الروسي، وهذا التنافس سيمثل تهديد للأمن الوطني الجزائري ويفرض مقاربات أخرى للتعامل مع الأوضاع الجديدة¹.

¹ بلخيرات حسين، التحديات المستقبلية للسياسة الخارجية الجزائرية، مقالات نون بوست، تاريخ النشر غير موجود، تاريخ

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيواستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

وقد إغتنتم الجزائر الفرصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 لإعادة مركزها كحليف للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في الحرب على الإرهاب، ما بدل على قدرة الجزائر على الابتعاد نوعا ما عن الهيمنة الفرنسية، ليشارك الجيش الجزائري في عدد من المناورات العسكرية التي نظمها الجيش الأمريكي وحلف شمال الأطلسي، ومشاركتها في مبادرة الساحل الإفريقي لمحاربة الإرهاب التي تطورت لتصبح المبادرة العابرة للصحراء لمواجهة الإرهاب (TSCTI) وذلك راجع للمقومات الجيواستراتيجية التي تملكها الجزائر وخاصة العسكرية والإقتصادية¹.

ويجب الإشارة إلى أن السياسة الخارجية الجزائرية تستند بشكل كبير على نشاطها الدبلوماسي داخل المنظمات الإقليمية وخاصة جامعة الدول العربية ومنظمة الاتحاد الإفريقي، وهذه الدبلوماسية في حد ذاتها تواجه صعوبات مثل إمكانية تراجع دور الجزائر أمام القيادة الثنائية السعودية - المصرية مع العلم أن الدولتين غير راضيتين عن مواقف الجزائر كالموقف الجزائري من النظام السوري والعلاقات الجزائرية الإيرانية بالنسبة للسعودية، والموقف الجزائري تجاه حركة الإخوان المسلمين بالنسبة لمصر، والموقف الجزائري تجاه الأزمة الليبية، فالجزائر التي عانت في مرحلة الأزمة الأمنية من تحدي العزلة والذي وفقت إلى حد ما في تجاوزه منذ وصول الرئيس "بوتفليقة" إلى السلطة فإن المرحلة الجديدة والتغيرات لن ترتبط بالعزلة فقط وإنما ترتبط بكثافة التفاعلات والتغيرات التي تفرض على الجزائر التكيف وإيجاد مقاربات شاملة عن طريق إعادة ترتيب الأولويات والقدرة على توظيف المقومات الجيواستراتيجية².

فعلى سبيل المثال لا الحصر أكد الخبير الإقتصادي "فارس مسدور" أن توجه الجزائر إلى الصناديق الإفريقية لتمويل المشاريع الإقتصادية يؤكد أن الجزائر في وضعية أزمة إقتصادية، وذلك من جراء إنهيار أسعار النفط وعدم الإستثمار في مرحلة إرتفاع أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة مما يوفر ثروة ضخمة تؤهلها لتفعيل مقوماتها الجيواستراتيجية والدخول في مجال الدول المستثمرة وبالتالي تصبح إفريقيا سوقا كبيرة للمنتجات الجزائرية وخاصة الفلاحية، وخاصة أن الجزائر مسحت ديون كثير من الدول الإفريقية دون مقابل³.

1- بوحنية قوي، مرجع سبق ذكره، ص 10

2- المرجع نفسه

3- ليلى عمران ومحمد دخوش، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

كما يجب على الجزائر من باب إعادة ترتيب الأولويات الإستراتيجية وتفعيل مقوماتها الجيوستراتيجية إبراز القيمة والأهمية العسكرية الفعلية للموقع الجغرافي وذلك من خلال وزن المقومات العسكرية في مسرح العمليات العسكرية لحماية الحدود الوطنية والأمن الداخلي، وهذه القيمة تعطي للدولة شخصية خاصة ويوجه سياستها وإستراتيجياتها بإتجاهات معينة تخدم قوتها ونوع مصالحتها الحيوية والدور التي تسعى إليه في دوائرها الجيوستراتيجية كما يجب على القيادات الوطنية أن تدرك الوزن الجيوستراتيجي للجزائر من باب أن حقل الدراسات الجيوستراتيجية نتاج لعلمي الجغرافيا والإستراتيجية لتصبح في مصاف العلوم الرفيعة، وذلك لأنها ترسم الطريق لتحقيق المصالح الوطنية للدولة بطريقة ذاتية تعتمد على المقومات الوطنية، وتساعد رجال السياسة والجيش في إتخاذ القرارات الإستراتيجية.

كما يجب على الجزائر إعادة النظر في مقومات الأمن الوطني من منطلق أن الإنسان هو محور وركيزة أساسية في الأمن الوطني، ويكون ذلك من خلال توفير متطلبات الأمن الإنساني من عدل ومشاركة سياسية والإعتزاز بالهوية وحمايته من الإهانة والفقر والجوع والأمراض وتوفير التعليم والصحة والبيئة النظيفة، وبهذا فإن أمن الفرد من أمن المجتمع، وهذا يتحقق بالتنمية الشاملة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية وتفعيل المقومات الجيوستراتيجية لبناء إستراتيجية شاملة تضمن التنمية، وهذا يتحقق بالإرادة السياسية الحرة وإمتلاك القرار الوطني يعيدا عن الهيمنة والتبعية، كما لا ننسى أن الأمن الوطني يحتاج للعلم كمقوم رئيسي يصنع الفارق في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة وكرؤية في بناء الدول وتطور الأمم، فالجزائر في حاجة إلى رؤية للأمن الوطني شاملة وهذه الرؤية ضرورة ملحة لإستمرار الأمة الجزائرية. فيجب أن ندرك ونحدد هدفنا ومقوماتنا لأن في هذا مصالحننا الإستراتيجية وحضارتنا وتاريخنا وحاضرنا ومستقبلنا.

كما يجب على السلطة تجاوز الخطابات الديماغوجية والمتناقضة والتي توحى بالرضا عن الوضع وهو ما يتعارض مع الواقع الإقتصادي والإجتماعي لأن الخطاب الواقعي وإدراك نقاط الهشاشة وللمقومات أول خطوة في الرؤية الإستراتيجية القائمة على المعرفة والدراسات والبحوث الأكاديمية من أجل تفعيل المقومات الجيوستراتيجية ومواجهة التهديدات الأمنية التي تظهر في منطقتنا¹.

1 - Abderrahmane Mebtoul, "Quelles perspectives pour l'Algérie entre 2016 et 2020 ?", Le matin d'Algérie, 30 Dec 2015, Date d'entrée 18/09/2017, Site Web : <http://www.lematindz.net/>

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيوستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

ويعتبر تهديد السيادة الوطنية والسلامة الترابية والمصالح الحيوية للدول من أكبر التهديدات الأمنية التي تهدد وجود الدولة وإستمراريتها، ولهذا فإن الدول تسعة لتفعيل مقوماتها سية لبناء قوتها وقدراتها الإستراتيجية، وفي البيئة الأمنية الفوضوية التي تعيشها الجزائر تجد نفسها مجبرة على تفعيل مقوماتها لمواجهة تهديدات على درجة كبيرة من التعقيد والتداخل في حركياتها.

الفرع 02: الجزائر حجر إرتكاز لبناء الأمن والإستقرار في إفريقيا

يجب على الجزائر كحجر إرتكاز في بناء الأمن في إفريقيا الإعتماد على تطوير مقوماتها الجيوستراتيجية كأهم ركائز السياسة الخارجية، وتعتبر القوة هدف أتسعى إلى تحقيقه الجزائر لضمان مصالحها الوطنية ومكانتها في النظام الإقليمي والدولي، بالتالي هناك علاقة وثيقة بين المقومات الجيوستراتيجية والمصلحة ومعرفة قوة المقومات الجيوستراتيجية للدولة يكون عن طريق مقارنتها بدول أخرى، فقوة أو ضعف أي دولة مرتبط بقوة أو ضعف دول أخرى، وبهذا يجب على الدول أن تمتلك إستراتيجية لسياستها الخارجية تتماشى مع قدراتها ووزنها الجيوستراتيجي، وإلا كان سلوكها الخارجي غير فعال أو تكون غير قادرة على توظيف تصوراتها ومقوماتها الجيوستراتيجية.¹

وبالتالي فالسياسة الخارجية الجزائرية ستتأثر بتحولات طبيعة النظام الدولي وبطبيعة التوجهات البرغماتية للدول الكبرى والقوى الإقليمية، فعلى سبيل المثال فإن الدول الغربية غير راضية إلى حد ما عن الموقف الجزائري تجاه الأزمة السورية، ولكن ترى الدور الجزائري مهم في تسوية الأزمة الليبية وأزمات المنطقة الإفريقية بشكل عام، ومنه يجب على الجزائر تفعيل مقوماتها الجيوستراتيجية وخاصة قوتها العسكرية وقوتها الإقتصادية وخاصة الطاقوية لإيجاد بدائل جديدة للقوة لأكثر قدرة على لعب دور فعال، وهذا المدخل يشكل تحولاً جوهرياً في علاقة الجزائر بالدول الغربية، وسيكون له تداعيات على دور الجزائر في المنطقة وحتى على أمنها الوطني، فالتحدي اليوم الذي يواجه الجزائر كيف تجد علاقة متوازنة بين مساحة الاستقلالية ومساحة الانحياز في سياستها الخارجية كل هذا يهدف الحفاظ على أمنها الوطني والحفاظ على دور محوري في المنطقة.²

1- عياد أحمد البطني، مرجع سبق ذكره.

2- بلخيرات حوسين، "السياسة الخارجية الجزائرية وتحولات النظام الدولي"، موقع نون بوست، تاريخ النشر 03 جانفي 2017،

تاريخ الإطلاع 2017-07-24، الموقع الإلكتروني: <http://www.noonpost.org>

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيواستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

وتعد إفريقيا مفتاح السياسة الخارجية الجزائرية في عدة مستويات وخاصة الأمنية العسكرية والإقتصادية. وتشهد الجزائر في هذا المجال تأخرا كبيرا في الإستثمار في إفريقيا على غرار كثير من دول الخليج التي فرضت وجودها الإقتصادي في القارة الإفريقية، ونجاح أي مشروع جزائري للدخول للأسواق الإفريقية يعتمد على وجود إستثمارات ومشاريع حقيقية وليس مجرد تبادل للسلع. وهذه المشاريع والإستثمارات تحتاج لأموال ضخمة يصعب توفيرها مع إنخفاض أسعار النفط، وتفقد الجزائر لبنوك ومؤسسات مالية قادرة على التعامل مع هذه المشاريع، وقد طرح وزير الخارجية "رمطان لعمامرة" حلا يتمثل في اللجوء إلى دول صديقة لتمويل المشاريع وفق شراكة ثلاثية أي صفقات بين الجزائر ودولة إفريقية ودولة ثالثة تدخل برأس المال بالإضافة إلى الإعتماد على مؤسسات وصناديق مالية إفريقية¹.

ويعتبر التركيز على السند المعرفي من أهم وسائل تعزيز القدرات لتحقيق المصالح الاستراتيجية للدول، ومنه تتضح خطورة اتخاذ القرارات الفردية التي تعتمد على الخبرة الشخصية المحدودة للقيادي وقرارات مزاجية لقادتها، ومنه أثبت التاريخ والعديد من الدراسات أثر القرارات الفردية في تهديد مستقبل دول عديدة في العقود الماضية، من هنا فإن تطوير مبدأ الشراكة بين السلطة العلمية والسلطة الشعبية والسياسية مع مبدأ العمل المؤسسي يجب أن يمتد ليشمل كل المستويات المدنية والعسكرية التي تشكل جهاز الخبراء الذي يتولى تنفيذ القرارات وفق العلم والقانون.

وعليه فحاجة الجزائر إلى سياسة إقليمية ينطلق من مجموعة من التصورات أهمها:

- إعادة النظر في طريقة تفعيل المقومات الجيواستراتيجية للجزائر.
- مدى التأثير الدبلوماسي من منطلق الوزن الجيواستراتيجي وتفعيل القوة الناعمة وفي مقدمتها الدفاع عن الشبكة الإتصالية والتغطية الإعلامية الوطنية والإقليمية والدولية لإيصال المقاربة الجزائرية.
- القدرة على بناء دروع إقليمية في إطار الأمن الإقليمي لضمان الأمن الوطني.

1- ليلي عمران ومحمد دخوش، "مستقبل الجزائر الاقتصادي في الانفتاح على إفريقيا"، موقع جريدة الحوار، تاريخ النشر 2016، تاريخ الإطلاع 2017/10/07، الموقع الإلكتروني:

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيواستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

- تطوير إمكانيات الدولة في جمع وتحليل المعطيات والمعلومات، والإعتماد وتطوير دور الجامعات ومراكز البحث في وضع الرؤية الإستراتيجية للدولة.
- إدراك أن تفعيل المقومات الإقتصادية لبناء القوة هو الضامن للأمن الوطني الجزائري.
- العمل على وضع مخططات أمنية على كافة المستويات بآليات استباقية ورؤية استشرافية.

الختامة

سعت هذه الدراسة إلى البحث في موضوع دور المقومات الجيواستراتيجية في توجيه السياسة الإفريقية للجزائر، وذلك بدراسة مدى قدرة الجزائر على توظيف وتفعيل المقومات التي تمتلكها الدولة من أجل لعب دور مركزي في الفضاء الإفريقي في ظل التحولات الإقليمية والدولية، وطبيعة الموضوع دفعت الباحث بتبني بناء منهجي يعتمد على ثلاثة فصول.

تناولت الفصول دراسة مفاهيمية نظرية لمفهوم المقومات الجيواستراتيجية ومقاربة الدور، وإطار يحلل المقومات الجيواستراتيجية التي تمتلكها الدولة (المقومات الجغرافية- العسكرية- الاقتصادية- المجتمعية- الدبلوماسية والخبرة الأمنية) بالإضافة إلى نظرية الأمن الوطني التي تتبناها الجزائر كإطار لبناء السلوك الخارجي للدولة، ليكون الفصل الثالث كإطار للتحليل والإسقاط بين دور هذه المقومات الجيواستراتيجية التي تمتلكها الجزائر في توجيه سياستها الخارجية اتجاه إفريقيا في إطار سياسة دفاعية تعتمد على حماية الحدود الوطنية والسلامة الترابية، 'لا أن نظرية الأمن الوطني المبنية على الدفاع تواجه الكثير من الرهانات والتحديات التي تفرض على القيادات الوطنية إعادة التفكير بطريقة إستراتيجية في ظل تعقد وتشابك التهديدات الصلبة والليننة العابرة للحدود والقارات وعلى رأسها الإرهاب العابر للحدود وظاهرة الدولة الفاشلة في المنطقة.

ومن كل ما سبق من التحليل والتفسير، نخلص إلى القول إن الجزائر أمام تحديات أمنية على درجة كبيرة من الخطورة، وأن الواقع الأمني الذي تعيشه الدولة سواء داخليا أو إقليميا بدرجة عالية من التعقيد وسرعة التفاعل والتغير وغدم القدرة على التنبؤ والإستشراف بإتجاهات الأحداث والأزمات:

على مستوى المقومات الجيواستراتيجية فإنه يصعب تحديد مفهوم للمقومات الجيواستراتيجية وذلك لأن مفهوم الجيواستراتيجية في حد ذاته مفهوم حديث تقل فيه الدراسات من جهة، ومن جهة أخرى هو مفهوم مركب يتداخل ويصعب فصله عن مفهوم الجيوسياسية والجيوعسكرية وبالتالي فمفهوم الجيواستراتيجية له مفهوم أصلي ومفهوم متغير يرجع لطبيعة توجهات الدولة وعقيدتها الأمنية والعسكرية ومبادئها المحددة لسلوكها ولؤيتها الإستراتيجية لأمنها الوطني أو القومي بالإضافة إلى الفترة الزمنية وطبيعة التهديدات التي تحدد طبيعة حركتها العسكرية.

على مستوى المقومات الجيواستراتيجية الجزائرية، فالدولة تمتلك مقومات متميزة من مقومات جغرافية: الموقع والمساحة والشكل والحدود والمناخ والموارد، إلا أن الميزة الجغرافية تبقى على درجة إدراك القيادات الوطنية للخصائص الجغرافية المتميزة والقدرة على توظيفها، أما المقومات الاقتصادية فالجزائر تمتلك إحتياطات نفطية ضخمة وقدرة على تصديرها، وتمتلك موارد ومناطق زراعية غير مستغلة إضافة إلى قدراتها البشرية الهائلة، إلا أن الجزائر متخلفة في المجال الصناعي والزراعي ويبقى إقتصادها رهينة تقلبات السوق العالمية للنفط، أما المقومات العسكرية فالجزائر تمتلك قدرات دفاعية وردعية كبيرة جراء نفقاتها على التسليح وتمتلك القوات المسلحة خبرة ميدانية في مجال مكافحة الإرهاب.

أما المقومات المجتمعية فالجزائر تمتلك قدرات بشرية شبابية ضخمة ووعي مجتمعي أمني ودرجة معتبرة من التماسك الإجتماعي لما عاشه الشعب الجزائري من عنف في مرحلة العشرينات السوداء، إلا أن هذه المقومات غير مستغلة لا على المستوى الإقتصادي والدبلوماسي ولا على مستوى بناء الأمن الفكري للمجتمع الجزائري، يضاف إلى كل هذه المقومات المذكورة المقومات الدبلوماسية والخبرة الأمنية جراء الإرث وتجربتها التاريخية في مكافحة الإستعمار وفي مكافحة الإرهاب وفي دعمها للقضايا العادلة وحق الشعوب في تقرير مصيرها وفي مقدمتها دعم القضية الفلسطينية.

أما على مستوى مدى توظيف الجزائر لمقوماتها الجيواستراتيجية في توجيه سياستها الإفريقية فتبقى تنتهج سياسة دفاعية للحفاظ على أمنها الوطني من خلال حماية الحدود والسلامة الترابية عن طريق إنتشار القوات المسلحة على طول الحدود لحمايتها من تداعيات الأزمة الأمنية في ليبيا والمالية وضعف المؤسسات الأمنية في تونس وتآزم العلاقة مع دولة المغرب، فالجزائر على حدود نارية وبيئة أمنية إقليمية فوضوية ومعقدة تشجع تنامي كل التهديدات الأمنية الصلبة والليننة وفي مقدمتها ظاهرة الإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية يضاف إليها ميزة موجودة في الدول الإفريقية وخاصة في منطقة الساحل وهي ظاهرة الدولة الفاشلة.

ويجب الإشارة إلى أن الجزائر استطاعت إلى حد الآن توظيف بعض مقوماتها الجيواستراتيجية في الحفاظ على أمنها الوطني كالاكتفاء على المقومات الاقتصادية وعائدات إرتفاع أسعار المحروقات في بناء قدراتها الدفاعية وشراء السلم الإجتماعي، وعلى مقوماتها العسكرية وقدرات القوات المسلحة وخبرتها الأمنية في مكافحة الإرهاب والحفاظ على السلامة الترابية، كما اعتمدت على مقوماتها الدبلوماسية في التكيف مع القوى الإقليمية والدولية.

إلا أن الإضطرابات التي شهدتها المنطقة العربية وخاصة في جوارها القريب كتونس وليبيا ومصر وتداعياتها على أزمة مالي، تعتبر كمجال لإختبار الجزائر في مدى تكيفها مع الأحداث والأزمات من منطلق مدى قدرتها على توظيف مقوماتها الجيواستراتيجية للحفاظ على أمنها الوطني من جهة وللحفاظ على مكانتها كقوة إقليمية من جهة أخرى، وهذا لا يعني أن المنظمة الأمنية والدفاعية الجزائرية في حالة هشاشة أو إنهيار لمؤسساتها ولكن الجزائر تمتلك مقومات جيواستراتيجية تؤهلها للعب دور كقوة محورية مركزية في الفضاء الإفريقي.

ولهذا يجب على الجزائر إعادة النظر في سياستها الخارجية اتجاه إفريقيا من منطلق وزنها الجيواستراتيجي الذي يتجاوز سياستها الدفاعية القائمة على حماية الحدود الوطنية والإعتماد على المقاربة الأمنية العسكرية وعلى عائدات المحروقات كمصدر للثروة إلى إعادة تحليل الدور الجزائري من مدخل تفعيل كل المقومات الجيواستراتيجية الجغرافية والعسكرية والإقتصادية والمجتمعية وخاصة مقوماتها الدبلوماسية وخبرتها الأمنية للعب دور يليق بمقوماتها المتميزة، وكمحور جيواستراتيجي قادر على بناء الأمن والسلم في المنطقة الإفريقية وكنموذج حضاري يستخدم كل مقوماته من أجل الحفاظ على الأمن الوطني ومجاله الحيوي ومصالحه العليا برؤية وإدراك إستراتيجي لكيفية التعامل مع كافة الدوائر الجيوسياسية للأمن الوطني وبمستوى من التخطيط قريب المدى ومتوسط وبعيد المدى في ظل بيئة أمنية إقليمية تزداد تعقيدا وفي ظل قوى إقليمية ودولية تفكر بأكثر واقعية وبراغماتية للصراع من أجل البقاء والإستمرارية الحفاظ على المجال الحيوي ومناطق النفوذ.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

– القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية 60

● الوثائق الرسمية:

● باللغة العربية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (مرسوم رئاسي رقم 89-18 مؤرخ في 28 فبراير 1989 المتعلق بتعديل الدستور، الجريدة الرسمية، العدد 09، مارس 1989،

● باللغة الأجنبية:

2. Ministre de l'agriculture et du développement rural ،Direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information ،Rapport sur la situation du secteur agricole, 2006 p 06-07
3. République algérienne démocratique et populaire, (Ministre de l'agriculture et du développement rural ،Direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information) ، Rapport sur la situation du secteur agricole, 2006
4. République algérienne démocratique et populaire, (Office National des Statistiques ، Statistiques Sociales ،Population et Démographie) ،Jeudi 31 mars 2016,
5. République algérienne démocratique et populaire,(constitution de la république algérienne démocratique et populaire,) Journal officiel, N14, Loi n 16 du 6 mars 2016 portant révision constitutionnelle

ثانياً: المراجع

● باللغة العربية:

● القواميس والموسوعات:

6. (أحمد السامرائي) محمد ، موسوعة المصطلحات العلمية في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك، عمان: الذاكرة للنشر والتوزيع، 2012.
7. ———، أطلس الجزائر والعالم، الجزائر: دار الهدى، 2009
8. ———، موسوعة أطلس العالم الكبير، بيروت: مكتبة الصغار، بدون تاريخ النشر.
9. أبو حجر (امنة) ، المعجم الجغرافي، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط01، 2014.
10. بيلى (فرانك) (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، ط01، 2003.
11. جاد الرب (حسام الدين) ، معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية والإقتصادية، القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2011.
12. حسن حسين (فوزي) ، التخطيط الإستراتيجي للسياسة الخارجية وبرامج الامن القومي، القاهرة: مكتبة مديبولي، 2013.
13. حمود (ماجد) ، الأطلس الجغرافي للعالم الإسلامي، الجزائر: دار البدر، 2012.
14. دي مونبريال (تيري وجان كلين) (ترجمة علي محمود مقلد)، موسوعة الإستراتيجية، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط01، 2011.
15. طشطوش (هيل عبد المولى) ، الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.
16. عبد الرحيم عزيزي (هاني) ، معجم مصطلحات الجغرافيا العسكرية والسياسية، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط01، 2005.
17. منير (البعليكي) ، قاموس عربي-انجليزي بيروت: دار العلم للملايين، 1986.

● الكتب:

18. أبو النصر (مدحت محمد)، مقومات التخطيط والتفكير الإستراتيجي المتميز، القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2012.
19. أبو دية (سعد) ، البيئة النفسية وأثرها في صنع سياسة الأردن الخارجية، الأردن: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1983
20. أحمد عبد الكافي (إسراء عمران)، دور القيادة في الإصلاح السياسي: لدراسة العلاقة بين الفكر والممارسة: قيادة عمر بن عبد العزيز نموذجًا، دار السلام للنشر والطباعة والتوزيع، 2011.
21. إسراء عمران (خواجة)، مبادئ في التنشئة الاجتماعية، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2005.
22. أمين محمود (عبد الله) ، دراسات في الجغرافيا السياسية للعالم المعاصر، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1969.
23. أمين محمود (عبد الله) ، دراسات في الجغرافيا السياسية، مصر: دار طبعة للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.
24. أنيسة (بن رمضان)، دراسة إشكالية إستغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي، الجزائر: دار هومة، 2014.
25. برجاس (حافظ) ، الصراع الدولي على النفط العربي، ط.1، بيروت: بيسان للنشر، 2000.
26. بريجنسكي (زيغنونو) (ترجمة فاضل جتكر)، رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية، بيروت: دار الكتاب العربي، 2012.
27. بلهول (نسيم) ، عن الجيوستراتيجية، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2015.
28. بن محمد ال الشيخ (حمد)، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة، دار العبيكان، ط1، 2008
29. بن محمد الميلي (مبارك) ، تاريخ الجزائر في القديم والحديث: في العصر العربي، الجزء الثاني، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب
30. بن محمد الميلي (مبارك) ، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الجزء الأول، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، بدون تاريخ النشر

31. بن محمد الميلي (مبارك) ، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الجزء الثالث، الجزائر: مكتبة النهضة الجزائرية
32. بن نبي (مالك) (ترجمة عبد الصبور شاهين)، شروط النهضة، سورية: دار الفكر للطباعة بدمشق، 1986
33. بن نبي (مالك) (ترجمة عبد الصبور شاهين)، مشكلة الثقافة، سورية: دار الفكر بدمشق، ط 4، 1984.
34. بن نبي (مالك)، (ترجمة عبد الصبور شاهين)، ميلاد مجتمع: شبكة العلاقات الإجتماعية، سورية: دار الفكر بدمشق، الجزء الأول، بدون تاريخ النشر
35. بن نبي (مالك)، مشكلات الحضارة: الصراع الفكري في البلاد المستعمرة، الجزائر: دار الفكر، ط 3، 1988
36. بوحنية (قوي)، الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بيم الدبلوماسية الأمنية والإنكفاء الأمني الداخلي، دراسة في كتاب جماعي بعنوان: فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015
37. بوعشة (محمد)، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الافريقي وإدارة الحرب الاربترية-الإثيوبية، ط01، بيروت. دار الجيل، 2004.
38. بيتر تيلور وكولن فلنت (ترجمة عبد السلام رضوان)، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، الكويت: سلسلة كتب عالم المعرفة، 2002
39. تاونزند (تشارلز) ، الإرهاب، مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014
40. جاد الرب (حسام الدين)، الجغرافيا السياسية، ط.1، القاهرة:الدار المصرية اللبنانية،2008.
41. جنسن (لويد)، ترجمة محمد بن أحمد مفتي و محمد السيد سليم، تفسير السياسة الخارجية، السعودية: عمادة شؤون المكتبات، 1989.
42. الحديثي (عباس) ، نظريات السيطرة الاستراتيجية وصراع الحضارات، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط01، 2004

43. حسين (زكريا)، السياسة العسكرية المصرية في التسعينات، القاهرة: هيئة العامة للاستعلامات، 1992.
44. داوود أوغلو (أحمد)، (ترجمة محمد جابر تلجي وطارق عبد الجليل)، العمق الاستراتيجي وموقع تركيا في الساحة الدولية، ط1. (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2010).
45. ذياب خاطر (نصري)، الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا، الأردن: الجندرية للنشر والتوزيع، ط01، 2010.
46. سعد الله (أبو القاسم)، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، بيروت: دار الغرب الإسلامي، الجزء الرابع، بدون تاريخ النشر
47. سعيد فاتح (سريان محمد)، الأهمية الجيوبولتيكية للوطن العربي: جغرافية الوطن العربي السياسية، الأردن: دار عماد الدين للنشر والتوزيع، 2009.
48. السيد سليم (محمد)، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة، 1998)
49. سيليريه (بير) (ترجمة أحمد عبد الكريم)، الجغرافية السياسية والجغرافية الاستراتيجية، دمشق: دار الأهالي للطباعة والنشر، 2000.
50. طلاس (مصطفى).. وآخرون، الإستراتيجية السياسية العسكرية، دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة، 2011
51. العارف (نادية)، الإدارة الاستراتيجية: إدارة الألفية الثالثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000
52. عبد الفضيل (محمود)، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، الكويت: سلسلة كتب عالم المعرفة، 1979
53. عبد القادر دندن، الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية، الأردن: دار الكتاب الأكاديمي، 2015.
54. عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى الإستراتيجية الوطنية، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2010.
55. عساف (سوسن)، استراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والإستقرار الدولي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008

56. عكروم (ليندة)، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، الأردن: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011.
57. علي (عاطف) ، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبوليتيكا، ط.1، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 1989.
58. فايز الهبتي (صبري)، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية، عمان: دار الصفاء، 2000،
59. قوي (بوحنية) ، الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن، لبنان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017.
60. قوي (بوحنية)، فهم منطق التعاطي الأمني الجزائري مع بيئة التهديدات الإقليمية من خلال مدخل: الضبط العملي والرقابة الحدودية، دراسة منشورة في كتاب الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017
61. قيرة (إسماعيل).. وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009
62. كبابي (صليحة) ، تجربة المصالحة الوطنية والمقترح الجزائري لإعادة بناء الدولة في مالي، حوارات إقليمية وعالمية في منطقة الساحل والصحراء، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016.
63. كلاوس دودز وديفيد أتكينسون (ترجمة عاطف معتمد)، الجغرافية السياسية في مائة عام: التطور الجيوبوليتيكي العالمي، الجزء 1، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010.
64. لخضاري (منصور)، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات-المبادئ-التحديات، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015
65. مايكل هورويتس، إنتشار القوة العسكرية: أسبابه ونتائجه بالنسبة للسياسة الدولية، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية.
66. محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية، مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001،
67. محمد العيسوي (فايز) ، الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، بدون تاريخ النشر.

68. نسيم (بلهول)، حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015

69. نوري النعيمي (أحمد)، السياسة الخارجية، الاردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011.

70. هنتجتون (صامويل) (ترجمة طلعت الشايب)، صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ط02، 1999

• الدوريات والمجلات:

71. أبو السعود (محمد سيد)، "الإمكانات التكنولوجية والنمو الإقتصادي"، دورية جسر التنمية الصادرة عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 95، 2010،

72. أبو جودة (الياس)، "مفهوم الأمن البشري في إطار التهديدات العالمية الجديدة"، مجلة الدفاع الوطني، العدد 74، تشرين الأول 2010.

73. بن عنتر (عبد النور)، "الأزمة الليبية: غياب جماعي وخلافات ثنائية"، مركز الدراسات المتوسطة والدولية، العدد 6، سبتمبر 2011.

74. بوشربة (ع)، "الجيش الوطني الشعبي"، مجلة الحديث، العدد 617، ديسمبر 2014

75. بومدين (عربي) فوزية قاسي، "المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 456، فيفري 2017

76. الدبس (ممدوح)، "مفهوم الموقع الجغرافي الاقتصادي-البشري وأهميته كعامل في تحديد بنية الإقليم الاقتصادي"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 30، العدد 1-2،

77. الرميحي (محمد)، "النفط والعلاقات الدولية"، مجلة سلسلة عالم المعرفة، العدد 52، 1999

78. زوين (إلياس)، "الجزائر وصياغة مفهوم العمق الساحلي الصحراوي: بين المكانة الجيوسياسية وضرورات الدور الجيوستراتيجي"، مجلة استراتيجيا لدراسات الدفاع والإستقبالية، العدد 02، السداسي الثاني 2014

79. صخري (سفيان)، "اقترب الدور في تحليل السياسة الخارجية" جريدة اليوم الجزائرية، عدد. 2774، 25 مارس 2007.

80. الطراح (علي أحمد)، "الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية والأمن الإنساني"، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، منشورات جامعة محمد خيضر، العدد 04، ماي 2004.
81. الطويطي (مصطفى)، "إستراتيجيات قطاع التشغيل في دعم المبادرات المقاولاتية-التجربة الجزائرية نموذجاً"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 07، سنة 2015
82. عميور، "الجيش الوطني الشعبي ضامن الأمن والاستقرار"، مجلة الجيش، العدد 584، مارس 2012
83. لزهرة (عبد العزيز)، "السياسة الأمنية الجزائرية 1962-2010" مجلة استراتيجية لدراسات الدفاع والإستقبالية، العدد 01، السداسي الأول 2014
84. محمد (جاري)، "القدرة في التنظيم الدولي المعاصر"، المجلة العربية للدراسات الدولية، العدد 02، 1988

• **المذكرات والرسائل الجامعية:**

85. الطويل (نسيمة)، "الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق اسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009-2010
86. العيد (دحماني)، "السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط بعد 2002"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية فرع دراسات الأمنية واستراتيجية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2011-2012
87. لخضاري (منصور)، "إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012-2013.

• الندوات والملتقيات العلمية:

88. بن خلف (عبد الوهاب)، "المقاربة الجزائرية لحل الأزمات في محيطها الإقليمي: الأزمة المالية نموذجاً"، أشغال ملتقى مالي-ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات، المعهد العسكري للوثائق والتقويم، 12 جانفي 2016
89. بوشامة (كمال)، "جزائريو بلاد الشام"، محاضرة في المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954 التابعة لوزارة المجاهدين بالجزائر، بتاريخ 28-04-2017.
90. حمشي (محمد)، "أثر الأزمة الليبية على الأمن في منطقة الساحل: نحو نزاع طابع التهديد الأمني عن إنهيار الدولة في ليبيا"، مداخلة في يوم دراسي بكلية العلوم السياسية، جامعة جامعة تيزي وزو بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث السياسية، 2014.
91. ديب (عبد الحفيظ)، "الجزائر ودول الجوار: مشكلات الحدود ومعضلات الأمن، تحديداً دول الساحل"، أشغال الملتقى الوطني لمنطقة الساحل والصحراء: الواقع والافاق، المعهد العسكري للوثائق والتقويم، 15 أكتوبر 2012
92. زويبر (يحي)، "الأزمات الليبية والمالية: أي أدوار للجزائر؟"، أشغال الملتقى مالي-ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات، وزارة الدفاع الوطني، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والإستقبالية، 01 جانفي 2016
93. زويبر (يحي)، "الأزمة الليبية والمالية: أي أدوار للجزائر؟"، أشغال الملتقى مالي ليبيا: مبادرات السلام والخروج من الأزمات. أي افاق من أجل الإستقرار الجهوي؟، وزارة الدفاع الوطني، المعهد العسكري للوثائق والتقويم، 2016/01/12
94. ساحل (مخلوف)، "دور الجزائر في بناء السلم والأمن في الفضاء الجيوسياسي الجهوي: دراسة للوساطة الجزائرية في الأزمة المالية"، أشغال الملتقى مالي-ليبيا: مبادرات السلام والخروج من الأزمات، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والإستقبالية، جانفي 2016
95. صايح (مصطفى)، "التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الصحراوي: الآليات والرهانات"، مداخلة مقدمة لأشغال الملتقى الوطني: منطقة -الساحل والصحراء: الواقع والافاق، المعهد العسكري للوثائق والتقويم، 15 أكتوبر 2012

96. لخضاري (منصور)، "تعقيدات الأزمة الليبية-المالية وإنعكاساتها على الأمن الإقليمي في الساحل"،

أشغال الملتقى مالي-ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات، وزارة الدفاع الوطني، المعهد

العسكري للوثائق والتقويم والإستقبالية، 01 جانفي 2016

97. يخلف (عبد السلام)، "منطقة الساحل ومنطق المفاهيم: من الدولة الفاشلة إلى مسؤولية الحماية"،

مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى بعنوان الساحل ضمن إستراتيجية القوى، وزارة الدفاع

الوطني، المعهد العسكري للوثائق، 02 مارس 2015

مقالات ودراسات محملة من الأنترنت:

98. مصارع (حكم)، "الجغرافيا العسكرية"، المنتدى العربي للعلوم العسكرية، تاريخ الإطلاع

2016/01/19، الموقع الإلكتروني:

<http://www.arabmilitary.com/forums/egyarmy>

99. معجم المعاني الإلكتروني، معنى المقومات، تاريخ الإطلاع 2016/01/19، للإطلاع يرجى زيارة الموقع

الإلكتروني:

<http://www.almaany.com/ar/dict>

100. فطاني (محمد نور بن ياسين).. وآخرون، "التنمية المستدامة في الوطن العربي: بين الواقع

والمأمول"، سلسلة دراسات مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار 11، الموقع

الإلكتروني:

<http://www.kau.edu.sa>

101. عبد الحي (وليد)، "مستقبل القوة"، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، تاريخ

التصفح 2014/04/22، 22:51، الموقع:

www.studies.aljazeera.net

102. ، "موسوعة مقاتل من الصحراء"، تاريخ الإطلاع 2016/06/24، أنظر الموقع الإلكتروني:
<http://www.moqatel.com/openshare>
103. اللحيان (حمد عبد الله)، "مفهوم الأمن الوطني ومقوماته"، مجلة الرياض السعودية، العدد 15642، 22 أبريل 2011، تاريخ الإطلاع: 2016/06/27، الموقع الإلكتروني:
www.alriyadh.com/625802
104. العنزي (طلال حريز)... وآخرون، "نظرية الدور"، بحث منشور من طرف طلبة الدفعة الثالثة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2013، أنظر الموقع الإلكتروني:
<https://fr.scribd.com/>
106. مخلوف (مريم)، "نظرية الدور في العلاقات الدولية"، الموسوعة السياسية، تاريخ النشر 2017/06/03، تاريخ الإطلاع 2017/08/27، الموقع الإلكتروني:
<http://political-encyclopedia.org/>
107. جبر (محمود)، "البحث عن المكانة: إشكالية الدور الخارجي المصري"، المركز العربي للدراسات والبحوث، تاريخ النشر: 20 أكتوبر/2014، تاريخ الإطلاع: 2016/07/11، الموقع الإلكتروني:
<http://www.acrseg.org>
108. ولدومية (أحمد فريجة)، "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 14، جانفي 2016، الموقع الإلكتروني:
www.revues.univ-ouargla.dz
109. كريم (مصطفى)، "الإدراك ... مفهومه وأهميته وخطواته"، موقع مفكرة الإسلام، تاريخ النشر 2009/12/25، تاريخ الإطلاع 2016/07/16، الموقع الإلكتروني:
www.islammemo.cc/2009/12/25/92442.html

110. رشدي (داليا)، "تأثير سوء الإدراك في الصراعات والأزمات .. إطار تحليلي"، مجلة السياسة الدولية، تاريخ الإطلاع 2016/07/17، الموقع الإلكتروني:

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent>

111. الطويسي (باسم)، "إعادة تعريف مصادر التهديد"، جريدة الغد الأردني، تاريخ النشر 2010/05/06، تاريخ الإطلاع 2016/07/16، الموقع الإلكتروني:

<http://www.alghad.com/articles>

112. مفتي (محمد أحمد علي)، "إدراك صانعي القرار لمواقف السياسة الخارجية"، شبكة الألوكة الثقافية، تاريخ النشر 2013/12/21، تاريخ الإطلاع 2016/07/16، الموقع الإلكتروني:

<http://www.alukah.net/culture>

113. النعيمي (زياد عبد الوهاب)، "إلية صنع القرار السياسي في ظل المتغيرات الدولية"، الحوار المتمدن، العدد 2516، 2009/01/04، تاريخ الإطلاع: 2009/07/16، الموقع الإلكتروني:

<http://www.ahewar.org/debat/show>

114. أبوصليب (فيصل)، "تحليل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية (مقرر السياسة الخارجية الكويتية)، موقع رئيس وحدة الدراسات الأمريكية في جامعة الكويت، تاريخ الإطلاع: 2016/07/16، الموقع الإلكتروني:

<http://www.abusulaib.com/?p=1185>

115. مفتي (محمد أحمد علي)، "عملية صنع القرار .. الهياكل الديمقراطية في مواجهة الهياكل التسلطية"، شبكة الألوكة الثقافية، تاريخ النشر 2014/03/16، تاريخ الإطلاع 2016/07/19، الموقع الإلكتروني:

www.alukah.net

116. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "الجزائر: معطيات جغرافية"، الموقع الرسمي لرئاسة

الجمهورية الجزائرية، تاريخ الإطلاع 2016/03/29، الموقع الإلكتروني :

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/algerie/geographie>

117. حبش (زهير)، "التاريخ و الجغرافية و الآثار"، الموسوعة العربية، المجلد 02، إرجع إلى الموقع

الإلكتروني:

<https://www.arab-ency.com>

118. نصار (جمال) ، "الهوية الثقافية وتحديات العولمة"، موقع الجزيرة للدراسات بالدوحة، تاريخ

النشر 28 يناير 2015، الموقع الإلكتروني :

www.Studiesaljazeera.net

119. المسعودي (مصطفى)، "من نحن في زمن التحولات الكبرى...سؤال الهوية الحضارية"، دار ناشري

للنشر الإلكتروني، 2012، الموقع الإلكتروني :

www.Nashiri.Net

120. نصار (جمال)، "الهوية الثقافية وتحديات العولمة"، الجزيرة للدراسات بالدوحة، تاريخ النشر 28

يناير 2015، الموقع الإلكتروني:

www.Studiesaljazeera.net

121. الرفاعي (نورا)، "رؤية تقييمية لأداء الاقتصاد الجزائري على ضوء الواقع السياسى الراهن"، المركز

الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، تقرير الطاقة في العدد رقم 28 من تقرير الاقتصاد والأعمال،

2014-07-15، الموقع الإلكتروني :

www.DCSS.com

122. نخلة (كارول)، "تأثير إنخفاض أسعار الطاقة: تحد وفرصة للإصلاح الإقتصادي بالجزائر"، الجزيرة

للداسات، تاريخ النشر 21 سبتمبر 2015، تاريخ الإطلاع 2016/06/11، الموقع الإلكتروني:

: www.studiesaljazeera.net

123. الأمر رقم 06 – 02 المؤرخ في 29 محرم عام 1427 الموافق 28 فبراير سنة 2006 المتضمن القانون

الأساسي العام للمستخدمين العسكريين، منشور بالموقع الرسمي للبرلمان الجزائري، مجلس الأمة

الجزائري، الموقع الإلكتروني:

www.majliselouma.dz/

124. سنوسي (محمد)، "البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية باتجاه دول الربيع العربي منذ

2011"، صحيفة الوطن الجزائري، تاريخ النشر: 2015/12/01، تاريخ الإطلاع 2016/06/20، الموقع

الإلكتروني:

<http://www.elwatandz.com/politique>

125. بوطورة، (مصطفى)، "الجزائر وحركات التحرر العالمية نموذج العلاقة مع قضية فلسطين"، جريدة

صوت الأحرار، تاريخ النشر 2015/01/10، تاريخ الإطلاع 2016/09/07، الموقع الإلكتروني:

<http://www.sawt-alahrar.net/ara/permalink/>

126. مسلم (محمد) ... وآخرون، "الدبلوماسية الجزائرية. صفة للمتأمرين ومواقف بعثرت أوراق

الآخرين"، بوابة الشروق، تاريخ النشر 2016/04/08، تاريخ الإطلاع 2016/09/07، الموقع

الإلكتروني:

<http://www.echoroukonline.com/ara/articles/>

127. خلاف (مليكة)، "المسار الدبلوماسي قبل وبعد الاستقلال إنجازات كرس مكانة الجزائر"، جريدة

المساء، تاريخ الإضافة 2013/07/03، تاريخ الإطلاع 2016/09/07، الموقع الإلكتروني:

<http://www.el-massa.com/dz/index.php>

128. عيسى (طالح)، "من مآثر الرئيس الراحل هواري بومدين. "النظام الاقتصادي الدولي الجديد" ،

مجلة الحوار الإلكترونية، نشر في 02 - 02 - 2010، الموقع الإلكتروني :

www.Elhiwar.dz

129. سايج (فائزة)، "مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ثابت لا يتغير بتغير الرؤساء"، جريدة الحوار،

تاريخ النشر 2009/04/09، تاريخ الإطلاع 2016/09/07، الموقع الإلكتروني:

<http://www.elhiwaronline.com/>

130. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية"،

أنظر الموقع الإلكتروني لرئاسة الجمهورية، ، حرر في 14 أوت 2005، الموقع الإلكتروني :

<http://www.elmouradia.dz/arabe/infos>

131. كوش (عمر)، "العمق الإستراتيجي"، الجزيرة للمعرفة-كتب، تاريخ النشر 2010/11/22، تاريخ

الإطلاع 2017/10/13، الموقع الإلكتروني :

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books>

132. دلة أمينة (مصطفى)، "العمق الإستراتيجي للأمن الجزائري: أمن الحدود بين مالي وليبيا"، المجلة

العربية للعلوم السياسية، بدون تاريخ النشر، تاريخ الإطلاع 2017/10/13، الموقع الإلكتروني :

<http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles>

133. العز (عبد الحفيظ)، سالم مخطارية، "تورات الربيع العربي وتأثيرها. على العقيدة القتالية

والسياسة الدفاعية في الجزائر"، موقع الجزائرية للأخبار، تاريخ النشر 2016-11-21، تاريخ الإطلاع

2016-12-24، الموقع الإلكتروني:

<http://www.dzayerinfo.com/ar/security/8569.html>

134. أمين (محمد صادق)، "أفريقيا والأمن الاستراتيجي الخليجي.. من الإهمال إلى عاصفة الحزم"، موقع الخليج أونلاين، تاريخ النشر 2015/11/09، تاريخ الإطلاع 2015/10/19، الموقع الإلكتروني:

<http://alkhaleejonline.net>

135. عبد العالي حور (عبد العالي)، "التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وإنعكاساتها على الأمن القومي العربي"، مجلة الشؤون العربية، تاريخ الإطلاع 2017/10/19، الموقع الإلكتروني:

www.arabaffairsonline.org

136. عبد الرزاق (غراف)، "دور العقيدة الأمنية الجزائرية في إدارة الأزمات جنوب المتوسط: الأزمة الليبية نموذجاً"، ملتقى سياسات الدفاع، جامعة ورقلة، تاريخ الإطلاع 2017/10/19، الموقع الإلكتروني:

manifest.univ-ouargla.dz/documents

137. العايب (خير الدين)، "الجزائر: دور محوري في النظام الأمني المتوسطي"، موقع البيان، تاريخ النشر 2000/06/21، تاريخ الإطلاع 2017/10/19، الموقع الإلكتروني:

<http://www.albayan.ae/opinions>

138. عبدالكريم (بليل)، "مفهوم الإدراك"، موقع شبكة الألوكة، دراسات شرعية، تاريخ النشر 2009/10/21، تاريخ الإطلاع 2016/10/16، الموقع الإلكتروني:

<http://www.alukah.net/sharia>

139. كريم (مصطفى)، "الإدراك ... مفهومه وأهميته وخطواته"، موقع مفكرة الإسلام، تاريخ النشر الجمعة 25 ديسمبر 2009، تاريخ الإطلاع 2016/10/18، الموقع الإلكتروني:

www.islammemo.cc/2009

140. علي العلي (عباس)، "مفهوم التصور والتخيل دراسة في المصطلح"، موقع الحوار المتمدن، تاريخ النشر 2013 / 10 / 26 ، العدد 4254، تاريخ الإطلاع 2016/10/20، الموقع الإلكتروني:

<http://www.ahewar.org/debat/show>

141. يوة (محمد)، "التجربة الجزائرية أصبحت مرجعا في مكافحة الإرهاب"، جريدة المساء الإخبارية، تاريخ النشر 2016/07/22، تاريخ الإطلاع 2017/09/02، الموقع الإلكتروني:

<https://www.el-massa.com/dz/index.php>

142. -----، "ثقافة التفكير الإستراتيجي"، الموقع الإقتصادي إعمار، تاريخ النشر 2012/11/11، تاريخ الإطلاع 2016/10/20، الموقع الإلكتروني:

<http://eamaar.org/?mod=article>

143. الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، "دستور 1989"، الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية الجزائرية، تاريخ الاطلاع، 2015/11/17، الموقع الإلكتروني:

<http://www.elmuradia.dz/arabe>

144. العنيزي (أسامة)، "الأمن الوطني بالجزائر: ندوة "أفريبول" أسهمت في إثراء مفهوم أمن القارة"، موقع جريدة البوابة، تاريخ النشر 2015/12/14، تاريخ الإطلاع 2016/11/03، الموقع الإلكتروني:

<http://www.albawabhnews.com>

145. خزار (صهيب)، "مدرسة باريس والخلل الأمني"، موقع مجلة الحوار، تاريخ النشر 2016/01/03، تاريخ الإطلاع 2016/11/03، الموقع الإلكتروني:

<http://elhiwardz.com/?p=33272>

146. السنوسي (محمد)، "البعث الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية باتجاه دول الربيع العربي منذ 2011"، موقع جريدة الحوار، تاريخ النشر نوفمبر 2015، تاريخ الإطلاع 2016/11/03، الموقع الإلكتروني:

<http://www.elhiwardz.com>

147. نجية (بلخيثر)، "الأمن الإنساني: دراسة في تهديدات الأمن الإنساني المغربي"، موقع مركز نماء للدراسات والبحوث، تاريخ النشر 2016/4/8، تاريخ الإطلاع 2016-11-09، الموقع الإلكتروني:

<http://www.nama-center.com/Activitie>

148. العز (عبد الحفيظ) سالم مخاطارية، "ثورات الربيع العربي وتأثيرها. على. العقيدة القتالية والسياسة الدفاعية في الجزائر"، موقع الجزائرية للأخبار، تاريخ النشر 2016-11-21، تاريخ الإطلاع 2016-12-24، الموقع الإلكتروني:

<http://www.dzayerinfo.com/ar/security>

149. حملات (رمضان)، "العقيدة العسكرية الجزائرية دفاعية وليست هجومية"، موقع صحيفة الحوار، تاريخ النشر 2014، تاريخ الإطلاع 2016/12/2، الموقع الإلكتروني:

<http://elhiwardz.com>

150. البليدي (صابر)، "الجيش الجزائري مؤسسة فوق القوانين تركز التوجه العسكري للدولة"، صحيفة العرب بلندن، تاريخ النشر 24 ديسمبر 2016، العدد 1045، تاريخ الإطلاع 2016/12/2،

<http://alarab.co.uk/article>

151. أحمد (وليد خالد)، "مفهوم الدفاع في العقيدة العسكرية الدفاعية"، جريد القادسية، العدد 01، 1993، تاريخ النشر 2015، تاريخ الإطلاع 2016/11/05، للإطلاع الإلكتروني:

www.kitabat.com

152. شلغوم (رفيق)، "هكذا ستساهم الجزائر في القوة العربية المشتركة"، موقع حريدة البلاد

الجزائرية، تاريخ النشر 2015/03/29، تاريخ الإطلاع 2016/11/05، الموقع الإلكتروني:

<http://www.elbilad.net/article/detail>

153. جهاد (بورعة علي)، موقع المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، تاريخ

النشر غير موجود، تاريخ الإطلاع 2016-11-09، الموقع الإلكتروني:

<http://www.maspolitiques.com>

154. الزيداني (صلاح الدين أبو بكر)، "الجغرافية الإستراتيجية (الجيوإستراتيجية)"، مجلة المسلح، تاريخ

النشر 10 مارس 2013، تاريخ الإطلاع 2017/06/08، الموقع الإلكتروني

<http://www.almusallh.ly/index.php>

155. سمير (قط)، "السياسة الخارجية في إفريقيا: التطورات والمحددات"، مجلة العلوم السياسية

والقانون، العدد 01، 2017، الموقع الإلكتروني:

<http://democraticac.de>

156. الخلفي (مصطفى)، "أزمة العلاقات الجزائرية المغربية ومشكلة الصحراء الغربية"، موقع الجزيرة،

تاريخ النشر 2004/10/03، تاريخ الإطلاع 2017/06/05، الموقع الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/specialfiles>

157. شافعي (بدر)، "إشكاليات التدخل الدولي في ليبيا"، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر 19

مارس 2015، تاريخ الإطلاع 2017-04-27، الموقع الإلكتروني:

<http://studies.aljazeera.net>

158. البسيكري (السنوسي)، "ليبيا: التطورات العسكرية والموقف الإقليمي والدولي"، مركز الجزيرة

للدراستات، تاريخ النشر 11 نوفمبر 2014، تاريخ الإطلاع 2017-04-27، الموقع الإلكتروني:

<http://studies.aljazeera.net>

159. الشريف (يوسف)، "سقوط ليبيا وهيمنة الجزائر وتونس المحاصرة"، مجلة الأخبار، العدد 2687،

2015، أنظر الموقع:

<http://www.al-akhbar.com>

160. المنشاوي (إبراهيم)، "توجه حذر: الموقف الجزائري من تطورات الأحداث في تونس"، المركز العربي

للبحوث والدراسات، تاريخ النشر 2015/04/10، تاريخ الإطلاع 2017/06/10، الموقع الإلكتروني:

<http://www.acrseg.org>

161. تقرير: الجزائر قوة إقليمية عسكرية وضامن الأمن في إفريقيا، بوابة الشروق، تاريخ النشر

2014/02/01، تاريخ الإطلاع 2017/05/27، الموقع الإلكتروني:

<http://www.echoroukonline.com/ara/?news>

162. خالد (ب)، "ارتفاع الإنفاق العسكري للجزائر في 2015"، موقع جريدة الخبر، تاريخ النشر

2016/04/6، تاريخ الإطلاع 2017/06/01، الموقع الإلكتروني:

<http://www.elkhabar.com/press/article>

163. الخضر (محمد)، "إعداد الدولة للدفاع"، موقع الجزيرة للمعرفة، بدون تاريخ النشر، تاريخ النشر

2017/06/01، الموقع الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/>

164. —، "لاقتصاد الجزائري قراءة في المعطيات والمؤشرات مقارنة بين مرحلتين: مرحلة الأزمة والتدهور ومرحلة التحسن"، مركز الناطور للدراسات والأبحاث، تاريخ النشر 29 فبراير 2012، تاريخ الإطلاع 10/06/2016، الموقع الإلكتروني:

www.natourcenter.info/

165. الرويضي (عبد الحكيم)، معهد "ستوكهولم: الجزائر أنفقت على الآلة العسكرية أكثر من المغرب بثلاثة أضعاف"، موقع لكم الإلكتروني، تاريخ النشر 27/04/2017، تاريخ الإطلاع 01/06/2018، الموقع الإلكتروني:

<http://lakome2.com/>

166. بن أحمد (محمد)، "الحدود البرية للجزائر تتحوّل إلى مناطق عسكرية"، موقع يومية الخبر، تاريخ النشر 19/02/2016، تاريخ الإطلاع 18/10/2017، الموقع الإلكتروني:

<http://www.elkhabar.com/press/article>

167. -----، "لماذا أغلقت الجزائر حدودها مع عدة دول؟"، موقع العربية نت، تاريخ النشر 27/04/2017، تاريخ الإطلاع 05/06/2017، الموقع الإلكتروني:

<http://www.alarabiya.net/ar/north-africa>

168. درويش (غسان سلامة)، "تعرف على قدرات المخابرات الجزائرية .. المخابرات الجزائرية بين أقوى أجهزة المخابرات في العالم"، الجريدة الجزائرية للأخبار، بدون تاريخ النشر، تاريخ الإطلاع 15/06/2017، الموقع الإلكتروني:

<http://www.dzayerinfo.com/ar/security>

169. نسيم (بلهول)، "تصور مستقبلي لرهانات الدفاع الوطني والحاجة إلى بناء عقيدة عسكرية قومية"،

بوابة الشروق، تاريخ النشر 2017/03/07، تاريخ الإطلاع 2017/05/28، الموقع الإلكتروني:

<http://www.echoroukonline.com/ara>

170. شيراك (محمد)، "الجيش الجزائري: التغييرات في الإستخبارات"، موقع عربي 21، تاريخ النشر

2016/01/17، تاريخ الإطلاع 2017/05/28، الموقع الإلكتروني:

<https://arabi21.com>

171. أمين (عماد محمد)، "الدبلوماسية الأمنية من خلال المؤشرات الجيوسياسية"، المركز الجزائري،

تاريخ النشر 03/02/2017، تاريخ الإطلاع 2017/06/19، الموقع الإلكتروني

dmarsaz.com/

172. مرابط (محرز)، "الجزائر تثبت للعالم تبنيها المطلق لمبدئها العقائدي في تجريم دفع الفدية وعدم

تقديم تنازلات للإرهابيين"، موقع الإداعة الجزائرية، تاريخ النشر 2014/08/31، تاريخ الإطلاع

2016/09/21، الموقع الإلكتروني:

<http://www.radioalgerie.net/news>

173. عدنان (م)، "المشاركون في ندوة الجزائر حول مكافحة الإرهاب والجريمة والشراكة"، موقع

الإلكتروني جزائري من خلال موقع النصر، تاريخ النشر 2011/09/07، تاريخ الإطلاع

2016/09/21، الموقع الإلكتروني:

<http://www.djazairiess.com>

174. بن عنتر (عبد النور)، "الأمن في منطقة الساحل وتعدد المبادرات"، مركز الصحراء للدراسات

والإستشارات، تاريخ النشر 2015/01/0024، تاريخ الإطلاع 2017/06/20، الموقع الإلكتروني:

<http://essahraa.net/?q=node>

175. ز (حازم)، "الهجمات التي تطال الدبلوماسية الجزائرية محاولة بأئسة وبأئسة"، ميزاب للموعد

اليومي: الجيش لن يسمح بأن تمر "إبرة خيط" عبر الحدود، موقع الموعد اليومي، بدون تاريخ

النشر، تاريخ الإطلاع 2017/06/19، الموقع الإلكتروني:

www.elmaouid.com/nationa

176. الأمين (بن عائشة محمد)، "أزمات الساحل والهندسة الدبلوماسية الجزائرية"، موقع الجزائر نيوز،

تاريخ النشر 04 / 12 / 2013، تاريخ الإطلاع 2017/06/19، الموقع الإلكتروني:

<http://www.djazairnew.com/djazairnew>

177. سفيان (عيساوي)، "توظيف المعايير الدولية في صناعة السياسة الأمنية الجزائرية"، موقع المحلة

الإفريقية للعلوم السياسية، تاريخ النشر 07 مارس 2017، تاريخ الإطلاع 2017-07-25، الموقع

الإلكتروني:

<http://www.maspolitiques.com/ar/index.php>

178. حوسين (بلخيرات)، "التحديات المستقبلية للسياسة الخارجية الجزائرية"، موقع نون بوست، تاريخ

النشر 2016-08-06، تاريخ الإطلاع 2017-07-26، الموقع الإلكتروني:

<http://www.noonpost.org/content>

179. شمنتل (فاطمة)، "بناء الأمن في المنطقة التحدي الأول للدبلوماسية الجزائرية"، موقع يومية

الجمهورية، تاريخ النشر 2017/02/26، تاريخ الإطلاع 2017/06/28، الموقع الإلكتروني:

<https://eldjournhouria.dz>

180. سعادة (زهيريت)، "كمال رزاق بارة: الجزائر نجحت في التصدي مبكرا لظاهرة الإرهاب"، موقع

الأيام الجزائرية، تاريخ النشر 2013-02-28، تاريخ الإطلاع 2017-07-24، الموقع الإلكتروني:

<http://www.djazairnew.com/elayem>

181. بدون مؤلف، "اللواء عبد الغني هامل رئيسا لآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون في مجال الشرطة (أفريبول)"، موقع المرصد الجزائري، تاريخ النشر 2017/05/16، تاريخ الإطلاع 2017/06/19، الموقع الإلكتروني:

<http://marsadz.com>

182. محمد شراق واخرون، مكاسب دبلوماسية على الورق، موقع جريدة الخبر، تاريخ النشر 11 أبريل 2015، تاريخ الإطلاع 2017/07/09، الموقع الإلكتروني:

<http://www.elkhabar.com/press/article>

183. سفيان (عيساوي)، "توظيف المعايير الدولية في صناعة السياسة الأمنية الجزائرية"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، تاريخ النشر 07 مارس 2017، تاريخ الإطلاع 2017-07-25، الموقع الإلكتروني:

<http://www.maspolitiques.com/ar/index.php>

184. برقوق (إكرام)، "الرهانات الأمنية في دول الجوار تفرض تحديات جديدة على الجزائر، يومية الرائد الإخبارية، تاريخ النشر 2015/06/26، تاريخ الإطلاع 2017-07-26، الموقع الإلكتروني:

<http://elraaed.com/ara/>

185. سنوسي (محمد)، "البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية باتجاه دول الربيع العربي منذ 2011"، موقع الوطن الجزائري، تاريخ النشر 01-12-2015، تاريخ الإطلاع 2017-09-19، الموقع الإلكتروني:

<http://www.elwatandz.com/politique>

186. حجال (صادق)، هشام الغنجة، "السياسة الخارجية الجزائرية في سياق التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية: بين الثبات على المبادئ وضرورات التكيف"، المركز العربي الديمقراطي، العدد الثالث لسنة 2017 من مجلة العلوم السياسية والقانون، تاريخ الإطلاع 2017/09/18، الموقع الإلكتروني:

<http://democraticac.de/>

187. بدون مؤلف، "خطر اقتصادي يهدد الأمن القومي الجزائري في 2017"، المركز الجزائري، 02/03/2017، تاريخ الإطلاع 2017-09-19، الموقع الإلكتروني:

<http://marsadz.com> -

188. علي عيد (محمد أحمد الصغير، "إستشراف المستقبل العربي"، موقع الأوان من أجل الثقافة، تاريخ النشر 2016/08/31، تاريخ الإطلاع 2016/12/18، الموقع الإلكتروني:

<http://www.alawan.org/article13440.html>

189. المحرر، "السياسة الخارجية الجزائرية وغياب الإستشراف"، موقع السياق العربي، تاريخ النشر غير موجود، تاريخ الإطلاع 2016/12/17، الموقع الإلكتروني:

<http://arabcontext.com>

190. عبد العظيم (بن صغير)، "جدلية العلاقة بين الأمن بالمنظور الواقعي والأمن الإنساني"، موقع يومية الشعب، تاريخ النشر 2017/06/17، تاريخ الإطلاع 2017/09/19، الموقع الإلكتروني:

<http://www.ech-chaab.com/ar>

191. البطنيحي (عياد أحمد)، "قراءة في السياسة الخارجية الإيرانية: محدد القوة"، موقع منبر الحرية، تاريخ النشر 2011/02/11، تاريخ الإطلاع 2016/12/20، الموقع الإلكتروني:

<http://minbaralhurriyya.org/>

192. ذهبي (حكيمة)، "الجزائر تدعو إلى توظيف القدرات الخاصة لدول الميدان لتأمين المنطقة"،
صحيفة المحور اليومية، تاريخ النشر 16 سبتمبر 2015، تاريخ الإطلاع 2016/12/21، الموقع
الإلكتروني:

<http://elmihwar.com/ar>

193. باشا (تامر)، "أهمية الجغرافية العسكرية كخلفية علمية للجيوستراتيجية"، منتدى الجيش
العربي، تاريخ النشر 29 أكتوبر 2010، تاريخ الإطلاع 2016/12/21، الموقع الإلكتروني:

<http://www.arabic-military.com>

194. البلعة (نادين)، "المفاهيم الأساسية في إستراتيجية الأمن الوطني"، موقع مجلة الجيش لوزارة
الدفاع اللبنانية، العدد 285 - آذار 2009، للإطلاع يرجى الرجوع للموقع الإلكتروني:

www.lebarmy.gov.lb/ar/content/

195. حوسين (بلخيرات)، "السياسة الخارجية الجزائرية وتحولات النظام الدولي"، موقع نون بوست،
تاريخ النشر 03 جانفي 2017، تاريخ الإطلاع 2017-07-24، الموقع الإلكتروني:

<http://www.noonpost.org>

196. عمران (ليلي) ومحمد دخوش، "مستقبل الجزائر الاقتصادي في الانفتاح على إفريقيا"، جريدة
الحوار، تاريخ النشر 2016، تاريخ الإطلاع 2017/10/07، الموقع الإلكتروني:

<http://elhiwardz.com/>

197. بدون مؤلف، "السياسة الخارجية"، قسم الأبحاث والدراسات في الأكاديمية العربية
المفتوحة، 2007-2008، تاريخ الإطلاع 2017/10/25، الموقع الإلكتروني:

<http://www.ao-academy.org/library.html>

198. نيُوف (صلاح)، "مدخل إلى الفكر الإستراتيجي"، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية

العلوم السياسية، تاريخ الإطلاع 2017/10/25، الموقع الإلكتروني:

<http://www.ao-academy.org/library.html>

• مراجع باللغة الأجنبية:

• **Encyclopédie et dictionnaires :**

199. -----, "Co-Chairs Fact Sheet: About the Global Counterterrorism Forum", **the U.S.**

Department of State, 14 December 2012, Date of access 21/09/2016, website:

<http://iipdigital.usembassy.gov/st/english>

200. -----, « Atelier international sur la lutte contre le terrorisme: consécration de l'expérience

algérienne en la matière », **ALGÉRIE PRESSE SERVICE**, Mercredi, 07 Septembre 2016, Date

d'accès 15/09/2016, Site Web : <http://www.aps.dz/algerie>

201. —, « Géopolitique et Géostratégie », **le site le conflit over blog**, Date de publication 29

janvier 2013, Date d'accès 21/06/2016, Site Web : www.leconflit.com

202. -----, « L'importance de la coopération et l'expérience de l'Algérie saluées », **LIBERTE**

QUOTIDIEN NATIONAL D'INFORMATION, le 23-04-2014 Date d'accès 15/09/2016,

Site Web : <http://www.liberte-algerie.com/actualite/limportance>

203. . Yarger (Harry R) , "STRATEGIC THEORY FOR THE 21st CENTURY", **publication Work of**

the United States Government as defined in Title 17, February 2006, Visit our website:

strategicstudiesinstitute.army.mil/

204. _____ "Countries Ranked by Military Strength 2016", **Site Global Firepower**, Date of

access 20/06/2016, website: <http://www.globalfirepower.com/>

205. _____ « Retour à La politique de défense jusqu'en 2008 » **L'organisation de la défense nationale**, vie publique, Article mis à jour le 29.09.2011, Date d'accès 13/06/2017, Site Web : <http://www.vie-publique.fr/politiques-publiques>
206. _____ "NATIONAL SECURITY STRATEGY", **USA: THE WHITE HOUSE WASHINGTON**, FEBRUARY 2015, Visit website: www.whitehouse.gov
207. _____ « National Security Strategy and Strategic Defence and Security Review 2015", **HM Government, Presented to Parliament by the Prime Minister**, November 2015 , Visit website: <http://www.gov.uk/government/publications>
208. _____ "Algeria Military Strength 2016 military capabilities detailed, **Site Global Firepower**, Date of access 20/06/2016, website: <http://www.globalfirepower.com/>.
209. Aïda Ammour (Laurence), « Evolution de la politique de défense Algérienne », **Centre Français de Recherche Sur le Renseignement**, Bulletin, N°7, Date de publication : Août 2013, Date d'accès 20/06/2016, Site Web : <http://www.cf2r.org/>
210. B.(RAMAN), "DECISION- MAKING IN FOREIGN POLICY", **Published on South Asia Analysis Group**, Submitted by asiaadmin, Note no. 86, 09/20/2012, Source URL: <http://www.southasiaanalysis.org>
211. Bartholomees (J. Boone), "THEORY OF WAR AND STRATEGY", **THE U.S.ARMY WAR COLLEGE GUIDE TO NATIONAL SECURITY ISSUES**, VOLUME 01,4thEdition, July 2010, Visit our website: www.strategicstudiesinstitute.army.
212. Barton J (Bernstein), **Understanding Decision making: U.S.Foreign Policy and the Cuban Missile Crisis**. International Security, 2000,
213. Battistella (Dario) et autres, **Dictionnaire des relations internationales**, Paris : éditions Dalloz, 3 édition, 2012

214. Ben Abdelazziz (Mustapha), « L'économie Algérienne : une perspective », **Strategia revue des études et de prospective 01**, 01 semestre 2014,
215. BENCHIBA (LAKHDAR), "Algeria Is Losing Ground in Africa A LABORIOUS UPDATING", **ORIENT XXI**, 6 MARCH 2017, Date of entry 18/09/2017, websit: <http://orientxxi.info>
216. Biddle (Bruce) and Edwin, Thomas, **role theory : concepts and research**, (New York . London, Sydney: willy and soon,1966)
217. Boniface (Pascal), **La géopolitique des relations internationales**, Institut de relations internationales et stratégiques, 2011
218. Bougherira (Mohamed Redha), **Algeria s foreign policy 1979- 1992: continuity and or change**, European studies research institute, June 1999
219. Bougherira (Mohamed Redha), "Algeria s foreign policy 1979- 1992: continuity and or change", **European studies research institute**, June 1999
220. Buzan (Barry) ; **People state and Fear the national security problem in international relations**. Great Britain: Wheatshe of Books; 1983
221. C. (Alden), **Foreign policy analysis**, University of London International Programmes, 2015
222. Cameron(Thies) , **Role Theory and Foreign Policy Analysis in Latin America**, ISA: Foreign Policy Analysis, International Studies Association, 2014,
223. Ceyhan (Ayse) , « Analyser la sécurité : Dillon, Waever, Williams et les autres », **Cultures & Conflits** [En ligne], 31-32, printemps-été 1998, mis en ligne le 16 mars 2006, consulté le 25 juin 2016. URL : <http://conflits.revues.org>
224. Chautard (Sophie) et Thibaut Klinger, **Encyclopédie de géopolitique**, Studyrama
225. Chose (Robert) and others, « pivotal states and usa strategy", **Foreign affairs review**, V75, N01, February 1996

226. COMMISSION DU LIVRE BLANC, « LA DÉFENSE ET LA SÉCURITÉ NATIONALE DE France », **La documentation Française**, juin 2008, p11, Visite website : www.ladocumentationfrancaise.fr/
227. Coste (Frédéric), « L'adoption du concept de sécurité nationale: une révolution conceptuelle qui peine à s'exprimer », **fondation pour la recherche stratégique**, RECHERCHES & DOCUMENTS N° 03/2011, p05, sur le site web : <http://www.frstr/>
228. Dale(Catherine), "National Security Strategy: Mandates, Execution to Date, and Issues for Congress", **Congressional Research Service**, CRS Report for Congress, August 6, 2013, Visit website: <http://www.crs.gov/>
229. Defarges(Philippe Moreau), **Dictionnaire de géopolitique** .Paris: Armand colin, 2002,
230. Delcourt (Barbara), « THEORIES DE LA SECURITE », POLI401 – (4 ECTS) Obligatoire en 2ème cycle en sciences politiques, **orientation relations internationales**, Année académique 2006-2007, Visit our website : <http://www.ulb.ac.be/students/>
231. Dictionary definition, "Define geostrategist", Dictionary and Thesaurus, **See Website User Dictionary**, Date of access: 21/06/2016, Website: <http://geostrategic.askdefinebeta.com/>
232. Dkaplan (Robert), **the revenge of geography**, new,York: random house, 2012
233. Facon (Isabelle), « la nouvelle Stratégie de sécurité nationale de la fédération de la Russie : présentation analytique », **fondation pour la recherche stratégique**, N05, 10/02/2016, sur le site : www.frstrategie.org/publications/notes
234. Fox (Jonathan), "Ethnic Minorities and the clash of civilization: Quantitative Analysis of Huntington's thesis", **Cambridge university press**, pol 32, 2008

235. G. Thies (Cameron), "Role Theory and Foreign Policy", **International Studies Association Compendium Project**, Foreign Policy Analysis section, May 2009, Stable URL: www.isanet.org/compendium
236. Gantori (Louis) and Spigal (Steven) ,**International politics**, prentice Hall, New Jersey, Englewood cliff,
237. Guigou (Jean louis) , « De la mediterrannée a la profondeur africaine l'algerie a la croissée chemins, **la tribune**, 10/12/2016, visite 19/10/2017, site web : www.latribune.fr
238. Harnisch (Sebastian) and others, **Role Theory in International Relations Approaches and analyses**, Routledge advances in international relations and global politics, First published 2011,
239. Holsti (K. J), "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy", **International Studies Quarterly**, Vol. 14, No. 3 (Sep., 1970), Accessed: 04/01/2012, the JSTOR archive, Stable URL: <http://www.jstor.org/stable>
240. Hubert-Cyprien Fabre, Le grand échiquier de Zbigniew Brzezinski, Institut de Stratégie Comparée, Posted on 20 août 2012, visited 09/08/2018, web : <http://www.institut-strategie.fr/strat>
241. J. Lucas (Nathan) and J. McInnis (Kathleen), "The 2015 National Security Strategy: Authorities, Changes", Issues for Congress, Annual National Security Strategy Report, **Congressional Research Service**, April 5, 2016, Visit website: <http://www.crs.gov/>
242. Kamal (Oukaci), « L'impact d'un choc des prix du pétrole sur l'économie Algérienne », **Revue Roa iktisadia**, Le 2 numéro de la publication, Juin 2012.
243. KASHI (Abdenour), « L'Algérie et la situation géopolitique internationale », **Algérie -Eco**, 04 avril 2017, Date d'entrée 18/09/2017, Site Web : <http://www.algerie-eco.com>

244. Kennedy (Michael), critical review : The clash of civilization? S,H, introduction to international relations, Webster University, September, 2012
245. Krotz (Ulrich), "National Role Conceptions and Foreign Policies: France and Germany Compared", Program for the Study of Germany and Europe Working Paper 02.1, Center for European Studies Harvard University, 2002, Date of access: 10/07/2016, website: www.ciaonet.org/attachments
246. Lakehal (Mokhtar), Dictionnaire des relations internationales, Paris : Ellipses édition marketing, 2006
247. LAZAR (Mehdi), NEHAD (Sidi-Mohamed), « Vers une nouvelle Algérie ? », Centre géopolitique auquel est adossé le Diploweb, le 8 décembre 2013, Date d'entrée 18/09/2017, Site Web : <https://www.diploweb.com/>
248. Lemparte (Emmanuel), « Espace et géostratégie », Hermès la revue, N 34, 2002, Date d'accès 22/06/2016, Site Web : <http://www.cairn.info/revue-hermes>

● **Les Ouvrages :**

● **Les revues et les périodiques :**

● **Les sources électroniques :**

249. Loehle (Craig), Thinking by strategically, Cambridge University press, 1996,
250. Mahan (Thayer Alfred), Considerations Governing the Disposition of Navies, London: Sampson Low, 1902
251. Makinder (John Halford), The geographical pivot of History, Greenwood press, 1981, First Edition, 1919
252. Mansour (Kedidir), le gaz naturel Algérien dans la sécurité énergétique de l'Union européenne un enjeu géopolitique, S.P : Ben Merabet Editions, 2016,

253. Mebtoul (Abderrahmane) , « L'Armée algérienne face aux nouveaux enjeux géostratégiques mondiaux », **le journal le matin Algérie**, 29 Oct 2013, Date d'accès 2/12/2016, Site Web <http://www.lematindz.net/news>
254. Mebtoul (Abderrahmane) ," Les six impacts de la baisse du cours du pétrole sur l'Algérie", **Journal Le Matin de L'Algérie**, 18 Aou 2015, www.lematindz.net
255. Mebtoul (Abderrahmane), « Quelles perspectives pour l'Algérie entre 2016 et 2020 ? », **Le matin d'Algérie**, 30 Dec 2015, Date d'entrée 18/09/2017, Site Web : <http://www.lematindz.net/>
256. Morin(Jean Frédéric), **La Politique étrangère**, Pari: Armand Colin, 2011,
257. Motte (Martin), « une définition de géostratégie », **l'institut de stratégie comparée**, Publié le 20 août 2012, Date d'accès 21/06/2016, Site Web : www.institut-strategie.fr/
258. PARIS (Henri), « GÉOSTRATÉGIE ET AUTRES CONCEPTS STRATÉGIQUES ... UNE OPPOSITION », **Institut international d'études stratégiques**, Juin2001, N°5, Date d'accès 21/06/2016, Site Web : www.strategicsinternational.com/
259. Rahabi (Abdelaziz) , « L'Algérie a-t-elle une diplomatie? », **Le matin d'Algérie**, 16 Avr 2009, Date d'entrée 18/09/2017, Site Web : <http://www.lematindz.net/>
260. S. Nye (Joseph), **Soft Power**, edition United States by public affairs, 2004,
261. Saussay (Aurélien), « La baisse de prix de pétrole : Aubaine économique, défis écologique », **Terra Nova**, 1/38,12 mai 2015, web : www.tenova.fr
262. Sekhri (Sofiane), "The role approach as a theoretical framework for the analysis of foreign policy in third world countries", **African Journal of Political Science and International Relations** Vol. 3 (10), October, 2009, Available online at <http://www.academicjournals.org/ajpsir>

263. Sherma (Stephen), « Russian Aircraft Designer & Founder of Republic Aviation », Date of publication: Oct. 2003. Updated April 16, 2012 and date of access : 23/06/2016, website : www.acepilots.com/index.html
264. The international Encyclopedia of Social sciences .New York, 1968,
265. Thierry (Balzac), « Qu'est-ce que la sécurité nationale ? », Revue internationale et stratégique 4/2003, n°52, , URL : www.cairn.info/revue-internationale-et-strategique
266. Thual (François), « Méthode géopolitique: Apprendre à déchiffrer l'actualité », sevice internet observation stratégique, 1996, vue le 03-05-2016, site : www.dachary.org.
267. Van Valkenburg (Samuel), Military Geography for professionals and the public, Washington: National defence university press, 1998,
268. Voir Le site officiel du Ministère de la Défense nationale, Date d'accès 20/06/2016, Site Web : <http://www.mdn.dz/>
269. Without author, "Economy Algeria", fanack chronicle of the Middle East & North Africa, September 9th, 2013, Date of access 10/06/2016, website: www.chronicle.fanack.com/algeria/economy
270. Zajec (Olivier), Les secrets de la géopolitique, Éditions tempora, 2008
271. Zerouati (Amine) , Algerian experience counter- terrorism, London: published by E-Kutub, 2014

Les thèses :

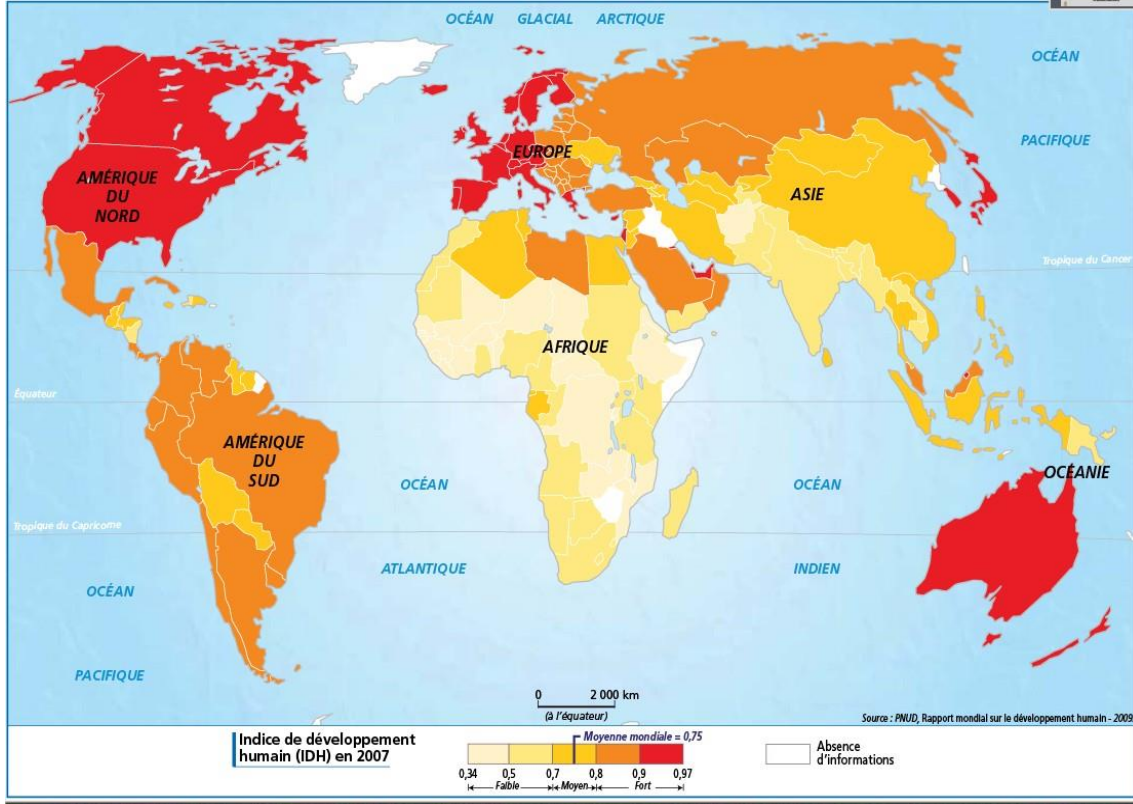
272. Simion (Paul), « concept de géostratégie de l'entreprise », XIème conférence de l'association internationale de management stratégique, 13-14-15 juin 2001, université LAVAL, Québec,

- **Les conférences :**

273. Gokmen (Semra Rana), "Geopolitics and the study of international relations", The requirements of the degree of doctor of philosophy in department of international relations, Middle East university, Turkish, August 2010

الملاحق

الملحق الأول: خريطة العالم توضح القارات والمحيطات



الملحق الثاني: خريطة الممرات البحرية العالمية



الملحق الثالث: خريطة توضح موقع الجزائر في منطقة البحر الأبيض المتوسط

وحدودها البحرية



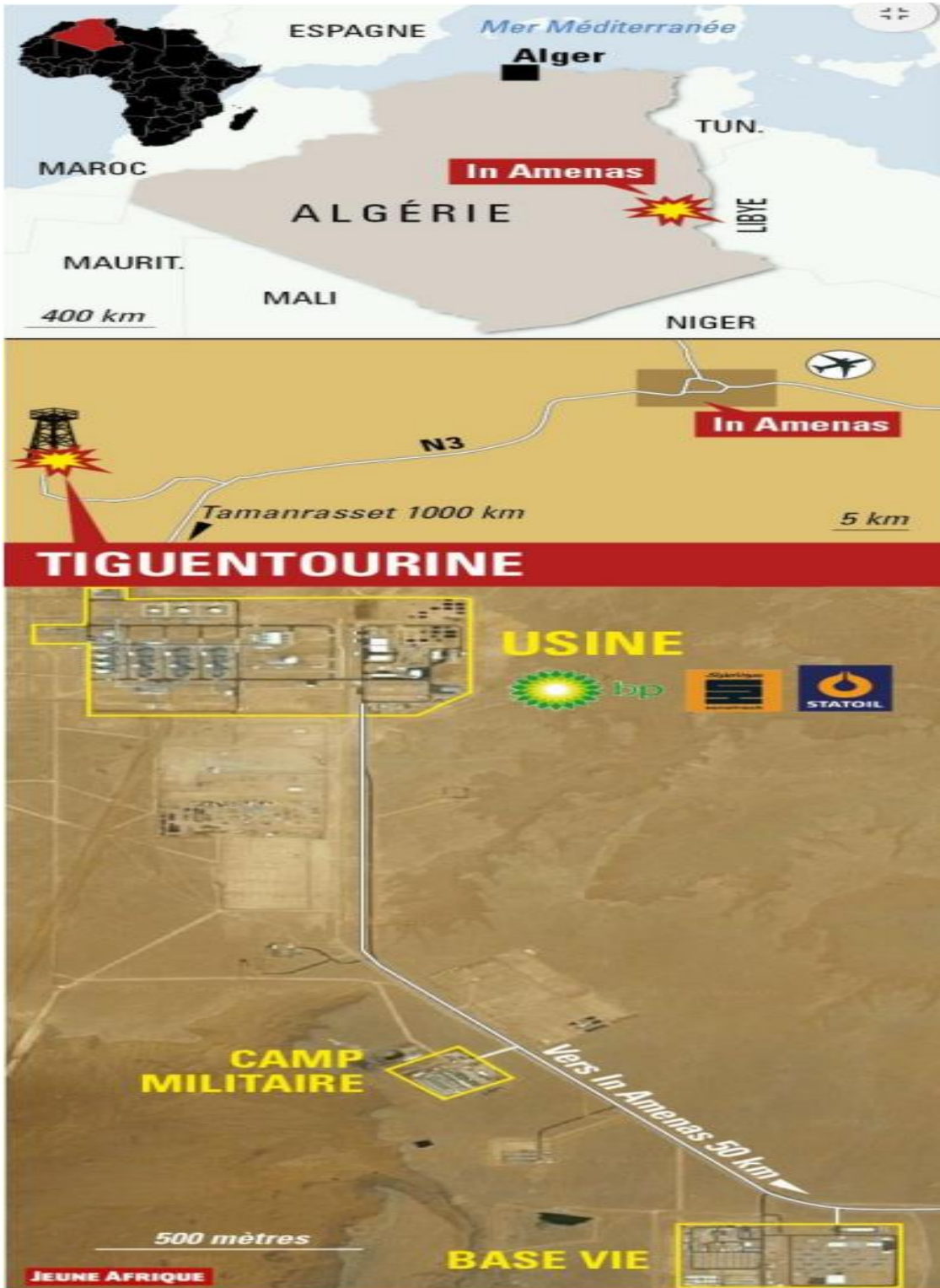
المصدر: موسوعة الجزيرة، البحر الأبيض المتوسط... قصة الحضارة، تاريخ النشر 20/4/2016، تاريخ الإطلاع

2018/08/25، الموقع الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions>

الملحق الرابع: خريطة تبين منطقة تقنطورين والشركات النفطية

والحدود المتقاربة مع ليبيا والنيجرومالي

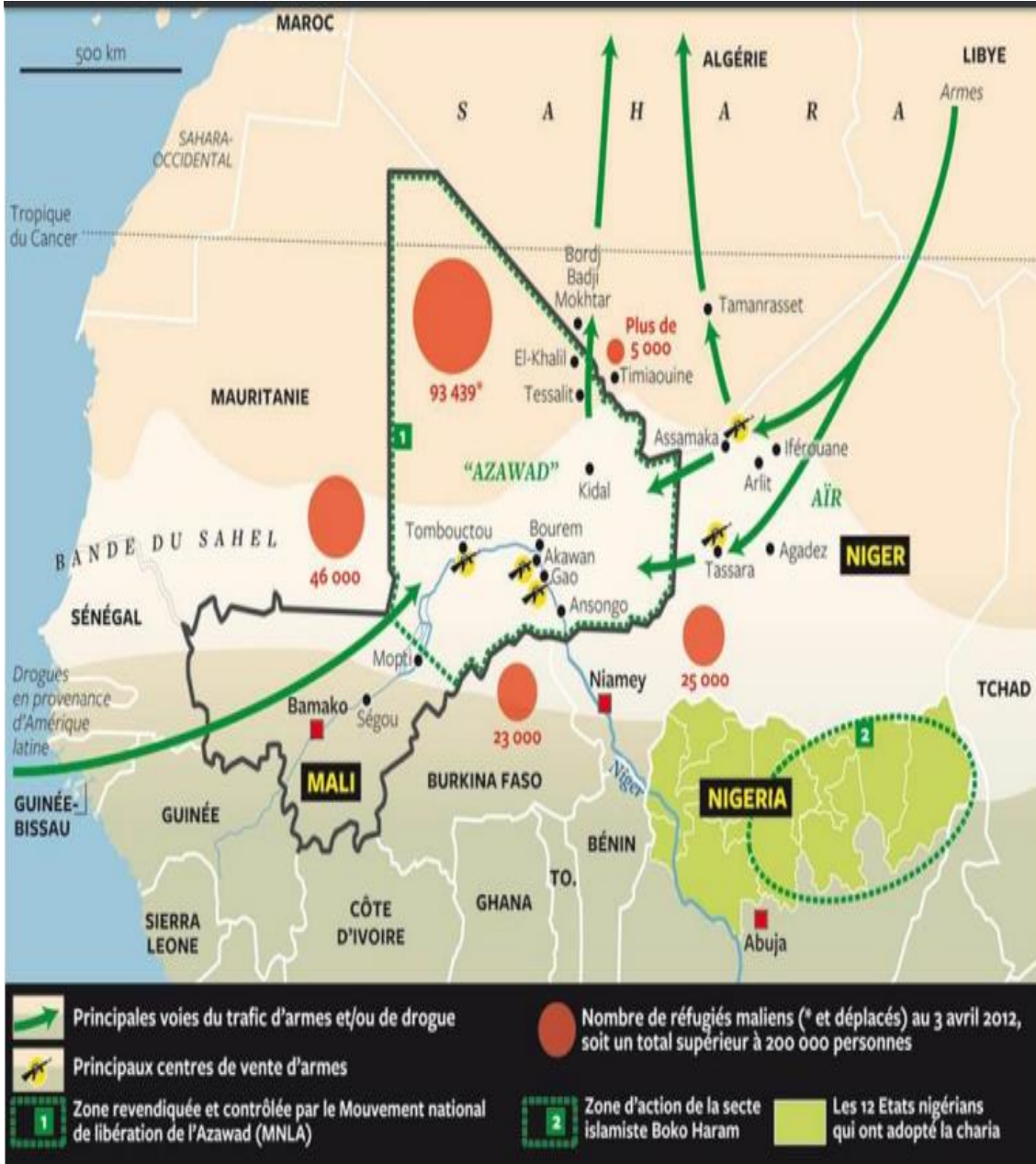


المصدر: مصطفى صايح، الجزائر والأمن الإقليمي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية،

المجلد 05، العدد 01، ص 10

الملحق الخامس: خريطة توضح حركة التهديدات الأمنية

في الساحل الإفريقي

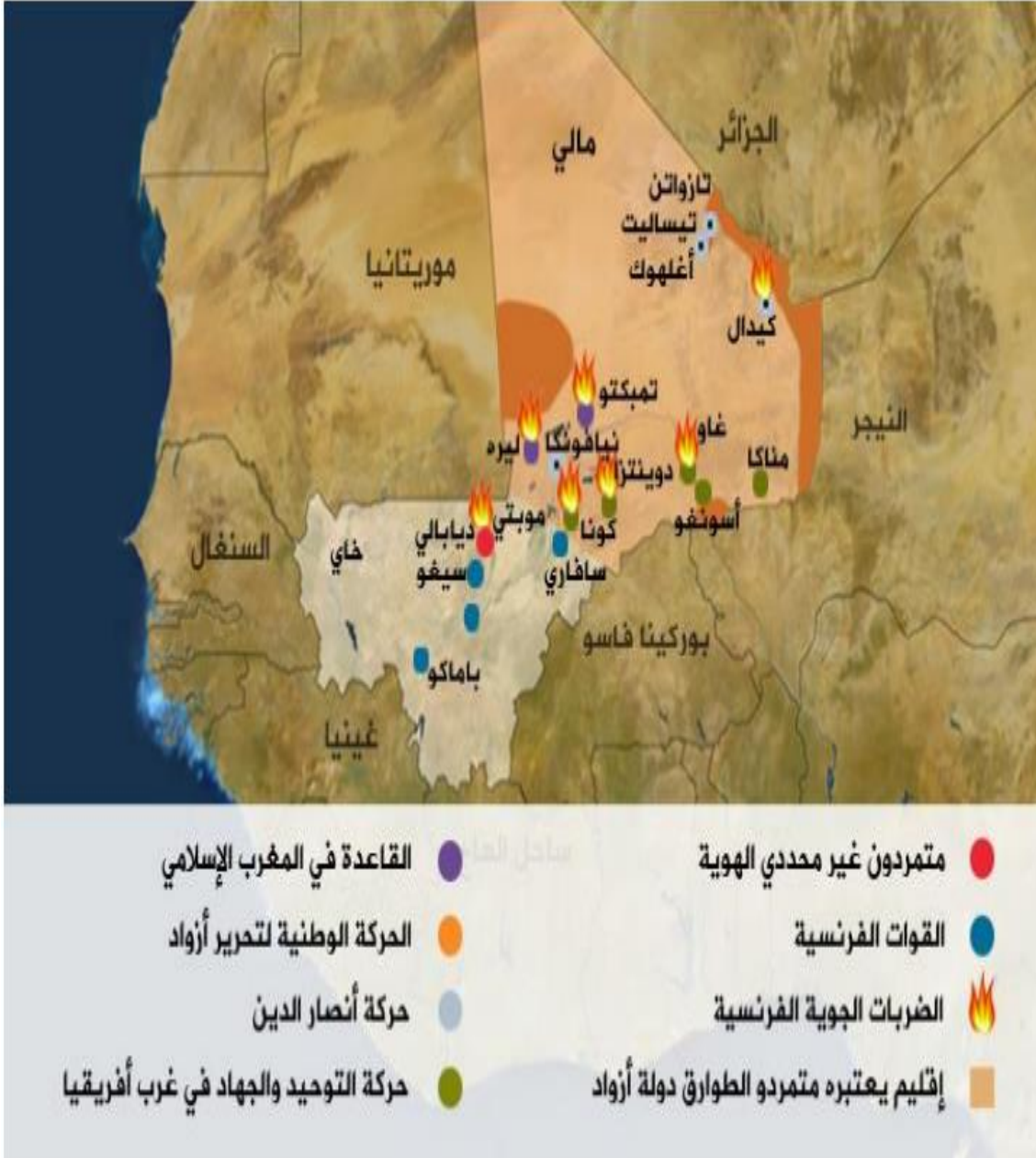


المصدر: مصطفى صايح، الجزائر والأمن الإقليمي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية،

المجلد 05، العدد 01، ص 11

الملحق السادس: خريطة توضح التطورات الأمنية في مالي

والحدود الجزائرية-المالية



المصدر: مصطفى صايح، الجزائر والأمن الإقليمي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية،

المجلد 05، العدد 01، ص 12

الفضياء ريس

1. فهرس الأشكال:

- شكل رقم 01: يوضح نظرية المركز والأطراف (التبعية).....40
- شكل رقم 02: مكونات المقومات الجيواستراتيجي.....58
- شكل رقم 03: يبين مراحل التخطيط الإستراتيجي الوطني.....60
- شكل رقم 04: يوضح معطيات الإستراتيجية الوطنية الشاملة.....64
- شكل رقم 05: يوضح الإستراتيجية العليا من المنظور الشامل.....65
- شكل رقم 06: يوضح المستويات الأفقية والعمودية للإستراتيجية الوطنية.....67
- شكل رقم 07: يوضح خطوات ومصادر تهديد الأمن الوطني.....69
- شكل رقم 08: يوضح العلاقة بين الأمن الوطني والإستراتيجية الوطنية.....70
- شكل رقم 09: العوامل المؤثرة في الأمن الوطني.....160
- شكل رقم 10: يوضح عناصر إعداد الدولة للحرب.....168
- شكل رقم 11: يوضح أهداف إعداد الدولة للحرب.....170
- شكل رقم 12: يوضح عناصر الإستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا.....170
- شكل رقم 13: مقارنة بين المقومات العسكرية الجزائرية والمغربية.....185
- شكل رقم 14: عناصر الإعداد العسكري للدفاع الوطني.....198

2. فهرس الرسوم البيانية:

- رسم بياني رقم 01: يوضح تطور نسبة الموالييد والزيادة الطبيعية.....108
- رسم بياني رقم 02: يوضح توزيع اليد العاملة حسب القطاع الإقتصادي لسنة 2014.....109
- رسم بياني رقم 03: يوضح توزيع اليد العاملة حسب قطاعات النشاط الإقتصادي لسنة 2014.....110
- رسم بياني رقم 04: يوضح إنتاج النفط يوميا لدول الأوبك.....120
- رسم بياني رقم 05: يوضح طاقة التكرير للجزائر.....120
- رسم بياني رقم 06: يوضح تطور التجارة الخارجية لفترة 2005-2015.....121
- رسم بياني رقم 07: يوضح تطورات وتقلبات أسعار النفط.....124 - 125
- رسم بياني رقم 08: إنتاج الجزائر من النفط مقارنة بالدول الأخرى 2016.....126
- رسم بياني رقم 09: يوضح مساهمة قطاع المحروقات في PIB ومساهمة المحروقات في إجمالي إيرادات الدولة لسنة 2007.....127
- رسم بياني رقم 10: يوضح معدلات البطالة في الجزائر لسنة 2013.....127

3. فهرس الخرائط:

- 98.....الخريطة رقم 01: توضح موقع وحدود دولة الجزائر.....
- 100.....الخريطة رقم 02: خريطة تفصيلية للجزائر.....
- 102.....خريطة رقم 03: توضح الشبكة الهيدروغرافية وتوزيع التساقط في الجزائر.....
- 103.....خريطة رقم 04: توضح الأراضي الزراعية في الجزائر.....
- 105.....خريطة رقم 05: توضح مناطق وجود الغاز والنفط في الجزائر وخطوط وأنابيب النقل.....
- 106.....خريطة رقم 06: توضح المناطق الرئيسية للموارد المنجمية في الجزائر.....
- 166.....خريطة رقم 07: توضح حركة المهاجرين غير شرعيين.....
- 167.....خريطة رقم 08: توضح التنظيمات الإرهابية في الجزائر قبل 2011.....
- 181.....خريطة رقم 09: المنظمات الإرهابية في منطقة الساحل والمغرب العربي.....
- 184.....خريطة رقم 10: توضح الحدود الجزائرية مع دول الجوار.....
- 188.....خريطة رقم 11: توضح المجموعات المتصارعة في ليبيا.....
- 189.....خريطة رقم 12: الصراع في ليبيا ومناطق العمليات العسكرية.....
- 192.....خريطة رقم 13: توضح مناطق التمرد في مالي.....
- 193.....خريطة رقم 14: الحدود الجزائرية-المالية.....
- 194.....خريطة رقم 15: مناطق الصراع والقوات المختلفة في مالي.....
- 196.....خريطة رقم 16: الحدود الجزائرية-التونسية.....
- 222.....خريطة رقم 17: مناطق عمليات وسيطرة تنظيم القاعدة.....
- 227.....خريطة رقم 18: الإتفاقيات الإفريقية-الفرنسية.....

4. فهرس الجداول:

- الجدول رقم 01: يوضح الفرق بين الجغرافيا-الجيوسياسية-الجيوستراتيجية.....31
- الجدول رقم 02: يوضح تطور المؤشرات الديموغرافية.....108
- الجدول رقم 03: يوضح حصيلة نتائج الميزان التجاري 2005-2015.....121
- الجدول رقم 04: يوضح حجم الواردات والصادرات للسوق الجزائرية لسنة 2012.....122
- الجدول رقم 05: يوضح المبادلات الخارجية للجزائر حسب المناطق الاقتصادية لسنة 2015.....128
- الجدول رقم 06: يوضح حجم الإنفاق العسكري للجزائر ما بين 2003-2012.....134

5. فهرس المحتويات:

06.....	مقدمة.....
17.....	الفصل الأول: الجيوستراتيجية: المفاهيم والمقاربات
19.....	المبحث الأول: الجيوستراتيجية: مقارنة مفاهيمية.....
19.....	المطلب الأول: تعاريف الجيوستراتيجية.....
19.....	الفرع 01: الجيوستراتيجية: قراءة إيتيمولوجية.....
21.....	الفرع 02: الجيوستراتيجية: جدل الإصطلاح والجغرافيا.....
24.....	المطلب الثاني: علاقة الجيوستراتيجية بالدوائر المعرفية الجغرافية الأخرى.....
24.....	الفرع 01: الجغرافية العسكرية كخلفية علمية للجيوستراتيجية.....
27.....	الفرع 02: علاقة الجيوستراتيجية بالجيوبولتيك والجغرافيا السياسية.....
32.....	المطلب الثالث: المقاربة النظرية للجيوستراتيجيا: المدارس الكبرى.....
32.....	الفرع 01: المساهمات الفكرية القديمة.....
34.....	الفرع 02: المساهمات الفكرية الحديثة.....
43.....	المبحث الثاني: أركان الجيوستراتيجيا: المقومات والركائز.....
43.....	المطلب الأول: المقومات الجيوستراتيجية.....
43.....	الفرع 01: الجيوستراتيجية: التعريف والهدف.....
46.....	الفرع 02: عناصر المقومات الجيوستراتيجية.....
56.....	المطلب الثاني: معادلة المقومات الجيوستراتيجية.....
56.....	الفرع 01: معادلة القوة جيوستراتيجيا.....
59.....	الفرع 02: التفكير الإستراتيجي والإرادة السياسية.....
63.....	المطلب الثالث: الإستراتيجية الوطنية الأمنية: الأمن والدفاع الوطني.....
63.....	الفرع 01: الإستراتيجية الوطنية العليا الشاملة.....
68.....	الفرع 02: الأمن الوطني وإعداد الدولة للدفاع.....

73.....	المبحث الثالث: مقارنة الدور كإطار نظري للسياسة الخارجية
73.....	المطلب الأول: ظهور مفهوم الدور
74.....	الفرع 01: مفهوم الدور وأصله في علم الاجتماع
76.....	الفرع 02: مفهوم الدور من المنظور السياسي
79.....	المطلب الثاني: الدور كأحد مكونات السياسة الخارجية
79.....	الفرع 01: محددات الدور في السياسة الخارجية
84.....	الفرع 02: الأدوار الإقليمية للدولة
87.....	المطلب الثالث: الرؤية الإستراتيجية في السياسة الخارجية
87.....	الفرع 01: إدراك مصادر التهديد كمعطى جيواستراتيجي
90.....	الفرع 02: تأثير الإطار المرجعي والخبرة في توجيه دور الدولة
94.....	الفصل الثاني: المقومات الجيواستراتيجية للجزائر: الإمكانيات والحدود
96.....	المبحث الأول: المقومات الجيواستراتيجية للجزائر
96.....	المطلب الأول: المقومات الجيواستراتيجية الحيوية
96.....	الفرع 01: المقومات الجغرافية الطبيعية
107.....	الفرع 02: المقومات المجتمعية
117.....	المطلب الثاني: المقومات الجيواستراتيجية: العسكرية-الإقتصادية
118.....	الفرع 01: المقومات الإقتصادية
130.....	الفرع 02: المقومات والقدرات العسكرية
135.....	المطلب الثالث: الخبرة والتجربة الدبلوماسية الجزائرية
135.....	الفرع 01: مميزات الدبلوماسية الجزائرية
138.....	الفرع 02: الخبرة الأمنية في مكافحة الإرهاب

- المبحث الثاني: العمق الجيوستراتيجي الجزائري: المفهوم ومعضلة الإدراك.....143
- المطلب الأول: العمق الجيوستراتيجي: المفاهيم والمقاربات.....143
- الفرع 01: العمق الجيوستراتيجي: مقارنة مفاهيمية.....143
- الفرع 02: العمق الجيوستراتيجي للأمن الجزائري.....145
- المطلب الثاني: الدوائر الجيوسياسية لحركة السلوك الخارجي الجزائري.....147
- الفرع 01: الدائرة الجيوسياسية الإفريقية: الفضاء المغربي والساحل الإفريقي.....147
- الفرع 02: الفضاء الجيوسياسي المتوسطي وموقع الجزائر فيه.....149
- المطلب الثالث: الموازنة بين المقومات والدور الخارجي الجزائري من مدخل مقارنة الإدراك.....151
- الفرع 01: الإدراك: مقارنة مفاهيمية.....151
- الفرع 02: الإدراك الجزائري: المبادئ أساس بناء المصالح والدور الخارجي.....154
- المبحث الثالث: الأمن الوطني مدخل رئيسي للسياسة الخارجية للجزائر.....156
- المطلب الأول: الأمن الوطني بين المفهوم الإستراتيجي والتنموي.....156
- الفرع 01: المنظور العسكري في تعريف الأمن الوطني.....157
- الفرع 02: المنظور التنموي في مفهوم الأمن الوطني.....158
- المطلب الثاني: مبادئ وإعتبارات الأمن الوطني الجزائري.....161
- الفرع 01: منطلقات وأسس العقيدة العسكرية الجزائرية.....161
- الفرع 02: مصادر تهديد الأمن الوطني الجزائري.....165
- المطلب الثالث: الأمن الوطني والإستراتيجية الدفاعية للجزائر.....168
- الفرع 01: فهم الأمن الوطني من مدخل الدفاع الوطني.....168
- الفرع 02: عدم التدخل في العقيدة الدفاعية الجزائرية.....172

الفصل الثالث: مقومات الحركة الجيواستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل

الدور والدفاع الوطني.....175

المبحث الأول: المقومات الجيواستراتيجية وأولوية الأمن والدفاع.....177

المطلب الأول: قراءة في الفضاء الإستراتيجي الجزائري.....177

الفرع 01: الموقع الجيواستراتيجي والإنكشاف الجغرافي.....177

الفرع 02: العمق الإفريقي: تأمين الحدود كخط دفاعي إستراتيجي.....182

المطلب الثاني: مركزية المقومات العسكرية-الإقتصادية في الأمن والدفاع الوطني.....196

الفرع 01: الطابع الدفاعي للقوات المسلحة الجزائرية.....197

الفرع 02: بناء القوة الجيواستراتيجية وإشكالية النفط مصدر للثروة.....200

المطلب الثالث: أهمية المقومات المجتمعية في الحفاظ على الأمن الوطني.....203

الفرع 01: المقومات المجتمعية من أهم أسلحة الدولة.....203

الفرع 02: الوعي الأمني المجتمعي أساس الوحدة والتماسك الوطني في الجزائر.....207

لمبحث الثاني: الدبلوماسية-الخبرة الأمنية وبناء القوة المحورية في إفريقيا.....211

المطلب الأول: مركز ثقل التوجيه الجيواستراتيجي الجزائري: معوقات في طريق العظمة

الإقليمية.....211

الفرع 01: تعاظم القوة العسكرية في الفضاءات السيادية.....212

الفرع 02: نقل العمليات الإستخباراتية الجزائرية في العمل الدفاعي.....214

المطلب الثاني: المساعي الدبلوماسية الجزائرية: التنسيق والتعاون الأمني الإقليمي.....217

الفرع 01: المساعي الدبلوماسية لمكافحة الإرهاب.....217

الفرع 02: الخبرة الأمنية للجزائر: مبادرات التنسيق والتعاون الأمني.....220

المطلب الثالث: تكيف الدبلوماسية الجزائرية مع القوى الدولية في المنطقة.....224

الفرع 01: الجزائر محور جيواستراتيجي لحركة القوى الدولية في المنطقة.....224

الفرع 02: الروابط الجيواستراتيجية للسياسة الإفريقية للجزائر.....232

المبحث الثالث: إعادة تحليل من خلال الموازنة بين المقومات الجيوإستراتيجية والدور

الجزائري. 237.....

المطلب الأول: الوزن الجيوإستراتيجي والنجاعة الدبلوماسية للجزائر. 237

الفرع 01: إعادة قراءة واقع الأمن الجزائري بشكل استشرافي. 237.....

الفرع 02: الدبلوماسية الجزائرية من منطلق وزن المقومات الجيوإستراتيجية. 242.....

المطلب الثاني: إعادة النظر في المنظومة الأمنية والدفاعية من منطلق المقومات

الجيوإستراتيجية. 244.....

الفرع 01: تقوية الجيش الجزائري وضمان الإحترافية. 244.....

الفرع 02: المنظومة الدفاعية الوطنية: بين التهديدات الصلبة والناعمة. 246.....

المطلب الثالث: تفعيل المقومات من اجل دولة جزائرية مركزية. 249.....

الفرع 01: إعادة ترتيب الأولويات والقدرة على توظيف المقومات الجيوإستراتيجية. 249.....

الفرع 02: الجزائر حجر الإرتكاز لبناء الأمن في إفريقيا. 252.....

الخاتمة. 255.....

قائمة المصادر والمراجع. 260.....

الملاحق. 296.....

الفهارس. 302.....

1. فهرس الأشكال. 303.....

2. فهرس الرسوم البيانية. 304.....

3. فهرس الخرائط. 305.....

4. فهرس الجداول. 306.....

5. فهرس المحتويات. 307.....

Résumé. 312.....

الملخص:

الأطروحة تتناول "دور المقومات الجيوستراتيجية في توجيه السياسة الإفريقية للجزائر" من خلال دور هذه المقومات في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المنطقة الإفريقية ومتطلبات بناء هذا الدور بما يتماشى مع مفاهيم ومنطلقات الأمن والدفاع الوطني، ومن خلال ما تحمله البيئة الإستراتيجية الأمنية للمنطقة الإفريقية وخاصة منطقة شمال إفريقيا من تهديدات ومن فرص، وكل هذا من أجل الإجابة عن إشكالية: ما دور المقومات الجيوستراتيجية في توجيه السياسة الإفريقية للجزائر؟ وإلى أي مدى يمكن لثنائية المدى الجغرافي والتراكم الدبلوماسي-العسكري الجزائري أن يعزز من هيبة الوضع الإستراتيجي الوطني في أفريقيا؟، وهذا ما حاولنا دراسته بعد مسار منهجي بنيت عليه الأطروحة ومكوناتها الرئيسية بحيث تنقسم إلى ثلاثة أجزاء وهي:

الجزء الأول:

الجيوستراتيجية: المفاهيم والمقاربات

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى مفهوم الجيوستراتيجية من خلال مجموعة من التعاريف وعلاقة المفهوم بالدوائر المعرفية الجغرافية الأخرى، كما حاولنا وضع إطار نظري للجيوستراتيجيا من خلال المساهمات الفكرية، وضمن هذا الجزء تظهر أهمية مقارنة الدور كإطار نظري للسياسة الخارجية وللرؤية الإستراتيجية للدور الجزائري، فهذا الجزء كان من أجل ضبط المفاهيم والمقاربات التي نحتاجها للتحليل في الأجزاء القادمة.

الجزء الثاني:

المقومات الجيوستراتيجية للجزائر: الإمكانيات والحدود

تطرقنا في هذا الجزء إلى طبيعة المقومات الجيوستراتيجية للجزائر (المقومات الجغرافية الطبيعية-المجتمعية-الإقتصادية-العسكرية) مضافة إليها الخبرة والتجربة الدبلوماسية الجزائرية، مع الإشارة إلى العمق الجيوستراتيجي للدولة من جانب المفهوم وإشكالية معضلة الإدراك، لأن الإستراتيجية الأمنية الجزائرية تركز على توفير الدفاع الوطني ومكافحة الإرهاب وضمان التماسك الوطني وهذا ما يعكس التفكير الإستراتيجي للقيادات الوطنية الذي ينطلق من مرجعية لعقيدة أمنية ثابتة في ظل مصالح وبيئة متغيرة وكيفية توظيف المقومات الجيوستراتيجية، فالأمن والدفاع الوطني عند الجزائر مدخل رئيسي للسياسة الخارجية للجزائر.

الجزء الثالث:

مقومات الحركة الجيوإستراتيجية الجزائرية تجاه إفريقيا: مدخل الدور والدفاع الوطني

في هذا الجزء تم التطرق إلى علاقة المقومات الجيوإستراتيجية بعملية بناء السلم في إفريقيا من خلال قراءة في الفضاء الإستراتيجي الجزائري وما يحمله من تهديدات وإنكشاف جغرافي من جهة وفرص نجاح تأمين الحدود كخط دفاعي إستراتيجي من جهة أخرى، وهذا من منطلق مركزية المقومات والقدرات العسكرية والإقتصادية للجزائر مع ما يطرحه الإقتصاد الوطني من إشكالية النفط كمصدر ووحيد للثروة، ويجب الإشارة إلى تزايد أهمية المقومات المجتمعية بوعها الأمني للمجتمع الجزائري في الحفاظ على الوحدة والتماسك الوطني، ودور الدبلوماسية والخبرة الأمنية في بناء القوة المحورية في إفريقيا، فمركز ثقل التوجيه الجيوإستراتيجي يعتمد على مركزية القوة العسكرية في الفضاءات السيادية وثقل العمليات الإستخباراتية للجزائر، بالإضافة إلى المساعي الدبلوماسية لتحقيق التعاون والتنسيق الأمني المشترك مع دول الجوار.

كما حاولنا في هذا الجزء إلى إعادة تحليل السياسة الخارجية للجزائر من خلال الموازنة بين وزن المقومات الجيوإستراتيجية والدور الجزائري في إفريقيا من مدخل النجاعة الدبلوماسية وإعادة النظر في المنظومة الأمنية والدفاعية في كيفية التعامل مع التهديدات الصلبة واللينة، كما حاولنا الوصول إلى أن تفعيل المقومات الجيوإستراتيجية من أجل دور مركزي للجزائر يحتاج إلى إعادة ترتيب الأولويات وقدرة على توظيف المقومات الجيوإستراتيجية من منطلق أن الجزائر حجر إرتكاز لبناء الأمن في المنطقة الإفريقية.

Résumé:

La thèse intitulée « le rôle des éléments géostratégiques dans l'orientation de la politique africaine de l'Algérie » à travers le rôle de ces éléments dans l'orientation de la politique étrangère algérienne vers la région africaine et les exigences de la construction de ce rôle en conformité avec les principes de sécurité et de la défense nationale, et les données de la stratégie de sécurité de l'environnement pour la région africaine des menaces et des opportunités, et tout cela pour répondre au problème: quel est le rôle des éléments géostratégiques dans l'orientation de la politique africaine de l'Algérie? et dans quelle mesure l'étendue géographique et l'accumulation diplomatique et militaire algérienne peuvent renforcer le prestige de la situation stratégique nationale en Afrique, c'est ce que nous avons essayé d'étudier après un cours méthodologique sur lequel la thèse et ses principales composantes ont été construites en trois parties:

Première partie:

Géostratégie: des concepts et des approches

Dans ce chapitre, nous avons abordé le concept de géostratégie à travers un ensemble de définitions et la relation entre le concept et les autres cercles de connaissances géographiques, et nous avons également essayé de développer un cadre conceptuel pour la géostratégie à travers des contributions intellectuelles, en plus de l'importance de l'approche de rôle comme cadre théorique de la politique étrangère et de la vision stratégique du rôle algérien, Cette partie était d'ajuster les concepts et les approches que nous devons besoin pour l'analyse dans les prochaines parties.

Deuxième partie:

Les éléments géostratégiques de l'Algérie: les capacités et les limites

Dans cette partie, nous avons traité la nature des éléments géostratégique de l'Algérie (Géographie -Les éléments sociétaux - Économique - Militaire) ainsi que l'expérience sécuritaire et diplomatique algérienne, Avec une analyse de la profondeur géostratégique de l'état à travers la problématique conceptuelle et La perception,

Parce que la stratégie de sécurité algérienne est centrée sur la défense nationale et la lutte contre le terrorisme et la cohésion nationale, la réflexion stratégique sur l'Algérie fait référence à une doctrine de sécurité stable en matière d'intérêt et d'environnement et d'utilisation des éléments géostratégiques, et comment utiliser les éléments géostratégiques dans la sécurité et la défense nationale à partir de l'Algérie est une entrée majeure dans la politique étrangère de l'Algérie.

Troisième partie:

Les éléments du mouvement géostratégique algérien vers l'Afrique:

Par le rôle et la défense nationale

Dans cette partie a été abordé la relation entre les éléments géostratégique et la construction de la paix et de la sécurité en Afrique et étudie l'espace stratégique de l'Algérie et l'ampleur des menaces et l'exposition géographique d'une part, et les chances d'une sécurité frontalière réussie en tant que défense stratégique, ceci est à travers des capacités militaires et économiques de l'Algérie et posé par l'économie du problème du pétrole comme source unique de la richesse, et il convient de noter l'importance croissante des éléments sociétaux de sécurité consciemment algérienne dans la préservation de l'unité et la cohésion nationale, en plus du rôle de la diplomatie et de l'expérience sécuritaire dans la construction

de la force axiale en Afrique, le poids de la situation géostratégique d'orientation est basée sur une force militaire centralisée dans des espaces souverains et le poids des opérations de renseignement de l'Algérie, ainsi que les efforts diplomatiques pour parvenir à la coopération de la sécurité commune et de la coordination avec les pays voisins.

Nous avons également tenté de ré-analyser la politique étrangère algérienne en équilibrant le poids des éléments géostratégiques et le rôle algérien en Afrique Grâce à la capacité diplomatique et à la révision du système de sécurité et de défense, nous avons tenté de faire en sorte que l'activation des ingrédients géostratégiques pour un rôle central de l'Algérie.